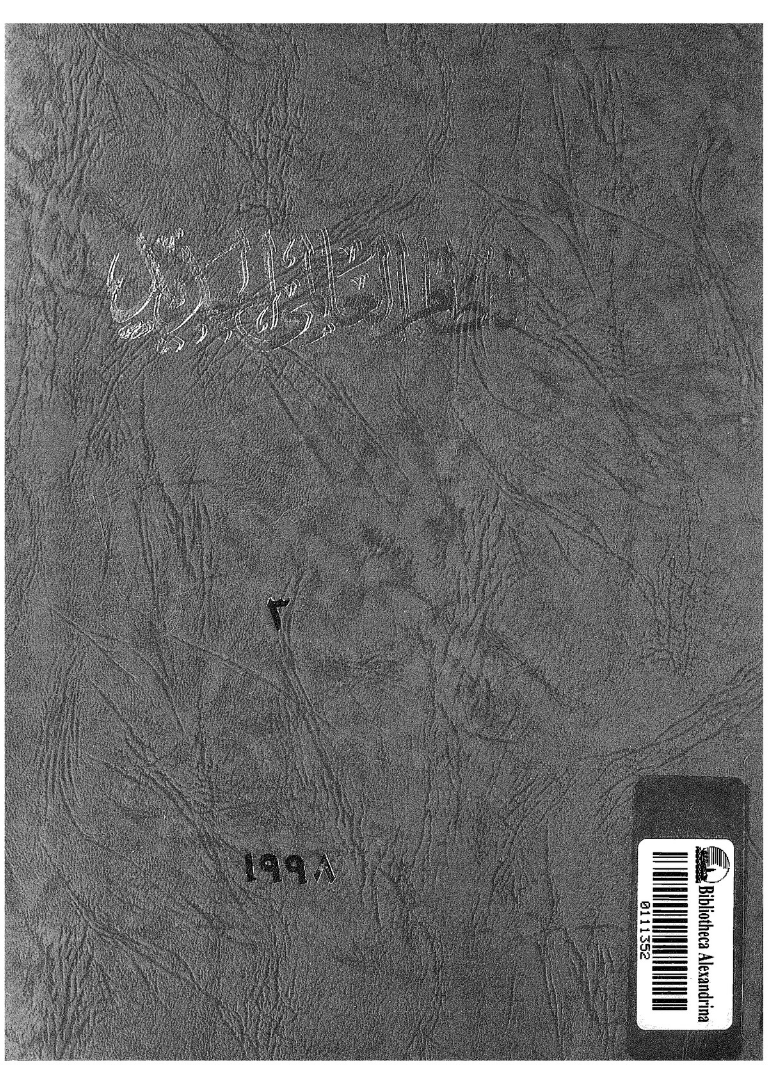

٣
١٩٩٨
Bibliotheca Alexandrina
0111352

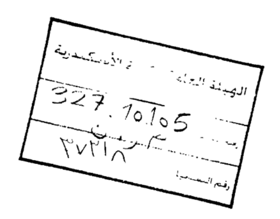

بسم الله الرحمن الرحيم



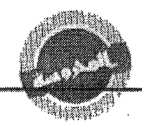
النظام العالمى الجديد

(المجلد الثالث)

(١٩٩٨)



إعـــداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت : ٣٧٥٢٠٣٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلد رقم ١٠ النظام العالمى الجديد (المجلد الثالث ٩٧/)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الصراخ فى وجه العولمة لن يجهضها : فلنخطط لاحتواء اثار الغ و ا كرى والصناعى والاستهلاكى			
منتصر الزيات	الحياة	٤٠٤	٩٨-٠٨-٠١
احيانا تكون العولمة ضد مصلحة اميركا			
جميل مطر	الحياة	٤٠٦	٩٨-٠٨-٠٤
نحن ... والعولمة السياسية والثقافية			
يحيى السيد الصباحى	اخبار اليوم	٤٠٨	٩٨-٠٨-٠٨
المعركة بدات بين الاعلام والعولمة لكن هل هناك تكافؤ فى ا موا ن بينهما ؟			
-----	القبس	٤١٠	٩٨-٠٨-٠٩
فى مواجهة الجريمة والجريمة الكمنظمة الجريمة المنظمة ... وريا ح العولمة			
-----	الاهرام	٤١٣	٩٨-٠٨-١٤
الذاتية التنظيمية للامن الوقائى			
-----	الاهرام	٤١٥	٩٨-٠٨-١٤
المحكمة الدولية : مواجهة جديدة للجريمة			
محمود وهيب السيد	الاهرام	٤١٦	٩٨-٠٧-١٤
نجاح التسويق .. فى عصر العولمة !			
-----	الجمهورية	٤١٨	٩٨-٠٨-١٥
تحديات امام المديرلا العربى فى عصر العولمة			
-----	الاهرام	٤٢٠	٩٨-٠٨-١٧
انك اذا قلت عولمة فانك لمتمكن			
محمد محمود الامام	العربى	٤٢١	٩٨-٠٨-١٧
الكوكبة او العولمة ك فى المصطلح			
-----	الكفاح العربى	٤٢٣	٩٨-٠٨-١٩
العولمة : ينظم اليوم مركز جيل السبعينات ندوة عن العولمة			
-----	الاهالى	٤٢٤	٩٨-٠٨-١٩
نقطة فوف حرف ساخن			
رأفت الخياط	المساء	٤٢٥	٩٨-٠٨-٢٣

مج رقم ١٠ النظام العالمى الجديد (المجلد الثالث ١٩٩٨)

الـ ان

المـ ف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العـ مه توحد وتقسم وتعلى وتخفض لكنها تمضى قدما			
جر ؛ طرابشى	الحياة	٤٣٦	٩٨-٠٨-٢٢
العـ مة : المفهوم .. المظاهر ... والضوابط			
---	الجمهورية	٤٣٨	٩٨-٠٨-٢٥
ضر ه العولمة .. من المنظور الكورى			
---	الاهرام	٤٣٠	٩٨-٠٨-٢٦
عولمة الفوضى ام فوضى العولمة ؟			
كلوفيس مقصود	الحياة	٤٣١	٩٨-٠٨-٢٧
العولمة بين المؤيدين والمعارضين			
رضا الاعرج	الوسط	٤٣٣	٩٨-٠٨-٣١
العولمة ... وزواج المتعة !!			
محمد شتا ابو سعد	الجمهورية	٤٣٤	٩٨-٠٩-٠٣
٤ اسس لفكر ادارى وطنى جديد			
محمد رءوف حامد	الاهرام	٤٣٥	٩٨-٠٩-٠٣
العولمة تزيد اعباء الحياة .. على دول الجنوب			
وكالات الانباء	المساء	.٣	٩٨-٠٩-٠٣
مشكلات العولمة مؤشر على فشلها			
-----	القبس	.٣/	٩٨-٠٩-٠٦
هل دخلت العولمة مرحلة الازمات ؟ وهل هى الازمات موجودة ...			
-----	القبس	؛.٤٠	٩٨-٠٩-٠٦
كل يوم : ياغنياء العالم ... انتبهوا !			
-----	الاهرام المسائى	٤؛.٤	٩٨-٠٩-٠٨
العولمة .. جنين بلا ام			
عبد العظيم المطعنى	الجمهورية	٤٤٦	٩٨-٠٩-٠٩
العولمة والانفتاح بين النفع والمضرة			
محمد مجدى مرجان	الاهرام	٤٤٨	٩٨-٠٩-٠٩
الثقافة العربية والعولمة			
السيد يسين	الاهرام	٤٤٩	٩٨-٠٩-١٠
عولمة الفوضى			
-----	الاهرام	٤٥١	٩٨-٠٩-١٠
ابداع الشباب وكتابات جديدة : ثقافتنا العربية والعولمة			
-----	الاهرام	٤٥٢	٩٨-٠٩-١٣

مر ١ رقم ١٠ النظام العالمى الجديد (المجلد الثالث ١٩٩٨)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
العنوان: بين الاصالة والمعاصرة .. يجنبنا السقوط فى الهاوية			
يسرى حسان	المساء	٤٥٣	٩٨-٠٩-١٤
رفع القيود على السيولة الثقافيه بين الدول العربية			
عبد الغنى الشحات	الجمهوريه	٤٥٦	٩٨-٠٩-١٥
اين نحن من كل هذا ؟			
كلوفيس مقصود	الحياة	٤٥٧	٩٨-٠٩-١٧
العرب يخشون الثمن السياسى للعولمة			
-----	العالم اليوم	٤٥٩	٩٨-٠٩-١٩
ما الذى حدث للنظام العالمى الجديد ؟			
دومنيك مويسى	القبس	٤٦٢	٩٨-٠٩-١٩
نظرة الى العولمة			
ابراهيم محمد عويس	الحياة	٤٦٤	٩٨-٠٩-٢٠
الاهداف الحقيقية للعولمة			
سعد الدين صالح	البيان	٤٦٦	٩٨-٠٩-٢١
التفجيرات النووية الاخيرة نقطة تحول دولى جديد			
-----	الاهرام	٤٦٨	٩٨-٠٩-٢٢
العلم الاجتماعى فى مواجهة الصراع الايديولوجى			
السيد يسين	الاهرام	٤٧١	٩٨-٠٩-٢٣
اغول العولمة القادم			
-----	البيان	٤٧٣	٩٨-٠٩-٢٤
"العولمة" و العوربة......ليس هناك الا طريق واحد للخروج من مازق العولمة			
خالد جبر	الاسبوع	٤٧٤	٩٨-٠٩-٢٦
حكومة الغد : ادارة العولمة ... وضماناتها			
السيد عليوة	الاهرام	٤٧٦	٩٨-٠٩-٢٧
مديرو مصر يواجهون "العولمة" بديمقراطية الادارة			
-----	العربى	٤٧٧	٩٨-٠٩-٢٨
العولمة .. وتحدياتها السياسية			
احمد عباس عبد البديع	الاهرام	٤٧٨	٩٨-٠٩-٢٩
العولمة وتشابك المصالح : وراء ازمة اسواق المال العالمية			
علاء الدين مصطفى	اخر ساعة	٤٧٩	٩٨-٠٩-٣٠
كيف تسير سفينة العولمة .. والى اين ؟			
على الكندرى	القبس	٤٨١	٩٨-١٠-٠٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اور..ا حائمة ومربكه امام العولمه !			
---	القبس	٤٨٩	٩٨-١٠-٠٤
الد.. ى الثالث : اشكاليات التعريف			
ايم.. نور	الوفد	٤٩١	٩٨-١٠-٠٩
الد.. ق الثالث : التعريف ومسائل اخرى ...			
ايـ.. نور	الوفد	٤٩٢	٩٨-١٠-١٠
اط.. ق الثالث : .... مقدمات "نوره" بلير...			
ايمن نور	الوفد	٤٩٣	٩٨-١٠-١٢
منالفة حرة : العولمة			
كمال جاب الله	الاهرام	٤٩٤	٩٨-١٠-١٢
قراءة منهجية لحركة الطريق الثالث			
السيد يسين	الاتحاد	٤٩٥	٩٨-١٠-١٥
..... كيف افلتت مصر من "الفخ" ؟!			
مكرم محمد احمد	الاتحاد	٤٩٩	٩٨-١٠-١٦
خواطر : عولمه امريكية			
فؤاد ايوب	الوفد	٥٠٣	٩٨-١٠-١٦
الطريق الثالث : بلير وتطور الفكرة			
ايمن نور	الوفد	٥٠٤	٩٨-١٠-١٧
العولمة ..... الشرق اوسطية ... الاغراق مصطلحات جديدة يستعد لها العرب			
محمد على ابراهيم	المساء	٥٠٥	٩٨-١٠-١٧
يوميات صحفى مشاغب : الطريق الثالث : نجاح ساحق			
ايمن نور	الوفد	٥٠٨	٩٨-١٠-١٨
من بيل كلينتون الى محمد هنيدى "العولمة" فى غياب المضمون			
اكرم القصاص	العربى	٥٠٩	٩٨-١٠-١٩
بدون "فذلكة" ... هذا هو راى المصريين فى العولمة			
فاطمة النمر	العربى	٥١٢	٩٨-١٠-١٩
٨٠% من المصريين فقراء فى ظل العولمة !			
-----	العربى	٥١٥	٩٨-١٠-١٩
من لم يسقط بالسلاح سقط بال "العولمة"			
مسعد نوار	العربى	٥١٦	٩٨-١٠-١٩
أن لا عاصم اليو م من العولمة			
محمود الامام	العربى	٥١٨	٩٨-١٠-١٩

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المعمار العربى فى عصر العولمه !			
----	الاهرام	٥	٩٨-١٠-١٦
من باب الباب			
كاما رهيرى	جمهورية	٥٢	٩٨-١٠-٢٠
النظام العالمة الجديد والعدالة الاحتماعيه			
عاد عز	الجمهورية	٥٢	٩٨-١٠-٢٠
يوميات صحفى مشاغب			
ايمن نور	الوفد	٥٢د	٩٨-١٠-٢١
العولمة وتغيير العالم (٣)			
السبد يس	الاهرام	٥٢١	٩٨-١٠-٢٣
الدول النامية هل تملك قدرة مواجهة نحديات العولمة ؟			
-----	الاهرام	٥٢١	٩٨-١٠-٢٤
الطريق الثالث .. هل يصلح أن يكون طريقا لنا ؟			
محمد الرميحى	البيان	٥٢٠	٩٨-١٠-٢٧
حرب المال والاقتصاد .. فى ظل العولمة !!			
محمد شتا ابو سعد	الجمهورية	٥٢٢	٩٨-١٠-٢٧
العولمة وجهة نظر !			
-----	القبس	٥٢٤	٩٨-١٠-٢٩
تحديات دخول مصر عصر "العولمة" يناقشها ٤ وزراء والف خبير			
صلاح زلط	الاهرام المسائى	٥٣٦	٩٨-١٠-٢٩
الجوانبالتطبيقية للطريق الثالث (٤)			
السبد يس	القبس	٥٣٧	٩٨-١٠-٢٩
الأمم المتحدة تحذر الدول النامية من العولمة			
-----	الاحرار	٥٤٠	٩٨-١٠-٣٠
صورة المستقبل			
-----	القبس	٥٤١	٩٨-١١-٠١
الديمقارطية والاقتصاد المختلط .. الطريق الثالث للنهضة			
ابراهيم احمد ابراهيم	الاهرام	٥٤٢	٩٨-١١-٠١
مانفستو الطريق الثالث !			
السبد يس	البيان	٥٤٣	٩٨-١١-٠٤
التنمية البشرية .. فى مواجهة "العولمة" ؟			
صلاح زلط	الاهرام المسائى	٥٤٦	٩٨-١١-٠٧

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سطوة الاقويا على لاضعفاء وتعميق معابر عدم العدالة			
-----	الاهرام	٥٤٧	٩٨-١١-٠٧
الباز يلقى محاضرة اليوم حول موقع مصر فى النظام العالمى الجديد			
احمد عبد الخالق	الاهرام المسائى	٥٤٩	٩٨-١١-٠٨
زقزوق والباز يتحدثان اليوم عن موقعنا فى النظام العالمى الجديد			
-----	الاهرام	٥٥٠	٩٨-١١-٠٨
الاسئلة الحارقة			
عبد اللطيف الفرابى	البيان	٥٥١	٩٨-١١-١١
الديمقراطية الحقة !			
السيد يس	الاتحاد	٥٥٣	٩٨-١١-١٢
العولمة تتقدم الينا ونتقدم نحوها			
د. طه عبد العليم	الاهرام	٥٥٥	٩٨-١١-١٣
الحضارة الغربية والنظام العالمة الجديد			
-----	الاهرام	٥٥٦	٩٨-١١-١٩
نحو خريطة معرفية للعولمة (١)			
السيد يس	الاهرام	٥٥٨	٩٨-١١-١٩
العولمة وحضارة السوق !			
رجب البنا	الاهرام	٥٦٠	٩٨-١١-٢٠
قاطرة العولمة هل تقود العالم إلى حافة الهاوية ؟!			
اسامة غيث	الاهرام	٥٦[illegible]	٩٨-١١-٢١
الطريق الثالث فى مصر			
وحيد عبد المجيد	الوفد	٥٦[illegible]	٩٨-١١-٢٤
ثقافة العولمة .. وعولمة الثقافة !!			
-----	الجمهورية	٥٦[illegible]	٩٨-١١-٢٥
نظرة نقدية لتعريفات العولمة (٢)			
السيد يس	الاهرام	٥٦[illegible]	٩٨-١١-٢٦
عالم الجاسوسية .. وصراع الاستخبارات (١) من (٣)			
مرسى عطا الله	الاهرام	٥٧	٩٨-١١-٢٦
حدود الممكن وقيود المستحيل !			
اسامة غيث	الاهرام	٥٧[illegible]	٩٨-١١-٢٨
حقائق			
ابراهيم نافع	الاهرام	٥٧[illegible]	٩٨-١١-٢٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
خواطر سياسية : العولمة فى خطاب الرئيس			
سعد كامل	الاحرار	٥٨٠	٩٨-١١-٢٩
اطروحات العولمة (٣)			
السيد يس	الاهرام	٥٨١	٩٨-١٢-٠٣
أطروحات العولمة (٣)			
السيد يس	القبس	٥٨٢	٩٨-١٢-٠٣
العرب ومستقبل الصناعة الثقافية فى عصر العولمة !			
جمال المحايدة	الاتحاد	٥٨٦	٩٨-١٢-٠٦
بشاير العولمة			
حسن خليل شطا	الاحرار	٥٨٧	٩٨-١٢-٠٨
سياسات العولمة (٤)			
السيد يس	الاهرام	٥٨٩	٩٨-١٢-١٠
سياسات العولمة (٤)			
-----	القبس	٥٩١	٩٨-١٢-١٠
خطاب التميز الثقافى بين "عولمة الغرب" وعالمية الاسلام			
السيد ولد اباه	الاتحاد	٥٩٤	٩٨-١٢-١٢
هل يمكن تحقيق عولمة الثقافة العربية ؟			
سامح كريم	الاهرام	٥٩٧	٩٨-١٢-١٥
العولمة .. والعنصر البشرة !			
اكرم عيسوى	الاهرام	٥٩٩	٩٨-١٢-١٦
العودة إلى الحذور !			
السيد يس	القبس	٦٠٠	٩٨-١٢-١٧
العودة إلى الجذور !			
السيد يسين	الاهرام	٦٠٣	٩٨-١٢-١٧
هل حانت اللحظة الحرجة للمراجعة والاصلاح ؟			
-----	الاهرام	٦٠٥	٩٨-١٢-١٩
عولمة مشتركة ام جحيم مشترك			
سعد محيو	القبس	٦٠٧	٩٨-١٢-٢٧
العدالة الدولية فى زمن العولمة			
منال لطفى	الاهرام	٦٠٨	٩٨-١٢-٣٠
حكومة الغد : الجديد فى معايير القوة القومية			
السيد عليوة	الاهرام	٦١٠	٩٨-١٢-٣١



المصدر : الحيـــــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

الصراخ فى وجه العولمة لن يجهضها: فلنخطط لاحتواء اثار الغزو الفكري والصناعى والاستهلاكى

منتصر الزيات *

■ من المؤكد انه ترتب على تبني الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف سياساته الاصلاحية (البيريسترويكا) سقوط الدولة العظمى الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي وبزوغ قوة الولايات المتحدة كزعيمة وحيدة للنظام العالمي الجديد. ولعل اهم سمات هذا النظام قدرة منهجه في عبور الحدود وفرض سيطرته على المجتمعات الاقليمية، حتى صارت العولمة اساساً يضبط حركة المجتمع الدولي قاطبة، وأصبح اصطلاح العولمة هو محور الحركة الثقافية والسياسية والاقتصادية في كثير من بلدان العالم الثالث بالتحديد، لانه هو المعني بالضرورة بانسياب العولمة وانتشارها لتحقيق سيطرة النظام العالمي الجديد عليه وخضوعه له.

وحققت العولمة نجاحات كبيرة وتجاوزت سرعة حركتها دراسات النخب وتقديرات الحركة الوطنية الاقليمية لكيفية التعامل معها، وإن جاز التعبير كيفية مقاومتها، حتى صار التساؤل الأكثر دقة الذي يمكن ان تسهم الإجابة عنه في بيان افضل وسائل مواجهتها: هل رفض العولمة كاف لإجهاضها؟ وهل يتوافق مع المنطق العقلي والانساني قصر خطط البحث حول كيفية مقاومة العولمة، على التنديد بها وتعبئة الراي العام ضد اهدافها وسياساتها بوصفها محاولة استعمارية لغزو المجتمع العربي والاسلامي؟

ويهمنا اولاً، في هذا الصدد، الوقوف على حقيقتين تاريخيتين مهمتين: الاولى، ان قدراً كبيراً جداً من الحقيقة يحيط بصحة المخاوف التي تنطلق من ان سقوط الاتحاد السوفياتي ترتب عليه بالضرورة، توجيه النظام العالمي الجديد لمقدراته من اجل مواجهة شاملة مع الاسلام كقوة تهدد مصالحه لو تكاملت للعالم الاسلامي اسباب نهضته. واكد مثل هذه المعلومات الرئيس الاميركي الراحل ريتشارد نيكسون في آخر مؤلفاته. وادلى امين عام حلف «الناتو» بتصريحات في هذا الشان احدثت قلقاً كبيراً في المجتمعات الاسلامية.

اما الحقيقة الثانية فهي اننا لن نحقق نجاحاً يذكر لو اعتمدنا العاطفة وحدها سلاحاً يحفظ لامتنا هويتها في مواجهة تقنيات العولمة.

ومن قبل، صرخ البعض منادياً بضرورة القضاء على اسرائيل وإلقائها في البحر، وجرى ترويج بحكايات كاذبة حول التفوق، ما افقدنا احترام العالم واوردنا موارد التهلكة.

اقول بوضوح: إن ارتفاع صيحات التحذير من مخاطر العولمة لن يؤدي بالضرورة الى اجهاضها، لانها فعلاً موجودة، وتخطت مرحلة الاحتواء بفعل وسائل التقنية الحديثة في مجال الاتصالات الفضائية وتبادل المعلومات عبر الاقمار الاصطناعية.

ويجدر بالمجتمعات العربية والدول الاسلامية التي تتمسك بتراثها في مواجهة الحضارات الغربية المتحللة اخلاقياً، ان تتعامل مع العولمة بوصفها تعتمد على اهم وسائل التقنية الحديثة لتحقيق التطور الذي يرتقي بهذه المجتمعات النامية.

إن الاستفادة من التجارب الماضية تقضي بضرورة التخطيط الجاد والمواجهة العلمية لاحتواء آثار الغزو الفكري والصناعي والاستهلاكي الذي ترمي العولمة الى تحقيقه، وذلك لن يكون إلا بحرص الدول الاسلامية على تاكيد هويتها، ووضوح منهجها من خلال تكوين رأي عام ضاغط يعمل على صنع عولمة عربية اسلامية تعمل على استغلال السلاح نفسه باستخدام وسائل التقنية الحديثة.

إن الامة الاسلامية تمتلك مقومات اساسية هائلة تكفل لها القدرة على التواصل مع التقدم التكنولوجي والاكاديمي يتمثل في سبقها كل الحضارات في مختلف العلوم الانسانية مثل علوم الطب والفلك والرياضيات، ولديها من الطاقات والكفاءات البشرية التي تؤهلها للعودة الى اتخاذ موقع الريادة وملك زمام المبادأة في مواجهة الحضارات الغربية المادية التي تفتقر الاساس الاخلاقي المناسب الذي يسمح لها بالصمود والتحدي.

إن اعتزاز الامة العربية والاسلامية بماضيها وتراثها وثقتها في كفاءة علمائها ومفكريها يضمن لها عدم الاضطراب او القلق من مخاطر العولمة وغزوها الاستعماري فكرياً واجتماعيا، فمن غير المتصور ان تذوب الثقافة الاسلامية امام الثقافات الغربية المتحللة، وإن تدثرت بوسائل علمية حديثة. إن تخلي بعض زعماء الدول الاسلامية عن الهوية واتباعهم الغرب ودورانهم في فلكه لا يعني ان تتنازل الامة عن مكتسباتها وانجازاتها الحضارية التي نالتها في زمن إشراقة الدولة الاسلامية القوية، فجانب كبير من الصمود يعتمد على ضرورة التمسك بتلك المكتسبات وعدم التفريط فيها وتطويرها والتواصل عن طريقها مرة اخرى والاستفادة بتقنيات العولمة الحديثة: فالهجوم على الاسلام عبر شاشات «الانترنت» لا ينبغي ان يصيبنا بالقلق او يشعرنا بالعجز، فنبرر بذلك



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧

رفضنا التفاعل مع العولمة، وانما يلزم التعامل الفوري ببث برامج مضادة تملك من اسباب النجاح والتفوق ما يضمن غزو المجتمعات الغربية التي لا يصل اليها الاسلام خاليا من الشوائب مما يمكن ان يضمن كسب انصار جدد لهذا الدين العظيم.

وإذا كانت العولمة تسعى الى طرح الصناعات والسلع الاجنبية في كل الاسواق، متخطية حدود المجتمعات الاسلامية بفرض سياسات ومناهج اقتصادية معينة من خلال اتفاقيات تكبل الحكومات القطرية وتمنعها من تقديم العون للصناعات الوطنية، فإنه تنبغي الدعوة الى عولمة عربية واسلامية تشجع على دعم المنتجات الوطنية التي تتعرض لمنافسة غير متكافئة، ومقاطعة السلع والمنتجات والصناعات الاجنبية، فيكون بذلك سلاح الاستهلاك ضمانة كافية لتوفر الثقة وتحقيق الاستعلاء في مواجهة العولمة الدولية.

انه من الاهمية بمكان الاستفادة من التقنيات الحديثة من اجل تحقيق عولمة عربية اسلامية، ويدخل في ذلك ضرورة الاستفادة من الاقمار الاصطناعية الاعلامية من اجل النجاح هذه الفكرة، فتكريس القنوات الفضائية من اجل الارتقاء بمستوى المواطن العربي علمياً واخلاقيا ودينياً اولى بالرعاية واضمن لتحقيق النجاحات التي نطمح اليها من اجل كسر الطوق المراد فرضه على مجتمعاتنا بنظام العولمة والتي تعمل على تسخير مثل هذه القنوات الفضائية في تعطيل طاقات الفرد والامة وجعلها وسائل ترفيهية سطحية تعمل على دغدغة مشاعر المواطن العربي واستنزاف وقته في مجرد اشباع رغباته وشهواته.

ان امة لا تملك قوت يومها غير جديرة مطلقا ان تبحث عن مكان لها في صدارة الدنيا او ان تتمكن من مواجهة المنافسة الاجنبية التي تتهددها في عقر دارها.

* محام مصري.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٧

أحياناً تكون العولمة ضد مصلحة أميركا

جميل مطر*

■ يطول الحديث عن العولمة ويجب ان يطول. فمع نهاية كل يوم يكون نطاق العولمة قد اتسع قليلاً او كثيراً، وهكذا مضمونها ومحتواها والجدل الدائر حولها.

وينبغي التاكيد هنا على ان لا دليل قاطعاً يقودنا إلى الحكم على العولمة بانها كلها سيئة، أو كلها جيدة. ولعل افتقادنا هذا الدليل القاطع هو السبب - بل والحافز - إلى الاهتمام بالعولمة في صورتها وتطوراتها الراهنة. فالعولمة تلازمنا في كل خطواتنا، تسبقها احياناً وتستحثها في معظم الاحيان. وهي تغير في حياتنا وتؤثر في اختيارات ابنائنا وتضغط على حكامنا وتستفز التقليديين فينا وتقطع انفاس المهرولين في ركابها وتستفز المشاعر، فتباعد بين ذوي القربى وتعيد توزيع طيبات المجتمع، فتغدق على القليلين وتبخل على الكثيرين. لقد سدت العولمة فجوات، ولكن فتحت فجوات اكبر واكثر. وحلت العولمة عقداً، ولكن تسببت في عقد جديدة، وازدادت تعقيداً قضايا ومشاكل اكبر واكثر. وقربت العولمة بين نخب بعينها في المجتمعات كافة، ولكن باعدت بين امم وشعوب وطوائف. إن المفارقة التي تستدعي التوقف عندها، وتستدعي في الوقت نفسه المزيد من الاهتمام بالعولمة ومسيراتها المتعددة، هي أن العالم في ظل العولمة بات اكثر اندماجاً واكثر انقساماً وتوتراً من اي وقت مضى.

قضيت - واصدقاء عرب - ساعات مع مفكرين فرنسيين نناقش بعض قضايا العولمة. وجدت بين المحاورين الفرنسيين اكثرية تتفق معنا في آراء كثيرة، ووجدت بين المحاورين الفرنسيين من اصول عربية اكثرية تختلف معنا ومع المحاورين الفرنسيين من اصول فرنسية، واخترت قضيتين كمثالين. إذ عرض احد الفرنسيين فكرة انه لا يجوز فصل العولمة كمفهوم وعملية وممارسة، عن مفهوم وتجربة الاستعمار. يتفق هذا الفرنسي - وهو غير شيوعي ولا اشتراكي - مع رأي عدد من المحاورين العرب، في أن العولمة اعلى مراحل الاستعمار. ولكنه يضيف ما لم يعلنه المحاورون العرب. يقول إن العولمة تعني في أحد اهم جوانبها استعمار الدولة الأعظم للدول العظمى والكبرى الأخرى. فالاستعمار التقليدي الذي مارسناه كفرنسيين ومارسته معنا من موقع آخر شعوب خاضعة للاستعمار، كان يعني استغلال الدولة الاستعمارية البيضاء لدول أو مجتمعات اقل قوة، وفي الغالب ملونة وخارج أوروبا. كانت العلاقة الاستعمارية تعبيراً وتجسيداً لعلاقة حضارية غير متوازنة. فضلاً عن ذلك كان الاستعمار عملية اقتصادية تستثمر فيها الدولة الأقوى إمكانات اقتصادية قليلة مزودة بامكانات عسكرية كبيرة لتهيمن على امكانات وعوائد اقتصادية هائلة.

ولكنه كان ايضا شيئا آخر. كان الاستعمار اداة لتوزيع «المكانات» بين الدول الكبرى، او لتحسينها.

وعن العولمة يقول هذا المثقف الفرنسي، إنها استعمار الدولة البيضاء الأعظم لكل ما عداها بما فيها الدول البيضاء الأخرى. بل إن هذه الدول، أي الدول البيضاء المتحضرة المتقدمة، اثبتت في ظل الاستعمار الجديد انها الأجدى والأفضل. ففي هذه الدول ثروات، أي أموال، عظيمة، وفيها بشر متقدم تكنولوجيا، وتمتلك بدورها اسواقاً خارج حدودها. ولذلك، فعائد استعمارها لا شك اعلى واهم من عائد استعمار دول في افريقيا او في اميركا اللاتينية. ومع ذلك، وعلى رغم الاختلاف الشاسع بين عائد استعمار دولة غنية ومتقدمة وعائد استعمار دولة فقيرة متخلفة، يظل استعمار الدولة الفقيرة والمتخلفة ضرورياً ولكن لاسباب غير تلك الاسباب التي دفعت الدول الأوروبية الى استعمارها خلال قرون طويلة. لقد نشأت في هذه الدول الفقيرة والمتخلفة بؤر غنية ومتقدمة، من المهم التعامل معها باعتبارها مندمجة في نظام العولمة، وليس باعتبارها أجزاء أو عناصر او فئة في دولة فقيرة متخلفة.

بقي لنا البحث عن مفهوم يتناسب مع هذا التطور الجديد في المسيرة الاستعمارية. فالعلاقة الاستعمارية، بمعناها التقليدي، تختلف جذرياً عن العلاقة الاستعمارية بمعناها المعاصر، اي في ظل قواعد ومبادئ العولمة. وقد بحثنا خلال حوارنا مع الفرنسيين عن مفهوم مناسب ولم نجد. وأظن أن الفكر السياسي لن يتوقف خلال العقود المقبلة عن مهمة البحث عن كلمة أو مفهوم يناسب هذه العلاقة، اي العلاقة بين دولة غنية متقدمة جداً تسعى لأن تفرض نمط ثقافتها ومبادئها السياسية ونسق قيمها على دولة أخرى غنية ومتقدمة وأوروبية أيضاً أو من أصول أوروبية.

ثم إن هذه الدولة الغنية جداً والمتقدمة جداً تريد أن تشرع قوانين وتخطط نظم حرب ودفاع، وتسن عقوبات لتطبق في دول أخرى غنية ومتقدمة وبيضاء أيضاً. كل هذه العناصر في العلاقة بين الدول الغنية جداً والمتقدمة جداً والدولة الأخرى الغنية والمتقدمة والقوية ايضاً، كانت نفسها العناصر التي تكونت منها العلاقة الاستعمارية التقليدية بين الدولة الغنية القوية البيضاء والدولة أو المجتمع الفقير المتخلف، الأسمر أو الأصفر أو الأسود، في القرون من السادس عشر إلى منتصف القرن العشرين.

ولكني، ومعي عربي آخر أو اكثر، نبهنا الى أن القوة الأعظم غنى وتقدماً، هي نفسها قوة ليست حرة الإرادة ومستقلة الفعل، على عكس ما كانت عليه بريطانيا مثلاً أو حتى فرنسا كدولتين استعماريتين في القرن التاسع عشر. فالولايات المتحدة نراها أحياناً كما لو كانت هي نفسها تعاني من ضغوط قوى «استعمارية» خارجة



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٧

وداخلية. هنا ايضاً توجد فئة اميركية الجنسية ولكن «عالمية الهوية»، مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الاقتصادية القومية الاميركية، إلا ان قوتها هائلة. تستطيع هذه الفئة، او جزء منها، ان تقرر تدمير السمعة المالية لدولة من الدول لسبب من الأسباب. قد يكون هذا السبب معاملة غير ممتازة يلقاها العملاء أو الوكلاء او الزملاء الذين يعملون لحساب هذه الفئة او بالشراكة معها، وقد يكون السبب مجرد تحقيق ربح فوري يتحقق عن طريق ضرب عملة هذه الدولة في الأسواق المالية.

خطأ كبير أن نقرر، تلقائياً او تحت الانفعال الناتج عن الضغوط الاميركية، أن مثل هذه الفئة

عظيمة القوة، تعمل لمصلحة السياسة «الاستعمارية» التي تمارسها واشنطن ضد فرنسا والمانيا واليابان وروسيا ودول شرق اوروبا، او ضد العالم الملون المتخلف بأغنيائه وفقرائه. اقول إن واشنطن قد تستخدم أحياناً هذه القوة الفائقة من قوى العولمة لمصلحتها، ولكني اقول ايضاً أن ليس كل ما تمارسه هذه القوة الاقتصادية «الأهلية» أي غير الحكومية او غير التابعة مباشرة لدولة، وهي القوة العاملة في قطاع المال بالمضاربة او الاستثمار او الهيمنة، يصب بالضرورة في مصلحة اميركا او بقية دول العالم الرأسمالي.

خطأ آخر ان نقرر أن هذه القوة الفائقة من قوى العولمة قادرة على أن تعمل في معظم الأوقات مستقلة أو منعزلة عن إرادة الولايات المتحدة الاميركية. إذ تنتعش هذه القوة الفائقة وتنمو وتزداد قدرة بفضل «الاستعمار» القيمي والمذهبي الذي تمارسه الولايات المتحدة في أنحاء العالم كافة.

إن القيم والممارسات التي تبشر بها واشنطن عن طريق مئات، بل ربما آلاف مؤسسات المجتمع المدني التي انشأتها أو دعمتها أو ساعدت على قيامها في الدول والاقاليم كافة، وبعضها عالمي النطاق، هي الدروع التي تحمي قوى العولمة من عدوان أقوى أعدائها، أو قل هي السهام والرماح المشهرة لتدمير دروع الأعداء. وفي مقدمة هؤلاء الأعداء: السيادة، أي سيادة الدولة، والمصلحة القومية، ومفهوم الوطن والمواطنة. هؤلاء الأعداء يتصدرون قائمة مفاهيم تمثل في مجملها خط الدفاع، أو الهجوم، ضد محاولات قوى العولمة المالية والعقارية اختراق الدولة. لذلك فمن الضروري أولاً أن يسبق هجوم قوى العولمة - أو يتزامن معه - هجوم قوى التبشير بأيديولوجية العولمة ضد قواعد وأسس المجتمع، الهجوم على اخلاقياته وقيمه وتاريخه ووطنيته ووحدته، والعمل على تفسيخ العلاقة بين الدولة والمجتمع. وعندها أو بعدها تبدأ قوى العولمة حملة الاختراق.

* كاتب مصري



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ / ٧ / ١٩٩٨

نحن.. والعَوْلَمَة السياسية والثقافية

من الألفاظ الجديدة التى تدخل دائرة اللغة العربية كلمة: «عَوْلَمَة».. وتعنى هذه الكلمة فى مفهومنا.. محاولة الانتماء إلى العالمية.. وهى عكس الهوية.. التى تعنى أمرين: الهوية القومية، وهى الانتماء إلى العروبة، والهوية الوطنية . وهى الانتماء إلى الوطن . وقد نص الدستور المصرى على انتماء المصريين جمعيا إلى العروبة بالفقرة الثانية من المادة الأولى منه، ونصها: «والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة» فالمواطن المصرى طبقا للدستور ينتمى إلى مصر وينتمى كذلك إلى العروبة ولايمكن أن يكون مواطنا عالميا أو مُتَعَوْلِماً.

فيجب على شبابنا أن يتعلم معنى الوطنية والانتماء الوطنى الذي هو حق له وواجب عليه. وأن يتعلم معنى العروبة والقومية العربية والانتماء إليها.. وليس مجرد التعلم.. بل أن تتركز هذه المعانى فى نفسه ويتدرب على التعامل والتصرف على مقتضاها لتصير من أساسيات حياته بل وصلب هذه الحياة.

فليس هناك أى مجال للعولمة السياسية فى مصر، لا في الحال ولا فى المآل، ذلك لأن مصر هى أول دولة نشأت فى العالم أجمع، وعلمت هذا العالم معنى سيادة الدولة وحق السيادة.

فالعولمة من الناحية السياسية هى عكس سيادة الدولة.. أى هى أن تفقد الدولة سيادتها وتدور فى عجلة العالمية!.. وهذا هو ما تريده امريكا لدول العالم اليوم.. وبعبارة أخرى أن تدور دول العالم فى دائرة السيادة الأمريكية وتفقد سيادتها، وبعبارة أدق «أمركة» دول العالم بحجة «عولمتها».

لذلك نحن نقول: لا.. وألف لا للعَوْلَمَة السياسية.. بل ونعتبر ان

بقلم :

د. يحيى السيد الصباحى

أستاذ القانون الدستورى

والمحامى بالنقض

الداعين إليها خارجون عن دائرة الوطنية المصرية والقومية العربية وعملاء لترويج الفكر الأمريكى الوارد محمولا على أكتافهم!!

أما العَوْلَمَة الثقافية فهى تهدف إلى وضع شعوب العالم فى قوالب فكرية موحدة، تنبع أساسا من الفكر الأمريكى الثقافى والأدبى والفنى، وتساهم فى ذلك أجهزة البث الأمريكية عن طريق الأقمار الصناعية والإنترنت وعن طريق الصحافة والسينما والمدارس والجامعات الأمريكية وغيرها

ونقرر هنا أن مصر وشباب مصر وشعب مصر على مر العصور لهم ذاتيتهم الثقافية التى تنبع من حضارتهم المصرية والعربية والإسلامية. التى تعكس آدابهم وفنونهم وثقافتهم، وليس أدل على ذلك من أن مصر هى الدولة الوحيدة فى العالم أجمع التى لم تتأثر بلغات المستعمرين الذين غزوا أرضها وعلى رأسهم الإنجليز فظلت متمسكة بلغتها العربية الفصحى على مر العصور

أما العلم . مثل العلوم الطبيعية والرياضية والكيمياء، وعلوم الفضاء.. الخ، فلا وطن له. فقد قال صلى الله عليه وسلم «اطلبوا العلم ولو فى الصين».

فالعَوْلَمَة لاتكون للثقافة وإنما هى للعلوم العلمية والمعملية والتطبيقية والتكنولوجيا. ويجب أن يفهم شبابنا ذلك حق المعرفة، فيتعلم من علوم الغرب والشرق على السواء، ويتعلم اللغات الأجنبية بعد لغته العربية الفصحى التى يجب أن يجيدها إجادة تامة، لأنها أداة الحضارة العربية ولغة القرآن والرباط الوحدوى العربى والإسلامى.

وعلى شبابنا أن يفرق بين العَوْلَمَة الثقافية المرفوضة، والانفتاح المنشود على ثقافات الغرب والشرق بما يتفق مع ديننا ومبادئنا وقيمنا، بقصد الاستفادة والدرس والبحث، وتنمية ثقافاتنا الوطنية والعربية وتطويرها.

وليعلم شبابنا ايضا أن العَوْلَمَة الاقتصادية ليست هى الوسيلة الوحيدة للتقدم الاقتصادى . كما قال الرئيس محمد حسنى مبارك وبحق فى مؤتمر قمة مجموعة الدول الخمس عشرة فى القاهرة منذ عدة أسابيع، وليعلم شباب مصر ذلك كله حتى ينجو من مخاطر العَوْلَمَة الاقتصادية أيضا، فلايركن إليها وحدها ظنا منه أنها هى السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى وينسى تطوير الزراعة والصناعة والسياحة وزيادة التصدير استنادا إلى الجودة والتقنية الحديثة

فضلا عن ذلك فإنه يجب أن تدار العَوْلَمَة الاقتصادية المتمثلة فى منظمة الجات ومنظمة التجارة العالمية بطريقة متوازنة بين الدول النامية والدول المتقدمة اى بين



المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دول الجنوب ودول الشمال لأنه لن يكون هناك توازن بين الفريقين إلا بمراعاة الظروف الاقتصادية للدول النامية..

وهذا هو ما ينبغى أن يكون محلا للدراسة والبحث فى كل اجتماع اقتصادى دولى لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجات.

وإذا كان الأمر كذلك حتى بالنسبة للعَوْلَمَة الاقتصادية فإنه يحق لنا أن قول. لا . للعَوْلَمَة السياسية والثقافية.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٨

المعركة بدأت بين الإعلام والعولمة لكن هل هناك تكافؤ في الموازين بينهما؟

العولمة ليست سيئة ولا تشكل خطراً على الاعلام والثقافة

[illegible] (*)

ثمة نظريتان الآن:

الاولى تقول ان العولمة، وما يستتبعها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات، ستؤدي الى انتشار المعرفة، وتعزيز الديموقراطية، وتطوير الحريات الفردية.

لا بل يقول اصحاب هذا الرأي ايضا، ان العولمة ستسفر حتى عن انهاء الحروب. فطالما ان هذه الحروب لها جذور ثقافية في نهاية التحليل، وطالما ان العولمة ستخلق ثقافة عالمية واحدة، فانها بالتالي ستساهم في وضع خيار الحرب على رف التاريخ.



كلنا يعرف القصة: بضع عشرات من المؤسسات العابرة للقوميات، تحت سيطرة اقل من ١٠ تجمعات كبيرة مركزها الولايات المتحدة، تهمين الآن على الاعلام العالمي.

كما نعرف ان التجارة هي القوة التي تحرك هذه المؤسسات، بحيث ان المعلنين يسيطرون بشكل متزايد على مضمون الاعلام.

لكن ثمة سؤالين: هل هناك بديل عن النظام الراهن؟ وهل هذا الاطار سلبي او سيئ بالضرورة؟

ان مؤلفي كتاب «الاعلام العالمي: المبشرين الجدد للرأسمالية» يجيبان بنعم على كلا السؤالين، وبحماسة ايضا.

وقد سبق لأدوارد هيرمان، وهو بروفيسور في كلية المال والاعمال في جامعة بنسلفانيا، ان وضع عددا من الكتب حول الاعلام وسلطة المال، فيما كتب روبرت ماكنيزي، وهو بروفيسور في كلية الصحافة والاتصال الجماهيري في جامعة ويسكنسون، دراسة حول الاذاعات والتلفزيونات.

واوراق الاعتماد الممتازة هذه، تجعل كتابهما المشترك الجديد مثيرا للاهتمام كما للجدل.

وبتركيزهما اساسا على التلفزيون، يعطينا هيرمان وماكنيزي نظرة شاملة حول كيفية صعود الشركات العابرة للقوميات نحو السيطرة على الاعلام العالمي، من ايام التلغراف الى زمننا الحاضر.

ويشرح المؤلفان باسهاب استراتيجيات هذه الشركات الكبرى للهيمنة على الانترنت والاتصالات الرقمية، وفي فصول لاحقة يعالجان «مضاعفات عمليتي العولمة والتجارة»، في الولايات المتحدة وباقي انحاء العالم. وثمة فصل رائع يدرس حالات نمو الاعلام في مناطق مثل كندا، وحوض البحر الكاريبي، والهند وبريطانيا.

وبرغم ان الكاتبين واضحان حيال ميولهما السياسية، الا انهما موضوعيان بما فيه الكفاية لتقديم عرض كامل لوجهة النظر الاخرى، عبر مناقشة مختلف القضايا المتعلقة بنظام الاعلام التجاري العالمي.

أين البديل؟

بيد ان المؤلفين، مع ذلك، لا يزودان القارئ ببديل مقنع عن النظام الراهن لملكية الاعلام، وبخاصة ان الاعلام لا يستطيع العيش في عزلة عن عالم تسيطر عليه السوق الحرة بشكل متزايد.

اما البدائل التي يقدمها المؤلفان، فليست جذابة تماما، وكما تظهر دراستها لحالة الهند، فان ملكية الحكومة للاعلام ليست هي الحل.

وهذا ما دفع الحكومة الهندية الى خصخصة شبكة التلفزيون الوطني «دوردا شان» ونقل الملكية، هذا حدث مؤخرا فقط، في ديسمبر ١٩٩٧، بحيث لا نستطيع الآن الحكم عليه.

بيد ان «دوردا شان» غير مجالا مهما في التغطيات الاعلامية الهندية المتعلقة بالاخبار والتحليلات. وخلال معركة الانتخابات الاخيرة في الهند، اشتكت كل الاحزاب السياسية من تغطيات «دوردا شان» المنحازة. وهذا دليل مؤكد على موضوعيته.

لكن لماذا تخلت الحكومة الهندية عن السيطرة على مثل هذا



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/٨/١٩٩٨

وفي المقابل، هناك المدرسة التي تحذر من المخاطر الشديدة للعولمة على قطاعي الثقافة والإعلام بالتحديد، وتقول ان سيطرة المال و«تسليع» الإعلام لا يمكن الا ان يؤديا الى تدهور الحضارة البشرية برمتها، بما في ذلك اثمن منتجاتها: الديموقراطية.

أي الرأيين على حق؟ وهل يمكن ان يكون هناك تكافؤ ما في موازين القوى بين الإعلام والعولمة؟

فلنترك الرد على هذا السؤال للدارسين الاثنين: كل من انيل واكر وريتشارد هاروود.

الجهاز الاعلامي النافذ؟ بالطبع ليس لاسباب «خيرية»، بل لانها رضخت لما ليس منه بد.

ان الحكومات الهندية المتعاقبة، بدءا من اول حكومة بعد الاستقلال برئاسة جواهر لال نهرو التي ورثت شبكة الاعلام التي وضعها البريطانيون، كانت سعيدة بالحفاظ على احتكار الحكومة للراديو والتلفزيون. والحصيلة كانت نشرات اخبار، من دون اخبار حقيقية، اقرب الى كونها تعميمات من البلاط الملكي، منها الى الاعلام.

اما المحاولات لشن حملات اعلامية ناجحة، فكانت لحسن الحظ غير ماهرة ومكشوفة. لكن وفي غياب اي بديل منافس، حقق «دوردا شان» نسبة اقبال محترمة.

فقط حين وصل تلفزيون الاقمار الاصطناعية الى الهند (عبر شبكة «ستار» التي تبث من هونغ كونغ)، اضطرت نيودلهي لخصخصة التلفزيون.

ان روبرت ميردوخ، الذي يملك الشبكة، قد وصف بشتى النعوت في مهنته، لكن نعت «بطل الديموقراطية» لم يكن بالطبع واحدا منها. ومع ذلك، كانت شبكته تنقل الاخبار الحقيقية وتبث الـ «سي. ان. ان» والـ «بي. بي. سي» الى المشاهدين الهنود المنحرقين لرؤيتهما.

وهكذا، وبكلمات اخرى، فان العولمة ليست سيئة كلها. كما انها ليست بالضرورة لا مسؤولة، كما يفترض هيرمان وماكنيزي اللذان يدينان الامبريالية الثقافية وخيارات البرمجة السيئة.

ان الاستعمار الثقافي يفترض ان البلد المستهدف مستعد للانتحار او الموت، فيما الدول الصاعدة تكون حازمة حيال هويتها الثقافية.

تجربة الهند

لكن ليست الحكومات وحدها يمكن ان تكون حازمة. فالمشاهدون المتواضعون للتلفزيون في دولة عالمثالثية متواضعة، يمسكون بايديهم بـ «سلطة جهاز التحكم عن بعد»، ويستطيعون تغيير اي برنامج لا يريدون رؤيته.

لقد اعتقد مدراء فروع ميردوخ في الهند انهم حققوا النصر، حينما بدأوا ببث برامج «الشجاع والجميلة»، و«سانتا باربرا»، و«داينستي» و«دالاس»، لكنهم اكتشفوا بعد ذلك ان النخبة الهندية المثقفة والناطقة بالانكليزية، هي وحدها التي شاهدته.

وهكذا اضطر المدراء لاحقا الى دبلجة هذه المسلسلات باللغة الهندية، الامر الذي شجع حتى النخبة الهندية على التحول نحوها.

ان شبكة «ستار» لم تبدأ بالنجاح، الا بعد ان وظفت المدير العام السابق «دوردا شان» ومن التجديدات التي ادخلها هذا الاخير: تقديم المسلسلات الهندية الاصلية، والاخبار باشراف هندي، كما ان محطة «ام. تي. في» الموسيقية الاميركية الشهيرة، بدات تبث مؤخرا البرامج الموسيقية الهندية.

وهذا يعني ان العولمة لا يمكنها ان تنجح الا عبر المداخل المحلية.

ان هيرمان وماكنزي يلومان العولمة لتدهور برامج التلفزيون في كل انحاء العالم. ويقولان ان الجنس والعنف عالميان ويسافران عبر الحدود القومية.

بيد ان الجنس والعنف يبدوان قوميين جدا جدا، وليسا دوليين الا لان كل الامم تحبهما. وخلال السنوات المائة الاخيرة، كانت صناعة السينماعة الهندية تتقن فن عرض الجنس والعنف (برغم الرقابة الصارمة)، فيما سينما هونغ كونغ لا تقدم الا القليل منهما.

الاعلام الامي

ان الاعلام الجماهيري، بطبيعته، امي. وهذا صحيح ايضا بالنسبة لافضل الكتب مبيعا، ولاهم الافلام، ولصحف التابلويد وللبرامج الكوميدية التلفزيونية.

ومع ذلك، وفيما سيطرت العولمة على الكثير من صناعة الموسيقى والنشر في العالم، لا يزال هناك الكثير من الكتب والموسيقى الجيدة. لا بل ربما هناك الاكثر منها الآن، والافضل تسويقا وتنوعا من ذي قبل.

المشكلة، اذن، ليست في العولمة، بل في التلفزيون الذي بذراعه الطويلة بشكل لا يصدق، ليس لديه من خيار سوى تقديم التفاهات تحت شعار التسلية.

نعم. سيكون هناك تلفزيون جيد. لكنه سينتج لا محالة من قبل النخب لخدمة النخب.

عن كتاب ادوارد هيرمان وروبرت ماكنيزي:*

مؤلف هندى



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٨ / ١٩٩٨

فى مواجهة الجريمة والجريمة المنظمة

الجريمة المنظمة.. ورياح العولمة

يستخدم الباحثون مصطلحات متباينة فى التعبير عن الجريمة المنظمة Organized crime نذكر من بينها الجريمة الاحترافية Professional والجريمة المتقنة Sophisticated والجريمة المخططة Planned واحيانا تستخدم مصطلحات أخرى مثل النقابات الاجرامية Criminal Syndicates والاتحادات الاجرامية Criminal Confederations والتنظيمات الاجرامية Criminal Organizations. والواقع ان هذه المصطلحات تعكس بدرجات متباينة جوانب من حقيقة هذه الظاهرة الاجرامية، وربما كان المصطلح المناسب للدلالة على هذه الظاهرة من بين مجموعة المصطلحات المشار اليها سلفا، هو مصطلح التنظيمات الاجرامية وذلك للاعتبارات التالية:

١ - فالجريمة المنظمة ليست جريمة واحدة بمعنى انه يرتكبها شخص وتتكون من نشاط اجرامى واحد بل هى مشروع اجرامى يحوى انشطة اجرامية متعددة ويقوم عليها اناس متعددون.

٢ - ان هذا التنظيم الاجرامى يظهر بين جماعات متباينة. بدءا من جماعات النواصى وتجمعات الجيرة - وعصابات الجانحين - وجماعات اللصوص - والنشالين وحتى الاتحادات الفيدرالية... الخ.

٣ - يقوم هذا التنظيم الاجرامى على علاقات بين ادوار متباينة واوضاع مختلفة، ترتب حقوقا والتزامات متباينة، وتجمع بينهم اساليب ومستويات ومواقف واتجاهات وقواعد واتفاقيات تسهل عملية التنسيق بين نشاطات شاغلى الأوضاع، وتدعم تقسيم العمل بينهم.

٤ - ان هذا التنظيم الاجرامى قد انشىء على نحو هادف، وله اغراضه المعلنة أو غير الصريحة. وكل هذه الجوانب على درجة متساوية من الاهمية الى الحد الذى تعد معه اية محاولة لتعريف التنظيمات الاجرامية بدون أخذ هذه الجوانب فى الاعتبار تتجه بعيدا عن الحقيقة.

ولقد شهدت التنظيمات الاجرامية نموا تنظيميا ملحوظا فى الأونة الأخيرة، وقد انعكس هذا النمو على بناء التنظيمات الاجرامية وجعلها أكثر تعقيدا، واثر كذلك على وظائف هذه التنظيمات الاجرامية واسهم فى تنوع وتعدد هذه الأهداف، وقد ظهر هذا النمو التنظيمى للتنظيمات الاجرامية جليا فى تغلغل التنظيم فى النظام الرأسمالى العالمى، وظهرت تنظيمات اجرامية عابرة للقارات ومتعددة الجنسيات وقد انعكس هذا النمو على اتساع شبكة العلاقات والصلات المتبادلة بين الجريمة المنظمة وصور الانحراف الأخرى فى المجتمع من ناحية، وبين الجريمة المنظمة ومجموعة النظم الاجتماعية التى يتشكل منها البناء الاجتماعى الأكبر للمجتمع من ناحية أخرى.

ومع الوقت اتسع النشاط الاجرامى لتلك المنظمات وتضخم مما أدى الى ظهور ما اصطلح على تسميته بالمنظمات الاجرامية عبر الوطنية، وهى عصابات اجرامية منظمة لها قواعدها فى دولة معينة، ولكنها تعمل فى دولة أخرى او أكثر وفقا لما تشكله الأسواق من فرص سانحة للنشاط الاجرامى ومن الأمثلة على المنظمات الاجرامية عبر الوطنية الكبرى.

أ - المافيا الايطالية: وتنتمى تاريخيا الى المافيا الصقلية ونشاطها الرئيسى الاتجار فى العقاقير والمواد المخدرة.



المصـدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٨/١٩٩٨

ب - الاجرام الروسى المنظم: ويعمل فى مجالات العقاقير والدعارة والاغتيالات السياسية والأسلحة والمواد النووية وتجارة الأعضاء البشرية.

جـ - الجمعيات الثالوثية الصينية: وتتخذ تلك الجمعيات نشاط الابتزاز والاتجار فى العقاقير والدعارة والقمار ولها شبكة دولية واسعة النطاق.

د - الياكوزا اليابانية: وهى المعروفة برجال العنف واهم انشطتها الاجرامية الاتجار فى السلاح والعقاقير المخدرة ومحلات المقامرة والاحتيال وغسيل الاموال والجنس.

هـ - الكارتلات الكولومبية: وتعمل هذه المنظمات بشكل رئيسى فى تجارة العقاقير المخدرة.

و - المنظمات الاجرامية النيجيرية: وتقوم بانشطة واسعة فى مجالى التهريب والاتجار بالمخدرات وعمليات الاحتيال والابتزاز. وهذا الحصر ليس شاملا وانما هو على سبيل المثال.

واذا كان النظام الراسمالى الديمقراطى فى الدول التى تعتنقه يسمح بحرية التجارة وفتح الحدود لها، فان ذلك قد يساعد جماعات الاجرام المنظمة على مد انشطتها الى الدول الأخرى.

ويستعين النظام الراسمالى العالمى باليات كثيرة فى تحقيق هيمنته على الاقتصاد العالمى، وتعد الشركات متعددة الجنسيات الية هامة فى هذا الصدد، حيث تقيم علاقات وثيقة مع الفئات ذات النفوذ فى الدول النامية خاصة كبار الملاك ورجال الأعمال وأعضاء السلك السياسى والدبلوماسى وكوادر الجيش والحكومة.

كل ذلك يجعل احتمالات ظهور التنظيمات الاجرامية فى بلاد العالم النامى فى ضوء العولمة وهيمنة النظام الراسمالى العالمى، احتمالات مؤكدة خاصة ان هناك ظروفا بنائية تعيشها مجتمعات هذه الدول، تجعل منها تربة خصبة سواء لنشاط التنظيمات الاجرامية عابرة القارات، او لنمو تنظيمات اجرامية فى الداخل. حيث اتجهت دول كثيرة فى العالم النامى الى اصلاح مسارها الاقتصادى، واتاحة فرص المنافسة لتحسين اوضاعها الاقتصادية وفتح حدودها أمام التجارة الحرة، وسهلت فرص الاستثمار امام رؤوس الأموال الاجنبية، هذا فضلا عن تشجيع السياحة، وقد ترتب على هذه التغيرات الاقتصادية وغيرها ان مدت عصابات الجريمة المنظمة نشاطها الى هذه الدول.

د. على عبدالرازق جلبى

استاذ علم الاجتماع جامعة الاسكندرية

يضاف الى ماسبق ان ممارسة الفساد فى المجتمعات النامية المعاصرة، تعد اكثر استشراء وتغلغلا فى هذه المجتمعات عنها فى المجتمعات المتقدمة، ووصل الامر ببعض الباحثين الى القول هل الفساد غالبا ما يعد فى البلاد النامية جزءا أساسيا من نظام واسلوب الحكم. وفى اطار هذه الظروف البنائية وغيرها التى تميز البلاد النامية تم رصد وتحليل علاقتها بطائفة واسعة من الجرائم المستحدثة عرفتها هذه البلاد. وفى هذا السياق، انتهت ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة الى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى مصر منذ السبعينات قد افرزت طائفة من الجرائم المستحدثة، منها جرائم الاموال خاصة الرشوة والتزوير والكسب غير المشروع والجرائم المتعلقة بنشاط الائتمان فى البنوك وجرائم غسيل الاموال القذرة فى الأوعية المصرفية خاصة من أموال تجارة المخدرات، وبرز اتفاق عام عند المشاركين فى الندوة، على ان الجريمة الاقتصادية هى جريمة منظمة لها بعد محلى وآخر دولى.

ومع هذه الاحتمالات المؤكدة لنمو التنظيمات الاجرامية فى البلاد النامية، يمكن الاشارة الى مجموعة من النتائج المتوقعة لهذه التنظيمات.

ولقد اصبحت هذه التنظيمات غير المشروعة تشكل خطرا او تهديدا لمختلف الدول بمعنى ان خطر هذه المنظمات يهدد قوة الدولة واستقلالها لانه صار فى مقدور هذه المنظمات تكديس ثروات هائلة تجعل منها قوة اقتصادية وسياسية، تمكنها من ان تتصدى لأى دولة وبالتالى تكون قد نشات دولة غير شرعية داخل الدولة. وتعوق الجريمة المنظمة عبر الوطنية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اذ يكفى ان ننظر الى النتائج المترتبة على الفساد كالية مهمة من اليات المنظمات الاجرامية.

اذ يؤدى الفساد الى تبديد الموارد الاقتصادية للمجتمع وتدفق رؤوس الأموال الى خارج البلاد وتشويه عمليات التنمية الاقتصادية واهدار الامكانات الداخلية والمساعدات الخارجية.. كما يؤدى استشراء الفساد الى سوء سمعة المجتمع، واحجام المستثمرين الأجانب وتردد المجتمعات المانحة للقروض والاعانات فى تقديم مساعداتها، وكل هذه النتائج تعوق بلا شك عمليات التنمية الشاملة فى المجتمع. وهناك نتائج اجتماعية أخرى للتنظيمات الاجرامية تتمثل فيما تشكله من تهديد للأمن والاستقرار الداخليين وربما للسلام الاجتماعى، فبعض الأشخاص من ذوى المراكز الاجتماعية المعرضون للتجريح يمكن ان يكونوا من ضحايا الجريمة المنظمة وصغار رجال الاعمال من المهاجرين حديثا الذين لا قوة لديهم يكونون محلا للاستغلال من جانب جماعات الاجرام المنظم، وتكون الغلبة الأفاكين والانتهازيين. وفساد الادارة الحكومية واستمرار مخالفة القانون من جانب المسئولين وايجاد شعور بالاحباط لدى الجمهور الذى يفقد الثقة بالمسئولين عن حمايته لانه يعتقد أنهم فاسدون مرتشون، وتسود الانانية وتطلعات الأفراد الى الثراء السريع بالطرق غير الشرعية وبذلك يقل وعى منع الجريمة لدى الجمهور.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٨/١٩٩٨

الذاتية التنظيمية للأمن الوقائى

تطلق بعض دول الخليج العربى تعبير «الأمن الوقائى» على النشاط الذى تسميه الدولة بمصر «الأمن المركزى» وبصرف النظر عما فى التعبيرين من تجاوز، فإن «الأمن الوقائى» بمفهومه الصحيح يكاد يكون شعار الساعة بعد الحادث الإرهابى المروع بمدينة الأقصر. ويمكن القول ان مفهوم الأمن الوقائى ينصرف - بادئ ذى بدء - إلى مجال الأمن الداخلى للدولة بهدف توقى حدوث ما يعكر صفوه من تهديدات ومصادر خطر وأحداث إجرامية.

ويتضمن الأمن الوقائى نوعين من الاختصاصات يقوم أولهما على جمع المعلومات الزمنية بالأساليب المختلفة من التحريات والمراقبة وتجنيد المصادر السرية وإدارتها ودراسة ومسح منطقة المسئولية وتحديد الأهداف الحيوية والاقتصادية وطرق المواصلات، والتعرف على السلوكيات والنشاطات الاجتماعية للسكان. استخدام التقنيات الحديثة فى مجال الاتصالات وما يتطلبه ذلك من وضع للمواصفات للمعدات وتركيب الأجهزة وتشغيلها وصيانتها. وينصرف النوع الثانى من هذه الاختصاصات إلى تقويم وتحليل المعلومات الأمنية وتحديد التهديدات المحتملة ومصادر الخطر على أمن الدولة الداخلى وتحديد الوسائل اللازمة لمعالجتها او القضاء عليها، وإعداد التقارير الأمنية اللازمة بشأن هذه المعلومات ورفعها إلى السلطات العليا بالوزارة، والتنسيق والتعاون مع وزارتى الخارجية والدفاع فى ممارسة هذه الاختصاصات بحيث يمتد نشاط التحريات والمراقبة وتجنيد المصادر السرية وإدارتها إلى خارج حدود الدولة، حيث توجد قيادات الإرهاب وعناصره التخطيطية والإشرافية، وبحيث تتوافر للشرطة إمكانات القوات المسلحة فى الاستطلاع والمراقبة وفى مقدمتها الطيران.

ويتطلب الأمر تأكيد الذاتية التنظيمية المتميزة لنشاط الأمن الوقائى من خلال تخصيص تقسيم تنظيمى مركزى لهذا النشاط يتبع وزير الداخلية مباشرة، وتخصيص تقسيمات تنظيمية نظيرة له فى المجالات الشرطية المختلفة، وفى مقدمتها شرطة السياحة والآثار، على أن يكون دور التقسيم المركزى هو وضع نظم العمل والتوجيه فى تطبيقها والتدريب على كيفية التطبيق والمتابعة الميدانية والمكتبية لهذا التطبيق، وأن يتم التنفيذ بالكامل من خلال التقسيمات النظيرة التى يكون لها حق الاتصال المباشر بالتقسيم (الأم) لتلقى التوجيهات والإبلاغ عن الإنجازات. إلخ.اما الذى ينبغى التأكيد عليه - وهو ما سبقت إليه الإشارة - فهو تأكيد الذاتية التنظيمية للأمن الوقائى، بمعنى أن تنفصل عنه الأنشطة الأمنية الأخرى المتعلقة بالحراسة والقناصة والقبض والاقتحام والتفتيش لتشكل جميعاً أمنا (علاجيا) يقوم على المواجهة الفورية للأحداث. غير أن النجاح المستهدف للأمن الوقائى يتطلب توفير عنصر بشرى متخصص فى هذا المجال من الضباط والصف والجنود لا يتم فقط تأهيلهم وإعدادهم قبل وأثناء مزاولة النشاط بل يتم أيضا تحفيزهم فى هذه الأثناء شريطة أن يخضع اختيارهم لاشتراطات خاصه يتم التثبت منها من خلال الاختبارات التحريرية والشفوية والعملية.

نبيل توفيق حسن

الوكيل الأول السابق بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٨

المحكمة الدولية: مواجهة جديدة للجريمة

د. محمود وهيب السيد

يبدو ان البشرية قد اتفقت على تحقيق حلم طالما تمنت ان تقترب منه.. ففى السابع عشر من يوليو الماضى صدق رؤساء وفود مائة وعشرين دولة من ضمن وفود مائة واثنتين وستين دولة هم كل الوفود المشاركة فى مؤتمر الامم المتحدة الدبلوماسى للمفوضين المعنى بانشاء محكمة جنائية دولية دائمة، والذى أقيم بروما.. فى مقر منظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة هناك.. فى الفترة من ١٥ يونيو وحتى ذلك التاريخ.. فقد صدقوا على وثيقة النظام الأساسى المنشئ لتلك المحكمة.. لتقف البشرية على أعتاب نظام سياسى قانونى جديد يعمل بالية تحد من ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وتقتص من مرتكبيها وتنال منهم.. أيا كان موقعهم.. وأيا كان سلطانهم.

لقد كانت وثيقة النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة انتصارا عظيما للبشرية.. خاصة ان ذلك النظام قد حاول ان يستفيد قدر الإمكان من أخطاء سابقتيه (محكمة نورمبرج والمحكمة الدولية لمحاكمة مجرمى الحرب من الصرب). فحوت بنوده جميع الأمور التى تجعل منها كيانا قانونيا مستقلا دائما وفاعلا مقره لاهاى.. يشمل هذا النظام الأساسى اختصاصات المحكمة وميزانيتها وانواع الجرائم التى تدخل تحت ولايتها وسلطات المدعى العام الدولى المسئول عن تحريك الدعاوى الجنائية أمامها.. كذا علاقتها بمجلس الأمن.

وقد عرف النظام الأساسى لمحكمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بانها كل الجرائم التى ارتكبت فى إطار هجوم واسع النطاق او منهجى موجه ضد اية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم. وقد حدد النظام الأساسى لتلك المحكمة تلك الجرائم بانها جرائم القتل العمد والإبادة والاسترقاق وإبعاد السكان والنقل القسرى لهم او السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية وانتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولى او التعذيب أو الأفعال اللاإنسانية الاقوى ذات الطابع المماثل والتى تتسبب عمدا فى المعاناة الشديدة او فى إصابات خطيرة تلحق بالبدن أو بالصحة البدنية أو العقلية. لذلك لم يكن مستغربا ان تقاوم كل من الولايات المتحدة وإسرائيل التصديق على تلك الاتفاقية.. بل إن كلا منهما قد تعهد على الا تالو جهدا لإفشالها. مستقبلا.. فقد اقرت تلك الاتفاقية صراحة - ولاول مرة - ان من قبيل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أعمال الاستيطان التى تقوم بها قوات الاحتلال الأجنبى فى الأرض المحتلة.. وتهجير المواطنين قسرا من اراضيهم وإحلال اخرين من رعايا الدولة المعتدية بدلا منهم، كذلك اعمال التعذيب والعدوان للمواطنين الآمنين.. وهو عين ما تمارسه إسرائيل.. وبسفور ووقاحة.. بالأرض العربية المحتلة. وقد زاد من ضيق وتذمر كليهما ان ما نصت عليه المادة الثانية عشرة من نظام تلك المحكمة الأساسى والخاصة بسلطات المدعى العام لها.. حيث أعطته الحق فى مباشرة التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس معلومات عن الجرائم المدعاة من الدول واجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية؟ ومن المجنى عليهم أو ذويهم او غير ذلك من المصادر الموثوق بها. ويجوز للمدعى العام التماس أية معلومات إضافية من قبل هذه الجهات.. بل يحق له قبول أو رفض إقامة الدعوى بعد عرض التحقيقات على الدائرة التمهيدية فقط. فلأول مرة فى التاريخ ينشئ النظام الدولى محكمة دولية يكون من حق الأفراد او الهيئات غير الحكومية التقدم لها مباشرة بشكواها.. وبغير وصاية أو ولاية أو إجازة ما من حكومتهم.. والمحكمة عليها ان تباشر شئونها القانونية حيال تلك الشكوى.. فإن راى المدعى العام جديتها واحقيتها القانونية، مارس اختصاصه بشأنها.. انتهاء بتقديمها للمحاكمة حتى إصدار حكم قضائى فيها.

فهل تشهد البشرية بالفعل.. ومن خلال عمل تلك المحكمة.. عهدا من الزمان نرى فيه مجرمى الحرب وجلادى الشعوب ومرتكبى الجرائم ضد الإنسانية يقتص منهم، ويقدمون للعدالة القضائية؟ هل تكون تلك المحكمة رادعا قويا لكل من تسول له نفسه ان يعكر امن وأمان الآمنين فيفكر جيدا قبل ان يقترف افعاله الآثمة حيث لن يفلت من العقاب.. خاصة أن نظام تلك المحكمة الأساسى لا يسقط تلك الجرائم بالتقادم؟ هل تشهد البشرية عهدا جديدا اكثر امنا وامانا لابنائها؟ هل يمكن لقوى الخير والحق والعدل ان تنتصر فى النهاية ويعم السلام البشرية؟ أم تكون البشرية قد تفاءلت كثيرا حين أفرطت فى حلمها وتجاوزت قدر المسموح لها بتحقيقه الآن.. وفى هذه الحقبة الزمنية حين تخيلت إمكان أن تخرج عن طوع القوى العظمى فتنشئ نظاما قانونيا ما لا يتبع سلطان الدول الدائمة العضوية بمجلس الامن.. وبالتالى تعمل بمناى عن توجهات وسيطرة وتحكم قوى النظام العالمى الجديد.. التى لا يمكن أبدا أن تقر وجود قوة - أية قوة - خلافها؟ هل يمكن أن يتحقق بالفعل مجتمع المدينة الفاضلة الذى لا يفلت فيه أى مجرم بفعلته من العقاب.. مهما عظم مركزه وقوته وسطوته؟ أم تتمكن قوى البغى والظلم من إجهاض تحقيق هذا الحلم؟ كما وعدت من قبل حين صرح رئيس وفدها المشارك فى أعمال هذا المؤتمر مبررا عدم موافقته على ميثاقها الأساسى من خشيته أن يلقى القبض على قادة دولته من قبل المحكمة بمجرد خروجهم خارج إقليمها.. فلننتظر ونترقب.. عسى أن يخيب الله ظنهم.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٨/١٩٩٨

الجريمة..وأبوابها الثمانية

د. عبدالحميد صفوت

عميد كلية التربية النوعية ببورسعيد

يلفت النظر لمن يتتبع اخبار الجرائم فى صفحات الحوادث، انه لا توجد جريمة تظهر على سطح الأحداث إلا وكانت نتيجة عشرات الأخطاء الصغيرة التى لا تصل إلى درجة الجريمة المستحقة للعقاب، لكنها من المؤكد انها الأبواب الخلفية لهذه الجرائم. إنها أبواب واسعة سهلة يدخلها الكثيرون لهوا او إغراء، فتنزلق اقدام بعضهم إلى الجريمة الكاملة بينما ينتظر الآخرون دورهم فى هذا السبيل.

ولاشك أن الوقاية من الجريمة تحتاج منا إلى إغلاق تلك الأبواب، وسد تلك الطرق المؤدية إلى الهلاك وتحقيقا لهذا الغرض قام الكاتب بحصر اسباب الجرائم التى نشرت فى صفحات الحوادث بجريدة «الأهرام» خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٩٨، وتوصل إلى تحديد ثمانية ابواب او اسباب للجريمة، وذلك على النحو التالى:

اولا : الإهمال :

يبدو الإهمال والتسيب سلوكا منتشرا فيما حولنا، تبرره الطاعة العمياء للأوامر، والالتزام الصارم بالبيروقراطية، والاحتماء بالإجراءات الإدارية، والنتيجة المترتبة على ذلك حدوث الحرائق، تهدم المنازل، تلف الأجهزة بعد تركها فى العراء.

ثانيا : البطالة :

لابد أن يتواكب مع التطوير الاقتصادى وسياسة الخصخصة تطوير مماثل فى رعاية الإنسان نفسيا واجتماعيا، ويمكن القول إن ما يسمى [illegible]التخطيط الاقتصادى المصرى الآن هو تلك النظرة الاقتصادية البحتة البعيدة عن مراعاة الإ[illegible]سانية، يتباهى أصحابها بانهم طردوا العمال غير المنتجين، وتخلصوا من الكسالى والعاجزين، هذه النظرة جعلت الإنسان المصرى، خاصة الشباب حديثى التخرج، يشعر بانه وحيد بغير سند او معاونة، مهدد بانه لو أصيب بمرض او عجز فسوف ينضم إلى صفوف البؤساء والمحرومين، غير اننا لو تكلمنا حتى بلغة الاقتصاد، فسوف نجد أن البطالة كانت وراء العديد من الجرائم التى اهمها البلطجة والإرهاب الذى كلف الدولة الكثير من الأموال التى لو تنفقها فى تامين هؤلاء الشباب وضمان مستقبلهم بإعادة تاهيلهم

ثالثا : اللاعقلانية :

تسود طوائف كثيرة من شعبنا ظواهر اللاعقلانية، أى الانفعالية والعشوائية والروح الانتقامية، فخلال شهرى الدراسة نقرأ عن اثنين من الجامعيين يفقآن عين طالب لاعتراضه على معاكستهما لزميلة، وعن أربعة شباب يحاولون اختطاف خطيبة ضابط مباحث، وثلاثة طلاب يطعنون والد تلميذة اعترض على سلوكهم نحو ابنته.

وتجمع بين هذه الحوادث جميعا، نظرة تعال من المجرم نحو ضحيته مما يجعل توجيه السباب جريمة لا يغسلها إلا الدم، ومن الوقوف بحزم فى جانب النظام والقانون فى رأى المقاولين جريمة تستحق الخطف والحبس، ومن معاقبة المدرسة لإحدى التلميذات داخل المدرسة جريمة لا تغتفر فى رأى والديها، بحيث يدمرون النظام المدرسى كله لإشباع رغبتهم فى الانتقام، وكلها مظاهر لانتشار التفكير الانفعالى غير العقلانى، الذى يؤدى فى النهاية إلى خسائر ودمار يعود على أصحابه اكثر مما يعود على الآخرين.

رابعا : رجال الأمن المدنيون :

يقوم رجال الأمن ذوو الملابس المدنية بتصرفات تفتح ابواب الجريمة أمام ضعفاء النفوس، فلجوء البعض إلى ارتداء الملابس المدنية مع حمل السلاح بصورة ظاهرة يتسبب فى إرباك المواطنين، فماذا يدريه ان ذلك الشخص المدنى هو ضابط متخف أو إرهابى أو بلطجى، فإذا كان ضابطا متخفيا فلماذا يحمل سلاحه بصورة ظاهرة للجميع استطاع النصابون خلال فترة الدراسة إيهام المواطنين بانهم شرطة فى ملابس مدنية فاعترض بعضهم المواطنين والسائحين فى احد الشوارع المهمة بالجيزة، وانتحل شابان صفة ضابطى مباحث واصطحبا فتاة واغتصباها، وإننى انتهز هذه الفرصة لادعو المسئولين إلى توعية المواطنين إلى كيفية التمييز بين حاملى الأسلحة وإلى حسم قضية حمل السلاح بصورة ظاهرة من جانب ذوى الملابس غير الرسمية.

خامسا : العلاقات الجنسية غير المشروعة :

ربما كانت هذه العلاقات من أكثر اسباب الجرائم خطورة، حيث تدفع باصحابها إلى أبشع الجرائم، وربما كان الدافع إلى هذه العلاقات غير المشروعة قبل الزواج، هو الرغبة فى التمرد على القيود الاجتماعية التى تجعل الزواج الشرعى مستحيلا أمام شاب عاطل او عاجز عن تغطية تكاليفه، وفى حالة اكتشاف العلاقة تلجا كل الأطراف إلى معالجتها بالجريمة، فطالعتنا صفحة الحوادث خلال شهرى فبراير ومارس بالحوادث التالية: اب يقتل ابنته لشكه فى سلوكها، اشقاء فتاة يقتلون مدرسا كان على علاقة بها، مقتل طالبة فى العمرانية لارتباطها بشاب، رجل وولده يقتلان ابنته ويشعلان فيها النار لعلاقتها العاطفية مع شخص، يقتل شقيقته ويدعى انتحارها بالسم لارتباطها بعلاقة عاطفية. من جهة اخرى قد يقتل أحد الطرفين رفيقه، فقد لجا شخص إلى قتل زميلته لإخفاء علاقته الآثمة بها، وقام اخر بقتل عروسه لأنه اجبر على زواجها بعد افتضاح علاقتهما، وقام طالب بقتل زميلته الجامعية لإلحاحها عليه بالزواج، وأخيرا انتحر شاب لرفض والده زواجه من حبيبته.

وتتنوع الجرائم عند اكتشاف احد الزوجين لخيانة الآخر له.

سادسا : المشكلات العائلية :

كان المال سببا فى عدد من الحوادث التى ظهرت خلال فترة الدراسة، فالبخل الشديد من جانب الوالد دفع بالأبناء إلى إشعال النيران فى شقته، ومزارع يقتل زوجته لرفضها إعطاءه مشغولاتها الذهبية، وخفير يقتل زوجته بسبب مطالبتها الدائمة له بالمال، وعامل يخنق زوجته بسبب مطالبتها له بالنفقة. هناك أسباب اخرى للجريمة غير المال، وهى التعنت والتسلط والتعسف فى استخدام الحقوق.

سابعا : إنكار الحقوق :

يسود بين الناس شعور بانهم يستطيعون إنكار حقوق الغير من مبالغ اقترضوها أو اقساط التزموا بها مادام صاحب الحق ضعيف الجاه او القوة، ومادام لا يلجا إلا إلى القانون وهو بطىء بطبعه. يؤدى ذلك بالمجنى عليه إلى الشعور بالظلم وبالعجز عن استرداد حقوقه المشروعة، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى العنف والانتقام، فقد قام جزار بذبح تاجر رفض ان يعيد إليه مبلغا اقترضه منه، واطلق شخص الرصاص على آخر ماطل فى رد مبلغ ١٥٠ جنيها، وقام تاجر بقتل موظف رفض رد ٢٥٠٠ جنيه كان مدينا له بها، كل ذلك خلال شهرين فقط هى مدة الدراسة، وقد يكون من المفيد توصية رجال القضاء بسرعة الفصل فى هذه القضايا، والحزم فى مواجهة من ينكر الحقوق ويتلاعب بالإجراءات حتى لا تكون العدالة البطيئة مدخلا للجريمة.

ثامنا : نقص التكافل الاجتماعى :

يلاحظ فى حياة المدينة أن الناس لا يراعون جيرانهم او اقرباءهم مما يجعلهم يشعرون بالوحدة واليأس عند مواجهتهم لأى ظرف قاس او طارئ، ولناخذ مثالا الأخ الذى اخذ يعاير أخته بفقرها ويهينها بالطرد هى وأبناءها، بينما يبالغ فى تدليل ابنته ويغرقها بالهدايا واللعب، فما كان من هذه الأخت إلا أن قتلت تلك الابنة انتقاما مما يفعله بها.

والخلاصة اننا لو تلفتنا حولنا فسوف نجد أبوابا واسعة سهلة لدخول الجريمة فى انتظار من يدخلها.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٨

نجاح التسويق.. فى عصر العولمة!

بقلم
صبحى السيد الشافعى
ماجستير علوم ادارية

اشرق على العالم عصر جديد مختلف ومتميز عن العصور الماضية بكل اشكالها وملامحها، وهذا العصر المشرق والذى بدأت ملامحه تتحدد شيئا فشيئا، يمكن أن يطلق عليه العديد من الاسماء لما يتميز به من صفات واشكال مختلفة الجوانب والابعاد، فهو عصر التكتلات الاقتصادية، عصر المعلومات والاتصالات، عصر تحرير التجارة الدولية، عصر المنافسة الشرسة، عصر العولمة، والاسم الاخير يعتبر اسما اشمل واعم، فالعولمة تجعل هذا العالم وكانه تجمع واحد متقارب يؤثر ويتأثر، ينتج ويستهلك، وهى قد شملت جميع المجالات تقريبا ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.. الخ وان كان التاثير بين التجمعات الدولية سيختلف من منطقة لاخرى حسب قوة الدولة وحضارتها.

واهم ما يميز هذا العصر أنه عصر متجدد بطبعه، فلايقف تطوره عند مرحلة زمنية معينة ولهذا فاننا نتوقع ان يكون لهذا العصر اسماء جديدة ستولد مستقبلا وستطلق عليه مع اختلاف المراحل الزمنية المتعاقبة وسيكون لكل مرحلة زمنية اسم خاص بها يبين ملامحها.

كل هذه الملامح التى تميز هذا العصر جعلت اغلبية القيادات السياسية فى كثير من دول العالم تستعد وتحتاط لمواجهة هذا العصر الجديد والذى سوف يفرز معالمه بقوة مع اطلالة القرن المقبل ومع تطبيق اتفاقية الجات والتى تعمل على ازالة الحواجز الجمركية وزيادة التبادل التجارى بين الدول واتساع نطاق المنافسة بينهما.

وخلاصة القول لدول العالم سوف تعيش فى ظل سوق عالمية تنافسية، وسوف تدخل المنشآت والمؤسسات بكافة الانواع دون النظر للدولة التى تنتمى اليها فى منافسة تقرها الاتفاقيات الدولية وسيعمل الجميع تحت مظلة هذا السوق العالمى التنافسى

تلك هى ملامح عصر العولمة وسوف نجد ان اهم الصعوبات التى ستواجه المنشآت والمؤسسات المختلفة فى هذا العصر هى صعوبة تسويق المنتجات.

فالتسويق هو السعى لجذب الزبائن والحفاظ عليهم عن طريق اغرائهم بالتحول عن المنافسين للمنشأة بالاستمرار فى التفوق عليهم والحرص على خلق زبائن جدد عن طريق عرض اشياء يصعب عليهم مقاومتها بحيث تقضى تماما على اللامبالاة الطبيعية عند بعض الناس او المقاومة الايجابية عند البعض الأخر.

واذا كنا نلاحظ دائما ان معظم المنشآت لاتتكلم عن التسويق بلغة صريحة وذلك لانه امر مفروغ منه، مثله مثل التنفس الذى لايتكلم عنه الطبيب الا اذا كنت تشكو من الانتفاخ، ولكن مجرد افتراض حتمية التسويق لمشروع ما، لايؤكد ان التسويق يتم بفاعلية فعلا، ولهذا فلابد لاي استراتيجية اعمال ناجحة ان تعمل على تحديد وتقييم كل ما هو مهم لجذب الزبائن واستبقائهم، فالنوعية الجيدة من الانتاج امر مهم، ولكن اى نوعية وباى مستوى، ومقابل اى ثمن، وبالنسبة لاى منافسين، كل هذه العوامل ومحاولة الاهتمام الجيد بها يؤدى الى زيادة نسبة التسويق.

فالاستراتيجية التى لاتتناول بوضوح موضوع الزبائن وظروف التنافس المحيطة بالانتاج المتخصصة فيه، ستفشل حتما فى خلق مستوى معقول من الزبائن والحفاظ عليهم ولهذا يجب على كل مدير منشأة ان يهتم بالتسويق وان يجعله قائما على القواعد الآتية

- جعل الغرض الاساسى للمنشاة هو ارضاء العميل
- جعل تصميمات المنتجات (سلع وخدمات) تبدأ بالتعرف على احتياجات العملاء
- ان يجعل وسائل واساليب التوزيع مقامة على المعرفه الدقيقة لدوافع العملاء وعاداتهم الشرائية والاستهلاكية
- ان تبنى النظم التسويقية جميعا بناء على مواصفات ورغبات العملاء.
- ان يسعى دائما للتعرف على اراء العملاء فيما تقدمه المنشاة من سلع وخدمات والاستماع لمطالبهم وشكواهم والاستجابة السريعة لهم
- ان يضع فى ادراكه انه يبيع خدمات حتى ولو كانت سلعا ملموسة، فالاساس هو الخدمات المصاحبة للسلع
- ان يجعل العميل فى موقع الصدارة فى عملية اتخاذ القرارات لانه الغاية المستهدفة.. فالعميل هو الاساس فى عملية التسويق

ان اهم ما فى التسويق انه رؤية شاملة لسير العمل وهذه الرؤية تحدد طريقة اداء العمل فى المنشاة، والعمل الناجح اقتصاديا هو الذى يقوم على جذب الزبائن والاحتفاظ بقدر معين ضرورى منهم، فاى عمل داخل المنشأة يجب ان يكون مؤثرا بالنسبة للمنشاة وبالنسبة لزبائن هذه المنشأة، مع العلم ان للزبائن الاختيار ليس فقط فى انتقاء الطرف الذى يتعاملون معه، بل ايضا فى اتخاذ قرار الشراء نفسه، فاذا توقفوا عن الشراء او قللوا من حجمه، فهذا سيؤدى الى اضعاف العمل بالمنشأة او توقفه تماما، ومن هنا تأتى اهمية التسويق، فلو لم يشأ عدد كاف من الناس ان يكونوا زبائنك ولم يستمروا ولم تعجبهم اسعارك رغم اعجابهم بك وبانتاجك فلاشك ان جميع الاعمال فى المنشأة سوف تتعرض للمتاعب..

وهذا يتطلب ابتكار اتجاهات جديدة فى كل شىء: تقديم سلع افضل واكثر ملاءمة وتنوعا وسهولة فى الادارة والاصلاح، وتصنيع هذه السلع بشكل افضل وارخص، وتحسين نظام التعامل مع العملاء والموردين وزيادة كفاءة العمل فى المكاتب وقوى المبيعات، ونظم التوزيع والتجارة، وتتطلب الرؤية التسويقية لسير العمل ان ينظر الى كل تجديد على انه يهدف لجذب الزبائن والاحتفاظ بهم، وباختصار تجعل الشركة اكثر قدرة على المنافسة، فالاكثر قدرة على المنافسة هو الاكثر قدرة على جذب الزبائن.

وعلى كل المديرين واصحاب القرار ان يجعلوا الابتكار هو السمة الاساسية للقرن القادم وهو يحتاج منا ان نسعى لصنعه اذا لم يحدث بمحض الصدفة، فعدم حدوثه يعنى ان المنشأة ستتدهور وسبب هذا التدهور هو ان المنافسين الحاليين والمقبلين سيجدون بالطبع طرقا جديدة مبتكرة، لخدمة الزبائن بشكل افضل وهناك العديد منهم لديه الدافع القوى للمحاولة ويجب ان يهدف الابتكار الى تمييز المنتجات، ففى السعى وراء الزبائن يحاول كل بائع ان يكون متميزا بشكل جذاب عن باقى الباعة وهدف كل بائع هو ان يكون مختلفا بشكل مميز بحيث لايستطيع العميل ان يقاوم، وهكذا يصبح محتكرا لهذا العرض، بحيث ينظر اليه ليس فقط كافضل مورد لهذا المنتج، ولكن كالمورد الوحيد له. الوضع المثالى هو ان ينظر الزبائن لكل المنافسين



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٨

الاخرين على انهم اقل مستوى، وبهذا المفهوم فان الاختلاف والتميز هو احد الانشطة التكتيكية والاستراتيجية التى تهتم بها اى شركة، فهى ليست اختيارية، وكل شيء ممكن تمييزه حتى بالنسبة للسلع كالنحاس والقمح والشحن الجوى. فليست هناك اى سلعة لايمكن تمييزها عن السلع الاخرى، واثبتت التجارب العملية ان الشركات التى ظلت تعمل بنفس المنوال وتقدم نفس السلع التقليدية قد اختفت من الوجود، حتى بعد ان قامت بتخفيض تكاليفها بشكل كبير.

ويعتبر العامل الرئيسى لضمان نجاح عملية التسويق هو ان يكون لدى المنشاة ادارة واعية تعمل على خلق التميز التنافسى والحفاظ عليه فلاشيء يبيع نفسه بنفسه، فالامر يعتمد بشكل كبير على نوعية العلاقة بين البائع وعميله المستهدف، وهذه العلاقة يمكن ادارتها والتحكم فيها واهمالها يعنى اساءة ادارتها وبالتالى تؤدى الى ضعف عملية التسويق او اهدارها وهذا هو الاسلوب الامثل لضمان نجاح عملية التسويق

بعد هذه الملاحظات نؤكد ان العولمة ليست حاجزا يصعب اختراقه او تخطيه، فهى لاتشكل خطرا الا على الدول الضعيفة والدول التى لم تشعر بقدومها حتى الأن، فهذه الدول يمكن أن تذوب هويتها وتصبح تابعة لدول اخرى اقوى، ولهذا لابد من اخذ كافة الاحتياطيات لمواجهتها، وقد راينا جانبا من هذه الاحتياطيات اتخذتها بعض الدول اليقظة والحريصة على استمرار كيانها ومن الامثلة الدالة على هذه الاحتياطات، ظاهرة بروز التكتلات الدولية .



تحديات أمام المدير العربى فى عصر العولمة

فى دراسة لمجلة الإدارة التى تصدرها الجمعية العربية للإدارة فى عددها الأخير يونيو ١٩٩٨ تناولت التحديات التى تواجه المدير العربى فى عهد العولمة وكشفت الدراسة عن ان ابرز المحاور التى يمكن للمدير العربى ان يتفاعل مع هذه التحديات التسلح بتكنولوجيا المعلومات اى بتهيئة نظم معلومات إلكترونية متطورة وكذلك اهمية تعزيز المهارات اللازمة للمدير ليصبح مديرا عالميا Global Manager فى مجالات مثل التسويق وتصميم المنتج والتسعير والترويج والتوزيع من منظور عالمى وايضا التفكير الاستراتيجى وتصميم الاستراتيجيات التنافسية العالمية والابتكار وتحسين المستثمرين كسبيلين متكاملين لتطوير الاداء الإدارى.

كما تتضمن هذه التحديات فى الدراسة التى أعدها د. احمد سيد مصطفى بكلية تجارة الزقازيق التدريب المستمر لطاقم الإدارة والانفتاح على الثقافة العالمية بما يساعد المدير على التفاعل الناجح مع عاملين ومديرين ينتمون لجنسيات متعددة.. المجلة يرأس تحريرها د. على السلمى ويشرف عليها الإعلامى الناجح صحت بشاى مدير التحرير.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ٨/ ١٩٩٨

خدعونا فقالوا

إنك إذا قلت عولمة فإنك لمتمكن

د.محمد محمود الإمام

أدوات الإعلام فى مصر نشيطة أشد النشاط، وأمينة كل الأمانة. ما إن تفلت السنة المسئولين بكلمة حتى ترددها بكل حماس. وآخر بدعة رددتها تلك الأدوات ما صدر عن مجلس الوزراء الموقر من أنه خصص جانبا من وقته الثمين، المكرس لاغتصاب حقوق الشعب المصرى، من أجل ما أطلق عليه «عولمة الصادرات». ولماذا لا.. فالجميع يتحدث عن العولمة، وكأنها نوع جديد من الحياة فى الكون، اكتشفناه على سطح كوكب الأرض، بعد ما تضاءلت فرص اكتشاف أنواع أخرى من الحياة فى كواكب المجموعة الشمسية وخارجها، ولأن المرء فى هذا العصر يجب أن يكون مواكبا لمخترعات التكنولوجيا الحديثة، فإنه يجب أن ينفى جهله بالحديث عن كل ما يدخل ضمن مجموعة «مسخرة وأخواتها».. فهناك الخصخصة ثم الكوكبة والعولمة والأمركة والأوربة.. إلى غير ذلك مما يتداوله أولئك الذين يجيدون الحذلقة. أما أن يقال «عولمة الصادرات» فإن هذا أمر يجب أن يسجل لأصحابه بالقدرة الفائقة على الابتكار، ويشهد لمن يقوله بأنه لمتمكن «مع الاعتذار لسهير البابلى».

قيل إن من أسباب تخلفنا أننا اكتفينا بالإحلال محل الواردات، وأن علينا أن ننبذ كل شئ من أجل التصدير. ولم يكن هذا ابتكارا.. فعندما توالت عمليات التأميم فى منتصف الخمسينيات، اكتشفت الدولة أن المصانع المؤممة متدنية الكفاءة، غير قادرة على المنافسة. تتستر وراء الحماية الجمركية، التى مازال رجال الأعمال يرتعدون من تخفيفها، وطالب زكريا محيى الدين فى مؤتمر الإنتاج الذى عقده فى ١٩٦٥ بأن على قطاع الأعمال أن يخرج إلى السوق العالمية ليثبت جدارته بالمنافسة فيها من خلال إثبات قدرته على التصدير إليها. لم تكن القضية بالنسبة للثورة أن يصبح الاقتصاد المصرى ورشة تجهيز لمنتجات تبحث عن مشتر فى الخارج، بل كان المطلوب أن ينتج الأساسيات للإنتاج ولاستهلاك الجماهير، ولكن بالكفاءة التى ينهض التصدير دليلا على توفرها، ولم يكن هذا يعنى التخلص من فائض إنتاج محلى يجرى تصريف جزء منه محليا بحكم حجب الإنتاج الأجنبى، بل العمل من أجل التصدير جنبا إلى جنب مع تلبية احتياجات السوق المحلية بنفس مستوى الجودة العالمية. لم تكن القضية هى «التصدير وإلا فلا» بل كانت هى الجودة التى توضع موضع الاختيار.

عندئذ تتضح الحقيقة وهى أن التصدير ليس مجرد إنتاج للأسواق العالمية، فإذا أغلقت أسواق أمامنا لعدم استيفاء شرط الجودة، بحثنا عن أخرى تتغاضى عن الجودة فى سبيل رخص الأسعار، كما يردد الآن حول التصدير لدول إفريقية فقيرة، لنكتشف أن انخفاض الجودة هو فى حقيقة الأمر ارتفاع فى التكلفة، ومن ثم نقف متعجبين من أن الصادرات المصرية تعجز عن اقتحام الأسواق العالمية. ويأتى الحل السحرى فى العولمة، وكأن العولمة كالذكاء صفة يكتسبها الشئ إذا وصف بها. يا سادة إن العولمة ناتج عملية موضوعية هى الكوكبة، اتخذت أبعادا واضحة مع تدويل عملية الإنتاج وطغيان عابرات القوميات، أما العولمة فهى سلوك تمارسه بعض القوى الراسمالية الطاغية فى العالم، وبخاصة الولايات المتحدة، التى تحالفت مع عابرات القوميات، لتتحول إلى دولة عابرة للقوميات، فهى تتواجد فى كل إقليم فى العالم، إما بالاتفاق كما تفعل فى أمريكا وأوروبا، وتسعى إليه فى جنوب شرق آسيا، أو بالتهديد كما تفعل مع قوى اقتصادية كبيرة كالصين واليابان، أو بالإنذار بإنهاء المساعدات كما تفعل فى إفريقيا، أو بالاحتلال المباشر، وهو ما ينفرد به الوطن العربى تحت لواء دول الخليج والعولمة بهذه الصورة مرفوضة، وليست حتما ينفى الجميع إرادتهم أمامه

إذا كان القصد هو أن تغزو منتجاتنا مختلف أسواق العالم، فالأمر ليس عولمة، بل هو تنويع أسواق التصدير، لتصبح صادراتنا عالمية، أى مقبولة عالميا، فهل صحيح أن ألف باء التصدير هى أن يجرى تصميم الإنتاج بما يتفق مع احتياجات كل سوق وكل مستهلك، وهناك مرحلة أرقى عندما يجرى صنع أذواق المستهلكين ليتقبلوا إنتاجا لم يكن واردا فى قائمة تفضيلاتهم، وألف باء التسويق هى التركيز على الأسواق الواعدة باستيعاب قدر ملموس من المنتجات بما يثبت التفوق على المنافسين. ثم تمضى العملية لتأكيد التواجد المستمر والنشط والمتوسع فى تلك الأسواق لتعطى الثقة إلى أسواق أخرى تدخل بدورها فى مجال الاستيراد لصادراتنا. والقضية ليست عولمة، بل استراتيجية تتوزع فيها الأدوار بين أجهزة الإنتاج وأجهزة التسويق وأجهزة البحث العلمى.. وأجهزة الحكومة إذا ظل هناك شئ اسمه حكومة



المصـدر : الكفـــاح العـربـي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٨/ ١٩٩٨

الكوكبة او العولمة: في المصطلح

الكوكبة / العولمة/ في العربية تقابل في الانكليزية كلمة - Globalization (بالزين - z و احيانا بالسين - s) والكلمة ذاتها تقريبا في لغات اوروبية اخرى كالروسية والفرنسية، حيث الجذر الأساسي المشترك فيها جميعا هو ما يقابل - Globe في الانكليزية - اي الهيكل الكروي الجغرافي للكرة الارضية (او كوكب الأرض)، ومن هنا تأتي كلمات اشتقاقية اخرى مثل «كوكبي» /عولمي/ (للصفة) مقابل - Global؛ و«الكوكبية» /او العولمية/ (لوصف الاتجاه والميول الايديولوجية) كمقابل للصيغة المعبرة عن المذاهب في الانكليزية واللغات الاوروبية في كلمة مثل Globalism واشتقاقات اخرى ممكنة ايضا. وقد اشتهرت في الغرب والشرق على السواء دراسات «الاشكالية العالمية» المتأزمة في العقود القليلة الماضية والتي تمظهرت في ما عرف بـ«المشكلات /وا لمعضلات/ الكوكبية» - Global Problems - والتي توصف ايضا بأنها مشكلات «كوكبية» حرفيا باستخدام مرادف حرفي آخر في اللغات الاوروبية هو - Planetary من الكلمة الجذر - Planet) والتي تعني حرفيا «الكوكب»؛ وحسب علمي فإن هذه الصيغ والاشتقاقات موجودة بالانكليزية والروسية سواء بسواء [امثلة ذلك الكلمات الروسية التالية مقابل ما ذكر من كلمات انكليزية: «غلوبوس» مقابل «غلوب»؛ و«غلوبالني» مقابل «غلوبال»؛ و«غلوباليزم» هي ذاتها عمليا؛ و«بلانيتاريني» مقابل «بلانيتاري»؛ و«بلانيتا» - مقابل «بلانيت»].

وقد لا نجد في القواميس والمعاجم المعربة عن الانكليزية الكلمة ال رصودة ذاتها هنا، بل بعض جذورها !و ما يؤول اليها، وذلك على الأقل حتى اسنوات القليلة الماضية او العقد الأخير! اما القواميس اللغوية المعربة عن الروسية فهي حتى الآن - وفي أحدث طبعاتها - لا تتحدث عن شيء من ذلك كله، باستثناء كلمة «غلوبوس» التي تعني الشكل الكروي الذي يمثل كوكب الأرض ويحوي خرائط جغرافية. اما المشكلات «الكوكبية» /العولمية/، وأما «الكوكبية» ذاتها كاتجاه او كمذهبية فلا نجد شيئا منها ولا يلقى عليها الضوء من قريب او بعيد؛ فما بالك بكلمة «كوكبة» او «تكوكب» («عولمة» او «تعولم» - Globalization انها غير واردة بعد أصلا. وحتى القواميس والمعاجم الروسية البحتة والمتخصصة - على تنوع الاختصاصات - لا تأتي على ذكر «المشكلات الكوكبية» إلا في بدايات الثمانينيات في بعض اختصاصات العلوم الاجتماعية، ومنها الفلسفة بخاصة، اعني لا تذكرها في مصطلحها الاجنبي ذاته.

وفي تلك الفترة من بدايات الثمانينيات (سنة ١٩٨٢ بالتحديد) كنت قد حددت عنوان أطروحتي التي كان في صلب مضمونها «المشكلات الكوكبية» او «العولمية»، هكذا نسميها الآن والأمر لم يكن بهذا الوضوح حينئذ؛ وفي اول بادرة احتياج الى تعريب هذا المصطلح الاجنبي الذي بت أتعامل معه يوميا بلغته الأصلية، وحين طلب مني موضوع عنه للنشر في إحدى الجهات العربية، وجدت حرجا في استخدام المصطلح العربي المقابل، وقمت بدراسة جذور الكلمة المستخدمة في الروسية والانكليزية لأصل الى اختيار الجذر العربي «كوكب»، سيما وأن جذرين اجنبيين يقودان الى هذا الخيار، اعني: «غلوب»= «غلوبوس»، وكذلك «بلانيت»= «بلانيتا»؛ وهكذا اعتدت الحديث عن المعضلات المرتبطة بالاشكالية العالمية باعتبارها مشكلات «كوكبية»، وحرصت على استخدام هذا المصطلح منذ ذلك الحين، وهو موجود في بعض منشوراتي العربية في الثمانينيات والتسعينيات (ولا سيما منذ النصف الثاني من الثمانينيات)، وذلك في دوريات ومجلات مثل «مجلة العلوم الاجتماعية» (الكويت)، و«الفكر العربي» (بيروت، في دراسات عديدة)، و«الوحدة» (الرباط)، و«دراسات عربية» (بيروت) وغيرها، وهذا كله موثق.

ونظرا لغرابة المصطلح في ذلك الحين وكونه غير مألوف، كنت ألجأ الى اوصاف وتسميات اخرى توضيحية مثل: «المشكلات العالمية الشاملة»، او «مشكلات العصر الكبرى»... الخ، هذا اضافة الى المصطلح المذكور ذاته.

في ربيع هذا العام - ١٩٩٨ - رغبت في رصد معاني مصطلح الكوكبة / العولمة - Globalization عبر شبكة «الانترنيت» وباللغة الانكليزية فقط، فتبين ان المرجعيات المتصلة بالمفهوم فقط تبلغ المئات عددا، ولدى حصر المسألة في القواميس التوضيحية (Glossary) فقط وذات الصلة، تبين أن ثمة حوالى ١٤ قاموسا توضيحيا تفسر المصطلح بقليل او كثير من النجاح، ولكن اكثرها لا يسهب في اي تفاصيل، بل يمر بالمصطلح لماما وعلى عجل؛ وبعد اختيار أحد هذه القواميس التوضيحية فقط وهو الوحيد الذي يسهب شيئا ما في تناول المصطلح المذكور تبين ايضا ان فيه بدوره ثغرات كبرى وأحادية ومحدودية في وجهات النظر المعروضة لتفسير المصطلح المذكور، مع ان تاريخ الوثيقة هو ٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٧ اي منذ حوالى نصف عام فقط؛ وبعكس الرأي الشائع عندنا والنظرة الى العولمة (الكوكبة) احيانا باعتبارها مركزية جديدة متجذرة او امركة للعالم، فإن تفسير المصطلح هنا يغفل هذا الجانب تماما، بل ويركز على المعنى النقيض لذلك تماما - اي معنى اللامركزية (او اللامركزة) من الناحيتين الاقتصادية والسياسية - على السواء؛ وهنا ملاحظة اخرى على هذا «الغلوساري» «المميز» عن سواه وهي انه - رغم تميزه - لم يتجاوز في فهم العولمة (الكوكبة) حدود الأبعاد الاقتصادية، والى حد ما السياسية.

اما الجوانب الاخرى العديدة الثرية فتبقى من اعمال الاجتهادات الحرة والأدبيات والمرجعيات الطليقة. لنأخذ تصور اوليا عن فهم الكوكبة (العولمة) كما يعرضه قاموسنا التوضيحي العتيد في شرح للمصطلح قدمه «فريدمان» (في العام ١٩٨١ وسنة ١٩٩٤ ايضا): الكوكبة (العولمة) هي ببساطة مرحلة من اللامركزية، حين يجري التخلي عن الهيمنة hegemory وتستبدل بفترة من المنافسة الشديدة وبلامركزية سياسية Political decentralization وتكثيف في منطقة جديدة من «النظام العالمي» World System. وثمة أسباب تكنولوجية واسعة، ليست مقتصرة على قيم وكلفات النقل والمواصلات، بل وتشمل سرعة العمليات والصفقات المالية، وقدرة رأس المال على

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩ / ٨ / ١٩٩٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التحرك سريعا من موقع الى آخر . وهذه الأسباب مجتمعة تجعل المرء يشكك ويجادل في مدى قدرة النظام على الاستمرار طويلا في فترات هيمنة، ريثما تتأسس هيمنة جديدة؛ وفي ظروف كهذه يمكن ان تصبح طبيعية المنافسة الكوكبية المعممة ـ generalized global Competition. والكوكبة (العولمة) بالمعنى المؤسسي تعني تشكل «جماعات دولية» International Communities تتقاسم اهتمامات مشتركة... وثمة صلة بين الانتقال والتحول الواسع في «النظام الكوكبي» ـ Global System، وبين الخطر الطارئ لنشوء «نخب كوسموبوليتية جديدة» ـ New Cosmopolit-anelites؛ وفي هذه المسألة يرى بعضهم خلاف ذلك، اذ ان «تيهرانيان» يرى ان التوجه الكوسموبوليتي (الانتمائية او المواطنية العالمية) ـ Cosmopolitanisme لا يقتصر على النخب (الفئات المميزة) بل ويشمل الفقراء ايضا.

ويفهم «فريدمان» العولمة (الكوكبة) ويستخدمها بمعنى التغير السياسي ـ الاقتصادي النوعي في النظم العالمية من نظام هيمني ممركز الى آخر تكون فيه القوة والثروة مبعثرة على نطاق عريض. ان كلمة الكوكبة (العولمة) باتت شعبية الآن وهي تعني فيما تعني انتشار مناطق التجارة الحرة مترافقة مع تصاعد قوة وسطوة الشركات متعددة الجنسيات، وللكلمة في هذه الحالة معنى اكثر خصوصية يجب تمييزه عن فكرتين أخريين في هذا السياق وهما: «الانتشار الكوكبي للنظام العالمي المعاصر» ـ The global expansion of the Contemporary world system، ونمو الانتمائية او المواطنية العالمية ـ Cosmo-politanism: الفكرة الاولى هي نظرية جغرافية؛ والفكرة الاخرى الثانية اجتماعية ـ نفسية. هذا ما يراه «فريدمان».

ان الملاحظة الاساسية على تعريفات كهذه للكوكبة / العولمة / انها اذ ترصد الأبعاد والجوانب الاجتماعية تكتفي منها بالعناصر الاقتصادية والسياسية. وتغفل المكونات الثقافية والاعلامية و«الاجتماعية ـ السوسيولوجية» (اي الجانب الضيق من العوامل الاجتماعية الشاملة) وغيرها؛ ومن الناحية العلمية ـ التقنية تغفل تكوكب (تعولم) الاتصالات ذاتها (كمكون وليس فقط كمسبب للعولمة) والتكنولوجيا وانتقالها والمعلومات والمعلوماتية (والتي هي جميعا بدورها مكونات ومسببات ايضا)؛ والأهم من ذلك كله والأخطر هو اغفال الجوانب البيئية ـ الطبيعية ـ المواردية التي ترسم حدود حياة واستمرار البشرية والمجتمع البشري على كوكب الارض؛ والكوكبة / العولمة تشمل هذه الجوانب والأبعاد بعمق مثل او اكثر من غيرها. كان منظرو المعسكر الشرقي يأخذون على الفكر الغربي سابقا ولعه بالجوانب التكنولوجية والتقنية والاقتصادية والبيئية ـ الطبيعية مقابل إغفال الجوانب الاجتماعية، فهل انعكست الآية الآن فتمادى الغرب في ولعه الاجتماعي (بخيار رأسمالي ليبرالي) على حساب العوامل والأبعاد الاخرى التي لا تقل اهمية في ظاهرة الكوكبة؟

د. معن النقري



العولمة

ينظم اليوم مركز جيل السبعينيات ندوة عن العولمة وتحديات العصر ويتحدث فيها المفكر محمود أمين العالم ود. جهاد عودة.

وتبدأ الندوة الساعة الثامنة مساء اليوم الأربعاء فى مقر المركز ٤٠ شارع النزهة مصر الجديدة.

نقطة فوق حرف ساخن

من خامات لا يعلم أحد مصدرها .. حلالا .. أم حراما .. ومحتويات شديدة التلوث.. ضاعفت من تدنى قيمتها الغذائية.. وخطرها على الابدان!! من هذه الخامات تتكاثر عدد الاصناف والماركات من الوجبات الامريكانى الجاهزة.. التى غزت اسواقنا .. على مهل.. وتنفيذا لخطة متانية .. طويلة النفس مرسومة بذكاء.. حتى نجحت فى فرض انواعها .. على القادرين من شبابنا وعائلاتنا .. بالذوق والمغريات.. وتطبيق نظام «التيك اواى» و«الهوم ديليفارى»!! وهى اصطلاحات.. دخلت قاموس لغتنا فرضا واقتحاما حتى اصبحت مشهورة على السنة المتعاملين مع هذه الوجبات.. ام غير المتعاملين!!

وحتى اكون منصفا .. على الاقل مع نفسى.. فاننى لا استطيع ان اجزم بأن الوجبات المصرية الشعبية الشهيرة.. قد دخلت فى منافسة ما .. مع هذه الوجبات المستوردة.. بسبب بسيط هو ان هذه الوجبات.. هى جزء من تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى.. وان مفرداها مغروس ومنقوع فى صميم كياننا الجسدى والوجدانى.. ومن المستحيل انتزاع هذه المفردات او فصلها عن هذا الكيان!!.. واعنى به «الفول المصرى الشهير».. ذى المنافع والتصنيفات المتعددة المذاقات. فهو أخضر «حراتى» شهى.. و«نابت» صحة للابدان.. و«مدشوش» لأصحاب المذاق العالى عند الاختيار بين اقراص «الطعمية» واطباق «البصارة» بالتقلية المحاطة بطلاسم الشهقة الشهيرة الصادرة من مكنون طقوس سرية للمطبخ المصرى.. الموغل فى القدم الضارب فى التاريخ!!

خلاصة الكلام.. ان بعض ملامح «العولمة» المستوردة.. فى مضاعفة عدد الوجبات الامريكانى المعروضة فى الاسواق المصرية.. لم تنجح. رغم كل مغرياتها فى منافسة . طبق الفول المدمس.. المتنوع الاعداد،والاشكال . والمتجدد مذاقا وتشوقا افطارا وغذاء وعشاء وسحورا .. وكلها ركائز وتبية ساعدت الوجبة المصرية العريقة على الصمود امام كل مغريات ومصدرات العولمة الامريكانى.. من شتات الاصناف والمشهيات!!

.. وبعد.. معذرة.. فقد اطلت.. فلهذا الحديث.. صلة.. ساقتها الى هذه السطور.. سطور سابقة.. نشرتها فى نفس هذا المكان يوم السبت ١٨ مايو ١٩٩٦، اى منذ نحو عامين او يزيد قليلا.. بشرت فيها يومها ببشرى عظيمة.. قرأت تفاصيلها فى خبر كبير.. اجمعت كل الصحف على نشره فى ابرز مكان.. والاحتفاء به بشكل ملحوظ يقول باختصار ان ثمة مبادرة عظيمة.. تبشر لمشروع قومى تبناه علماء زراعة جامعة المنوفية.. بدعم من الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة.. وباشراف الدكتور محمود مصطفى استاذ ورئيس قسم العلوم وتكنولوجيا الاغذية بجامعة المنوفية، بمشاركة رئيس الجامعة.. ومحافظى المنوفية.. البحيرة.. وجميعهم يشكلون تجمعا علميا وقوميا وسياسيا.. عالى المستوى.. نزهو بشخصياته.. الذين عكفوا جميعا على دراسة مشروع قومى.. غاية فى الخطورة والاهمية يستهدف الوصول الى توفير وجبات مرتفعة القيمة لمحدودى الدخل باستعمال مصادر غذائية محلية نباتية.. فى اعداد وجبات غذائية غير تقليدية متزنة وعالية البروتين.. وصحية .. ورخيصة.. وسهلة التحضير.. وصالحة لجميع المراحل.. الاطفال والحوامل والمرضعات.. وطلاب المدارس.. وفوق هذا وذاك.. فقد روعى فى اعدادها الطعم المقبول والمذاق الشهى.. من خلال خواص فيزيقية كيمائية عالية.. تضمن لها عدم التلوث عند التغليف او التعليب.. فى مرحلتى التصنيع والتسويق!!!

...المهم.. بعد هذا الكلام الحالم.. الجميل.. انتابنى الحماس.. وازرت حملة التبشير بالمشروع الغذائى الجديد وتحمست له.. وانتظرت.. ظهور اية بشائر له.. فى الاسواق او فى المجمعات الحديثة.. او فى اى محلات اخرى فى الاسواق.. او فى عربات تشبه عربات «الهوت دوجز» المنتشرة فى شوارع نيويورك.. مثلا!!.. وطال انتظارى دون جدوى!! ولم يبرز شعاع واحد . لميلاد هذا المشروع الحيوى الهام! اقول هذا الكلام.. دون ان اعفى نفسى من المسئولية.. فى المتابعة والتشجيع.. المطلوبين لحفز همة اصحاب المشروع.. ولكن عذرى ان الهموم اليومية شغلتنى.. حتى لطمتنى موجة «عولمية» عارمة.. افقت منها .. على صيحة تطالبنى.. بالبحث فى مسار هذا المشروع وصلتنى من بعض الافاضل القراء «الناصحين المذاكرين» ارسلوا الى بقصاصة من المقال القديم.. يسألوننى فيه غير سخرية.. هل كان للمشروع اصلا اية صلة او متاخرة.. بمداعبات (كذبة ابريل)؟.. حيث ان تفاصيل المشروع نشرت فى الصحف يوم ٢٢ ابريل ١٩٩٦ . ام ان «العولمة» التهمت لحم المشروع. «قرقشته» عظاما؟؟!

والحق. اننى لا املك سوى قبول هذا الكم من عتاب القراء الافاضل.. معتذرا بافتقار همتى . الى مقومات الرد.. الذى لا يملكه سوى الاجهزة المتخصصة.. ذات الرنين العالى.. فى المقام والمسئولية.. والواردة فى صدر هذه السطور.. لكى يقولوا لنا: ماهو مصير «المشروع القومى لانتاج اول وجبة غذائية بروتينية نباتية رخيصة.. الذى اعلن عنه منذ اكثر من عامين.. لم تكن ملامح «العولمة» قد استاسدت فى اسواقنا.. لتصنع وتبيع الوجبات الامريكانى. الملوثة المضمون.. والسمعة.. ومع هذا. يقبل عليها البعض بدافع «المنظرة» . وزعم انتمائها.. لطبقة لم تسمع فى حياتها عن . طعام شعبى شهير.. ذى سبعة اقنعة اسمه. الفول!!

رأفت الخياط



المصـدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٧

العولمة توحّد وتقسم، وتُعلي وتخفض، لكنها تمضي قدماً

Jean Pierre Paulet.
La Mondialisation.
(العولمة).

Armand Colin, Paris.
1998.
96 Pages.

إذا كانت الالفاظ تدل على معانيها فليس للعولمة، مهما اختلفت التاويلات، سوى مدلول واحد: صيرورة العالم واحداً.

وحدة العالم هذه هي التي مثّل عليها عالم الاجتماع الكندي مارشال ماك لوهان، قبل زهاء ثلاثين سنة، بصورة «القرية الكونية».

وإذا شئنا صورة اقرب عهداً، فإن مباريات كاس العالم لكرة القدم تقدم لنا صورة «طازجة» تماماً: فقد شاهد مباراة البطولة الأخيرة ثلاثة مليارات متفرج، اي، عملياً، نصف البشرية قاطبة.

وإذا كان نصف البشرية الباقي لم يتسن له ان يتابعها، فذلك بكل بساطة – إذا استثنينا صغار الأطفال والطاعنين في السن – لأنه لا يتوفر على اجهزة تلفزيون.

وهنا تحديداً يكمن عيب العولمة الاساسي: فهي لا توحد العالم إلا بقدر ما تقسمه قسمة ثنائية عضالاً إلى اغنياء وفقراء، إلى من يملكون ومن لا يملكون.

فعلى حين ان الدخل السنوي للفرد في العالم الغني، وتحديداً في اميركا الشمالية واوروبا الغربية واليابان، يتراوح ما بين اربعين الف دولار (اللوكسمبورغ) وعشرين الف دولار (ايطاليا)، فإنه ينخفض في ٣٢ دولة من دول العالم الأخرى إلى ما بين ٥٠٠٠ و٣٠٠٠ دولار، وفي ٥٣ دولة اخرى إلى ما بين ٣٠٠٠ و١٠٠٠، وفي اخر ٢٤ دولة في العالم إلى ما بين ١٠٠٠ و٣٠٠ دولار.

وطبقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٧، فإن واحداً من كل سبعة افراد من البشر في العالم الغني يعيش على ٧٠ دولاراً في اليوم، ولكن واحداً من كل اربعة افراد من البشر في العالم الفقير يعيش على دولار واحد في اليوم. وطبقاً للتقرير نفسه، فإن ملياراً ومئتي مليون من البشر يعيشون في حالة «فقر مطلق».

وإذ عدنا إلى مؤشر ما هو متاح من اجهزة التلفزيون للبشر في العالم طالعتنا المفارقة نفسها. ففي العالم الغني والمتقدم في اميركا الشمالية واوروبا الغربية واليابان يملك كل اثنين من البشر جهازاً تلفزيونياً واحداً على الأقل، بينما لا يملك كل الف من البشر في دولة مثل الهند تشكل بمفردها سدس البشرية سوى ٤٠ جهازاً تلفزيونياً، كما لا يملك كل الف من البشر في دولة مثل الصين تؤلف بمفردها خمس البشرية سوى ٣٨ جهازاً تلفزيونياً.

وإذا كان هذا المؤشر يرتفع في مصر إلى ١١٣ جهازاً لكل الف من البشر، وفي المغرب إلى ٧٩ جهازاً وفي اندونيسيا إلى ٦٢ جهازاً، فإنه ينخفض في اليمن إلى ٢٨، وفي باكستان إلى ١٨، وفي افغانستان إلى ١٠ فقط.

ولكن إذا كان العالم ينقسم على نفسه هذا الانقسام الحاد في ظل العولمة، فإن هذا العالم نفسه يحقق في ظلها ايضاً تقدماً منقطع النظير في تاريخه.

وحسبنا هنا الاستعانة ببعض المؤشرات الرقمية.

فبين ١٩٦٠ و١٩٩٣ تضاعف الدخل الوسطي للفرد في الكرة الأرضية قاطبة نحواً من مرتين ونصف المرة. وإذا جعلنا المقايسة على حقبة زمنية اطول، فسنلاحظ ان التقدم الاقتصادي الذي حققته البشرية بمجملها خلال قرنين من الزمن قد تضاعف نحواً من ثماني مرات. ففي مطلع القرن التاسع عشر كان مجمل تعداد البشرية لا يزيد على مليار نسمة، وكان هؤلاء ينتخبون ما يعادل ٧٠٠ مليار دولار اميركي من الثروات. وفي نهاية القرن العشرين غدا مجمل تعداد البشرية يقارب الستة مليارات نسمة، وهم ينتجون ما يعادل ٣٢٠٠٠ مليار دولار من الثروات. وعلى هذا النحو يكون سكان الأرض قد تضاعفوا خلال قرنين من الزمن ست مرات، ولكن انتاجهم من الخيرات يكون قد تضاعف في الفترة نفسها اكثر من ٤٥ مرة. ويكون انتاج المليار الواحد من البشر قد ارتفع من ٧٠٠ مليار دولار إلى ٦٠٠٠ مليار دولار.

وتقدم التجارة العالمية شاهداً اخر على هذا التقدم في عصر العولمة. فبين ١٩٧٠ و١٩٩٥ تضاعف حجم التجارة العالمية اكثر من ١٨ مرة. وقد تخطى حجم المبادلات العالمية من السلع والخدمات عتبة الستة الاف مليار دولار في ١٩٩٦. وإذا اخذنا في الاعتبار ان الحجم الاجمالي للبضائع والخدمات المتبادلة على الصعيد العالمي ما كان في ١٩٧٠ يتعدى ٢٩٢ مليار دولار، فهذا معناه أن قيمة الصادرات العالمية قد ازدادت في ربع قرن بمعدل ٢٠٥٠ في



المئة! بل ان نمو التجارة العالمية قد فاق نمو الانتاج، رغم ان ربع القرن الأخير كان عصر ثورة انتاجية. فمعدل النمو في الانتاج العالمي قد راوح في الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٩٥ حول ٥ في المئة سنوياً، ولكن معدل نمو التجارة العالمية قد زاد في الفترة نفسها على ٧ في المئة سنوياً. وبينما كانت قيمة الصادرات العالمية لا تتجاوز ١٠ في المئة من الناتج العالمي الخام في ١٩٧٠، فقد ارتفعت إلى ١٩ في المئة من الناتج العالمي الخام في ١٩٩٦. وهذا ما يحدد الطابع الأساسي لاقتصاد العالم في ظل العولمة: المزيد من الانفتاح على الخارج والمزيد من التبعية المتبادلة بين ما كان يسمى حتى الأمس القريب بالاقتصادات القومية.

ولكن الغنى الذي اصابه العالم في عصر العولمة، والذي جعل دخل الفرد يتضاعف مرتين عما كان عليه قبل ربع قرن، لم يتوزع على العالم توزيعاً متساوياً. فحصة العالم المتقدم من الدخل العالمي قد ارتفعت من ٧٠ في المئة عام ١٩٦٠ إلى ٨٥ في المئة عام ١٩٩٣، بينما انخفضت في الفترة نفسها حصة باقي العالم من ٣٠ في المئة إلى ١٥ في المئة.

وإذا قصرنا المقارنة على شريحة الـ ٢٠ في المئة الاغنى والافقر معاً من سكان هذا العالم، فإن اللامساواة في توزيع تقدم الغنى تأخذ شكل مفارقة صارخة. فمليار من البشر المتقدمين، وبالتالي الاغنياء، استأثروا في ١٩٩٥ بنحو ٢٧٠٠٠ مليار دولار من الدخل العالمي، بينما لم يصب المليار الافقر من البشر سوى ٣٢٣ مليار دولار، اي ما يعادل ١.١ في المئة فقط من الدخل العالمي. وعلى حين يرتفع دخل الفرد في اغنى دولة في العالم، اي الولايات المتحدة الاميركية، إلى ٢٦٥٢٥ دولاراً، فإنه ينخفض في افقر دولة في العالم، وهي زائير، إلى ١٠٠ دولار، وفي ثاني افقر دولة في العالم، وهي الحبشة، إلى ١٣٠ دولاراً في السنة.

لقد تحدث بعضهم بهذا الصدد عن فضيحة عصر العولمة. ولا شك ان معاناة مليار من البشر من الفقر، وبالتالي من الجوع، في العصر الذي تقطع فيه الأرقام والاحصائيات المقارنة بانه اغنى عصور العالم، هي فضيحة.

ولكن المرجعية السببية لهذه الفضيحة لا تكمن في عصر العولمة بما هو كذلك. وكل ما هنالك انها غدت فيه منظورة وغدت فيه قابلة للقياس الكمي. فالعولمة التي تعني في ما تعنيه حضور العالم كله في العالم كله بالزمن الفعلي، هي التي احضرت إلى ساحة الوعي البشري الكوني واقعة الفقر وواقعة الجوع في جزء أو في اجزاء بعينها من العالم. ولولا الغنى الذي اصابه العالم المتقدم لما ظهر للعيان بؤس العالم المتخلف.

والواقع ان المجاعات كانت رفيق درب دائماً في المسيرة التاريخية للبشرية. وكانت تستأصل من الوجود الملايين وعشرات الملايين من البشر، كما في مجاعات الصين الدورية، ولكن في صمت وغياب عن وعي سائر البشرية. والعولمة، التي تتحكم بها آليات واقعية تماماً، لا تحمل بحد ذاتها وعداً بوضع نهاية لآلام جديدة. ولكن «فضيلتها»، إذا جاز اقتباس هذا التعبير من معجم الاخلاقيات، انها إذ تجعل تلك الآلام منظورة اكثر من اي سبق تطرح على جدول اعمال البشرية الكونية مسألة التفكير بحل لها.

وليست هذه هي الفضيلة اليتيمة لعصر العولمة. ففي هذا العصر امكن ايضاً، ولأول مرة منذ «المعجزة اليابانية»، اختراق حاجز التخلف. فبعد ان كانت مراكز التقدم مقصورة على اميركا الشمالية واوروبا الغربية واليابان، رأى النور في سنوات العولمة قطب جديد: آسيا الشرقية الجنوبية.

ففي مدى ربع قرن امكن لدولة مثل كوريا الجنوبية، التي يزيد تعداد سكانها اليوم على ٤٥ مليون نسمة، ان تضاعف ناتجها القومي خمسين مرة، فترفعه من ٨.٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، مما استتبع ارتفاع الدخل السنوي للفرد فيها في الفترة نفسها من ٢٧٠ دولاراً إلى ١٠٥٤٠ دولاراً. ولئن اقتصرت ظاهرة هذا التقدم الخارق للمألوف حتى الآن على التنانين الآسيوية الصغيرة مثل تايوان وهونغ كونغ، فإن المؤشرات المتاحة تدل على ان عدواها هي اليوم قيد انتقال إلى العملاق البشري الأكبر: الصين.

ففي ظل العولمة، وتحت شعار لا يخلو من هجانة: «اشتراكية السوق»، تتهيأ امة المليار والثلاثمئة مليون نسمة للقفز بدورها فوق حاجز التخلف. وإذا كسبت الصين رهانها، فإن مشهد البشرية سيتغير لا محالة في القرن الحادي والعشرين. ففي عام ٢٠٢٥ سيكون تعداد الصينيين قد تخطى المليار والنصف مليار، وهذا في عالم سيكون فيه كل واحد من خمسة من سكانه صينياً.

جورج طرابيشي



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible]/٨/١٩٩٨

العولمة: المفهوم.. المظاهر.. والضوابط

العولمة هي وحدة المعمور من الارض في مجالات التفاعل الانساني وهي ذات مدلولين:

ا ـ مدلول سالب وهو انفعال المغلوبين القابلين لتاثير اصحاب الغلبة في عصر من عصور التاريخ للمعمور من الارض.

ب ـ مدلول موجب هو فعل الغالبين في التاريخ بادوات الفعل الغازي غزوا باردا (بالثقافة والاقتصاد) او حارا (بالعنف والاضطهاد) منذ اقدم الامبراطوريات الشرقية:

ومن المعلوم ان وسائل الهيمنة كانت ولاتزال مبنية على قواعد تعد قوائم اخطبوط السياسة الدولية منذ الدولة الفرعونية (الغزو الروحي - العلوم النظرية وتطبيقاتها - العلوم العلمية وتطبيقاتها).

ـ اما الغزو الروحي فيزيل الامم بتغير هويتها

ـ العلوم النظرية وتطبيقاتها بالاستيلاء على شروط وجودها الرمزية بفضل التقنيات الثقافية والاعلامية.

ـ العلوم العلمية وتطبيقاتها بالاستحواذ على شروط وجودها المادية بفضل التقنيات الاقتصادية والعسكرية.



بقلم:
مصطفى دسوقي
رئيس الاستشارات
مركز الاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

والتنوع الحضاري والثقافي وتعدد المراكز الاقتصادية المتنافسة اليوم اقدر على ادخال التوازن على العولمة وذلك بحكم اليتين كانتا منعدمتين في القديم:

ا ـ الية التراجع بين سرعتي التاثير وازالة التاثير الامر الذي يوفر فرصا اكبر للصعود عند المغلوب.

ب ـ الية تحصيل الوسائل المنتظمة فما كان يتطلب قرونا للحصول عليه ومثلها لازالته صار الان يحدث ويزول في اقل من عقد.

ما كان يتطلب عدة قرون كي تساوى امبراطورية لاحقة امبراطورية سابقة اصبح قابلا للتحصيل السريع بحكم انتظام التعليم ونقل الخبرات النسقي فكان بعض العقود كافيا لليابان مثلا او لامريكا قبلها او لمن نراه الان يحقق المعجزة الاقتصادية هذا فضلا عن ان ماحدث بعد الحرب العالمية الثانية وعودة المانيا واليابان الى مسرح التاريخ الفاعل امر يعد من اكبر الادلة على ان روح الامم وزادها الحضاري هو المحدد الحقيقي وليس الاقتصاد.

وكل امة مغلوبة تنتسب بالاستسلام الى العولمة السالبة وكل امة غالبة تنتسب بالاقدام الى العولمة الموجبة خصوصا اذا كانت هذه الامة - الاسلامية - قد سبق لها ان اسهمت في تحديد افاق الانسانية لمدة ثمانية قرون على الاقل ولم تفقد الطموح الى استئناف الاسهام.

ويؤكد على هذا المفهوم للعولمة الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ويقول: ان الكوكبية كتطلع فلسفي وسياسي كانت موجودة دوما فعلى المستوى الفلسفي والعقيدي كان للاسلام والمسيحية دور كوني وكلا الرسالتين تطرح عقائد وطروحات للانسانية كلها وليس لهما بعد عنصري او عرقي باي شكل من الاشكال والكوكبية التي نحن بصددها الان مرحلة متقدمة من عملية تاريخية بدأت منذ وقت مبكر وارتبطت بتطور النظام الراسمالي ومصير الكوكبية يتاثر بما يحدث للنظام الراسمالي

ظاهرة العولمة لاتقتصر على الاقتصاد بل ايضا السياسة والثقافة والاجتماع والسلوك البشري واستخدامنا اليوم لتعبير العولمة لان فيها عامل فرض مباشر وهذا الفرض ينطلق من قيم حضارية غربية بعضها اورث التسلط واخطر ما في هذه الازمة القيمية وجود العنصرية وفكرة الكسب وفكرة النظر الى الانسان على انه مجرد مستهلك.

وظاهرة العولمة موجودة فلنتعامل معها ولكن لنثق بقدرتنا على المواجهة لعملية محاولة انهاء الثقافات وتنميط البشر على ثقافة غربية واحدة يقينا سيفشل.

ولنثق بان هويتنا الحضارية ستكون راسخة والهوية دائما جماع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية كونية واللسان الذي يجري التعبير به والتراث الثقافي الطويل المدى

ولنثق في ان قيم حضارتنا ستنجح في التغلغل في داخل دائرة تسيطر عليها العولمة وهي الدائرة الغربية لان في الانسان نزعة للتطهر وهناك قيم في داخل تلك المجتمعات تلتقي مع قيمنا ولذا سيحدث تغلب لها على قيم الاستهلاك والتسلية وما تاتي به العلمانية التي لاتنظر الى الانسان الا على انه مستهلك مادي ليس إلا.

التقنية ملك عالمي ليست ملك دائرة بعينها وما وصل الغرب الى هذه الثورة التقنية الا بفعل ماوصلت اليه في حضارتنا وحضارتنا ما وصلت اليه الا بفعل من سبقوها ولذا فالتقنية عامة ويجب ان نستفيد منها الى اخر مدى مع شرط واحد الا تؤذي البيئة ولاتؤذي الانسان.

ويرى الاقتصاديون ان المطلوب ليس التمرد الذي لانملك امكانياته كما لانرجو فوائد من ورائه بل المشاركة بوعي ومن خلال خطط تنطلق من مصالحنا وقدراتنا على التاثير والفعالية.

وبالمعرفة والوعي يمكن احداث التنمية التنمية من طريق التواصل بدلا من رجاء التنمية من خلال القطيعة اما العاملون في المصارف والشركات فيدخلون بحماس في اليات السوق العالمية مستفيدين من انفتاح الدول على قضايا تحرير الاقتصاد والانسحاب التدريجي من السوق.

● أهم مظاهر العولمة

العولمة السائدة حاليا مرحلة متقدمة من مراحل النظام الرأسمالي واهم مظاهر العولمة الحالية

ـ انهيار اسوار عالية كانت تحتمي بها بعض الامم والمجتمعات من تيار العولمة ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو باخرى عنها اهم هذه الأمم هي بالطبع امم اوربا الشرقية والصين والتي انتهت عزلتها الاختيارية او اجبرت بطريقة او باخرى عن التخلي عن هذه العزلة.

ـ الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الامم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه اليها رؤوس الاموال من بلد الى اخر.

ـ ارتفعت بشدة نسبة السكان في داخل كل مجتمع أو امة التي تتفاعل مع الخارج وتتاثر به.

ظل تبادل السلع ورؤس الاموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٨

حتى وقت قريب للغاية ثم بدأ تبادل المعلومات والافكار يصبح العنصر الغالب على هذه العلاقات أو على الاقل هو العنصر الذى ينمو بأكبر سرعة.

اصبحت الوسيلة الاكثر فعالية ونشاطا فى تحقيق هذا الانتقال السلع ورأس المال والمعلومات والافكار بل اصبح المهيمن على هذا الانتقال هى الشركات المتعدية الجنسيات لقد ظلت العلاقات بين الدول والامم لعدة قرون تتم فى الاساس عن طريق شركات قد تسمى بالدولية ولكن نشاطها يقتصر على عدد محدود من الدول او حتى على العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة ولا تتخذ العالم كله كما تتخذه الشركات متعددة الجنسيات اليوم مسرحا لعملياتها سواء فيما يتعلق بالحصول على المستخدمات او توزيع عمليات الانتاج او التسويق.

وتتركز الشركات المتعددة الجنسية فى الدول السبع اساسا حيث تضم هذه الدول المقار القانونية لاربعمائة وثمانية وعشرين شركة من بين اكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسية وفقا لما جاء بالمجلة الامريكية Fortune Magazine فى عددها الصادر فى يوليو ١٩٩٦م اى ان القوى الاقتصادية الفاعلة فى تشكيل الكوكبة ترتبط ولو شكليا بالدول السبع التى يجتمع رؤساؤها مرة كل عام.

وفى مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة تسع شركات منتجة للكمبيوتر وما يلزمه من برمجيات منها ثلاث من اليابان والست الاخرى من الولايات المتحدة الامريكية ويلاحظ زيادة نصيب قطاع الخدمات فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الصناعية.

والشركات متعددة الجنسية من اهم سماتها تعدد الانشطة الى تشتغل بها دون أدنى رابط فنى بين المنتجات المختلفة والشركات متعددة الجنسية كانت وراء اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية لاقتحام الاسواق وكسر العوائق الاقتصادية والسياسية ولما كان التطور التكنولوجى عمودها الفقرى والسلاح الاساسى لها من هنا كان من الضرورى ان تتوافر لهذه المعرفة والتكنولوجيا الحماية القانونية الشاملة وهذا باب كامل فى جات ١٩٩٤ باسم حقوق الملكية.

● ● اهم التحولات فى مجال اساليب وكفاية الانتاج:

- ظهور مجموعة جديدة من السلع غير الملموسة سواء للاستخدام النهائى ام للاستخدام الوسيط كمستلزمات انتاج مثل الافكار والتصميمات ومنتجات الوسائط المتعددة والمشتقات المالية وبالتالى لم تعد العمليات الانتاجية مقتصرة على انتاج السلع المادية كما كان يحدث من قبل.
- الاعتماد المتزايد على مواد وخامات من طراز جديد يجرى تخليقها باساليب معملية تركيبية وتقانية حديثة وتعتبر تقانة المواد من اهم عناصر منظومات التقانة الحديثة.
- خضوع العمليات الانتاجية المتزايد لقانون تزايد الغلة وتناقص النفقات وهذا ينطبق بصفة خاصة على صناعة الاليكترونيات الدقيقة.

- اهم التحولات فى بنية تكوين راس المال والاستثمار الحديث:

لعل جوهر التغير يكمن فى حجم الاستثمار فى تقانة المعلومات والبرمجيات وهناك بعض التقارير تشير الى ان انفاق بعض الشركات الدولية الكبرى على تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات قد يتجاوز عند نهاية التسعينيات الاتفاق على رأس المال الحديث من الآن فصاعدا بتلك العلاقة بين نسبة الاستثمار فى البرمجيات والاستثمار فى رأس المال المادى والمعدات الصلبة

- الظاهرة الاهم والاخطر بكثير من تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة هى تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل وبالاستثمارات غير المباشرة وبوسائل الدين الاخرى المقومة بعملات قابلة للتحويل.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٨

ضرورة العولمة... من المنظور الكورى

د. صلاح عبدالرسول جمعة

دكتوراه فى الإدارة الصناعية
من جامعات كاليفورنيا

اصبحت قضية العولمة بالنسبة للعديد من الشركات الكورية الجنوبية هى لب التخطيط الاستراتيجى لهذه المؤسسات واصبحت العولمة جزءا لا يتجزا من التقرير السنوى لكل شركة تقريبا. وكذا للبرامج الحكومية الجديدة مع العلم بالمزايا والعيوب لعملية العولمة لبلد نام حديثا مثل كوريا، هناك مخاطر المنافسة مع شركات عالمية آخرى اكثر خبرة وحنكة ماليا وتكنولوجيا مثل اليابان، الولايات المتحدة الامريكية، اوروبا، وباقى الدول الصناعية الكبرى هذا بالإضافة ايضا لمنافسة بعض الشركات الآسيوية الضخمة. وعلى الجانب الاخر فمن مزايا العولمة ان الأسواق الحديثة مثل اسواق اوروبا الشرقية واسيا توفر فرصا ممتازة للشركات الكورية للعمل بها والتاقلم معها.

□□□

ويشغل التفكير فى العولمة - اى توسيع رقعة النشاط الاقتصادى ليشمل كل أنحاء العالم - فكر الشركات الصناعية الكورية ومحاولة هذه الشركات التاقلم مع العالم الجديد بما يناسب ظروفهم المحلية وطبيعة الإنسان الكورى. وكثير من هذه الشركات يرى ان عولمة نشاطاتها هو الرد الأمثل على ما يجرى حاليا من ظهور الأسواق الجديدة ومقابلة تحدى اندماج الأسواق التقليدية وظهور التكتلات الاقتصادية الحديثة وما سيكون له من تاثير على الاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين. ويعزو الاقتصاديون الكوريون ضرورة العولمة للأسباب الثلاثة التالية:

اولا - انفتاح التكتلات التجارية: بدخول العالم للقرن الحادى والعشرين حيث يتوقع أن يكون متوسط النمو السنوى للاقتصاد العالمى حوالى ٣٪، وكذا سيزيد التحرر الاقتصادى العالمى للعديد من الدول نتيجة لاتفاقيات الجات GATT مما يساعد على زيادة التجارة الحرة بين الدول ويرجع ذلك لسببين.

الأول ان العديد من الدول ستسترجع استثماراتها التى صرفت في إعادة هيكلية اقتصادياتها الصناعية والسبب الثانى هو معدلات الفائدة المنخفضة علميا، هذا بالإضافة إلى دخول الصين كقوة اقتصادية متوقع لها ان تشارك فى عصر المنافسة العالمية.

ثانيا - التغيرات فى الأسواق المحلية: إن الحقوق والواجبات المترتبة نتيجة للعولمة كبيرة فلكى تسمح الدول للصناعات الكورية بالدخول إلى أسواقها لابد من ان تسمح هى اولا بدخول منتجات الدول الأخرى إلى أسواقها المحلية اى تطبيق المبدأ القائل «لكى ابيع لابد من ان اشترى» وهذا هو مبدا التحرر الاقتصادى المتنامى فى الأسواق الكورية والذى يصل حاليا من ٦ إلى ٧٪ وهذه النسبة لابد من أن تجذب الاستثمار الأجنبى وخصوصا إذا علمنا ان الحكومة الكورية بدأت تدريجيا فى رفع الحواجز امام هذا الاستثمار بصرف النظر عن حجم هذا الاستثمار ونوعية النشاط الموجهة إليه كما ان القيود التى كانت مفروضة على شراء الاجانب للاراضى لغرض الإسكان والصناعة قد رفعت، ولا تحتاج هذه الأنشطة إلى موافقة الدولة على تملك الاراضى. أيضا سمح للشركات التى تستثمر فى اوجه النشاط التكنولوجى عالى التخصص فى تمويل استثماراتها من قروض خارجية، كما سمح لها ايضا باستيراد المعدات من اليابان الأمر الذى كان محظورا من ذى قبل.

ثالثا: الحصول على التكنولوجيا الجديدة: قيام الشركات الكورية بالمنافسة فى الأسواق العالمية يضعها فى مواجهة تلك الشركات التى استوردت منها كوريا التكنولوجيا فى الأساس مما يجعل هذه الشركات الاجنبية تتردد فى تزويد الكوريين فى المستقبل بالجديد من التطورات التكنولوجية والفنية. وفى مثل هذه الحالات فالحل يكون فى المشاركة بين الشركات الاجنبية والشركات الكورية فى صورة شركاء وبذلك فإن مصالح الشريكين تزداد ولا تتنافس ويتقاسمان ارباح النجاح معا ومن المتوقع ان يؤدى ذلك إلى الكثير من الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات او إلى شراء بعضها البعض فى مجالات التكنولوجيا العالية فى جميع انحاء العالم مما سيوجد ما يسمى بالنادى التكنولوجى العلمي تشترك فيه تلك الدول التى تتنافس فى مجال التكنولوجيا المتقدمة وسوف يظهر نتيجة ذلك الكثير من الجهود المشتركة بين اعضاء هذا النادى في مجالات البحوث والانشطة المكملة الاخرى للصناعات التكنولوجية العديدة.

ويوضح الباحث الكورى Lins Kim ان التطور التكنولوجى الصناعى هو اهم العوامل التى اعتمدت فى نمو الاقتصاد القومى الكورى، ففى الاقتصاديات الصناعية المتطورة يتبين أن اكثر من ٥٠٪ من التطور الاقتصادى الطويل المدى تاتى من التغير التكنولوجى الذى يزيد الإنتاجية، ويعود إلى إنتاج سلع جديدة ووسائل جديدة وصناعات جديدة، ولذا كان التركيز على حل مشكلة ربط العلم بالتكنولوجيا بكفاءة عالية لخدمة الاقتصاد القومى الكورى هو الشغل الشاغل، ويمكن تقسيم العوامل التى تتكون منها المقدرة التكنونوجية لاى بلد إلى ثلاثة عوامل:

اولا - المقدرة الإنتاجية وتشمل: الإدارة الإنتاحية وكذا الهندسية الإنتاجية وحسن تدبير راس المال الموجود وتوجيهه بكفاءة طبقا لخطة مدروسة.

ثانيا - المقدرة الاستثمارية وتشمل: تدريب العمالة ودراسات الجدوى الاستثمارية لتحديد المشروعات المستقبلية الممكنة والبدائل المتاحة لتحسين العائد وخدمة اهداف التوسع الأفقى والراسى. والمقدرة التنفيذية للمشروعات الموافق عليها للتوسعات القائمة او المشروعات المكملة الجديدة بما فيها العنصر الإنسانى الذى سيدير المشروع. وتشمل اخيرا الناحية الهندسية للمشروع بتفاصيلها الشاملة من دراسات مفصلة وعلوم الهندسة التطبيقية والنظرية.

ثالثا - المقدرة الابتكارية وتشمل: البحوث العلمية الأساسية لغرض أكتساب المعرفة للمعرفة لمصلحة المشروع. والبحوث التطبيقية. وترجمة هذه المعلومات والتفاصيل العلمية والعملية فى صورة منتجات جديدة او طرق إنتاج اقتصادية او خدمات متطورة.

إن القطاع الخاص في مصر مدعو فى هذا الوقت الذى نشرف فيه على القرن الجديد ان ينظم صفوفه ويستعد جديا لعالم جديد تصغر فيه المسافات وتزداد فيه المنافسة وتصبح العولمة هى الحل المرشح أمامه للاستمرار والبقاء، وفى سبيل ذلك لابد له من تنظيم موارده البشرية والمالية والإدارية لكى يشارك بدوره العالمى المنتظر.



المصدر : الحيـــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٨

عولمة الفوضى أم فوضى العولمة؟

كلوفيس مقصود *

■ يزور الرئيس كلينتون في الايام المقبلة موسكو لعقد قمة مع الرئيس بوريس يلتسن. ورغم ان الولايات المتحدة هي الدولة العظمى الوحيدة الا ان روسيا تلعب دور الشريك الأصغر، وبالتالي لا يمكن تجاهلها او احتكار القرارات الدولية واهمال دورها. سبقت التخطيط لهذه القمة شكوك حول توقيتها نظراً الى اعتباطية الرئيس يلتسن الذي يقيل حكومات ويعينها بشكل مزاجي يوحي بعدم الاستقرار الذهني وفقدان رؤية مستقبلية واضحة او على الاقل وجهة سير لسياسات اقتصادية ودولية محددة.

اما الرئيس كلينتون الذي تعتقد ادارته ان ظهوره على الساحة الدولية من شانه الحد من تفاقم النزيف لمصداقيته وصرف الانظار عن الفضيحة التي ورط نفسه فيها، فهو ينوي كما يبدو ان يقوم بمبادرات دولية من شانها ان تحرف الانظار عن السقطة التي حاول التستير عليها لاكثر من سبعة شهور.

هكذا تنعقد «قمة» موسكو وكل من الرئيسين مثقل باوضاع ذاتية من شانها انتشار التشكيك بقدرتهما على التزام ما يتفقان عليه. هذه القمة هي بين قطبين - او رئيسين - معطوبين يدعيان ان علاقاتهما الثنائية تشكل قاعدة اساسية للاستقرار الدولي ما يشكل ضماناً لاستمرار «النظام العالمي الجديد». وهذا الذي يسمى «نظاماً» هو فوضى متميزة بنزاعات اقليمية، ويعيد الى الواجهة تيارات فكرية كنا اعتقدنا انه مرّ عليها الزمن. ومن هنا فهو ليس «نظاماً» ولا هو بـ «جديد».

واذا كانت «قمة» موسكو تشيع التباساً فان ما قامت به الولايات المتحدة من عدوان على السودان وافغانستان، يؤكد ان الادارة الاميركية تجاوزت بديهيات القانون الدولي ولم تلجا الى مؤسسات الشرعية الدولية لتقتص من الارهابيين الذين فجروا سفارتيها في كينيا وتنزانيا، كان لا بد ان تجيء الضربات متزامنة مع الفضيحة في البيت الابيض كي يستعيد الرئيس كلينتون هيبة الرئاسة، فيظهر امام شعبه قائداً دولياً بعدما سقط معنوياً... وسياسياً.

هذا التزامن بين الاعتداء على كل من السودان وافغانستان وما نتج عنه من انطباع بالترابط، جعل التعامل الدولي مع الرئيس الاميركي، واقعياً، تعاملاً مع رئيسين. رئيس يتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، ورئيس معطوب وبالتالي غير قادر على الحوار والاقناع. ان هذا التزامن يعني الترابط رغم محاولات اعضاء فريق الامن القومي - اولبرايت، كوهين (الدفاع)، ساندي بيرغر مستشار الامن القومي، لاقناع الراي العام الاميركي والعالمي بان لا علاقة للفضيحة بالقرار. قد يكون هذا صحيحاً الا ان مقدرة الرئيس كلينتون على ان يمارس صلاحياته بتجرد تضاءلت كثيراً وبالتالي تقلصت مقبوليته لدى المجتمع العالمي.

كان ضرب السودان وافغانستان حاجة داخلية اميركية ملحة اولاً. كان لا بد من انتقام ما بغية اسكات الناقدين والمعارضين للسياسات الخارجية. ثانياً لتامين تعبئة قومية اميركية تهمش - وان لم تكن تلغي - السخط على الرئيس كلينتون.

من هذا المنظور يتراءى لنا كيف ان الدول النامية في عالم الجنوب ترى ان الضربة الاميركية استهدفت ايجاد حل لمعضلة داخلية من خلال توظيف قوتها وتفوقها العسكري والتكنولوجي باتجاه المباغتة وفرض القوة السافرة كوسيلة لتامين اهدافها ومصالحها. بمعنى آخر، فان اراضي ومجتمعات الدول العربية وايضاً العالم الاسلامي مستباحة من اجل تظهير القوة وتجربة الاسلحة المتطورة. هذا النمط من التعامل بين الدولة العظمى الوحيدة والوطن العربي - كما العالم الاسلامي - يدفعنا الى التساؤل عن اسباب النزعة الانتقامية التي تميز سياسات الولايات المتحدة مثلاً في الاصرار على ابقاء العقوبات على شعب العراق رغم المآسي التي يعانيها، كما في ممارسة ضغوطها المتواصلة على مجلس الامن من اجل ابقاء العقوبات على شعبي ليبيا والسودان. كذلك تجيز الولايات المتحدة لنفسها ان تهجم بطائراته او آليات الهجوم المتطورة بدون اي رادع على اي وطن عربي وبدون اية مشاورات مسبقة مع حلفائها ومع اصدقائها في الوطن العربي والعالم الاسلامي. اكثر من ذلك فان الادارات الاميركية، مع بعض الاستثناءات الطفيفة، التزمت بشكل ثابت ضمان التفوق الاستراتيجي لاسرائيل على الدول العربية.

ان الفوضى التي تجيء مع التفرد في القرارات المتعلقة بالعلاقات الدولية تؤدي الى تهميش مرجعيات دولية مثل الامم المتحدة او استعمالها كغطاء دولي لتصميم سياسي او تنفيذي تبغاه الولايات المتحدة. نجد ان مجلس الامن اما ان يكون مطية لسياسات اميركية محددة او ان يعطل دوره، وبالتالي يفقد الفاعلية المطلوبة. في نظر الولايات المتحدة ان الشرعية الدولية هي ما تقرره هي، واي تعريف للارهاب هو تعريفها هي، واي قرار لا توافق عليه يصبح لاغياً. ولا يهم ان يقترع العالم الى جانب فلسطين باكثرية ساحقة فان اصوات ميكرونيزيا وجزر مارشال واسرائيل تكفي لان يتحول اي قرار الى هامش بدون جدوى.

هذا التعامل الفوقي مع المجتمع الدولي يولد شعوراً بالعجز والاذلال مما يساهم في اشاعة جو من الاستياء واندفاع نحو تاكيد استقلالية الارادة. لكن استقلالية الارادة لا تجدي نفعاً ما دامت ممارستها تصطدم بما يوصف بـ «الواقعية»، عندئذ نجد كيف يصطدم الاستياء من سطوة الدولة العظمى الوحيدة مع براغماتية الذين استسلموا للارادة الاميركية رغم ما لهم من محاذير عليها.

هذا التناقض القائم بين المستائين والعاملين لتغيير او لتعديل هذه المعادلة الدولية الغابنة تترجم في بعض الاحيان الى حروب اهلية فكرية وسياسية وكثيراً ما تتحول الى صراعات دموية عنيفة. هذا يعود الى ان الذين انبهروا بما سمي بالعولمة جعلوا من انفسهم اتباعاً او وكلاء يعملون على تكييف مجتمعاتهم وسياسات دولهم لتكون متطابقة مع الارادة التي تمليها الولايات المتحدة. لكن هذه الاخيرة تبقى متارجحة بين تعريف نفسها انها القائد في عالم «متعولم» وبالتالي تنتظر من المجتمع الدولي الامتثال لرغباتها واملاءاتها، لكنها من جهة اخرى تريد ان توصل الى المجتمع الدولي انها ليست «شرطي العالم». ثم تضيف انها لن تتدخل في اي نزاع او تقوم باي مساعدة الا اذا اقتضت مصلحتها القومية ذلك.

وهكذا فان التارجح بين الزعامة الوحيدة وبين رفض وظيفة «شرطي العالم» يوجد للفوضى ارضاً خصبة. واذا اضفنا التقلبات التي نشاهدها في تعريف المصلحة عندئذ



نجد ان الوعد الذي تقدمت به الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بقيام نظام عالمي جديد ادى الى حالة من الفوضى المعولمة والتي كثيراً ما اودت بمجتمعات الى التفكك والتمزق والى نزيف متواصل. فكل مرة تدخلت الولايات المتحدة في نزاع ما عملت على استنباط نتيجة ما قبل - او على حساب - حل سليم للازمات او النزاعات. يكفي ان نشير الى اتفاقية اوسلو ورعاية الولايات المتحدة لها كدليل على الفشل الذريع في ايجاد نتيجة ما ناهيك عن حل مقبول. يضاف الى ذلك العديد من مداخلات اميركية توفيقية في عديد من النزاعات - الصومال، البوسنة، بوروندي، كوسوفو، رواندا، الكونغو (كينشاسا) وانغولا وغيرها من الازمات العالقة التي غلّبت الحكومة الاميركية فيها حصول اي نتيجة على ضرورة ايجاد الحلول.

* * *

لكن الفوضى تبقى كامنة في النتيجة اذا لم يتوفر حل عادل. فمثلاً، عندما جاءت وفود عربية لتشهد حفلات التوقيع على اتفاقات ومصالحات مع اسرائيل في البيت الابيض بضيافة الرئيس كلينتون كانت «المصالحة» هي نتيجة اوصلت الدولة العظمى الوحيدة الاطراف المتنازعة اليها. واليوم وقد مضت على هذه «النتيجة» خمس سنوات تكتشف ان «النتيجة» المنقوصة تم انجازها على حساب الحل العادل للشعب الفلسطيني. لذا نجد ان النتيجة علّقت الحل بدلاً من التمهيد لقيامه وصيرورته.

هكذا ايضاً في الصومال عندما دخلت القوة الاميركية واعدة بسلام دائم ثم خرجت منه جاعلة الصيغة للحل معلقة... ومهملة. في رواندا كانت المذبحة التي راح ضحيتها اكثر من نصف مليون انسان تعبيراً عن عجز الامم المتحدة على القيام بالمهمات المنوطة بها اذ لا مصلحه قومية للدولة الكبرى الوحيدة في العالم في ذلك البلد، ما شكل عاراً على الوجدان الانساني وتعبيراً عن الفوضى في التعامل مع الازمات... والامثلة كثيرة في عالم الجنوب حيث تجمد الازمات كبديل لايجاد حلول لها. فالازمة المعلقة مرشحة دائماً للانفجار وعند انفجار الازمات تصبح ادارتها بمنتهى التعقيد والصعوبة. من هنا كان التوجه عند الكثيرين من المسؤولين والعاملين في الحقل العام نحو اقناع المجتمع الدولي بان يدعم آلية في الامم المتحدة باشراف امينها العام تركز على تفعيل الديبلوماسية الوقائية حتى تتمكن المنظمة الدولية من ان تحول دون تصعيد الخلافات الى ازمات والازمات الى صراعات. هذه الآلية لا تكون ناجعة الا بمقدار ما يتوفر لها من معلومات دقيقة وصحيحة عندئذ تستطيع الامم المتحدة ان يتكون لديها بنك معلومات يجعلها قادرة على استباق الازمات وايجاد الحلول اللازمة والمطلوبة. ان تردد بعض الدول، خصوصاً الدول الكبرى، في التعاون المستقيم مع الامم المتحدة لتوفير المعلومات يجعل تحقيق هذا المطلب المنطقي والمرغوب فيه بمنتهى الصعوبة حتى لا نقول انه يكاد يكون مستحيلاً.

* * *

بين الحين والآخر نفاجأ بانفجارات للكبت تاخذ اشكالاً ارهابية. الارهاب يعني القيام بعملية عنف لا تاخذ في الاعتبار النتائج، خصوصاً في ما يتعلق باحتمال وجود ضحايا مدنيين. هذه العمليات يجب ادانتها بقوة لا لمجرد انها تؤدي الى مردود عكسي وتتنافى مع اخلاقية الحضارات - خصوصاً الاسلامية منها والعربية - بل لان قتل بريء واحد هو لطخة على اي «نضال»، كما هو بمثابة تخدير لوجدان غيبته الاستقالة من الامل عند من يمارس الارهاب.

لكن الارهاب العبثي لا يعالج بالمباغتة التي تنطوي على ابراز القوة المجردة المتقدمة في امكاناتها للتدمير كما حصل في السودان وكما حصل قبلاً في العراق وكما يحصل يوماً بعد يوم في جنوب لبنان عندما تغير عليه الطائرات الحربية الاسرائيلية. فامام القوة التقنية الغاشمة يلجأ المستضعف الى مجابهة انتحارية تكون في واقعها تعريفاً للعبث والافلاس الذي ياتي نتيجة تغيب التفاؤل. التفاؤل يستلزم تخطيطاً بعيد المدى وتنظيماً مدروساً لتحديد الاولويات، واقتناعاً بان ما هو مرغوب فيه قابل للانجاز. وكي نحول دون اللجوء الى ممارسات عبثية وارهابية لا بد للمجتمع الدولي ان ينفذ الى جذور الاسباب التي تدفع قلة الى القيام بعمليات منافية لمناقبية المناضلين واستقامة ثقافاتهم وانسانية حضارتهم. في هذا المضمار لا بد من ان نعيد النظر في دور وميثاق الامم المتحدة كي تكون اداة التصحيح لنتوءات العولمة وفوضويتها.

فما نحن بصدده اليوم هو عولمة الفقر اضافة الى عولمة السوق، ما ادى الى قيام استقطاب جديد بين الشمال الغني والجنوب الفقير. وهذا، استطراداً، لا يعني ان الفقر غير موجود في الشمال المتقدم كما لا ينفي ان في الجنوب جيوباً من البحبوحة لكن ما نعنيه بالاستقطاب هو كون الفقر والحرمان حالة سائدة في الجنوب بينما التقدم التقني والصناعي حالة سائدة في الشمال. لذا يتعين ان تشمل عملية مكافحة الارهاب معالجة جذرية فسبباتها من خلال التزام الدول الثرية سياسة اقتصادية تتوجه الى تلبية متطلبات التنمية المستديمة بدلاً من التركيز على اولوية السوق. لقد وجدنا كيف يمكن لاقتصاد السوق ان يفاجئ الاقتصاد العالمي - او المعولم - بافرازات تؤدي الى زعزعة اوضاع تبدو على السطح انها مستقرة ثم تغدو مساهمة في الفوضى السياسية والاجتماعية بالاضافة الى الفوضى الاقتصادية كما حصل في اندونيسيا وشرق اسيا وكما هو حاصل اليوم في روسيا وكثير من جمهوريات اسيا الوسطى. اما افريقيا وبالاخص منطقة البحيرات وغيرها فحدث ولا حرج...

* * *

اردت في هذه العجالة ان نؤكد ان ما حدث من عمليات انتقامية على السودان وافغانستان والدوافع التي ادت الى القيام بها، يعبر عن فكر سياسي بدا منفتحاً وديموقراطياً اثناء الحرب الباردة بمقارنة مع الانغلاق الذي ميز الانغلاق في العهود الشيوعية، وتحول اليوم الى استشعار بان لا حدود لقوته وان لا مجال لنقده او معارضته. الواقعيون يعتبرون ان هذا قدر ومصير وبالتالي يجب التكيف معه، والذين استشعروا الذل وفقدان الامل انفجروا بوجه الدولة العظمى الوحيدة... وكان الارهاب.

مايجب ان ندركه هو ان علينا ان نحول دون تبعية «الواقعيين» وحماقة الارهابيين. التبعية والارهاب هما وجهان لعملة واحدة، وكل يلجأ الى مختلف انواع العنف، العنف الذي يقمع، والعنف العابث المتهور.

هل كل هذا نتيجة لفوضى العولمة او بدء عولمة الفوضى؟

* مدير مركز «عالم الجنوب» في الجامعة الاميركية في واشنطن.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٨

«العولمة» بين المؤيدين والمعارضين

أصيلة – رضا الأعرجي

بعد اربع سنوات على اول ندوة حول العولمة، واصلت اصيلة هذا الصيف النقاش، عبر ندوة «العولمة، تجسير الثغرات»، مسلطة الضوء على التحديات التي يواجهها العالم العربي على اعتاب القرن الحادي والعشرين. ومرّة أخرى تختلف المواقف العربية، بل تصل إلى حد التناقض في كيفية مواجهة تيار العولمة العاصف.

ذهب أكثر من مفكر وباحث عربي كمحمد ربيع الاستاذ في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون، وشبلي تلحمي أستاذ كرسي انور السادات للسلام في جامعة ماري الأميركية، إلى التأكيد على ضرورة مسايرة العولمة. وحذّر هؤلاء من أن يلاقي رافضو العولمة المصير نفسه الذي آلت إليه الدول الزراعية عندما رفضت الحضارة الصناعية. فيما تصدّى آخرون للعولمة، بينهم كلوفيس مقصود مدير مركز الدراسات لعولمة الجنوب في الجامعة الأميركية في واشنطن، وحليم بركات الاستاذ في جامعة جورج تاون، مفنّدين مخاطرها على الهوية العربية.

واقرّ معظم المشاركين ضمناً بان العولمة باتت امراً واقعاً، مؤكدين ان نقدها لا يعني رفضها. فيما حاول محمد بن عيسى التاكيد على ان التعامل مع العولمة ليس مشكلة عربية، باعتبار العولمة ظاهرة موغلة في القدم تكررت مراراً في التاريخ الإنساني. فقد عرفها العالم المعاصر من خلال «أوربة العالم» إبان ظهور القوة الأوروبية، ويعرفها اليوم بعد ان أصبحت الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

وحاول سعدالدين إبراهيم استاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في القاهرة اتخاذ موقف وسطي بين الآراء، حين شبّه العولمة بالنهر محدداً للعرب خيارين، اما البقاء بعيداً عن النهر، أو تعلم السباحة لخوض غماره. لكن فاته التحذير من الغرق في حال طغيان المياه!

ولعل عبدالمنعم سعيد، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة «الأهرام» المصرية كان مصيباً في تقسيم المواقف العربية من العولمة إلى ثلاثة مواقف هي: الموقف المحافظ، والموقف البراغماتي العملي، والموقف الليبرالي المندفع. اما شريف الخزندار، مدير «دار ثقافات العالم» في باريس، فبدا مقنعاً حين دعا إلى ضرورة التعددية والاعتراف بالآخر، وبالخصوصيات والفوارق، كشرط لأي تطوّر واي انفتاح.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٨

العولمـــة.. وزواج المتعـــة!!

بقلم المستشار
د. محمد شتا أبو سعد
رئيس محكمة الاستئناف

وقعت الواقعة الدنيوية، وتحققت سيادة الدولة المعروفة بالقطب الأعظم، وستبقى هذه الحقيقة ثابتة، تقف معها الدول الكبرى الأخرى كالديدبان لخدمة هذا القطب، بينما ستظل الدول النامية والصغرى كحرس صغير لرعاية السمك الكبير المهيمن على بحر الظلمات العالمي، وفي هذا الصدد يثور التساؤل عن مدى وجود قيم عالمية بعد العولمة وماهية هذه القيم.

في عالم المصالح الكبرى حيث يهيمن على العالم شخص كئيب كريه مخيف فإن كافة الدول الأخرى تصبح كالزوجات المتعددات اللائي يرضى عنهن أو يعرض عنهن هذا الشخص الكئيب الكريه، ومن ثم لا يتصور في زواج الاكراه أو علاقة السفاح أن يكون للزوجة أن تتكلم عن قيمة أو قيم تحكم علاقة لا صلة لها بالارادة الحرة.

وعلى فرض اعتبار اتفاقيات منظمة التجارة الدولية بمثابة عقد زواج إلا أن هذا العقد ليس عقدا شرعيا بل هو عقد زواج متعة تستطيع القوة الأعظم أن تلغيه في أي وقت بمقولة أن المهلة قد انتهت وأن الأسس العامة للعلاقات قد تغيرت.

ويترتب على ماتقدم أمور من أهمها :

اولا : انعدام القيم السياسية العالمية الايجابية الضابطة للعالم بعد العولمة : فالعقد الاجتماعي العالمي الجديد، الذي وصفناه بانه عقد زواج متعة، لا يمنح الدول الاخرى اية حقوق حقيقية، ومن أراد اكتساب حق من هذه الدول فعليه اقتناصها، بيسر وسهولة وخفاء وغموض ودون ازعاج للدولة الأعظم، وكل ذلك تحت ستار «ان العيال عايزين ياكلوا» أي تحت ستار الخوف على النظام العام الدولي من الانهيار.

ثانيا : ظهور القيم الدونية بشتى مظاهرها : ومنها العنف، الذي هدد في بعض مظاهره مصالح الدولة الأعظم في الانفجارين العظيمين اللذين وقعا في سفارتين هامتين من سفارات تلك الدولة الأعظم في افريقيا وهو ما أصابها باحباط شديد، وجعلها في الفترة الأخيرة، تقف على صخور من نار، فالتنين لا يقبل الهوان، ولكن الصغار يحاولون اثبات وجودهم ولو في صورة محاولات يائسة لا أثر لها في المنظور العلمي وإن كان لها جانب من الأثر في المنظور العملي.

ثالثا : ظهور تيارات فكرية متعارضة : ففي ظل القهر الدولي يظهر النفاق السياسي للدولة الأعظم من جانب أضعف الدول، كما يظهر شيء من المعارضة من جانب أقوى المفكرين، وهكذا ففي حين يمكن ان توصف امريكا بانها بابا نويل العالم الذي يأتي بالمسرة في كل وقت وليس على رأس كل سنة فإنه وفي نفس الوقت يمكن تصوير نفس الدولة بانها «امنا الغولة» التي يمكن طعنها ممن يمشط لها شعرها.

فلقد نشطت القوى المعارضة للولايات المتحدة وقيلت في المحافل الدولية قصص ربما تتجاوز الواقع في بعض جوانبها مثل الانحياز المطلق لاسرائيل، وضرب الاسلام والاقليات الاسلامية ومن المؤسف ان لذلك شواهد تؤدي الى الاعتقاد في صحة القول، وتحجيم دور القوى الناشئة، وضرب اقتصاديات العالم بالاغراق واللعب بالأموال للقضاء على كل راس تحاول ان تعلو وترتفع، فضلا عن اذلال بعض الدول الافريقية والأسيوية، وهدم أسواق الاموال وغير ذلك ومن هنا فإن أي عمل يصور امريكا «كامنا الغولة» فعلا سيكون له صدى في نفوس العامة.

رابعا : غياب الضمير Laconcievce الجمعي Col-lective العام Genevale : ويقصد بغياب L,absence الضمير الجمعي العام أن الدول لم تصبح لها بعد العولمة مرجعية اخلاقية عامة وانما ينبع الحق من ضمير خاص بكل فرد بحسب ثقافاته المتنوعة وتصوراته المتنافرة وهذا يؤدي الى اختلاف الاحكام ومن ثم تهدم المثل العليا ودخول الدول في دوامة من الضياع وهو مايحتاج الى وقفة عالمة ضميرية جماعية عامة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٨

٤ أسس لفكر إدارى وطنى جديد

مقال اليوم مهموم بدور الفكر الادارى الوطنى فى ترشيد التفاعل مع ايجابيات وسلبيات ظاهرة «العولمة» من وجهة نظر كاتبه.. فهو يتناول الاطار المرجعى لتقييم الاداء والتقدم الوطنى فى ظل «العولمة» ويلفت الانتباه الى مايسميه «توجهات» ادارية حرجة ويطول دور الدولة فى ظل «العولمة» ويرى ان الخصخصة وسيلة لتحقيق اداء افضل، وليست امرا مقصودا لذاته ويجتهد فى تحديد أسس تجديد الفكر الادارى الوطنى{

د. محمد رءوف حامد

بعد حوالى عامين من ظهور ازمة جنوب شرق اسيا، وضح ان التنمية فى هذه الدول كانت - رغم عناصر ايجابية كثيرة فيها - تفتقد الى الفكر الوطنى الذى يهدى الى (ويصون) التفاعل الرشيد مع العولمة لقد انزلقت النمور الى مستنقع الكوارث المالية فجأة وبطريقة فجة دفعت الغرب الى السخرية والتى نجد نموذجا لها فى مقال نشرته النيويورك تايمز ٩٧/٩/٢٠ للكاتب توماس فريد مان بعنوان اعذرنى يا محمد كان المقال يسخر من انتقاد مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا لشرور العولمة ولمساندة القوى الكبرى لدور المضاربين فى اسواق العملات والاسهم فى تدمير اقتصاديات النمور، وهى انتقادات وجهت اثناء الاجتماع السنوى لمجلس محافظى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى فى هونج كونج - سبتمبر ٩٧) وجاء فى المقال المذكور كرد على رئيس وزراء ماليزيا عبارات منها اعذرنى يا محمد ، ولكن على اى كوكب انت تعيش اهم حقيقة حول العولمة هى ان احدا لايسيطر ايها الابلة. وهكذا ..

أطر تقييم الأداء الوطنى

ان العبرة التى يمكن ان تكتسبها شعوب الدول النامية من احداث جنوب شرق اسيا تكون عبرة صادقة ومفيدة عندما تتخطى مجرد استيعاب الاسباب المباشرة للكارثة. مثل القروض والمضاربات والاستهلاك الترفى الى ادراك الاهمية العملية لدور الفكر الوطنى فى ترشيد التفاعل مع ايجابيات وسلبيات العولمة . اننا فى هذا الخصوص - وبالنظر الى التفاعلات فى مصر مع العولمة ، نحاول ان نجذب الانتباه الى توجهات ادارية حرجة تتناقض مع متطلبات التعامل مع العولمة ، وكذلك مع المسار الامثل للتنمية

وقبل ذكر هذه التوجهات الحرجة نورد الملاحظات التالية.

١ - ان «العولمة» امر واقع وهى لم تبدأ الآن فقط ولن تنتهى فى زمن قريب منظور ، وبالتالى فان التفاعل معها فى اطار استشراف وطنى طويل المدى هو الامر الاكثر جدوى للحاضر والمستقبل من مجرد حصر هذا التفاعل فى اطار ذرائعى نفعى ضيق من منظور الفعل المباشر ورد الفعل المحدود.

٢ - ان دور الدولة فى ظل العولمة فى المدى الزمنى المنظور يتحول ويتبدل ، لكنه لا يختفى ولا يتقلص.

٣ - ان الخصخصة وسيلة لتحقيق اداء افضل ، وليست امرا مقصورا لذاته

٤ - ان الادارة الحديثة طريق حقيقى لتعظيم قدرة اى مجتمع على حسن التعامل مع تحديات ومتطلبات العولمة..

٥ - ان الاطار المرجعى لتقييم الاداء والتقدم الوطنى فى ظل العولمة يتشكل من :

ا - قدر الهدف (او الطموح) الوطنى كيفا وكما .

ب - المقارنة باستمرار مع مسارات وخبرات وطموحات الشعوب الاخرى.

ج) مستوى الرضا الوطنى العام.

وفى هذا الصدد لا ترقى التقييمات الصادرة عنا بواسطة آخرين (المعاهد والمؤسسات والمكاتب الاجنبية) عن مجرد الاهمية الثانوية وذلك بالمقارنة بالاهمية الاساسية للاطار المرجعى السابق الاشارة اليه وهنا من المهم ان نأخذ فى الحسبان ان التقييمات التى صدرت عن مؤسسات الغرب بشأن التنمية فى دول جنوب شرق اسيا قبل بدء موجة الكوارث المالية الاخيرة كانت متفائلة . ولم تتطرق الى ذكر السلبيات الجسيمة او الى توقعات لكوارث ما.

توجهات حرجة

واما عن التوجهات الادارية الحرجة التى نود طرحها فانه يمكن تصنيفها الى ثلاث نقاط رئيسية نذكرها بايجاز كما يلى :

اولا شدة هيمنة الادارة المركزية للحكومة : رغم المتغيرات والخصائص الجديدة المصاحبة للعولمة مثل سرعة الاتصال وسرعة التغيير فى المنتجات والخدمات ، مما يولد - وباطراد - الحاجة الى التطوير السريع والمتواصل ، ومن ثم الحاجة الى اللامركزية فى صنع واتخاذ ومتابعة القرار ، الا ان المشاهد ان الادارة فى مصر - رغم



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٩/١٩٩٨

بعض الايجابيات - تتعاظم مركزية فى الآونة الاخيرة، سواء على مستوى مجلس الوزراء او على مستوى الوزارات وهو اتجاه عكسى تماما او هو عودة للوراء بالنسبة لمستجدات الادارة فى العالم ومن الامثلة على تعاظم مركزية الادارة نشير الى ما يلى:

عقد اجتماع على مستوى مجلس الوزراء (المجموعة الاقتصادية الوزارية) بقيادة رئيس المجلس للمناقشة واتخاذ القرار بشأن حل مشكلات لاحدى الشركات التابعة للشركة القابضة الخاصة بقطاع النسيج (انظر الاهرام ٩٨/٧/١٦).

ذلك بينما من المفترض ان يكون فى وسع الجمعية العمومية للشركة التابعة او رئاسة الشركة القابضة او جمعيتها العمومية حل المشكلات سواء بذواتهم او الاتصال بالوزارات المختلفة (اذا لزم الامر).

ظاهرة استمرار وجود مشكلات فردية او جماعية لا تجد حلا الا من خلال سلطة اعلى مسئول فى الحكومة وهى مشكلات تختص بمجالات عديدة مثل الضرائب والسفر للعلاج .. الخ، وقد امتدت مؤخرا الى النوادى والكرة.

● بلوغ مركزية الادارة ما قد يعتبر «تطرفا» بالقياس الى معايير ومواصفات زمن العولمة، وهو التصرف فى اعمال ومستقبل حجم كبير من الشركات (قطاع الاعمال) من خلال نسيج ومنظور ادارى احادى من الناحيتين القيادية والفنية، وذلك رغم العدد الهائل لهذه الشركات (فى الاصل اكثر من ثلاثمائة شركة تابعة) ورغم تنوعها الى ١٦ شركة قابضة متباينة تماما فى انشطتها الصناعية والتجارية، وكذلك رغم التنوع الداخلى لاعمال كل شركة قابضة على حدة

ثانيا : ممارسة الخصخصة من منظور مالى صرف:

واذا كنا قد اشرنا من قبل الى ان الخصخصة وسيلة لتحقيق اداء افضل، فإن الخصخصة الجارية فى مصر تقوم فى الاساس وربما بشكل كلى - على الاجراءات المالية الخاصة بالبيع وتغفل امرين عظيمين هما التطوير الادارى والتغيير التكنولوجى، لقد بلغ هذا التوجه قمة الصراحة فى قرار اللجنة الوزارية العليا للخصخصة باللجوء الى «مروجين محترفين» لبيع الشركات العامة (الاهرام ٩٨/٨/٢٠) وليس اللجوء الى محترفين فى التطوير الادارى او التغيير التكنولوجى

ان تركيز عمليات الخصخصة على الاصلاح المالى - والبيع - فى غيبة توافق استراتيجى مع كل من اصلاح ادارى حقيقى وتطوير تكنولوجى فاعل، هو امر تصحبه سلبيات لها مخاطرها، وهذه السلبيات لا تتعلق فقط بكفاءة التطوير ومستقبله، او المسار الاجتماعى الخاص بانتقال الملكية ونشوء القيم واصابة الطبقة الوسطى بخلل او حتى بتجاهل النظريات الاقتصادية الحديثة الخاصة بالنمو، وانما هى تتعلق - على المدى البعيد - بمتطلبات الامن القومى.

وليس سرا - كمثال - ان احدى الشركات الاستثمارية المنشأة كاستثمار مصرى اجنبى مشترك (من خلال خلال القطاع العام) قد تحولت ملكيتها مؤخرا بالكامل الى شركة اجنبية تماما. كما لم يكن امرا بسيطا ذلك الاندهاش العام من تصريح وزير المالية والخاص بأن الحكومة تبحث عن شركة اجنبية لادارة الجمارك المصرية، ان الاصلاح المالى امر مهم ولازم لكنه ليس الاصلاح كله، وليس اول مراحل الاصلاح ان الادارة الحديثة والتحالفات الوطنية - وطنية - والوطنية - اجنبية، ونقل واستيعاب وتطوير التكنولوجيا هى ركائز اساسية للتطوير الحقيقى وللخصخصة الوطنية التى تهدف الى دفع وتقوية النسيج الوطنيه والامكانات الوطنى فى الانتاج والخدمات. وربما يمكن ادراك مدى سيطرة المنظور الاحادى المركزى لعملية الخصخصة عند التفحص المتمعن لتصريح مسئول فى وزارة قطاع الاعمال يقول فيه : يتم حاليا دراسة انشاء شركة جديدة او كيان لتولى مهمة اعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال يبلغ عددها ١٣٠ شركة تبلغ قيمتها الدفترية ٩٠ مليار جنيه.

الاهرام ٩٧/١٢/٢٢.

ثالثا : مشكلات فى اختيار القيادات

ان اختيار القيادات فى مصر امر يستحق الاهتمام البالغ والتفصيلى ويتعدى موضوع وحجم المقال الحالى، لكننا هنا نكتفى بالتنويه الى بعض الاعتبارات والافكار والمعالجات الاساسية فى هذا الموضوع:

١ - ان متغيرات العولمة تتطلب تغييرات جذرية فى الادارة وهذه الاخيرة لا يمكن ان تحدث دون تطوير فى الاعتبارات والطرق الخاصة باختيار القيادات.

٢ - ان المعالجة الفكرية للحاجة والاهمية بخصوص تحديث وتطوير عمليات اختيار القيادات فى مصر قد بلغت الذروة فى كتابات المفكرين بعد حادث الاقصر. وقد اصبحت هذه الكتابات - خاصة فى الاهرام - الحاجة لأن يمتد التغيير فى اختيار القيادات الى كافة المجالات وليس فقط الشرطة.

وربما تكون من اهم الاشارات فى هذا الخصوص اشارة الاستاذ السيد يسين الى ان هناك حاجة شديدة لتغيير دماء النخبة السياسية والادارية والفنية المصرية ولا ينبغى فى هذا المجال اطلاقا التعلل بأهمية الابقاء على القيادات القديمة المتجمدة بحجة ضرورة الحفاظ على الاستقرار. لأن الابقاء على القيادات لن يؤدى الا الى الجمود.

- الاهرام ١٩٩٧/١١/٢٧.

وجدير بالذكر ان الحاجة الى التغيير فى اساليب اختيار القيادات كان قد سبق الالحاح عليها فى العديد من الكتابات حتى قبل حادث الاقصر (التغيير كأداة استقرار - الاهرام ٩٦/١/٤) وقد تمثل ابلغ واعمق انتباه فى هذا الشأن فى اطروحات وردت فى الكتاب المهم الذى حرره د. اسامة الباز عام ١٩٩٦.

- مصر فى القرن الـ ٢١ : الامال والتحديات : ومن ذلك توقع حركات احتجاجية متعددة يقوم بها الشباب. ومن ذلك تحسب ان تلجأ هذه الحركات لاستخدام العنف، احساسا منها بأن جمود الاجيال القديمة هو الحاجز الاصم الذى يمنع تحويل المجتمع إلى مجتمع يسوده العدل ويعطى المجال للفرص المتكافئة - (صفحة ١١٢).

ويمكن القول بأن الجمود فى اختيار القيادات هو سبب ونتيجة، فى نفس الوقت للتوجهين الاول والثانى مركزية الادارة - المنظور المالى للخصخصة.

منطلقات التجديد

نعتقد ان الادارة فى مصر فى حاجة و الى منحى جديد ينطلق من :

١ - ادراك الدور العظيم الذى يمكن ان تلعبه الادارة كوسيلة عبقرية لاكتشاف وصنع وانجاز فرص اللحاق بالتنافسية الدولية

٢ - اعتماد اكبر على المعرفة الحديثة المتجددة فى تطوير كل من الادارة العامة فى الدولة، وكذلك ادارة الاعمال فى جميع وحدات العمل (عام وخاص).

٣ - درجة اعلى من التوافق والتواصل واللامركزية بين متطلبات وأمور كل من الادارة العامة وإدارة الأعمال

٤ - استكشاف واتخاذ كل الوسائل والترتيبات والاصلاحات والتغييرات الادارية الممكنة بهدف دفع وتمكين الانسان العادى من استخراج وتوظيف احسن ما لديه من امكانات ورؤى وطموحات من اجل نفسه ومن اجل مصالح المجتمع.

ان الحاجة الى فكر ادارى وطنى جديد تقوم على امرين اساسيين الاول هو ادراك قدر التطورات الهائلة الممكنة فى فاعلية الإمكانات المصرية والبشرية والمادية عند عمل تصحيح امثل للاداء الادارى.

والثانى هو القناعة بامكانية ادخال الادارة الحديثة الى مجريات الامور فى مصر فى اطار من الرعاية والدفع من القيادة السياسية للدولة والادارة التنفيذية للحكومة.□

(كاتب هذا المقال استاذ فى الرقابة والبحوث الدوائى).□



المصدر :  المســـــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ / ٩ / ١٩٩٨

البيـــان الختـــامي لـــدول عـــدم الانحيـــاز:

العولمة تزيد أعباء الحياة.. على دول الجنوب

المطالبة بحكم ديمقراطي عالمي.. يتيح الفرصة لتمثيل الجميع

الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد.. بحاجة إلى التغيير

دربان - وكالات الانباء: اكدت دول حركة عدم الانحياز ان الوقت قد حان لدول الجنوب لاغتنام ما هو متاح من فرص واحتواء ما قد يهددها من مخاطر وذلك من خلال تعزيز هويتها الحضارية واقتصادها وحقوق الانسان فيها مشيرة إلى ان دول عدم الانحياز يمكنها ان تحتل موضع الصدارة في ثورة عالمية جديدة وبدء عصر جديد يحقق امال شعوبها ويخفف من متاعبهم ومن اعباء ديونهم ويضعهم على قدم المساواة مع شعوب الشمال.

اشار الاعلان الختامي للقمة الثانية عشرة التي عقدت في دربان بجنوب افريقيا تحت اسم «اعلان دربان» إلى ان الحركة مازالت اطارا يجسد أمال وتطلعات شعوب الجنوب وتضمن ان التحولات الجذرية والكبيرة التي حدثت على الساحة الدولية منذ انعقاد قمة باندونج جعلت العالم يقف حاليا على اعتاب مرحلة تاريخية جديدة تتيح فرصا خاصة كما تنطوي في الوقت نفسه على مخاطر لبلدان العالم النامي.

نبه الاعلان إلى ان هناك شواهد قوية في العالم خاصة في الدول المتقدمة على تزايد الظواهر العرقية والقومية وكراهية الاجانب فضلا عن وجود مصالح قوية ذات نوايا تهدف إلى تهميش دور الحركة.

ذكر ان دول حركة عدم الانحياز ترى أن مبادئ العولمة والتحرر تنطوي على عواقب اقتصادية واجتماعية يمكن أن تزيد من اعباء الحياه اليومية للغالبية من شعوب دول الجنوب.

أشار إلى ان العولمة التي يقال انها اصبحت الطريق الوحيد الذي يعد بالرخاء والتي استفادت منها بعض الدول المتقدمة بصورة ملموسة لم يمتد اثرها الايجابي حتى الآن إلى الغالبية العظمى من دول العالم خاصة الدول الاقل تقدما وهو ما يحمل في طياته بذور الخطر والاستغلال والانقسام.

أكد اعلان دربان ان العولمة يمكن ان تشكل تهديدا خطيرا للحريات التي اكتسبت حديثا ما لم تتم حماية مصالح دول الجنوب بصورة فعالة وقال ان العولمة يجب الا تجتاح الجميع امامها ويجب الا تتسم بالشمولية بل ينبغي ان تتم بشكل تدريجي وبأسلوب تكون للغالبية التي تمثل البشرية رأي فيه ولا يقتصر الامر على قبول الغالبية لما تراه الدول القوية فقط..

ودعا الاعلان إلى ضرورة تفاعل حركة دول عدم الانحياز بصورة ايجابية لتشكيل مستقبل دولها والمطالبة بأسلوب حكم عالمي ديمقراطي يتيح الفرصة لتمثيل الجميع بما في تلك الدول النامية.

في الوقت نفسه اكد الاعلان على اهمية العمل لضمان اتباع المؤسسات الدولية للاساليب الديمقراطية وتوسيع دائرة التمثيل في المجالس العليا التي كانت فيما مضى حكرا على دول معينة

اشار إلى اهمية ان تجتاح رياح التغيير المؤسسات الدولية كالامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاحداث تحولات في تلك المؤسسات وغيرها بحيث تفي باحتياجات الغالبية من شعوب العالم.

دعا الاعلان إلى ضرورة ايجاد اليات جديدة واعادة النظر في انشطة الاليات القائمة لضمان تسوية المنازعات بالوسائل السلمية واللجوء إلى اساليب القسر اذا ما اقتضت الضرورة للتعامل مع من يرتكبون جرائم في حق الانسانية

على صعيد اخر اكد الاعلان على اهمية تعزيز الحوار فيما بين دول الجنوب دون تجاهل الحوار مع دول الشمال.. كما أكد على ان السيادة الوطنية لأي دولة ينبغي الا تستخدم كقناع للتستر على مذابح قد ترتكب فيها او للتستر على انتهاكات حقوق الانسان.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٩ / ١٩٩٨

مشكلات العولمة مؤشر على فشلها

وليم بفاف (*)

الازمة المالية الاسيوية التي اصبح عمرها الان سنة واحدة تجد جذورها في عولمة الاقتصادات الاسيوية، وفي فتح المجتمعات الهشة امام القوى الخارجية القوية والاستغلالية. وهذا امر يجب ان يحظى بنقاشات عامة وعلنية.

بيد ان المبادئ الاقتصادية والتجارية المهيمنة، تستبعد اي تفسير للازمة يمكن ان يضع جزءا من المسؤولية على عاتق ايديولوجيا الاسواق المتعولمة.

ومع ذلك، فان التحدي الثقافي لهذه المبادئ التي تملي السياسات الغربية ازاء التجارة والتنمية بدأ يصبح كبيرا ويشمل كتابين مهمين نشرا في الاسابيع الاخيرة، هما، «نقطة التحول: نهاية مفهوم النمو» لروبرت ايرس والثاني «الفجر الزائف: اوهام الرأسمالية العالمية».

روبرت ايرس بروفيسور اميركي للعلوم الاقتصادية وخبير في الاستطلاعات التكنولوجية اما غراي فهو استاذ العلوم السياسية في جامعة اوكسفورد.

ان كتاب ايرس على وجه الخصوص متميز لانه حصيلة انقلاب في المواقف فبوصفه عالما، طباعا وتدريبا، كان في السابق ناقدا عنيفا للملتوسية الجديدة التي جسدها نادي روما، ولبعض الموضات المستقبلية الاخرى التي انتشرت في حقبة الستينات لكنه في السنوات الاخيرة بدأ يطرح التساؤلات حول الرأي السائد ازاء مسائل النمو والتجارة، بسبب ما وصفه بالدلائل المتزايدة على ان النمو «كما يحدد ويقاس حاليا، لا يفيد الا قلة صغيرة من الاحياء اليوم، فيما هو ينتج اكلافا اجتماعية وبيئية باهظة، حتى في الدول الغنية.

ان ايرس يعتبر التجارة قوة بناءة بين الامم التي وصلت تقريبا الى المستوى نفسه من النمو، رغم انه يلاحظ ان السياسات التجارية التقليدية هذه الايام «هي على احد المستويات.. انتصار لنظرة اكاديمية على المنطق السليم».

اما فيما يتعلق بالتجارة بين الدول المتقدمة والنامية، فهو يلاحظ ان العمال غير المهرة لم يعودوا ميزة بالنسبة لهذه الدول الاخيرة، على الاقل في الصناعات والخدمات المستندة الى المعلومات التي تنتج سلعا للتصدير

يقول: مع وجود الاقتصادات الكبيرة الى جانبها، هذا عدا التكنولوجيا، تمتلك الدول المتقدمة الان ميزة متفوقة في مجال التنافس، على المنتجين في الدول الفقيرة التي لديها اسواق محلية غير متطورة، وحكومات غير مستقرة وبنى تحتية بدائية».

وبالتالي فان رؤية ايرس لمستقبل الدول الفقيرة هي رؤية داكنة فنوع التنمية الذي يقود السوق العالمي الان لا يفيد هذه الدول لا اقتصاديا ولا بيئيا».

وفي حين ان كتاب ايرس اكاديمي الطابع، ويعالج قضايا التجارة والنمو والبيئة، فان كتاب غراي «الفجر الكاذب» هو نقاش لاذع ضد ما يسميه «الجهود الطوباوية» لخلق سوق حر عالمي.

ويقول ان هذه اليتوبيا لا يمكن ان تتحقق، وتطبيقاتها حتى الان افرزت «اضطرابات اجتماعية ولا استقرار سياسي على نطاق واسع».

ويجادل غراي ان السوق المتعولم هو المشروع الاخير والنهائي الذي اثارته الرؤية التنويرية للعقلانية المتعلقة بالتقدم التاريخي.



المصدر : القبس

التاريخ : ٦/٩/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهذه الاخيرة يقودها اخر نظام تنويري عظيم هي الولايات المتحدة. فهذه محاولة جديدة لاعادة صنع المجتمع البشري، وهي من نوع المحاولات نفسه التي ابتليت بها البشرية في اوائل هذا القرن والتي فرضت اليتوبيا الزائفة لحضارة عالمية شيوعية.

ويقول غراي ان السوق والماركسية يشتركان «في عبادتهما للعقل والفعالية ولجهلهما للتاريخ، ولاحتقارهما لوسائل العيش التي يعتبرا انها طريق نحو الفقر او الانقراض».

كما ان الايديولوجيين تتضمنان الامبريالية الثقافية نفسها التي ميزت التقاليد المركزية للفكر التنويري طيلة التاريخ.

ويرى غراي ان المشروع العولمي لا يتطابق في النهاية مع الديموقراطية، ويميل الى تدمير قيم ومؤسسات الطبقة الوسطى وحضارتها التي كانت مسؤولة عن تطور الديموقراطية الحديثة في اوروبا وشمال اميركا. وهو يعتقد ان المشروع سيتفكك في النهاية وسيفشل، لكنه سيجلب معه الفوضى العالمية.

ويضيف ان التاثيرات النهائية «لتحرر قوى السوق من السيطرة الاجتماعية والسياسية، سيضمن ان عصر العولمة سيتذكر على انه تحول اخر نحو تاريخ العبودية».

ان هذين الكتابين يساهمان في دحض ايديولوجيا تشكل خطرا على المجتمع التمدن، تماما مثل الخطر الذي مثلته الماركسية قبلها وان بطريقة معكوسة.

عن «لوس انجلوس تايمز»
١٩٩٨/٧/١٤

---

* كاتب ليبرالي اميركي



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٩ / ١٩٩٨

هل دخلت العولمة مرحلة الأزمات؟.. وهل هي في خطر؟

«بيزنس ويك»: الازمات موجودة.. لكن العولمة ليست في خطر

هل دخلت العولمة مرحلة الازمات، حتى قبل ان تبسط هيمنتها الكاملة على العالم؟

الخبراء الغربيون ينفون ذلك، ويقولون ان الازمات العنيفة التي تضرب منطقة شرق آسيا، والتي بدأت تتمدد الآن الى شرق أوروبا وأميركا الشمالية، ليست سوى دليل على «الطبيعة المزدوجة» للعولمة: فهي تحمل البحبوحة والرفاه لمن يتأقلم معها، وتفرز المعاناة والآلام لمن يتأخر في هذا التأقلم. لكن العديد من المحللين يميل الى التأكيد ليس على ان العولمة ازمة فحسب، بل يقولون انها في خطر ايضا.

وليس صدفة ان يكون معظم اصحاب هذا الرأي الاخير من الاقتصاديين الاسيويين، بسبب الاثمان الباهظة التي تدفعها شرق آسيا الان على مذبح رؤوس الاموال المتعولمة.

وفي الوقت ذاته، يشعر الاسيويون بأن الدول الغربية لا تبدو لا مبالية بالأوجاع الاسيوية فحسب، بل ان الصناديق والمؤسسات الدولية التي يسيطر عليها الغرب، مثل صندوق النقد الدولي، لا تبدي كبير حماس كما فعلت مع روسيا مثلا لانقاذ الاقتصادات الآسيوية

وهذا ما جعل بعض الآسيويين يفكرون في انشاء صندوق نقد اقليمي خاص بالمنطقة، وهي فكرة اثارت امتعاض الغربيين، لانها قد تؤدي الى انغلاق آسيا على نفسها، كما قد تسفر استراتيجيا عن نشوء نظام اقليمي آسيوي في المحيط الهادئ،



«على تماس» مع أوروبا واميركا الشمالية.

بالطبع، مثل هذا التطور يبدو مستبعدا تماما، بالتحديد بسبب درجة العولمة المرتفعة للاقتصادات الآسيوية.

ومع ذلك، الشكاوى من العولمة مستمرة والى تصاعد.

والدراستان التاليتان، تلقيان بعض الاضواء، على طبيعة الجدل الراهن حول علاقة العولمة بالأزمات المؤلمة التي تضرب الآن آسيا ومناطق اخرى من العالم:

منذ خفض «الباهت» التايلندي في يوليو . تموز عام ١٩٩٧، اصيبت الاقتصادات المفتوحة وسريعة النمو في آسيا بسلسلة من الازمات المصرفية والنقدية والمتاعب في البورصات.

وبدا انه ليس ثمة دولة واحدة في المحيط الهادئ، يمكن ان تكون استثناء في هذه الازمات، بما في ذلك اليابان التي تعرضت سطوتها الصناعية العالمية الى الاهتزاز، بسبب تمنع الحكومة عن التراجع عن السياسات الخاطئة والفاشلة.

ومع تراجع الاقتصادات الاسيوية، تلقت كل الامم الصاعدة، من اميركا اللاتينية الى شرق اوروبا، ضربات موجعة، ووصلت التاثيرات حتى الى دول متقدمة منتجة للسلع مثل كندا واستراليا.

هذه الصدمات لن تنهي العولمة، بل هي دليل واضح على الطبيعة المزدوجة لهذه العولمة.

فما لم تحدث حرب او اغلاق اسواق، او عودة الى سياسات تقوقع في الداخل، فان معظم الدول في القرن الواحد والعشرين، ستواصل انتهاج سبيل العولمة، رغم السلبيات الراهنة.

فالسلع والعمل والرساميل ستواصل العبور عبر العالم، بشكل لم يعهده التاريخ من قبل. لماذا؟ لان الفائدة اضخم من ان تترك.

ويدل التاريخ على ان فتح المداخل الى الاسواق الكبيرة، يحفز على الابداع، فيما التنافس يشجع على جعل السلع افضل وارخص.

هذا اضافة الى ان التجارة الاكثر حرية، تعزز كذلك تحرك الناس والافكار عبر الحدود، وتقدم خميرة الخلق والابداع.

انجازات.. وتذبذبات

والان، اذا ما استمرت التوجهات الراهنة، فان صادرات العالم من السلع والخدمات، ستبلغ ١١ ١٤ تريليون دولار قبل نهاية العام ٢٠٠٥، او ما يوازي ٢٥ بالمائة من الانتاج المحلي العام في العالم.

ولن نعرف اهمية هذا الرقم وتلك النسبة، الا اذا تذكرنا ان حصة التجارة العالمية قبل ٢٠ عاما، لم تتجاوز ٩.٣ بالمائة.

بيد ان فوائد التجارة النامية، والابداع، والنمو الاقتصادي، تسير جنبا الى جنب مع انكشاف اكبر امام



تذبذبات الاسواق المالية العالمية، فالرساميل المالية تذهب وتجيء عبر الحدود فوق موجات من التفاؤل والتشاؤم، وباحجام مرات عدة اكبر مما كانت عليه قبل ٢٠ عاما. وهكذا فان تدفق المال الاجنبي يمول النمو، فيما السحب المفاجئ لهذه الاموال يثير الازمات.

ان النجاحات العديدة للاقتصاديات الاسيوية، واستمرار متاعبها هذه الايام، تقدم عرضا مبكرا حول كيفية عمل العولمة.

فرغم المشاكل في اسيا، فان مستويات المعيشة في الدول النامية، افضل مما كانت عليه قبل ٢٠ عاما. هذا اضافة الى انه يتوقع ان يعود النمو الاقتصادي بعد بعض الاوقات الصعبة.

لكن الان، وبالنسبة لملايين الناس في اندونيسيا وتايلند وكوريا، الذين يشعرون بالام الفقر والبطالة، فان العولمة لا تستاهل كل هذا الجهد.

وبعد ان كانت هذه الدول تفاخر بنسبة نمو في الانتاج القومي السنوي تبلغ نحو ٧٪ في الفترة بين ١٩٩٢ - ١٩٩٧، فان هذه الاقتصادات تتقلص بحدة.

وهذا ما يثير ردة فعل مفهومة ضد التدفق الحر للسلع والرساميل في بعض الدوائر: فمدراء المال الاجانب وصندوق النقد الدولي، بات البعض في آسيا يعتبرهم شياطين، والتوجهات الحمائية باتت لها شعبية حتى في بعض الدول الغنية، لان الصادرات الاميركية تخسر المشتري، والعجز التجاري يتوسع.

ولضمان ان تبقى الاسواق مفتوحة، وان تفي العولمة بوعودها، يجب ان يتطور اجماع جديد على تطوير العملية، عبر مساعدة الاقتصادات الاكثر انكشافا، على تخطي الاوضاع الصعبة، وايضا عبر التعاطي بشكل افضل مع الانهيارات حين تقع.

لقد تحدث المسؤولون النقديون الاميركيون عن الحاجة الى «هندسة نقدية ومالية» جديدة، وان هذه الهندسة يجب ان تستكمل خلال السنوات القليلة المقبلة.

وهذا يجب ان يتضمن على الاقل تطوير ماليات صندوق النقد الدولي، وتقديم اجراءات تنفيذية جديدة في الصندوق حول تقدير المخاطر في كل دولة. وفي الحد الاعلى من طموحاتها، ستشرك الهندسة الجديدة القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية بشكل اكثر نشاطا في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

التجارة الى تصاعد

لكن ومهما كان شكل الاجماع، فان ثمة عوامل، تتراوح بين تكنولوجيا المعلومات والنقل، الى اتفاقات التجارة وفتح الاسواق، ستواصل تعزيز التجارة والاستثمارات.

وكما يقول رودي دورنبرغ، وهو اقتصادي من مؤسسة ماساشوستس للتكنولوجيا، فانه «لا يزال ينعين انجاز الكثير للعولمة، والازمة الاسيوية لن تضع نهاية لها».

وحتى مع دخول اسيا في مرحلة الركود، فان التبادل الاستثماري عبر الحدود، سيزداد في السنوات المقبلة «فالدول تحتاج الى بعضها البعض، وهي لا تستطيع التخلي ببساطة عن هذا الاعتماد المتبادل».

وكما يلاحظ فرد فيرغستن، مدير مؤسسة الاقتصاد الدولي، فان «ثمة شيئا واحدا اسوأ بالنسبة لآسيا من قيام الاجانب بشراء الارصدة بشكل رخيص، هو الا يشتري الاجانب الارصدة بشكل رخيص» فآسيا تحتاج الى الرساميل الخاصة كما الرسمية لاعادة بناء نفسها.

وبالمثل، كل ازمة نقدية في اميركا اللاتينية، تطلق الاحاديث عن ضرورة رفع العوائق في وجه الرساميل الاجنبية، او التراجع عن اجراءات الخصخصة، ورغم ذلك، وفي النهاية، فان الشعبويين ذاتهم يحتاجون الى المال.

فبعض الدول، مثل تشيلي، وضعت قيودا على تدفق الرساميل عليها لحماية اقتصادها من السحوبات المفاجئة، لكنها تحركت مؤخرا في الاتجاه المعاكس، وقررت ان البلاد لا تتلقى ما يكفي من الرساميل، فقلصت متطلبات البنك المركزي حيال التدفقات الاجنبية قصيرة الامد من ٣٠ الى ١٠٪.

ويبقى ان الاهم بالنسبة لتعزيز العولمة المستمرة، حتى



المصدر : القبس

التاريخ : ٦ / ٩ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولو لم تكن هناك اتفاقات جديدة لفتح الاسواق، هو التحسينات الضخمة والمتواصلة في تكنولوجيا الاتصالات والنقل، فاحجام التجارة ستعود، بعد سنة او سنتين من التباطؤ، الى النسبة التاريخية الاخيرة للنمو السنوي (ما بين ٧ - ٨٪).

لكن حتى مع نمو التجارة، يتوقع ان تواصل الازمات المالية الظهور، وهذا لان المستثمرين العالميين «مزاجيون» ويتحركون وفق ما تمليه عليهم عواطفهم.

وطالما ان الامر على هذا النحو، فما الذي نحتاجه للتخفيف من مخاطر العولمة؟

القفزة

ان الدول النامية، يجب الا تتردد في الاشتراك بشكل اكثر فعالية في الاسواق المالية.

للوهلة الاولى قد تبدو هذه دعوة للقفز من اناء القلي الى النار مباشرة. لكن الامر ليس كذلك. فباري ايخنغرين، وهو اقتصادي من جامعة كاليفورنيا، يجادل بان المشكلة الكبرى في آسيا كانت ان العديد من الدول واصلت التدخل في اسعار الصرف. وهذا شكل حماية معينة لرجال الاعمال.

لكن في السنوات المقبلة، يجب ان تبتلع المصارف والمستثمرون والدائنون بعض الخسائر حين تقع المشاكل.

فالمشكلة الضخمة في الازمات المالية الاخيرة كمنت في تجاهل «العامل الاخلاقي»، حين عمد الدائنون الخاصون الى رمي الاموال الجيدة بعد السيئة، انطلاقا من الافتراض ان دائنا دوليا (وهو هنا صندوق النقد الدولي) سيقوم في النهاية بانقاذهم.

والحل: جعل القطاع الخاص يلعب دورا اكبر، وبالتالي خفض مخاطر «العامل الاخلاقي».

والواقع انه من المهم للغاية توريط القطاع الخاص اكثر، لان موارد المؤسسات العالمية باتت مشدودة حتى نقطة الانقطاع بسبب الازمات الاخيرة. فصندوق النقد اضطر الى استخدام الاموال لتمويل حصته من صفقة المساعدات لروسيا التي تبلغ ٢٢ بليون دولار.

هذا اضافة الى ان اعضاء الكونغرس يربطون بين الموافقة على التمويلات الاميركية المستقبلية وبين قضايا تتراوح من البيئة الى سياسات الاجهاض

ولهذا بالتحديد، تتصاعد الدعوات الى هندسة مالية عالمية جديدة.

وقد عرض الاقتصاديون والخبراء الماليون ومسؤولون سابقون، حزمة من الاقتراحات المتعلقة باصلاح صندوق النقد الدولي، منها ان على الصندوق تطوير موظفيه لكي يستطيعوا القيام بتحليلات اكثر «شفافية، وحيوية»، وان يعلن «عبر جهاز انذار مبكر» متى تكون فيه الدول في متاعب، على ان يتبع ذلك معلومات مفصلة حول المفاوضات مع المسؤولين الحكوميين.

هذا اضافة الى انه من شأن نظام «بريتون وودز» جديد، ان يحمل على اعادة النظر بالاقتصاد العالمي، وان يضع مكافحة الفساد على رأس جدول اعماله.

وهذا يفترض ان يكون لصندوق النقد درجات عضوية مختلفة.

صندوق نقد.. خاص

لكن، وفي مطلق الاحوال، يجب القيام بشيء ما. فالدول الاسيوية هددت باقامة صندوق نقد اقليمي خاص بها، الامر الذي قد يحد من التدفقات المالية ويجعل التجارة اكثر اقليمية. لكن اذا ما فشل صندوق النقد في الحصول على التمويل الضروري، ولم يستطع اقلمة سياساته في السنوات المقبلة، فان آسيا التي ستستعيد عافيتها ربما تقرر الانسحاب.

وبالطبع فان القادة الاقتصاديين الذين حضروا اجتماعات «بريتون وودز» عام ١٩٤٤ لم يتخيلوا ان صندوق النقد قد يتطور ليصبح الاطفائي المالي الرئيسي في العالم. لكنهم توقعوا ان يقوم الصندوق بمكافحة النزعات الفئوية في العالم.

ان الردود المتعصبة على العولمة، قد تكون لها جاذبية سياسية، لكن ولحسن الحظ لا امل لها بالبقاء. فحتى في هذه الايام، تتحرك الدول الاسيوية لفتح قطاعاتها المالية ولاعادة تشكيل مصارفها. وهذا هام، بيد انه لن يكون كافيا. ففي هذه المرحلة كل شيء من التجارة داخل الشركة الى التجارة الالكترونية، يتحدى تشريعات الدولة - الامة.

وفي النهاية فان القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية، سيتعين عليها القيام ببعض الوظائف العامة والعمل مع الحكومات لوضع مقاييس سلوك دولية مقبولة.

وبالتالي يتوقع ان تتطور «ترتيبات مشتركة» بحيث تقوم الحكومات والمنظمات الدولية والشركات الخاصة بمراقبة المخاطر.

وثمة سوابق لهذا، فمقاييس المصارف - الرساميل التي وضعت في اتفاق بال عام ١٩٨٨، ثم ما تلاها من تعديلات، وضعت من قبل المصارف المركزية، وتم بموجبها نقل بعض اعباء التدابير الى المصارف التجارية.

وفي مجالات اخرى، من مقاييس المحاسبة الى احترام الخصوصية على الانترنت، ستاخذ السياسة منحى عالميا.

وكما يقول احد الخبراء الاقتصاديين، «علينا ان نؤسس اطارا لسياسة عامة، تتأقلم مع هذه الدينامية، والا فان الناس والشركات لن يستطيعوا الافادة من الفوائد التي يجب ان تقدمها العولمة الى المزيد والمزيد من الدول في القرن الحادي والعشرين».

عن: «بيزنس ويك»

٣١ اغسطس ١٩٩٨



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٩ / ١٩٩٨

كل يوم

بقلم : مرسى عطا الله

.. يا أغنياء العالم ... انتبهوا!

نشرت هيئة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة تقريرا بالغ الخطورة حول الأوضاع الإنسانية في العالم لايكفى القول بانه يمثل إدانة بالغة للبشرية بشكل عام وللدول الغنية بشكل خاص.

يقول التقرير ان هناك اكثر من مليار و٣٠٠ مليون شخص يعيشون حاليا فى فقر مدقع وأن هذا العدد قابل للزيادة إلى حد أن بعض التقديرات لخبراء متخصصين تتوقع ان يبلغ عدد الفقراء اكثر من مليارى شخص فى العالم مع بداية القرن الحادى والعشرين الذى أصبحنا على أعتابه!

ويكشف التقرير عن ان اكثر من ٨٠٠ مليون يعانون من الجوع وسوء التغذية فضلا عن وجود اكثر من مليار شخص يعيشون بغير اية خدمات صحية او تعليمية ولاتصل اليهم مياه شرب نقية او اضاءة وطاقة كهربائية.

والأدهى والأمر من ذلك أن التقرير يتحدث عن وجود مايزيد على اربعة مليارات ونصف المليار شخص محرومين تماما من وسائل الاتصالات الاساسية كالتليفونات والفاكسات ولاتتوافر لديهم أية وسائل تكنولوجية حديثة يمكن أن تتمكن هيئة اليونسكو من استخدامها لكى توصل لهم خدماتها فى إطار برنامجها العالمى «التربية عن بعد».

وعلى الجانب الآخر فإن دول الشمال الغنية تعانى من امراض التخمة وانه فى الفترة بين عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٦ حققت خمس عشرة دولة فقط نموا اقتصاديا كبيرا حيث تمكن القسم الاكبر من سكانها البالغ عددهم مليار ونصف المليار من مضاعفة ثرواتهم، فى الوقت الذى شهدت فيه مائة دولة أخرى ركودا اقتصاديا أدى إلى انخفاض حجم الدخل ومستوى المعيشة لما يزيد على مليار و٦٠٠ مليون شخص.

وفى حين تزداد المشكلة السكانية صعوبة وتعقيدا قد يصل بها إلى حد الانفجار نتيجة زيادة الإنجاب فى الدول الفقيرة وما يصاحب ذلك من زيادة المخاطر على صحة النساء والأطفال فى هذه المجتمعات نتيجة الفقر والبؤس، فإن معدلات الإنجاب فى الدول الغنية آخذة فى الانخفاض بشكل متزايد.

كانت هذه هى اهم النقاط التى وردت فى تقرير اليونسكو مؤخرا!

فهل يمكن فى ظل مثل هذه الأوضاع ان يكون هناك مستقبل آمن ومستقر للبشرية تحت ظلال «العولمة» التى يجرى التبشير بها وبفوائدها التى ستنعم على الجميع كما يقولون؟

أغلب الظن ان ذلك هو المستحيل بعينه وأن بقاء الأوضاع الراهنة لايمثل تهديدا للنظام الاقتصادى العالمى فحسب وإنما يمثل تهديدا خطيرا لأركان النظام العالمى كله سياسيا واقتصاديا وامنيا واجتماعيا.

وإذا لم تبادر الدول الغنية باتخاذ الخطوة التى لامفر منها بإلغاء الديون التى اقرضتها للدول الفقيرة سواء كانت هذه الديون مستحقة للحكومات او المصارف فإن الكساد قادم قادم والقلاقل لن تكون مقصورة على هذه المجتمعات الفقيرة وإنما ستنتقل حتما إلى الدول الغنية مع العمالة التى تهاجر بطرق مشروعة او غير مشروعة حيث لن يكون فى وسع أى نظام امنى ان يحول دون تدفق المهاجرين على هذه الدول الغنية حتى لو كان ثمن الهجرة الموت غرقا فى مياه البحر او قتلا برصاص المطاردة خلف أسلاك الحدود، كما نقرأ ونسمع على مدى الأعوام الأخيرة!

والذى يتحتم على الدول الغنية ان تبادر به لايمثل عبئا عليها، كما انه ليس مجرد واجب يتحتم عليها اداؤه وانما هو حق مشروع لهذه الدول الفقيرة التى دفعت الفوائد وفوائد الفوائد وسددت للدول الغنية اضعاف ما اقترضته منها.

إن عدم حل مشكلة المديونية العالمية على الدول الفقيرة بمنظور سياسى وانسانى مشترك يعنى أن هذه الدول الفقيرة سوف تظل عاجزة عن تشييد بنية اقتصادية سليمة تمكنها من استيعاب سكانها، لأن معظم موارد هذه الدول بأوضاعها الحالية لم تعد تكفى لسداد الديون المتراكمة عليها.

ان هذه الدول الغنية التى تجأر حاليا بالشكوى من تدفق الهجرة الى اراضيها تستطيع ان تحل هذه المشكلة بقرار جماعى يضمن اسقاط المديونية على هذه الدول الفقيرة لكى توجه اية فوائض تتوافر لها نحو اعادة بناء اقتصادها وتوفير الخدمات لمواطنيها، وبالتالى ينتفى السبب الرئيسى للهجرة والنزوح بحثا عن العمل وطلبا للعيش والحياة تحت «مظلات» خدمات صحية واجتماعية مقبولة.

إن أبسط مستلزمات «العولمة» التى يتحدثون عنها والتى تعنى باختصار أن رأس المال أصبح عالميا هو أن يكون هناك إطار عالمى جديد يقوم بما كانت تقوم به الحكومات الوطنية فيما مضى لضبط حركة رأس المال لكى لايهدد الاستقرار الاجتماعى.

ان الاغنياء لايستطيعون أن يعيشوا بمفردهم، ولو قدر لهم أن يعيشوا بمفردهم فإن الحياة بالنسبة لهم لن تكون بها اية متعة ولن يكتب لها الاستمرار لأن صراع الديناصورات ليس له سوى نتيجة واحدة اسمها «الفناء».



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٩ / ١٩٩٨

ولسنا نتمنى اختفاء الدول الغنية كما اختفت الديناصورات من فوق سطح الكرة الأرضية، لكننا فقط نشير إلى ان اختفاء الديناصورات كان بمثابة الفرصة التي مكنت الإنسان من السيطرة على الارض.

ولنا ان نتخيل ماذا كان سيحدث لو استمرت سيطرة الديناصورات؟

الأمر المؤكد انه لم يكن بالإمكان ان يكون لنا اى وجود اليوم لان اسلافنا بالقطع كانوا سينقرضون قبل مجيئنا نحن نتيجة عدم التوازن البيئى بين القدرة الهائلة للديناصورات والقدرة المحدودة للانسان وسائر الثدييات!

فهل ينجح دعاة «العولمة» فى إعادة التوازن الاقتصادى والاجتماعى وانصاف الدول الفقيرة وشعوبها الجائعة قبل ان يفلت الزمام وتسود فى العالم قوانين الصراع التى كانت سائدة ابان عصر الديناصورات!

اظن ان هذا هو هدف هيئة اليونسكو من إذاعة تقريرها على العالم كله!

فيا أغنياء العالم انتبهوا!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٨

العولمة.. جنين بلا أم

العولمة، مصطلح حديث لم يبرز إلى الوجود إلا منذ ثلاثة اعوام، وهو واحد من المفاهيم الحديثة التى تروج لها الآن الدول الصناعية الكبرى، ودول الاتحاد الاوروبى. وخلاصة المعنى المراد من هذا المفهوم كما يروج له انصاره هو ان يصبح العالم المعاصر كله مثل «القرية الواحدة» فى اذابة الفوارق بين الامم والشعوب والتكتلات البشرية. فتلغى تاشيرات الدخول والخروج من دولة الى اخرى. وتنطلق التجارة الدولية من القيود المكبلة بها الآن، فلاجمارك ولااذون استيراد وتصدير، ولاحواجز وجنسيات بين البشر، وربما توحدت العملات النقدية فى عملة واحدة يتعامل بها الناس كما يتعامل افراد القرية (الآن) بعملة الدولة التى تنمتى إليها.



بقلم :
د . عبد العظيم المطعنى
جامعة الأزهر

كما تزال الفوارق.. بين البشر، ويتساوون فى الحقوق والواجبات، وتختفى المميزات الشخصية كما اختفت فوارق الجنس والنوع واللغة والدين. ولدينا فى تراثنا العربى مثل قديم يجمع كل ماتفرق من هذه المعانى المرادة من «العولمة» كما يروج لها انصارها والمفتونون بها، فقد سئلت امراة عربية عن أولادها ايهم افضل؟ فقالت: «هم كالحلقة المفرغة، لايدرى اين طرفاها». يعنى انهم متساوون فى الفضل كانهم شخص واحد لايوجد فيه فرق يميز بعضه عن بعض.

هذا هو خلاصة المراد من مفهوم العولمة فى الفكر السياسى الحديث والمعاصر.

فاذا اسقطنا على هذا المفهوم «العولمى» ظلال الواقع الذى يعيشه العالم تبين لنا ان «العولمة» صورة من «اليوتوبيات» التى كان يحلم بها بعض الفلاسفة القدماء كافلاطون فى «جمهوريته» الورقية - أى التى لم يكن لها



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٨

وجود الا الحبر على الورق .

وكالفارابى فى «مدينته الفاضلة» وهى جنين لم تحمل به أم حتى الآن ولن تحمل به أم حتى يرث الله الأرض وماعليها.

لسنا - هنا - بصدد: هل الغرب جاد ومخلص فى دعوته الى هذه «اليوتوبيا» الحديثة، أم هو يخطط فى الظلام لاحكام التبعية من جديد، وبيد من حديد، على الشرق الذى لم ينظر اليه الغرب الا على انه «فريسة» فيها بقية من عناصر المقاومة، فيجب التلطف معها حتى يتم «تخديرها» ثم يجهز عليها وهى فى غيبوبة المخدر «اللذيذ الطعم» الوخيم العاقبة.

والغرب لم يقدم لا فى تاريخه القديم، فى واقعه المعاصر نماذج من المعاملات والعلاقات بينه وبين الشرق، ترشح لتصديقه الآن حين يدعو الى هذه العولمة وتجعلنا نبادله مشاعر الود وابتسامات الصفاء، بل على العكس من ذلك، فاننا نستطيع أن نحصى له مئات المواقف التى ترجح جوانب المكر والخديعة فيما يدعو اليه الآن من دعوات معسولة المذاق، ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قبله العذاب، وفينا نحن ابناء الشرق سماعون لهم، وطبالون لهم، وعملاء مأجورون وآخرون من دونهم لانعلمهم، الله يعلمهم.

فحين انشئت الامم المتحدة، ووضعت «وثيقة حقوق الانسان» وقررت فيها منذ خمسين عاما ماقرره الاسلام منذ اربعة عشر قرنا، حينذاك اعلنت ان العالم كله قد اصبح «أسرة واحدة» مع ملاحظة أن تشبيه العالم كله بالاسرة اشد دلالة على الوحدة الانسانية من تشبيهه بالقرية الواحدة، كما يزعم انصار العولمة الآن.

ثم جاء التطبيق العملي للامم المتحدة ناسفا لذلك الشعار الجميل الذى رفعوه عقيب نشاتها، فدول الشرق وقعت على ذلك الميثاق.. ولكنها استبعدت عند تشكيل هياكل الهيئة الفاعلة، وسيطرت دول الغرب الكبرى على العضوية الدائمة فى مجلس الامن، وامتلكت كل دولة منها ما اسموه «حق الفيتو» وهو بمثابة.. قنبلة ناسفة شديدة الانفجار، تعصف بممثلى العالم اجمع الا دولة واحدة هى التى تطلق تلك القنبلة.

وكان فى مجرد تشكيل الاعضاء اعتداء صارخ على مبدأ المساواة «الورقى»: «العالم أسرة واحدة» اما حق «الفيتو» الظالم فانه ينسف عظام المساواة بعد مفارقة الروح الجسد بحرمان دول الشرق، وغيرها من الصعود الى «قمة العضوية» المؤثرة.

ثم أخذت صور الظلم والاضطهاد تتوالى على دول الشرق «المغلوب على أمره» كالسيول الجارفة. وصارت الامم المتحدة العوبة فى أيدى دول المعسكرين الشيوعى والراسمالى.

وقامت دولة اسرائيل على انقاض «فلسطين» وتوزع العالم العربى والاسلامى بين المعسكرين، وارانا المعسكران النجوم فى منتصف النهار، ولاتزال المشاهد تتكرر. والعولمة التى يدعون اليها صورة من صور المستحيل.



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٨

العولمة والانفتاح بين النفع والمضرة

د. محمد مجدى مرجان

بقدر ما امتد عالم اليوم واتسعت فتوحاته واختراعاته في جميع المجالات، بقدر ما اختصرت مسافاته واختزلت حدوده وصغرت مساحاته، فصار رغم اتساعه وضخامته مثل البالون المنتفخ اذا أفرغت ما به من هواء لم تكد تراه واصبح أثرا بعدعين، او مثل الفيل الذى تستطيع ان تصره داخل المنديل.. وهكذا عالم اليوم صار رغم ضخامته واتساعه مثل قرية او مدينة واحدة صغيرة، لم تعد فيها حدود ولا حواجز ولاموانع، في الحركة أو الانتقال أو العلم أو المعرفة، ولم تعد هناك أسرار او خفايا أو محظورات، ولكن كل شئ مفتوح وممكن وسهل وواضح ومباح.. تستطيع وأنت جالس في حجرتك ان ترى عبر شبكة الانترنت مايحدث داخل الكونجرس الامريكى او البيت الابيض ثم تنتقل كما شئت إلى الصين ولندن وباريس وكوسوفا وهونج كونج وغيرها في لحظات.. وان تخرج من الملهى الليلى فى موسكى لكى تصلى الفجر فى مسجد نيويورك، ومن كنيسة القيامة في القدس إلى صالة القمار في الماريوت بسويسرا وهكذا.. لقد قضت ثورة الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا والاقمار الصناعية وعلوم الليزر على كل الحواجز والموانع والفروق والمسافات والمحظورات بل وغيرت أبعاد الزمان والمكان وقهرت المستحيل أيضا.. قبل حرب الخليج فى أغسطس ١٩٩٠ اقام صدام حسين عديدا من القصور تحت الأرض وكان حريصا على التخفى والتنقل فيما بينهما لكى يكون فى مامن من قنابل الحلفاء ولكن الأقمار الصناعية الغربية خاصة القمر الامريكى كانت تلاحقه أينما ذهب وكيفما تحرك او نطق أو سكت بل وكانوا يعرفون الوان وماركات ملابسه الداخلية، ولكنهم تركوه حيا لأنه أفضل اداة لخدمتهم... هذا التقدم التكنولوجى المذهل أو هذه العولمة او الكوكبة رغم مزاياها الضخمة وأثرها الفاعل في تحقيق التقدم والرفاهية للجنس البشرى في مختلف ميادين الحياة فانها لاتخلو من الاضرار والآثار الجانبية والتى يجب تجنبها والحد من آثارها بقدر الامكان.. افلام الاثارة والجنس والجريمة والمخدرات ومخاطرها واضرارها خاصة على الشباب وصغار السن، ومحاولات تشويه الاديان والاساءة إلى الاسلام بالذات مثل بعض المرضى الذين حاولوا تقليد وتزييف أيات القران وبثها عبر الانترنت، افشاء الأسرار العسكرية والوثائق السياسية المهمة المتعلقة بالأمن القومى، مخاطر الغزو الثقافى والفكرى التى تتعرض لها بالذات الشعوب الاقل نموا أو الاضعف حضارة أو الادنى ثقافة وتقدما.. وهى اضرار جسيمة يمكن أن تؤدى إلى تغيير الانظمة وقلب الحكومات وانتهاك المقدسات وتقويض المجتمعات وإثارة المنازعات الخارجية والحروب الأهلية وانهيار الدول أيضا اننى أعتقد أن السبب الاساسى والأول تقويض النظام الشيوعى فى روسيا وغيرها من دول المعسكر الشرقى راجع إلى أجهزة الاعلام خاصة التليفزيون، فقد رأى المواطن فى هذه البلاد على شاشات التليفزيون مستوى المعيشة والرفاهية التى يعيشها المواطن الغربى وكمية البضائع والملابس والاغذية المختلفة والفاخرة التى ينعم فيها بكل سهولة ويسر وقارنها بالخبز الاسود الجاف والملابس الخشنة التى يحصل على الكاد منها بشق الانفس وبالتزاحم والعراك في الطوابير الطويلة الواقفة أمام الحوانيت بالساعات.. وشاهد المساحة الضخمة من الديمقراطية والحرية شبه المطلقة التى يتمتع بها المواطن الغربى والتى تسمح له بمعارضة السلطة ونقدها وتشويهها ولو كذبا وهو حر طليق بغير اى حساب او عقاب، وقارنها بالقيود والعسس والمعتقلات التى يرسف تحت اغلالها ثم بدا يتمرد ويسخط ويثور مما اضطر جورباتشوف ان يرفع شعار «الجلانوسيت» أو المصارحة والمكاشفة لكي يخفف من فورة الغليان والكبت الذى تحمله النفوس، وهو عين ما فعله الرئيس السادات فى بداية عهده عندما سمح بتخفيف بعض القيود الشكلية على حرية النقد والتعبير تنفيسا عن مظالم العهد الشمولى السابق، لقد حاولت بعض الدول الحد من اثار العولمة عن طريق المنع او المحاصرة او التشويش، بعض الدول منعت تماما استيراد أطباق الاستقبال الاعلامى «الدش» وفرضت عقوبات غليظة على استعمالها، وبعضها قيدت استعمال الكمبيوتر وحاصرت شبكات الانترنت، ولجا البعض إلى محاولات التشويش على المحطات الأخرى، في عهود الانغلاق عندما كان الاعلام لدينا بشتى صورة مؤمما ومكمما، وكانت عمليات غسيل المخ الرسمية تجرى ليلا ونهارا بواسطة كل الاجهزة الحكومية وكانوا يعتقدون انهم بذلك يعزلون المواطن عن كل مايجرى فى العالم وكانهم وحدهم فى هذه الدنيا ولكنهم كانوا مخطئين فالانسان المصرى الذكى بفطرته يبحث دائما عن الحقيقة وفى اى مكان، ورغم قيود السفر والانغلاق التام فلقد كنا نتصنت، ولو فى جنح الظلام على الاذاعات الخارجية من لندن وأمريكا بل ومن اسرائيل نفسها، ورغم التشويش المستمر عليها فقد كنا نسمعها ونفهم منها بل ونثق فيها ونكذب اذاعتنا واعلامنا بعد أن فضحها الواقع الأليم.. ففى حرب ٦٧ المريرة وبينما كانت تمتلئ الصحف والاذاعات المصرية بانباء الانتصارات الوهمية الكاذبة للقوات المصرية وبالحديث عن مئات الطائرات الاسرائيلية التى اسقطناها كالذباب النبيح وأن قواتنا على ابواب تل ابيب بعد ساعات من بدء المعركة حتى اشفق البعض منا على الشعب الإسرائيلى المسكين من الابادة والفناء ثم ظهر الغش والزيف وانكشف البهتان والخداع.. وبالتالى فان عمليات المنع والمحاصرة والتشويش على الاعلام الخارجى ليست مجدية مطلقا، بل انها غالبا ما تاتى بعكس اهدافها فيزداد المواطن ثقة فى الغير وبحثا عنه وايمانه له ويزداد ريبة فى اعلامه واعراضا ونايا عنه هذا فضلا عن أن التقدم العلمى سرعان ما يكتسح امامه كل الحواجز الوهمية المصطنعة وكل محاولات المنع او التشويش، فالبث الاذاعى الخارجى أصبح من القوة والوضوح بحيث لايمكن مقاومته، والبث التليفزيونى للمحطات الخارجية لن يحتاج قريبا إلى اطباق لاستقباله، فقد انتجوا الأطباق الرقمية التى تسمح باستقبال اربعمائة محطة او اكثر ، وفى الطريق إلى انتاج اجهزة التلفاز التى لاتحتاج إلى اطباق مطلقا، اما شبكات الانترنت وأجهزة الكمبيوتر وأقراص الليزر وأحجامها وامكاناتها وقدراتها فهى فى تطور مذهل يكاد يذهب بالعقل ويلغيه تماما، ومن ثم فلابد من البحث عن حل أخر لمقاومة الآثار الجانبية غير المرغوبة (والحديث متواصل).



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/٩/١٩٩٨

الثقافة العربية والعولمة

أوراق ثقافية

السيد يسين

ماهو تأثير العولمة على الثقافة العربية ؟ وهل لدى الثقافة العربية من الإمكانات التى تسمح لها بالتفاعل مع باقى الثقافات من موقع الندية وليس من موقع الثقافية التابعة ؟ وهل ستنشأ حقا ثقافة عالمية مسيطرة من شأنها أن تمحو الخصوصيات الثقافية ومن بينها خصوصية الثقافة العربية ؟ وماهى وسائل التجديد الثقافى فى الوطن العربى ؟

تلك هى بعض الأسئلة الكبرى التى شغلت نفسها بها ندوة «مستقبل الثقافة العربية فى ظل العولمة» التى نظمتها فى الخامس من سبتمبر الجارى كلية الآداب فى بنها التابعة لجامعة الزقازيق ، تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى ، ورئاسة الدكتور احمد الشيخ رئيس جامعة الزقازيق ، وقام بالأمانة العامة للندوة الدكتور مصطفى السعدنى عميد كلية الآداب .

وقد شرفتنى كلية الآداب بدعوتى للحديث فى الجلسة الافتتاحية للندوة باعتبارى ممثلا للباحثين المصريين . وهكذا شاركت فى الجلسة الافتتاحية والتى كانت حافلة بالكلمات غير الاحتفالية ! واقصد ان الكلمات التى القيت واستغرقت كل وقت الجلسة الأولى كانت معالجات موجزة لصميم موضوع الندوة ، ولم يتردد واحد ممن شاركوا فيها على اختلاف مواقعهم الاكاديمية فى التصدى لمشكلة الثقافة العربية والعولمة ، وإبداء الرأى فى طبيعة التفاعل واتجاهاته .

مواقف متعددة

وبالرغم من تعدد مواقف المتحدثين فى الجلسة الافتتاحية ، فإنه يمكن القول إنه كان هناك اجماع لم يتفق عليه من قبل بينهم حول اهمية المعالجة العلمية لظاهرة العولمة ، من خلال كشف القوانين التى تحكمها وتحليل منطلقاتها النظرية وسياساتها العملية ، مع ممارسة نوع من انواع النقد الذاتى للموقف الراهن للثقافة العربية ، والسبل المختلفة لتجديدها لتكون قادرة على التصدى . غير أن الملاحظة اللافتة للنظر ان جميع المتحدثين اجمعوا على ضرورة التفاعل الايجابى الخلاق مع العولمة ، ولم تكن هناك دعوة للانغلاق الثقافى ، أوالرفض القاطع للتعامل مع الآخر . وبالاضافة الى ذلك كان هناك إحساس يفيض فى الكلمات بالثقة فى الذات ، استنادا الى خبرات الماضى ، وثقة فى إمكانات الحاضر .

ولفت النظر أن كلمة الدكتور مصطفى السعدنى عميد الكلية كانت معالجة شاملة لظاهرة العولمة وتحليلا لسلبياتها وإيجابياتها ، واهم من ذلك أنها كانت كشفا لمنطق الهيمنة الكامن فى بعض ممارساتها الاقتصادية والسياسية ، ودعوة لكى تتخذ الأمة العربية مواقف ايجابية فى التصدى ، وضعا فى الاعتبار احتياجات الأمن القومى العربى . وتكتسب الكلمة أهميتها لان الندوة لم تكن مصرية خالصة بل شارك فيها نخبة من الباحثين العرب البارزين من لبنان وليبيا واليمن وسوريا وفلسطين والمغرب والجزائر .

وجاءت كلمة الدكتور احمد الشيخ رئيس جامعة الزقازيق وهو استاذ فى الهندسة ومتخصص فى الحاسوب ، لكى تركز تركيزا شديدا على اننا نعيش عصر المعرفة ، ونحيا فى عهد الثورة الاتصالية الكبرى ، التى جعلت اى فرد فى العالم لديه إمكانية الاتصال باى فرد آخر ، وفى أى قطر ، وبغض النظر عن اعتبارات الزمان والمكان ، من خلال شبكة الإنترنت ، والتى جعلت كل من يملك حاسوبا شخصيا فى منزلة أو فى مكتبه ، قادرا على البحث عن المعلومات التى يحتاجها فى أى فرع من الفروع العلمية وفى اى ميدان من ميادين البحث والمعرفة، بالإضافة الى إمكانية اشتراكه فى الحوار العالمى الدائر بكثافة على الشبكة فى كل الموضوعات التى تهم الانسانية، وذلك من خلال البريد الالكترونى وجماعات النقاش.

وجاءت كلمة الدكتور مفيد شهاب الذى افتتح الندوة، حافلة بمواقف الاعتداد بالذات العربية، من خلال منهج تاريخى رصين، رصد العلاقات التاريخية بين الثقافة العربية الاسلامية والثقافة الاغريقية من جانب، وعلاقات التبادل بين الثقافة العربية الاسلامية والثقافة الأوروبية من جانب آخر. وقد كان محقا حين قرر ان الثقافة العربية الاسلامية لم تقنع بالأخذ من الثقافة الاغريقية ولكنها أعطت من خلال الشرح والتأويل بل والابداع، أبعادا جديدة للفلسفة الاغريقية ، وأدخلتها فى صميم الثقافة الاسلامية وعلومها. كما ان دورة التاريخ الحضارى أدت الى ان تأتى اللحظة التى تغرق فيها أوروبا فى ظلام ثقافى دامس، ولم تجد من يخرجها منه إلا فى الأخذ المباشر من الثقافة العربية الإسلامية المزدهرة، وخصوصا من خلال الأندلس الذى كان هو جسر التفاعل بين الثقافتين.

الثقافة والعولمة

وقد حرصت فى كلمتى الموجزة التى ألقيتها فى الجلسة الافتتاحية أن أثير مجموعة من القضايا والاشكاليات التى تستحق البحث والدراسة، لان المقام لم يكن يتيح لى الافاضة فى التحليل.

ولعل نقطة البداية التى آثرت ان انفذ منها الى تحليل ظاهرة العولمة نفسها، هى سقوط العالم القديم عام ١٩٨٩ حين انهار الاتحاد السوفيتى وبلاد الكتلة الاشتراكية، وانتهى عصر الحرب الباردة بكل ما زخر به من صراعات بالغة الحدة والعنف شغلت القرن العشرين، وتحول النظام الثنائى القطبية والذى مال الى التوازن بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية فى ظل الرعب النووى، الى نظام احادى القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحاول من خلال العولمة التى تعمقت موجاتها فى العقود الاخيرة ، ان تعيد إنتاج نظام هيمنة الدول الكبرى القديمة ، وتقديمه فى صورة جديدة ، ومن خلال مؤسسات دولية مستحدثة كمنظمة التجارة العالمية ، اوعن طريق الهيمنة الكاملة على قرارات الأمم المتحدة وخصوصا فى مجلس الأمن .

وقد سبق لنا فى مقالات ودراسات متعددة ، أن ابرزنا أن الذى جعل ظاهرة العولمة تحتل صدارة المسرح العالمى فى الوقت الراهن ، تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية من جانب ، وبزوغ الثورة الاتصالية الكبرى ، عن طريق البث المباشر من الاقمار الصناعية ، حيث اصبح الناس فى كل انحاء العالم يتابعون الاحداث لحظة وقوعها ، وفى زمنها الحقيقى ، مما من شأنه أن يخلق وعيا كونيا شاملا على المدى الطويل . وإذا أضفنا الى ذلك التفاعل من خلال شبكة الإنترنت والتى تزخر بوجود ثمانية ملايين وثيقة فيها على الأقل ، وكل ما احدثته حقا من ثورة فى مجال الاتصال الانسانى لادركنا أننا نعيش فى عصر جديد حقا ، هو عصر العولمة ، الذى تنهار فيه الحدود الجغرافية وتمحى المسافات بين الاقطار بحكم هذه الوسائل الاتصالية الشاملة .

وللعولمة تجليات متعددة ، اقتصادية وسياسية وثقافية . تتجلى العولمة الاقتصادية أساسا فى مقولة وسياسات الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول ،



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٩/١٩٩٨

بحيث اصبحت هنا وحدة في السوق العالمية ، سواء سوق الائتمان او الاستثمار .

وقد ادى هذا الترابط العضوى بين اسواق العالم ، الى ان اى هزة فى اى سوق رئيسى فيها قد يؤدى الى انهيار السوق العالمية كلها ، ولدينا امثلة التاثيرات السلبية للازمة الاقتصادية فى الدول الاسيوية الصاعدة ، وكذلك احتمالات الانهيار الكامل للسوق الروسية . وما يمكن أن تؤدى إليه من انهيار شامل يؤدى الى نشوب ازمة عالمية . وهذه العولمة الاقتصادية تقوم اساسا على إطلاق مبدا حرية التجارة ومنع القيود أمامها ، واخطر من هذا كله إنشاء منظمة التجارة العالمية التى تراقب بدقة محاولات خرق المبدا لكى توقع جزاءات اقتصادية شديدة على المخالفين . ومعنى ذلك أن باب التنافس العالمى قد فتح أوسع ابوابه ، مما يحتاج الى تغييرات كبرى فى الثقافة العربية المعاصرة ، فيما يتعلق بقيمة العمل والإنتاج ، وجودة الإنتاج ، وترسيخ قيم المبادرة الفردية والتنافس.

أما التجليات السياسة للعولمة فتظهر اساسا فى الدعوة الى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان . وبغض النظر عن مشكلة ازدواجية المعايير التى تمارسها اساسا الولايات المتحدة الامريكية فى تطبيق هذه الشعارات ، فإنه مما لاشك فيه أن الثقافة العربية المعاصرة فى حاجة الى عملية احياء شاملة ، حتى تصبح قيم الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان من بين المبادئ الرئيسية التى تصدر عنها . ولن نكون فعالين لو قلنا إن العقود الخمسة الماضية شهدت فى الممارسات العربية إنكارا لكل هذه المبادىء ، بل عدوانا صريحا عليها من خلال ممارسات نظم الحكم العربية الاستبدادية ، ومحاولة القضاء على التعددية ، أيا كانت صورها ، والاعتداء المنظم على حقوق الإنسان ، باسم الثورة تارة ، وباسم الدفاع عن المصالح العليا للوطن تارة أخرى .

ومعنى ذلك أن الثقافة العربية لكى تعيش وتحيا فى عصر العولمة عليها أن تتحول وتتغير وتنطلق من قيود الاستبداد الى آفاق الحرية الرحبة . وسيحتاج هذا الهدف حتى يتحقق الى جهود المفكرين ومبادرات السياسيين وتاييد جموع الشعب العربى ، الذى ينبغى أن يدخل بقوة دائرة المشاركة السياسية من اوسع ابوابها .

وناتى اخيرا للعولمة الثقافية ، والتى تسعى من خلال خلق ثقافة عالمية عن طريق توحيد الآراء فى المسائل العالمية ، وفرض اذواق واحدة ، وعن طريق سوق استهلاكية عالمية ليس لها سابقة ، أن تغير من العادات المحلية ، أوتنزع بالناس الى العالمية فى الفكر وفى السلوك . وفى هذا المجال بالذات تثار مخاوف شتى عن تهديد هذه الثقافة العالمية للخصوصيات الثقافية ومن بينها الخصوصية الثقافة العربية .

ومن هنا تاتى اهمية تاكيد الثقة بالذات فى مجال التفاعل مع التجليات المختلفة للعولمة .

ومن ناحية اخرى اذا رصدنا المظاهر السلبية الراهنة فى مجال الثقافة العربية الراهنة ، يمكن لن نقول ان الامية المنتشرة فى الوطن العربى ستكون عائقا حقيقيا يمنع الامة العربية من المشاركة والابداع فى عصر العولمة القادم .

غير أن اخطر الظواهرة السلبية هو بروز تيارات سلبية وثقافية تدعو الى أن تكون المرجعية لنا فى الفكر والسلوك هى الماضى . ويعنى ذلك ابتعادا تدريجيا عن افاق المستقبل . هنا تكمن العلة الحقيقية والتى تحتاج الى جهود رائدة وبوسائل ديموقراطية للتخلص منها ، استعدادا للمعارك الكبرى التى ستسود القرن الحادى والعشرين ، والتى لن تحسمها القوة العسكرية — كما نامل — وإنما حوار حقيقى وحر وفعال بين الحضارات .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/٩/١٩٩٨



عولمة الفوضى!

الأستاذ: احمد بهجت

تحية طيبة وبعد..

يتفق الأمريكيون على ان الارهاب الداخلى هو مجرد جريمة يتم التعامل معها بالأدلة القاطعة، والمتهم برىء حتى تثبت إدانته، أما الارهاب الخارجى فهو اعلان حرب يكون التعامل معها بادلة تحتمل التاويل، ولذلك يرى جون دويتش مدير الـسى.اى.ايه، السابق ان الارهاب الاسلامى لايستحق نفس المعايير من الأدلة التى تحتاج إليها المحاكم الامريكية فى قضايا الارهاب الداخلى، ويؤكد ذلك ديمترى سايميز المحلل السياسى فى تبريره لقصف مصنع الدواء السودانى فيقول: عندما تعاقب انسانا شريرا على جريمة لم يثبت تورطه فيها، فهذا ليس سيئا مادام الكل يدرك أنه شرير بالفعل .

نقرأ في صحافتهم ابحاثا عن اسباب الارهاب الداخلى ودوافعه ، وكيفية تلافيها. اما الارهابى المسلم فهو تجسيد للشر، ولادافع له سوى التلذذ بقتل الابرياء.

يقول جيم هوجلاند فى واشنطن بوست:«لاسباب دبلوماسية احجم كلينتون عن الاعراب صراحة عن رغبة الأمريكيين فى الانتقام لتفجير السفارتين الامريكيتين، كما يؤكد روبرت اوكلى خبير الارهاب ان قصف الارهابيين يرفع الروح المعنوية فى الداخل وهى روح متشوقة للانتقام.

الانتقام والامتناع عن النظر الى الارهاب الخارجى من خلال عدسة القانون هما ما اجمعت عليه كتابات وتصريحات لاحصر لها فى الإعلام الامريكى بعد قصف السودان وافغانستان، وعلى النقيض اجمع العرب والمسلمون على ادانة تفجير السفارتين على أساس انه مهما يكن حجم الظلم الامريكى لنا، فهو لايبرر قتل برىء واحد افريقى، أو امريكى.

اما هم فقد طغى تعطشهم الهمجى للثار على اى اعتبارات اخرى تماما كما ادت نزعة الانتقام من فتوحات المسلمين الى التواطؤ مع ابادتهم فى البلقان بعد استبعاد كل اعتبار قانونى وانسانى

هذا الفرق بين تقديرنا لحياة الانسان واستهانتهم بها يعكس الفجوة الواسعة بين حضارتنا وحضارتهم.

لاغرابة اذن فى أن ينتشر الارهاب والظلم والابادة فى عالم تقوده امريكا، وتتردد دعوات إباحة الاجهاض والشذوذ والتفسخ وتقنين تجارة المخدرات، وايضا تجارة الدعارة، كما دعت أخيرا منظمة العمل الدولية لتمويل شبكات الضرائب ودعم الميزانيات الحكومية من عوائدها.

انها بحق«عولمة الفوضى» وهى تعكس مدى حاجة الانسانية الى عالم تقوده خير امة اخرجت للناس.

ولكن يبقى أن يقتنع مواطنو هذه الامة بحقيقة انها الوحيدة المؤهلة للقيادة، ويرتقوا بانفسهم لتحمل تبعات هذه المسئولية .

هذه هى الرسالة التى وصلت إلى من د.صلاح عز الأستاذ بكلية الهندسة.

أحمد بهجت



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٢/ ٩ /١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إبداع الشباب
وكتابات جديدة

يكتبها

فتحي سلامة

ثقافتنا العربية والعولمة (٢)

قال الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي في افتتاحه لمؤتمر كلية الاداب ببنها (ان موضوع المؤتمر يعكس رغبة حقيقية لدى المثقفين فى مصر والعالم العربى كله فى محاولة للتعرف على موقف ثقافتنا المحلية في ظل وضع عالمي جديد، تختفى فيه الحواجز التقليدية بين الشعوب وتتهاوى الاسوار الارضية بين الدول وتصبح السماوات المفتوحة هى طرق الاتصال) ثم يلقى الدكتور مفيد شهاب السؤال الاساسى هو: ماذا نفعل؟

ومن خلال الاجابة على هذا السؤال، كانت الاوراق المطروحة للمناقشة ودارت حول البحوث المقدمة من علماء يمثلون معظم الجامعات، وكانت الاجابة الاولى التى حددت مسار المناقشة فى كلمة الاستاذ الدكتور احمد الشيخ رئيس جامعة الزقازيق ورئيس المؤتمر واستاذ (المعلوماتية) يقول (ان دورنا الآن فى الجامعات لم يعد مقصورا على تقديم المعرفة فقط بقدر ما هو تنمية ورقى الحب والالفة والمحبة لدى ابناء المجتمع وهذا هو المغزى الحقيقى لمفهوم الثقافة) والدكتور احمد الشيخ ينطلق من منطلق جاد وجديد، هو ان لكل فرد هويته كما خلقها الخالق الاعظم، ولكل مجتمع هويته التى لايمكن ان تتكرر فى مجتمع أخر، لهذا لا خوف على ثقافتنا لانها وليدة هذه الهوية الفردية والجمعية، ويجب أن يكون هذا مفهوما، اما (المعارف والمعلومات) أو ما يمكن ان نسميه بالعولمة، فانه متاح، ويجب ان يكون متاحا للكافة، ويقول الدكتور احمد الشيخ ان الحاسبات الآلية لا تعد تهديدا انما هى مفتاح النجاحات الاقتصادية والصناعية التى يجب الأخذ بكل اسبابها بل والدخول فى انتاجها، وهذا هو التحدى الاكيد ان نضع (تكنولوجيا عربية) ناتجة من معارفنا وعلومنا وايضا من ثقافتنا.

وقد لفت الدكتور احمد الشيخ الى اهمية النظر الى ان مصطلح (العولمة) ليس بعبعا مخيفا، بل هو اساس سرعة اتخاذ القرار المساير لكل المتغيرات التى تحدث يوما وبدون توقف .

واثارت بعض الاوراق العديد من التساؤلات، ذلك لأن مصطلح (الثقافة) لم يتحدد تماما، واختلفت حوله الآراء، وايضا، مصطلح (العولمة) بدت كأنها مجرد مصطلح متفق عليه لتسمية اشياء عديدة متباينة، ويبدو هذا طبيعيا فى مؤتمر يضم نخبة من العلماء يمثلون مدارس ثقافية وعلمية مختلفة، كما يمثلون ثقافات متعددة، لهذا كان لفارس المؤتمر وأمينه العام الاستاذ الدكتور مصطفى السعدنى عميد كلية الآداب دور مهم في اخراج المؤتمر بصورة مؤثرة لتحديد خطواتنا القادمة على اساس اننا يمكن ان نختلف، وان يكون لكل مدرسة اتجاهها الخاص، ولكن الاتجاه العام يجب أن يتوجه الى ضرورة الأخذ باسباب (القوة) ليس ضد الثقافات الواردة عبر السموات المفتوحة، انما لتقديم ثقافتنا نحن ايضا لنكون مؤثرين لا مجرد مقلدين، والثقافة الحية كما يقول الدكتور السعدنى هى التى تاخذ افضل ما تقدمه (المعلوماتية) ولتعطيه مرة أخرى من خلال وجهة نظرها هى، انها ثقافة ليس من السهل محوها، بقدر ما هى مؤثرة فى العالم الكونى الذى بدأ يسيطر الآن.



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٩٩٨

فى مؤتمر مستقبل الثقافة العربية فى ظل العولمة

التوازن بين الأصالة والمعاصرة.. يجنبنا السقوط فى التبعية

لابد من وقفة صمود متفتحة.. دفاعا عن الخصوصية الوطنية

الأبحاث ركزت على تأكيد الهوية ومقاومة الغزو الثقافى

ملاحظات عديدة يمكن رصدها على مؤتمر «مستقبل الثقافة العربية فى ظل العولمة» الذى أقامته كلية آداب بنها الاسبوع الماضى.. وأهم هذه الملاحظات ان المؤتمر قد عقد من ٥ الى ٨ سبتمبر الحالى.. وهو توقيت غير مناسب بالمرة، خاصة ان المؤتمر يعقد فى الجامعة اثناء العطلة الصيفية، مما يحرم الباحثين من الدخول فى حوارات مباشرة مع شباب الطلاب الذين يمثلون المستقبل الذى يتوجه اليه المؤتمر بالأساس.



المصدر : المســاء

التاريخ : ١٤/٩/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يسـرى حسان

ملاحظة اخرى سنكتفي بها.. تتعلق ببحث اوردة منظمو المؤتمر ضمن الابحاث المقدمة لكاتب لبناني، وهو نفس البحث الذى تقدم به الى مؤتمر المجلس الاعلى للثقافة الذى عقد تحت عنوان «العولمة وقضايا الهوية الثقافية منذ اقل من ٣ شهور وذلك فى دلالة واضحة على تداخل موضوعى المؤتمرين، وربما مجاملة هذا الكاتب الذى يتولى الاشراف على الصفحة الثقافية باحدى الجرائد العربية التى تصدر من لندن.

فكر جديد

إلى المؤتمر قدم الدكتور احمد فؤاد الشيخ رئيس جامعة الزقازيق ورئيس المؤتمر بحثا بعنوان «الحوسبة والعولمة وعصر المعرفة» اكد فيه ان العالم الان، وبوجود شبكات الحواسب والانترنت يتطلب فكرا جديدا واسلوبا منهجيا وتقنيا متطورا، يمكن به الدخول، ومسايرة طوفان معلوماتيات القرن القادم، ولابد من تغيير كلاسيكيات ومنهاجيات الماضى البطئ، والتحرك السريع، والقرارات اللحظية، واسراع عجلة كل شئ حتى يمكن البناء بما يتناسب وتقنية هذا العصر.

الدكتور محمد زغلول سلام اكد فى بحثه «التراث فى ثقافتنا المعاصرة» ان ثقافتنا ينبغى ان تكون عن رافد التراث ثقافة عطاء متجدد، لا جمود، ولا تخلف، ففى تراثنا جوانب مضيئة، يمكن ان تبنى شخصية ثقافية حضارية منتجة، لا متلقية للثقافة.

قال: لعل مانراه الان من توارى تراثنا الثقافى بالحجاب، وما يبدو عليه من مظاهر الانكماش، والسلبية، امام هجوم التراث الغربى والحضارة المعاصرة فى دعوة العولمة الجديدة، انما هو نتيجة لموقف الدفاع الذى وضعنا فيه انفسنا، امام هذا الهجوم المتعدد الجوانب ومهاجمة كل ماهو مناقض او مخالف لما اعتقدناه، او ترامى الينا، وثبت لدينا على انه اصيل راسخ لا يتحول، وهو فى الحقيقة متحول، فالثبات فى الثقافة لكل عناصرها مخالف لطبيعتها، لانها متحولة بالضرورة

تزييف الارادة

وفى بحثه «ازمة التنوع الثقافى فى مواجهة العولمة» اكد الدكتور نبيل رشاد نوفل الاستاذ بأداب بنها انه رغم وجود مشابهات كثيرة بين العناصر الثقافية لحضارة اغلب شعوب الارض، الامر الذى قد يحصر مشكلة العولمة الثقافية احيانا فى اطر ضيقة، فان القضية المطروحة الان هى زوال الشق المميز لكل شعب فى مكونه الثقافى، وتنازله - وان طوعا او كرها - عن خصوصيته التى ظلت جزءا من معالمه قرونا طويلة ويقدم الانبهار الاعلامى سببا واقعيا لزوال المميزات الثقافية لاى شعب من الشعوب التى تقع فى دائرة التاثر العالمى. ذلك الانبهار الذى ينجح فى كثير من المجتمعات فى تزييف الارادة والذوق بل وقلب الطرز الثقافية القائمة

إزاء ذلك - يقول د. رشاد - ينبغى على الدول التى تستشعر تهديدا لخصوصيتها الثقافية، ان تدفع بكل ثقلها نحو تدعيم المنتج الثقافى المحلى، وتبذل فى سبيل ذلك كل ا كاناتها.

الدكتور السيد فضل وكيل اداب بنها قدم بحثا بعنوان «طريق ثقافتنا العربية من التلقى ى المشاركة» اكد فيه انه فى مثل هذه الحالات التى تتعرض فيها الهوية للهجوم بيتم تلقائيا اللجوء الى الماضى حماية وصيانة، وبقدر كبير من المبالغة تشبه مبالغة المنبهرين باستعارة النموذج المستورد للثقافة. هنا لابد ان نتجاوز الانفعال بان نفرق بين الاثرى من الماضى ينمى جانبا، والتاريخى نتمسك به، ونصنع به الحاضر، فالاثرى فى العادة لا يقوى على المواجهة، والتاريخى دائما يملك مثل هذه القدرة.

ان الاعتماد على مجرد النقل من الماضى ولو كان عريقا، يعرضنا لمخاطر تشبه المخاطر التى يتعرض لها من ينقل فاقدا وعيه، ان اصولية عمياء تستوى لدينا مع تقليد نزق وتبعية حمقاء.

قبضة قوية

العالمية - العولمة والطريق الى المهنية.. كان عنوان البحث الذى قدمه الدكتور صلاح الشامى وقال انه من خلال محاولات التحول من العالمية الى العولمة ينبغى ان نسال عن العولمة، وكيف

تلتمس ترويض مجتمع الدول والتسلل الى توليفة البناء البشرى فى مجتمع.. ولكى نجد الاجابة على هذا السؤال اقول ان الولايات المتحدة الامريكية ومن يسير فى ركابها بقصد الارتفاع بوصفها المرتقب الذى ترسخه العولمة، وهى تتربع على كرسى الهيمنة تعتمد على معطيات ثورة المواصلات والاتصالات لكى:

● تمتلك العين التى تطل على الدنيا من عل، وترصد كل شئ وتحسب حساب حركة الحياة.

● تمتلك الاذن التى تستمع وتتصنت وتحصى على حركة الحياة فى المكان والزمان زفيرها وشهيقها.

● تمتلك القبضة القوية التى فى وسعها ان تبطش بأى شئ، ولا تكاد تترك الحبل على الغارب، وتحرم حركة الحياة من حرية التحرك، والفعل، والفعل المضاد.

اكد ان الامر يستوجب وقفة صمود متفتحة تسعف فى مجال القبول، وحق الاستقبال احيانا، او فى مجال الرفض وحسن الاعراض احيانا اخرى. ينبغى ان نحسن الجدل والحوار لكى نعرف كيف نتصدى دفاعا عن الهوية وخصوصية الذات الوطنية والقومية حتى نؤمن حسن التوازن الحميد بين الاصالة والمعاصرة، ونتجنب ان نقع فى مستنقع العولمة من غير وعى

توجهات مطلوبة

لخص الدكتور السيد عبدالعزيز البهواش فى بحثه «التربية وتنمية الشخصية الوطنية» التوجهات المطلوبة من السياسة التعليمية لتنمية الشخصية الوطنية المصرية وهى: تاصيل الهوية المصرية فى مناهج التعليم، الحرص على استخدام اللغة القومية فى التعليم والتعلم، وما يستتبع ذلك من ضرورة مقاومة الغزو الثقافى والقضاء على الازدواجية الثقافية، استخدام الدين كعامل اساسى فى تاكيد مفهوم الوطنية المصرية، تدريب الفرد المصرى على المواطنة الصحيحة، ثم استجلاء دور التربية فى كل توجه من هذه التوجهات.

مظاهر سلبية

استعرض الدكتور صالح هويدى ناصر استاذ النقد الادبى المساعد بكلية الاداب بجامعة السابع من ابريل الليبية، فى بحثه «الخطاب الثقافى العربى بين استراتيجية الانتاج والاستهلاك» المظاهر التى تكتنف خطابنا الثقافى المعاصر وتحول دون انطلاقه وتقدمه واستقلاله ومنها.

فقدان الخطاب الثقافى العربى ثقته بنفسه وباستقلاله، واعتماده اعتمادا كبيرا على تجربة الاخر.

اعتماد هذا الخطاب الية متابعة التبدلات المتحققة فى تجربة الاخر، ومحاكاتها محاكاة ساذجة

تكريس هذا الخطاب ضربا من ضروب التناقص المنقوص، المفضى الى فقدان الخصوصية وضياع الصوت والملامح.

فقدان هذا الخطاب فاعليته التاريخية، وانتاجه نشاطا ابستمولوجيا هامشيا.

انتاج هذا الخطاب منظومة من القيم (المشاعر) تتمحور حول احساس متلقى هذا الخطاب بالتقزم والدونية

انتاج هذا الخطاب معطيات ثقافية وفكرية متعالية على الواقع. وربما غريبة عليه ومنبته عن سياقه احيانا

افتقاد هذا الخطاب الى القدرة على الحوار الجدلى



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٩ / ١٩٩٨

الخصب، وتبديده امكانات الذات وقدراتها الخبيئة.
عجز هذا الخطاب عن مطاولة خطاب الاخر وعن الارتقاء الى مستواه واتخاذه شكل رجع صدى له في كثير من الامور.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ / ٩ / ١٩٩٨

مؤتمر مستقبل الثقافة العربية والعولمة.. يصدر توصياته

رفع القيود على السيولة الثقافية بين الدول العربية

انفتاح على ثقافات العالم.. واستفادة بالتقنية الحديثة

اكد مؤتمر «مستقبل الثقافة العربية فى ظل العولمة» الذى نظمته كلية آداب بنها فى ختام اعماله على ضرورة التمسك بالدين الإسلامى كوحى سماوى مقدس يجب عدم المساس به.. والاهتمام باللغة العربية لغة القرآن الكريم للحفاظ على هويتنا الثقافية والإسلامية من الاختراق والاستتباع.

وطالب المؤتمر الذى افتتح اعماله د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى بحضور د. احمد فؤاد الشيخ رئيس جامعة الزقازيق ود. مصطفى السعدنى عميد آداب بنها فى توصياته بالانفتاح على ثقافات العالم الاساسية والاستفادة من التقنية الحديثة وثورة المعلومات أخذا وعطاء بما يثرى لغتنا العربية بالمصطلحات العلمية والمعرفية المتطورة.

تابع المؤتمر:
عبدالنبى الشحات

عبرت ندوات المؤتمر عن كيفية المواجهة التى تحتشد لها الثقافة العربية مع العولمة او بمعنى اخر كيف نعولم الثقافة العربية الإسلامية دون خطر يتهددها.

أوضح د. مصطفى السعدنى عميد آداب بنها ومقرر عام المؤتمر ان توصيات المؤتمر التى جاءت نتيجة المناقشات من خلال الندوات التى شارك فيها العديد من أساتذة الجامعات المصرية والعربية اكدت على ضرورة وضع استراتيجية لعولمة الثقافة العربية تراعى الفصل بين الثقافة والايديولوجيا على الصعيد العلمى والمعرفى.

تضييق الهوة الثقافية

وتضييق الهوة بين الثقافات العربية برفع القيود المفروضة على السيولة الثقافية بين الاقطار العربية، وتبادل الاساتذة والطلاب وإقامة المعاهد البحثية المشتركة.

- تعميق مفاهيم التعليم المتطورة وحسن استخدام المعلومات والحاسبات.
- الاهتمام بمعامل معالجة اللغة العربية المهتمة بحوسبة اللغة لتصحيح احدى وسائل التعامل مع الحاسبات.
- ربط المكتبات العامة بالجامعات ومؤسسات البحث العلمى والثقافى فى كل قطر بشبكة للمعلومات «وطنية» لربطها بمصدر واحد لبث المعلومات مركزه بمصر وبضمانات أمنية خاصة يمكن ربط هذه الشبكة بالانترنت.
- زيادة الوعى الحاسوبى من خلال المؤتمرات والندوات القطرية والقومية.
- واكد المؤتمر الذى شارك فيه ممثلو الجامعات العربية اهمية ان تتضمن الاستراتيجية العربية الإسلامية ابعادا ثلاثة هى.

د. مصطفى السعدنى

- البعد السياسى، الذى يعمل على تحرير الثقافة برفع جميع القيود المفروضة على حرية التعبير والابداع.
- بعد اقتصادى اجتماعى قوامه تنمية وطنية مستقلة يرتكز على اعطاء الاولوية لتلبية الحاجات الضرورية للقوى الشعبية وسلوك استراتيجية للعولمة تجعل التحديث فى كافة المجالات الاقتصادية وأشاد المشاركون فى المؤتمر بمشروع توشكى وتنمية جنوب الوادى تنمية تعتمد على اساس علمى.



المصدر : الحيـــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ أ /٩/ ٧/ ١٩٩٩

أين نحن من كل هذا؟

كلوفيس مقصود *

■ مرة اخرى اعود الى موضوع العولمة نظراً الى ان كثيرين من صانعي الراي وصانعي القرار يعتقدون بحتميتها الى درجة ان الاقتناع بفوائد العولمة طغى على الاضرار التي تلحقها بالمجتمعات النامية - التي نحن منها - وبكونها تجعل من السوق محور العمل والتفكير بغية الاستفادة القصوى ومن دون الأخذ في الاعتبار ما قد تؤدي العولمة - كما هي عليه الآن - الى تاكل في المجتمعات والى فصل للقيم الانسانية عن الانسان.

ثمة مفارقة ظهرت في الايام الأخيرة على اوضاع العولمة... واوضاع اللاعولمة مفارقة جديرة بالدراسة كونها تنطوي على احتمالات تؤول الى مزيد من الوضوح في الرؤيا كما الى استقامة في العلاقات الدولية. كذلك نستطيع القول ان مؤشرات اخذت تظهر من شانها ان تفرمل الانفاع نحو الفوضى والتسيب، وبالتالي ظهور بوادر عقلنة للروابط بين مقتضيات الأمن الاجتماعي بمختلف ابعاده ومقتضيات اقتصاد السوق. فالتنمية البشرية تشكل اولوية مطلقة لعالم الجنوب، في حين ان الدول النامية ضمنت الى حد ما اسس الأمن الاجتماعي لمعظم مواطنيها، وبالتالي اقتربت اقتصاديات السوق والعولمة الملحقة بها من ان تصبح بمثابة عقيدة ونظرة متعالية الى الأوضاع العالمية السائدة.

يكفي ان ننظر الى بعض الاحداث الاخيرة لنتبين صحة التاكيد على ان بوادر تنطوي على خطوات تصحيحية اخذت تظهر. لكن هذه البوادر، لا تزال في بداياتها بل لا تزال في حال تتميز بكونها سريعة العطب.

لذا فمن غير الجائز ان نبالغ باهميتها او الاسترسال بتوقع نتائج فورية او تحولات جذرية. لكن لا يجوز ايضاً إهمال تجلياتها ومتابعة الخطوات التي تقدم عليها حتى تستقيم المعادلة التي تقوم عليها اسس رجحان اقتصاد التنمية على مجرد اقتصاد النمو.

إن ما شاهدناه في الاسبوع المنصرم في كل من روسيا وفي الولايات المتحدة يحتم علينا ان ننفذ الى حقائق التطورات في كلا الدولتين الرئيسيتين، لئلا ننزلق في شطط المبالغة بالتوقع او الإهمال المتمادي. نجد ان روسيا اخذت في تطبيق اجراءات تصحيحية، ما يشكل نقلة سياسية رئيسية تجعل الحزب الشيوعي الروسي شريكاً في صنع القرار، لكنها تحول دون اية محاولة من جانبه للاستئثار بصنع القرار او تنفيذه.

إن ما قام به رئيس الوزراء الجديد بريماكوف هو انه نجح في احتواء الحزب الشيوعي من خلال اشراكه في المسؤولية... والى حد اقل في الحكم، هذا يعني ان الحزب الشيوعي سيكون مضطراً الى تكييف فكره واطره مع المستجدات كي يستطيع الاسهام في اخراج ذاته من التحجر الفكري الذي ميز معظم فترة حكمه حتى حصل الانهيار للنظام الشيوعي بمجرد الانفتاح الذي جاء متاخراً.

بمعنى آخر ان بدايات حل الأزمة القائمة في روسيا التي سببتها راسمالية معدومة المضمون الاجتماعي لامبالية بالقيم، كما افرزت المافيات وادت إلى الانجذاب الى الكسب المتسرع غير المشروع، بكل ما يعنيه ذلك من استهتار بحقوق الناس وفساد وإفساد في التعامل وشحذ للفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين شرائح المجتمع. هذه البدايات شرعت تصحح المسار. إن إعادة ترتيب البيت السياسي بقيادة رئيس الوزراء الجديد خطوة تتجاوز روسيا، هذا إذا اتيح لها فرصة تحصين نفسها من مزاجية الرئيس يلتسن وتداعيات الأطراف اذا لم تتوفر ارادة معالجة شجاعة للاوضاع الاقتصادية.

وفي حين تاخذ روسيا خطوات نحو حلحلة - حتى لا نقول حل - ازمتها نجد ان الولايات المتحدة تواجه - كما وصفها السناتور موينيهن، «ازمة نظام».

وعلى رغم ان ما قام به الرئيس كلينتون من سلوك معيب فإن مؤسسة الرئاسة هي في ازمة، ولا اعتقد ان الأزمة ازمة نظام. ان ما يواجهه الشعب الاميركي هو حرج من وضع الرئاسة وخجل من رئيس خيب آمال ناخبيه. هذه الحال النفسية تدفع معظم الاميركيين الى الانكفاء والقيام بمراجعة نقدية لمجمل الحال السياسية. هذه الكآبة السائدة قد تدفع الولايات المتحدة الى انعزالية جديدة او الى مغامرة - او مغامرات - دولية يقوم بها الحكم لتحويل الانظار عن الأزمة الاخلاقية للرئيس والأزمة السياسية والدستورية للرئاسة. لقد كتب الكثير عن موضوع الفضيحة الجنسية وما تبعها من تناقضات في مواقف الرئيس كلينتون وما يمكن الكونغرس بفرعيه ان يقدم من إدانة او إقالة، لذا يمكن القول ان الأزمة السياسية ستتفاقم - إذا لم يستقل الرئيس كلينتون - لأن الرئاسة كمؤسسة سيتم تقليص سلطانها، لأن الرئيس - إذا بقي - فقد نفوذه المعنوي والاخلاقي.

المفارقة تكمن في ترميم الجسم السياسي في روسيا وفي تاكل مستمر في الثقافة السياسية للمجتمع الاميركي. هذا التقاطع يشكل فرصة قد لا تتكرر من أجل الخروج من التارجح العنيف الذي ساد معظم القرن العشرين بين محاولات عولمة النظام الشيوعي اثناء عهد الاتحاد السوفياتي، والآن خلال عولمة راسمالية السوق. كانت عولمة الشيوعية قننت القمع وحرمان الحرية وبالتالي الكرامة، في حين ان جموح الراسمالية المعدلة شرع فحش الثروات والاحتكارات، ومثلما اثرت قلة افقرت الكثرة واستحال لديهم اي أمل بمساواة - على الأقل مساواة في الفرص - وبالتالي دفعهم الى ذل الطلب. فمثلما ان الحرية حق كذلك الشعور بالتساوي حق.

من هذا المنظور، يمكننا ان نامل بان تؤدي المراجعة النقدية في كلا الدولتين الكبريين الى ادراكهما بحدود سلطتهما، وبالتالي التمكن من دفعهما الى عالمية معقولة بدلاً من العولمة الفجة. فالعالمية تعيد الى الانسان - للمواطن - مركزيته، في حين ان العولمة ترجع السياق كنقطة ارتكاز للتفكير والعمل.

لقد وجدنا ان نقيض العولمة هو التفكك المريع الذي حدث في كثير من بلدان العالم، بينما العالمية الجديدة تتوجه الى مداواة الفوارق الشاسعة بين عالمي الشمال والجنوب وما استتبع هذه الفوارق من استقطابات مرضية وحروب طائشة وانعدام التوازن في معظم المجالات الحياتية. يكفي ان نشير في هذا الاطار الى الدراسة السنوية لعام ١٩٩٨ لمؤسسة التنمية التابعة للامم المتحدة UNDP التي اكدت ان اغنى ٢٠ في المئة في العالم لديهم ٨٦ في المئة من الاستهلاك. وعلى رغم نمو التزايد في الاحجام الاقتصا



عالمياً، فإن مستوى استهلاك العائلة هبط في افريقيا ٢٠ في المئة في الـ ٢٥ السنة الاخيرة. وتؤكد الدراسة ان العشرين في المئة، اي افقر فقراء العالم، يستهلكون ١,٣ في المئة من الاستهلاك العالمي. كما تقول هذه الدراسة مثلاً ان

الاميركيين يصرفون ثمانية بلايين دولار على ادوات الزينة والاوروبيين يصرفون حوالي ١١ بليون في حين أن الانفاق على التعليم لا يتعدى ستة بلايين دولار وتامين المياه والصحة ٩ بلايين لحوالي مليارين من شعوب العالم التي لا تزال من دون مدارس ومياه صالحة.

* * *

اسجل هنا القليل جداً مما ورد في هذا التقرير السنوي لأؤكد ان الحقبة المقبلة تتطلب منهجاً يؤمن تقارباً عقائدياً يخرجنا من رواسب التزمت الذي ارتبط بالشيوعية والاتحاد السوفياتي ومن تمادي الراسمالية في التسلط على مرافق الثروة العالمية ومصادرها. وقد يكون هذا التقارب ممكناً اذا تم استحضار الدوافع المثالية التي جعلت اشتراكية الشيوعية جانبة في مرحلة من التاريخ المعاصر ومن ثم استحضار الديموقراطية التي جعلت في مرحلة لاحقة الراسمالية عنصراً جاذباً لبعض اجيال صاعدة من رجال (ونساء) اعمال ومنتفعين استسلموا للواقع وتخلوا عن اي طموح للمساهمة في تغييره او تحسينه.

هنا تعود بنا الذاكرة الى ما كان جواهر لال نهرو يطمح الى تحقيقه للهند من انجاز التقارب بين الاشتراكية والديموقراطية. كما كان يريد ان ينزع عن الاشتراكية انغلاقها على سياسات تاميمية عقيمة. وعن الديموقراطية كونها محصورة في المشروع الراسمالي. قد يكون جائزاً ان المستجدات الصحيحة التي حصلت في الاربعين عاماً الاخيرة جعلت من امثال نيلسون مانديلا ومحمد خاتمي وسواهما ورثاء شرعيين لارث خلفه نهرو على رغم انه لم يستطع تماماً انجاز مشروع التقارب. هذا التقارب هو بمثابة تزاوج بين الحاجة الى تقليص التفاوت داخل المجتمعات النامية وبين الجنوب والشمال.

هل يمكن الاستنتاج ان اي استقرار في الحالة الروسية السياسية مرهون بلجم الراسمالية العابثة كما ان خروج الولايات المتحدة من المازق الخطير التي تجد مؤسسات الدولة - خصوصاً مؤسسة الرئاسة - نفسها فيه قد يضطرها ان تقلص منهج الإملاء، وتدرك انه بمقدار ما تعي حدود قوتها تؤمن للنفوذ الذى تمارسه بعده الانساني الذي غيبته عن سياساتها اصرارها على دمج مفتعل لاقتصاد السوق مع الديموقراطية.

* * *

امام هذا المخاض الفكري الهائل في مواجهة تحديات نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين اين العرب؟ هنا يكمن الجواب بانه إذا كان العرب عرباً عندئذ يمكنهم المساهمة - حتى المساهمة المبدعة - في ترسيخ قواعد التقارب، لكن إذا بقي العرب على ما هم عليه الآن فإن الهوية لن تكفي إذا لم تتوفر مرجعية موثوقة، لذا فقد حان الوقت كي نخرج انفسنا من ازمة الهوية التي تتفاقم نتيجة استشراس المشروع الصهيوني والانفلات الحاصل في مجابهته من جهة وفي عدم توفر اطار يؤمن مناقشة البدائل بموضوعية تامة. فإذا بقينا في حال التبعثر الراهنة ستزيد التحديات، لأن الكماشة التي بدا بإنشائها الحلف التركي - الاسرائيلي ستؤدي الى الفك الآخر من الكماشة، اي قيام حلف بين الحبشة واسرائيل وما قد يعنيه هذا من حرمان الامة لا من حقوقها كامة وكقضية وكشعب فحسب، ولكن حرمانها من الكثير من ثرواتها وحقوقها خصوصاً المائية منها التي تمس الفرات والنيل والاردن والليطاني وغيرها. لذا لم يعد في الامكان ان تتركز اهتمامات معظم الانظمة العربية على البقاء بل صار مفروضاً عليها، من اجل البقاء المثمر ان تتوجه نحو وحدة نظرتها وموقفها وايجاد الية عربية جامعة تؤمن الحرية للحوار بين مواقع القرار ومواقع الراي. كما علينا ان نعي انه مهما كان هناك من انجاز او ابداع على مستوى قطري او اقليمي فإنه لن يلاقي من يتلقفه ليوظفه في اسهام حضاري او في هندسة عالمية متجددة تضمن لاجيالنا القادمة عطاءات عجز جيلنا عن مد شعوبنا وشعوب العالم بها على رغم اننا مؤهلون لها ومقتنعون بإمكانات الامة للقيام بها.

يبقى ان نوفر حواراً بين الاجيال العربية، لتتحاور التجارب مع الآمال فتخرج اجيالنا من الياس السائد في اوساطنا وتدرك المطبات فيتم اجتنابها، وتنفذ الى اسباب الاخطاء التي ارتكبها جيلنا، فتتم لها الحصانة التي توفر لها الاحتضان الدافئ الذي يوفره الحوار والالتزام بوحدة الموقع الذي يؤمن للعرب الدور الذي يغيبه التردي والتشرذم في حال الامة.

اين نحن من كل هذا؟

* مدير مركز دراسات الجنوب في الجامعة الاميركية في واشنطن.

عماد الدين أديب فى مداخلة ساخنة أمام ندوات «اليورومنى»:

العرب يخشون الثمن السياسى للعولمة

- أين الشفافية فى ظل وجود الحسابات السرية بالخارج؟
- شفيق جبر يدعو لتحالف استراتيجى بين رجال الأعمال العرب



المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٩/٩/١٩٩٨

دعا عماد الدين أديب رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير «العالم اليوم» إلى ضرورة اعادة ترتيب البيت العربي من الداخل قبل التعامل مع ظاهرة «العولمة» التى تتطلب نظاما رقابيا فعالاً وشفافية تلبي حق الناس فى معرفة ثرواتهم القومية.. وأكد فى مداخلته امام ندوة «السوق العربية المشتركة وعملية العولمة» التى اقيمت ضمن فعاليات مؤتمر «اليورومني» الذى انتهى امس الأول ان العالم العربى لم يستعد بعد للتعامل مع ظاهرة العولمة.

وقال عماد الدين أديب: «اننا كعرب نكره فكرة التغيير.. ونحب ابقاء الوضع على ما هو عليه».. كما تساءل: «كيف يمكن ان تكون هناك شفافية في ظل وجود الحسابات السرية في بنوك سويسرا؟!».

وأشار إلي ان العرب يخشون العولمة بسبب الثمن السياسى الذى يتعين عليهم دفعه.

وأضاف: ان العولمة تتطلب الاجابة عن سؤال محورى فى غاية الاهمية وهو: هل نعرف انفسنا فى العالم العربى كما يعرفنا باقى العالم؟ وقال انه يعتقد ان الاجابة عن هذا السؤال هى: «لا»!

كما تساءل عن الثمن الباهظ للمنافسة الذى دفعته الدول الآسيوية مؤخراً فى ظل ظاهرة العولمة.. وقال انه يعتقد ان السبب المباشر للأزمة الآسيوية يرجع إلى قيام المستثمرين الاجانب باعادة سحب استثماراتهم فى هذه الدول. واشار إلى ان المستثمرين الأجانب قاموا فى عام 1994 بضخ 47 مليار دولار في دول اندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند، ثم 70 مليار دولار فى عام 95، و93 مليار دولار فى عام 1996، ولكنهم بدلا من ضخ استثمارات جديدة فى عام 97، قاموا بسحب اموال تعادل 11٪ من اجمالى دخل هذه الدول الآسيوية، وهو ما مثل كارثة محققة لها.

وقال عماد الدين أديب: «لو كانت هذه هى العولمة، فنحن لانريدها».

واشار إلى ان علماء الاقتصاد يتحدثون عن ان المنافسة من خلال ظاهرة العولمة قادرة على تمكن الاقتصاد العالمى من تحقيق معدلات أعلى للنمو، إلا انه مع نمو المنافسة تم تصنيف دول العالم إلى 6 مجموعات اساسية متنافسة.. وللأسف فإن معظم الدول العربية لا وجود لها فى هذا التقسيم.

وتساءل مرة أخرى: هل يجوز ان نتحدث عن العولمة فى ظل حالة عدم التوازن وعدم المساواة التى تسود انحاء العالم؟.. وقال: «اننا نؤمن بالاقتصاد والسوق الحر.. لكننا فى نفس الوقت نؤمن بالعدالة الاجتماعية».

وفى عرضه لما يحدث فى العالم فى ظل ظاهرة العولمة قال عماد الدين أديب: إن الرئيس الامريكى بيل كلينتون عقد اجتماعا طارئاً مع قادة الدول الصناعية الكبرى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٩٩٨

لوضع استراتيجية لدفع النمو العالمى فى مواجهة الازمة الآسيوية التى لم يشهد اها العالم مثيلاً منذ 50 عاماً.. كما تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ليظل جاهزاً لاستعمال 50 مليار دولار كاموال للطوارئ، لمنع تفاقم الأزمة وانتشار تأثيرها إلى دول أمريكا اللاتينية، وكذلك تم ادخال طلب إلى الكونجرس لكى يوافق على رفع مساهمة الولايات المتحدة فى صندوق النقد الدولى وبالرغم من كل ذلك فإن السوق لم يتأثر وبينما تاثر السوق ايجابياً نتيجة لشعور المتعاملين بان هناك فرصة كبيرة لكى يظل الرئيس كلينتون فى وظيفته، فارتفعت اسعار الاسهم الامريكية 180 نقطة.. وقال اديب مجدداً: «إذا كانت هذه هى العولمة فنحن لانريد عولمة تتيح لفاتحة سوستة الرئيس الامريكى «مونيكا لوينسكى» ان تؤثر فينا جميعاً. فيتاثر الدولار وتواجه الاسواق صعوبات كبيرة، ويعجز الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات عن اتمام اتفاقه مع بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى»!!

واختتم اديب حديثه يقوله: اننا نلوم كثيراً الغرب، ونتهمه بالقسوة وعدم مراعاة الابعاد الاجتماعية، ولكن صدقونى اننا الاولى باللوم، عن اى شخص آخر.

وأضاف انه ينبغي ان نتصارح وننظف البيت من الداخل ونعيد ترتيب اوراقنا من جديد، لنصبح قادرين على التنافس مع العالم الخارجي.. وقال إنه الثمن الباهظ الذى لابد ان ندفعه لنصبح اكثر قدرة على المنافسة وعلى تفهم طبيعة النظام الذى يجعلنا نتعامل بحميمية مع العولمة.

من جانبه، قال شفيق جبر رئيس شركة «آرتوك للاستثمار» الذى راس الجلسة: «ان العولمة تلاحق العالم العربى، سواء شئنا أم أبينا.. ودعا إلى ضرورة أن نطور فكرنا ونفكر فى مصالحنا لنتعامل بايجابية مع العولمة.

كما اعرب عن اعتقاده بان التفاعل بكفاءة مع العولمة، يرتبط بمدى قدرة المبادرين من القطاع الخاص على التفكير فى مصالحهم المشتركة والتأثير على صانعى القرار لفتح الحدود بين الدول وايجاد تحالف استراتيجى فى المجال الاقتصادى.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/ ٩/ ١٩٩٨

الغرب لم يقدر تجربة سبعين عاما من الشيوعية حق قدرها

ما الذي حدث للنظام العالمي الجديد؟

■ خابت آمال العالم ببزوغ فجر جديد عقب انهيار جدار برلين

■ ليس من المجدي ان نعزو كل ازمات العالم لسبب واحد

من كان يعتقد انه بعد مرور قرابة عشر سنوات من سقوط جدار برلين، ان يصبح العالم في هذه الحالة المشوشة؟

فعندما تمت ازالة ذلك الجدار في شتاء عام ١٩٨٩، كان توجه العالم يبدو واضحا. فلقد خسرت الماركسية المعركة امام اوروبا، الموحدة بالديموقراطية والحرية الاقتصادية، فقد بدا وكأنه مقدر عليها ان تستعيد البلدان التي كانت في يوم من الايام محتجزة خلف الستار الحديدي، كما ان القارة الآسيوية، بالرغم من الظلال الكئيبة التي خلفتها حادثة ساحة تيانمين، كانت تضج بالأمل، والحيوية والنشاط وكانت الولايات المتحدة، من دون شك هي المنتصرة في معركة الحرب الباردة. وكان لا بد لعالم جديد ان يبدأ اخيرا.

بيد ان الامور لم تسر كما هو متوقع. فنحن نواجه الآن ازمة الرئاسة في واشنطن، ووشوك انهيار الدولة في روسيا، وامكانية حدوث موجة صدمة اخرى في آسيا، وهبوط بالغ في اسواق اميركا اللاتينية والتهديد بانتعاش الارهاب.

فهل تشكل كل هذه العوامل الجانب السلبي لعجزنا عن السيطرة على الانتصار الذي حققناه في عام ١٩٨٩؟

فاذا كانت روسيا تتجه للرجوع الى عام ١٩١٧، والاسواق العالمية الى عام ١٩٢٩، فهل يتوجب علينا عندها ان نتوجه الى عام ١٩٤٥، لاعادة صياغة مؤسساتنا الدولية التي يبدو انها فشلت في دورها الهيكلي والتنظيمي؟

صورة سيئة

فحالة الغموض السائدة حاليا انما تتماشى والتوقعات التي كانت سائدة بالامس. حيث ان الرسالة الاميركية متنازع بين المبادئ التي وضعها في القرن الثامن عشر الفلاسفة الفرنسيون، وبين تكنولوجيا اواخر القرن العشرين وبصفة خاصة الانترنت، وكنتيجة لذلك، اصبحت اميركا تقدم صورة سيئة عن نفسها في وقت باتت تبدو فيه بانها اقل استعدادا، وقدرة على ابداء نفوذ يحقق الاستقرار، والتنظيم في بقية ارجاء العالم.

كما ان روسيا التي تقف على حافة الانهيار المالي، ان لم نقل الفوضى الاجتماعية، والسياسية، كان عليها اللجوء الى شخصية سوفيتية رئيسية، اي يفغيني بريماكوف، في خطوة اخيرة لتفادي السقوط في براثن الفوضى.

اما في آسيا، فان اليابانيين عاجزون عن القيام باصلاح



المصدر : القبس
التاريخ : ١٩ / ٩ / ١٩٩٨
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم: دومنيك مويسي

حاد لنظامهم السياسي، والمالي، وانه يمكنهم فقط الانتقال باتجاه ظروف اكثر سوءا فالامكانات المتزايدة لحدوث صدمة آسيوية اخرى، تحمل معها القلق بشان الاضطرابات الاجتماعية المتنامية، وعدم الاستقرار السياسي في جميع ارجاء القارة.

وتراكم مثل هذه الاحداث السلبية قد يتحول الى تحقق بعض النبوءات اي توقع الاسوأ الذي يؤدي الى ما هو اسوأ منه.

وقبل البحث عن كباش للفداء، او البحث عن تفسيرات عالمية للوضع، يجب علينا ان نسأل انفسنا اين يكمن الخطأ، او اكثر دقة ما الاخطاء التي ارتكبناها وأدت الى ذلك؟

مسؤولية العولمة

ويمكن الوصول الى اجابات على هذه الاسئلة بسهولة. فالنسبة للبعض، فان عملية العولمة بحد ذاتها هي المسؤولة عن الحالة المشوشة التي نعيشها. فاملاءات السوق الحرة الرأسمالية المرتبطة بتجاوزات الديموقراطية المنفلتة، اللتان فرضتا بصورة شكلية على تجارب ثقافية، وتاريخية غريبة عنها، ينظر اليها على انها هي المتسببة الرئيسية في كل ذلك.

وبالنسبة لآخرين، فان المبادئ كانت صحيحة، الا ان تطبيقها كان خطأ. فعلى سبيل المثال، فان وصفات صندوق النقد الدولي كانت صحيحة، الا ان جدول تنفيذها لم يكن مناسبا تماما. فالادوية التي كان يجب تناولها لعدة أشهر، ان لم يكن لعدة سنين، فرضت على الدول التي تعاني من الامراض في ظرف ايام فقط.

كيف يمكن لنا ان نقارن بين هذه الشكاوى وبين تبادل الاتهامات الصادرة عن المتنبئين بحدوث الكوارث في عالمنا الحديث؟ هناك أجوبة متوازنة ومعتدلة الا انها تفترض تفهما للدورات التاريخية، اي ان البشر يضعون التاريخ، الا انهم لا يعرفون التاريخ الذي يقومون بصنعه.

وانه من غير المجدي البحث عن سبب وحيد للازمات المتعددة للعالم، كما انه من الخطر الخضوع الى اغراء رفض آليات ومؤسسات الضبط غير الكاملة التي نمتلكها الآن.

فمن دون الولايات المتحدة فان صندوق النقد الدولي، او البنك الدولي، ناهيك عن الامم المتحدة، فان عالم اليوم كان سيصبح في حالة اسوأ من ذلك.

من المسؤول؟

فهذا ليس وقت التبسيط السهل، وجلد الذات. فالرد على الاسئلة التي بدات تتزايد شعبيتها مثل «من الذي اضاع روسيا؟»، او «من الذي اضاع آسيا؟»، ليس بالأمر السهل. اذ ليس هناك اجابة واحدة، بل قناعة واحدة. فاولا وقبل كل شيء، فان كافة الروس، والآسيويين، المسؤولون عن تصرفاتهم اليومية، فالغرب، بصفة عامة، قام بالخطوة الصحيحة، الا انها جاءت بنتائج خاطئة.

ففي روسيا، على سبيل المثال، كان تاييد يلتسين الرئيس، سياسيا وماليا يعد امرا مشروعا. وكذلك تبني استراتيجية للتوصل، واذا لزم ذلك، لاحتواء تلك البلاد.

والمشكلة هي اننا لم نقدر وزن سبعين عاما من التجربة الشيوعية على امبراطورية ضخمة ومتخلفة، حق قدره.

وقد يكون من قبيل مفارقات التاريخ ان ياتي الى السلطة زعيم سوفيتي في روسيا مما يمنح الاصلاحات فترة توقف لازمة بعد ان اصبح هذا الامر محتوما بسبب الازمة الشيوعية الاخيرة.

وبالمستوى نفسه، فان تتابع الازمات في آسيا كان لازما للكشف عن العواقب بعيدة المدى الخطيرة للفساد، والمحاباة، وغياب وجود مؤسسات اقليمية مؤثرة.

كما يجب على الاوروبيين مقاومة اغراء الاعتقاد بان هذه الاحداث العالمية لن تؤثر عليهم، او ان الوقت قد حان بالنسبة لهم لشغل الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة.

فقبل عشر سنوات مضت، كانت اوروبا هي الشريك الاضعف، والاقل نشاطا في عالم ثلاثي الاطراف. وهي مضغوطة فيما بين آسيا الاكثر حيوية ونشاطا، وبين اميركا الاكثر قوة. اما اليوم وبالمقارنة بذلك، فان الاوروبيين يخشون ان يصبح اليورو قويا اكثر من اللازم في مقابل الدولار.

كما ان جوانب الضعف في شخصية الرئيس كلينتون قد اضرت بصفة خطيرة بصورة اميركا في أعين العالم، وبقدرتها على التصرف دوليا، في المدى القريب، على الاقل. ولسوء الحظ، فان جوانب الضعف العديدة لاميركا لا تجعل بحد ذاتها من اوروبا قارة اكثر قوة.

فعملية العولمة، وبتفاعلاتها الحتمية بين بعض الظواهر التي تبدو غير مترابطة، جعلتنا ندرك اكثر من ذي قبل مدى تعقيد عالمنا والاعتماد المتبادل.

كما ان للعولمة معنى ومغزى حقيقيا واحدا. فلقد اصبحنا اكثر من اي وقت مضى في مركب واحد. غير ان هذا لا يعني اننا عاجزون عن تحديد مسيرتها.

وعليه، دعونا نعزز المؤسسات التي لدينا بدلا من رميها بعيدا والتخلص منها، والتفكير في اقامة اخرى جديدة.

■ عن الفايننشال تايمز ■



نظرة إلى العولمة

إبراهيم محمد عويس *

■ اعتقد ان احد الأسباب التي دفعت الرئيس كلينتون الى عقد مؤتمر قمة مع الرئيس بوريس يلتسن، حديثاً، هو محاولة اقناع الشارع الروسي وحكومته ومؤسساته بعدم التراجع عن مسيرة ما يسمى باقتصاديات السوق الحر، بمعنى تقليص دور الحكومة في قطاعات الانتاج بتنفيذها سياسة متفق عليها في خصخصة القطاع العام وإفساح المجال للقطاع الخاص حتى يتمكن من تسخير قدراته الإدارية والمالية في النهوض بالاقتصاد الكلي من خلال حافز الربح وتكوين الثروات.

هذا هو احد اركان العولمة المهمة من دون محاولة الدخول في متاهات تعريفها او تحديد مفهومها. ولا بد من ان نوضح في هذا الصدد ان اي امر يتعلق بسكان البشر والعالم اجمع ليس بالضرورة احد أوجه العولمة التي نحن بمثار الحديث عنها... فمثلاً محاولة تقليل الآثار الناجمة عن تلوث البيئة والتي قد تؤثر على طبقة الأوزون التي تحجب عنا مضار الاشعة الشمسية لا شك انه امر يخص العالم اجمع، ولكن لا يعتبر هذا جزءاً من العولمة. كذلك موضوع حقوق الإنسان او اي بند من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالتعاون الدولي ومحاولة التوصل إلى سلام منشود من خلال انشاء مؤسسات وما يتفرع منها ووضع قواعد دولية لحل النزاعات الاقليمية والعالمية. كل هذه الأمور، وما يتعلق بها او يتفرع منها، ليست في إطار ما يسمى حالياً بالعولمة، ولو انها مهمة للبشر والعالم أجمع.

اعتقد ان ما يطلق عليه الآن بالعولمة ما هو إلا تطور اقتصادي تاريخي وترابط الأسواق وتشابكها وتأثير بعضها على البعض الآخر ولا يمكن حتى للدول العظمى من ايقاف تياره.

فقبل الثورة الصناعية وعلى مدى قرنين ونصف قرن قبل نهاية الثامن عشر مرت الدول الخمس الكبرى في ذلك الوقت، وهي انكلترا وفرنسا واسبانيا والبرتغال وهولندا، في فترات نزاع وحروب دائمة وتبنوا ما يطلق عليه بسياسة التجاريين وفحواها ان كل دولة لا بد لها ان تصدر اكثر مما تستورد حتى تستحوذ على الفائض بالذهب والفضة كالمصدر الحقيقي للثروة آنذاك. معنى ذلك ان مكسب اي دولة لا بد ان يكون على حساب خسارة دولة أخرى. ومن هنا عزمت كل دولة في نزاعها مع الآخرين على اتخاذ كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة ومنها اغراق السفن التجارية للدول الأخرى حتى تمنعها من تحقيق الهدف الاكبر، وهو زيادة صادراتها وإغراق بضائعها في مياه البحار. ولكن كلاً من هولندا والبرتغال اراد ان يخرج من تلك النزاعات المستمرة وطورا السفن الكبرى لاستكشاف مناطق جديدة في العالم والاستفادة من خيراتها ونمت الثروات فيهما بظهور طبقات رأسمالية مما شجع الدول الأخرى على نحو ذلك المنهاج وبدأت الرأسمالية تعم في تلك المناطق، خصوصاً بعد الثورة الصناعية وزيادة الانتاج والانتاجية. وتوسعت قاعدة الصناعة بمساندة تقدم التكنولوجيا الرهيب في القرنين التاسع عشر والعشرين. ولكن الفردية من دون قيود وترشيد أدت إلى استغلال الطبقات العاملة وتركز الثروات في ايدي فئة قليلة على حساب اغلبية عاملة كادحة، ومن ثم ظهرت الماركسية لمحاولة تاريخية ثورية ضد تلك الأوضاع غير المقبولة. وفي الوقت نفسه بدأت الرأسمالية في تصحيح اوضاعها وبدأت القوانين التي تحد من الاستغلال ومنع الاحتكارات تنتشر في الدول الصناعية الغربية، كذلك ظهرت نقابات العمال وتطورت واصبحت مؤسسات لها حسابها وكيانها. هذا بالاضافة إلى التعديلات المستمرة في قوانين الضرائب كمحاولة لإعادة توزيع الثروة ومساواة الأعباء الضريبية. كل ذلك حتى تستطيع الرأسمالية أو اقتصاديات السوق في نمو كافة القطاعات وازدهارها، في الوقت نفسه التي تحاول فيه تحصينها من العيوب الذاتية من خلال المؤسسات والنظم والسياسات المالية.

وفي القرن العشرين تعرض العالم لحربين عظميين وعلى رغم النزاع بين الرأسمالية والشيوعية قبل انهيار الأخيرة منهما. فكرت دول التحالف انه لا بد من قيام نظام اقتصادي تعاوني بعد الحرب العالمية الثانية... وقد كان، ففي اثناء تلك الحرب انعقد مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods في ولاية نيوهامبشير في الولايات المتحدة، واشترك فيه الاتحاد السوفياتي آنذاك والذي ما لبث ان انسحب قبل نهايته. وفي عام ١٩٤٤ وقعت الدول على اتفاقية بريتون وودز والتي بمقتضاها انشئت المنظمتان العالميتان، البنك الدولي للانشاء والتعمير بهدف تقديم القروض الطويلة المدى للانشاء والتعمير في الدول الاعضاء، وصندوق النقد الدولي بغرض تقديم قروض قصيرة المدى لإصلاح الخلل في موازين مدفوعات الدول الأعضاء. اما مشروع انشاء المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organization فقد نوقش في هافانا في كوبا في سنة ١٩٤٨، ولكن لم يصدق عليه مجلس الشيوخ الاميركي آنذاك، وكذلك لم يصدق عليه عدد من الدول وبالتالي لم يخرج ذلك المشروع، الذي قصد بمقتضاه تحرير وزيادة التجارة الخارجية، إلى حيز التنفيذ في ذلك الوقت. وحتى تتمكن الدول من الدخول في مفاوضات لتخفيض الضرائب الجمركية والقيود الملجمة للتجارة الخارجية، فقد اتفق في سنة ١٩٤٧ على انشاء «الغات»، وهي الاتفاقية العامة للضرائب والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade في جنيف. وعقدت مؤتمرات عدة في أوروغواي Uriguay وغيرها من البلاد وانهت اعمالها في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٩٤ في المغرب بتسليم مهام اهدافها إلى المنظمة العالمية للتجارة التي انشئت في اول تموز (يوليو) ١٩٩٥.

وكان من اهم نقاط الاتفاق هي: ١- العمل على تخفيض الضرائب الجمركية تدريجاً. ٢- العمل على تذويب القيود الناجمة عن نظام الحصص Quotas. ٣- إلغاء نظام الإغراق. ٤- العمل على برنامج لتخفيض نظم الدعم الاقتصادية. ٥- العمل على احترام حقوق وبراءات الاختراع. ٦- العمل على الاقلال من القيود المفروضة على الخدمات. واخيراً وليس اخراً، انشاء قواعد جديدة لتسهيل الاستثمارات العالمية، خصوصاً بعد ان تطورت اجهزة وشبكات المعلومات ودخل العالم مرحلة جديدة من خلال ثورة المعلومات والاتصالات لا تقل اهمية عن نتائج الثورة الصناعية في اواخر القرن الثامن عشر. بل انها في



رابي تفوق في ابعادها وسرعتها ما حدث في اعقاب الثورة الصناعية.

ومن هنا بدا تيار العولمة الجارف الذي لا تستطيع حتى الولايات المتحدة، على الرغم من زعامتها الاقتصادية والسياسية في العالم، من ان تتصدى لذلك التيار وذلك التطور الذي تفوق ابعاده اهم التطورات في تاريخ البشرية.

ومن اهم مظاهر تلك العولمة هو التشابك الاقتصادي بين الأسواق العالمية والشركات الكبرى والمؤسسات الدولية الثلاثة: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة. ومن خلال هذا العرض الاقتصادي التاريخي السريع، اريد ان اركز على النقاط الآتية:

– اولاً، على رغم ان الولايات المتحدة او حتى الدول الأخرى المتقدمة صناعياً لا تستطيع ان تقف امام تيار العولمة كتطور اقتصادي تاريخي، إلا ان كل منها يحاول ان يسير اتجاهه حتى يتمشى مع المصلحة الاقتصادية لكل منها. وانه لا شك من زعامة الولايات المتحدة في هذا الصدد لكبر حجمها الاقتصادي من ناحية، ومن تاثيرها على سياسات المنظمات الدولية الثلاث لأن التصويت على قرارات تلك المنظمات قائم على اساس نسبة حصة كل دولة في راسمالها وان الولايات المتحدة ما زالت هي اكبر مساهم فيها وبالتالي لها القدرة على إدارة دفة تلك المنظمات ورسم سياساتها ووضع الشروط التي تتطلبها من الدول من اصلاحات اقتصادية مثل الخصخصة وتقليص القطاع العام ونهج السياسات التي من شانها تقليل العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات والاسراع في تطبيق نظام السوق تشجيعاً للقطاع الخاص للعمل والانتاج وإدارة دفة الاقتصاد وجذب الاستثمارات الخارجية إلى غير ذلك من الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي قبل مد يد المساعدة لاقتصادات الدول التي تئن من اوضاعها الاقتصادية.

– ثانياً، في الوقت الذي تتزعم فيه الولايات المتحدة محاولة تحديد اتجاه تيار العولمة التاريخي، نجد أن رغبة الدول النامية في التاثير على مجريات الأحداث الاقتصادية الدولية لا تناى بالاهتمام، ففي ١١ ايار (مايو) سنة ١٩٩٨ دعا الرئيس حسني مبارك إلى مؤتمر قمة اقتصادي حضره خمسة عشر دولة، ولم تعر الصحف العالمية اي اهتمام به ولم تنشر ما دار فيه وما اتخذ فيه من قرارات على الرغم من اهمية ذلك المؤتمر في اعقاب الأزمات الاقتصادية في دول شرق اسيا.

– ثالثاً، في مناخ العولمة وسرعة نقل المعلومات والأموال في ارجاء العالم، بدات الشركات العالمية في الاندماج لتحقيق وفورات اقتصادية واعطاء تلك التكتلات الجديدة فرصة أكبر للتنافس في اسواق العالم، ونلاحظ ان الولايات المتحدة مثلاً بدات تغض النظر عما إذا كانت الشركات الاميركية واندماجاتها تتعارض مع قوانين منع الاحتكار. وذلك بهدف اعطاء تلك الاندماجات ميزة نسبية تستطيع فيها ان تتنافس مع مثيلاتها في الاتحاد الاوروبي وفي الأسواق الأخرى الكبرى... فمثلاً نجد تكتل صناعة الطائرات في الولايات المتحدة حتى تتنافس مع الـ «ايرباص» Airbus في اوروبا، وتلك التكتلات تشمل الآن قطاعات اخرى في البنوك وفروع عدة من الصناعات والخدمات، ففي ١١ اب (اغسطس) سنة ١٩٩٨ اعلنت شركة «بريتيش بتروليم» وشركة «اموكو» عن اندماجهما، وبالتالي اصبحتا تمثلان اكبر ثالث شركة بترول في العالم بعد «شل» و«اكسون»، وحتى يمكن ان نعطي صورة اوضح لتلك الاندماجات، فإن مبيعات شركتي «بريتيش بتروليوم» و«اموكو» في سنة ١٩٩٧ وصلت إلى ١٠٧ بليون من الدولارات، تقريباً ضعف الدخل القومي المصري.

وتسير عجلة الاندماجات بسرعة فائقة، فإن التقديرات الاقتصادية تبين انها وصلت في مجموعها حتى الآن ما يقرب من ٤٧٠٠ بليون دولار والذي يمثل حوالى ستين في المئة من الدخل القومي الاميركي او ستة وتسعين في المئة من مجموع الدخل القومي في المانيا واليابان كثاني وثالث اقتصاد في العالم.

هذا الاتجاه العام نحو تكوين الاحتكارات العالمية وغض النظر عما إذا كانت تعارض قوانين منع الاحتكار، فهو امر خطير لأن هذا التركيز سيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار وتقليل الجودة وسيكون على حساب مصالح المستهلكين في انحاء العالم عموماً، وفي دول العالم الثالث خصوصاً. ولا شك ان كل ذلك سيؤدي في النهاية إلى بعث تضارب المصالح كما حدث في عهود التجاريين ولكن بصور واشكال أخرى.

– رابعاً، ان اجبار عدد من البلدان على الاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر قد يؤدي إلى عواقب وخيمة وخيبة امل وعدم استقرار اقتصادي، ومما ينجم عنه من عدم استقرار سياسي وقلقلة اجتماعية وتركز الثروات في ايدي القلة التي تستطيع بسط نفوذها. إذ أن نجاح الاقتصاد الحر في دفع الاقتصاد الكلي قدماً وفي رفع مستوى المعيشة لا بد ان يتاتى من خلال ضوابط وقيود ومؤسسات فعالة كنقابات العمال وصحافة حرة، لا بد ان تكون هناك مسؤولية ومرجعية مستمرة وفعالة.

– خامساً، لا بد ان ننوه في الوقت نفسه إلى بعض ايجابيات العولمة، فلا شك ان الاتجاه نحو تخفيض القيود والضرائب الجمركية المفروضة على تدفق السلع والخدمات من سوق إلى سوق اخر سيؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، مما يعود بالنفع على البلدان المتبادلة على رغم انه من الطبيعي ان نذكر في هذا الصدد ان مكاسب التجارة الخارجية لا توزع بالتساوي بين تلك الدول المتبادلة، كذلك احترام والالتزام بقوانين حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع قد تؤدي إلى نقل التكنولوجيا من بلد إلى بلد اخر وزيادة الاستثمارات بحثاً عن ظروف اقتصادية مشجعة ومؤاتية.

وإنني في النهاية اعتقد ان ذلك التيار الجارف من العولمة سيستمر وسيتعمق بسرعة وشمولية حتى تحدث تصحيحات تاريخية ذاتية للآثار السلبية منها على رغم فداحة الثمن التي قد تتلازم مع تلك التصحيحات.

كذلك اعتقد ان بلاد العالم الثالث لا بد ان تغير من سياساتها حتى تتمكن من الاستفادة من المزايا الايجابية للعولمة مثل جذب الاستثمارات والتركيز على القطاعات التي تتمتع بالمزايا النسبية حتى توسع من قاعدة صادراتها من خلال تلك العولمة.

* استاذ الاقتصاد في جامعة جورجتاون.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٨

الأهداف الحقيقية للعولمة

بقلم : د. سعد الدين صالح*

نريد ان نتحدث عن الاهداف الحقيقية للعولمة - صارفين النظر عن الاهداف المضللة التي يرددها انصار العولمة وخبراء صندوق النقد الدولي الذين يعدون الشعوب بجنة العولمة التي سيتربع فيها الفرد على عرش العالم لينعم بمباهج التكنولوجيا وزيادة الدخل ورخاء العيش، فضلا عن توسيع أرضية المشاركة على قاعدة المجتمع المدني وحقوق الانسان والديمقراطية وغير ذلك من الاكاذيب التي يروج لها اناس ماتت ضمائرهم ولم يعد يعنيهم غير مصالحهم الذاتية التي يحاولون تحقيقها على اشلاء الفقراء والمديونين من ابناء العالم الثالث، ويشارك في هذا التضليل حفنة من المثقفين العرب الذين يعملون لحساب امريكا وشركائها فيكتبون المقالات وينظمون المؤتمرات ويستخدمون اسلوب الترغيب تارة واسلوب الترهيب تارة اخرى فمع ترويجهم للاهداف المضللة التي سبق الحديث عنها فلا مانع من الحديث عن خطورة الوقوف امام العولمة التي ستسحق كل من يقف امامها متناسين ان الطريق امام انتشارها ليس مفروشا بالورود وخصوصا بين العرب والمسلمين الذين لن يقبلوا ازاله الحواجز الدينية والقومية والثقافية بينهم وبين الغرب الذي يهدف اول ما يهدف الى القضاء على خصوصيتنا وقوميتنا وانتماءاتنا العقدية والثقافية على اي حال دعونا من هذه الاهداف والوعود الكاذبة، وتعالوا بنا الى الاهداف الحقيقية للعولمة، والتي تتمثل فيما يأتي:

1 - التحكم في الاقتصاد العالمي واخضاعه لمصالح الدول الكبرى وذلك ما يؤدي الى القضاء على اقتصاد دول العالم الثالث ونهبه ولكن بطريقة مشروعه تسمى بحرية السوق الاخفبرني بالله عليك كيف يمكن الجمع على صعيد الاقتصاد بين دولة قوية مثل امريكا ودولة من دول افريقيا الوسطى مثلا، ان قوى السوق تستطيع ان تقضي على اقتصاد دولة بين يوم وليلة، ان حرية انتقال الرأسمال دخولا او خروجا من دولة ما ليس امرا هينا لان التلاعب في اسواق الاسهم واسعار الصرف اما رفعا او خفضا قد يؤدي الى انهيار اقتصادي وما حدث في ماليزيا من خسارة اقتصادية وصلت الى 200 مليار دولار بين لحظة واخرى كان مثالا واضحا على ما نقول حيث دخل الى سوق المضاربة في ماليزيا احد المضاربين اليهود الجشعين الذين تستروا وراء لافتة العولمة وتلاعب في اسعار الاسهم لكي يربح مليارات الدولارات ويهرب الاموال الى خارج البلاد تحت مظلة حرية انتقال رؤوس الاموال مخلفا وراءه الدمار الاقتصادي لدولة بأكملها بل ان الدمار الاقتصادي قد طال كل دول جنوب شرق آسيا بعد ان دخلت من باب العولمة وسايرت تعليمات صندوق النقد الدولي في الغاء القيود على كافة المعاملات وبعد ان فتحت الباب على مصراعيه لاستقبال رؤوس الاموال الاجنبية.

2 - الهيمنة السياسية على دول العالم الثالث واعادتها الى الاستعمار القديم ولكن بصورة حديثة تتفق مع عصر العولمة، صورة لا تستشعر فيها الدول ما كانت تستشعره في فترة الاستعمار العسكري فهو استعمار بلا جنود ولا اسلحة وان كانت القوة العسكرية سوف تستمر في يد الدول الكبرى وحدها وتحرم منها جميع الدول الاخرى وذلك ضمانا لتسييس الدول الصغرى.

3 - التذويب الحضاري لسائر الحضارات التي تحمل قيما مضادة لقيم الحضارة الغربية وخصوصا الحضارات الشرقية مثل الحضارة الاسلامية والحضارة الصينية وهذا ما دعى اليه الكاتب الامريكي (صموئيل هانتنجتون) حين قال: (انه لا مجال ولا امكانية للتعايش مع الحضارة الاسلامية لانها تختلف عن الحضارة الغربية وان المواجهة التي انتهت ضد الحزب الشيوعي تركت الفضاء مفتوحا امام مواجهة جديدة لا تكون الا مع الغرب وقيمه، والاسلام الذي هو غير قيم الغرب، بل هو مغاير للحضارة الغربية ولحقوق الانسان ولسيادة الحق والنظم الديمقراطية يجب مقاومته).

العداء للاسلام

وهكذا يكشف لنا هذا الامريكي عن النية المبيتة ضد الحضارة الاسلامية ومن هنا تريد العولمة ازاحة قيم الحضارة الاسلامية تحت عنوان ازالة الحواجز بين الشعوب بحيث يكون انتماؤهم للعالمية وليس للمحلية.

4 - ولا شك ان هذا الهدف الاخير ينطوي على هدف اكثر خطورة وهو القضاء على الاسلام باعتباره المحرك الاول لهذه الحضارة، وهذا ما



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٩/١٩٩٨

صرح به نيكسون في كتابة الفرصة الاخيرة حين قال: انه بعد سقوط الشيوعية لم يعد هناك عدو سوى الاسلام.

5 ـ القضاء على العروبة باعتبارها رابطة قومية مضادة لحركة العولمة التي تستلزم القضاء على اي رابطة غير الانتماء لفكرة الانسانية فالوحدة العربية والقومية العربية مصطلحا ينبغي ان يختفيا في عصر العولمة، لانهما يشكلان خطرا عليها باعتبارها عنصرا من عناصر القوة التي يمكن ان توحد العرب سياسيا واقتصاديا وتمكنهم من الوقوف امام هذا السيل الجارف الذي ينتظرهم من هذه العولمة، ومن هنا بدأ بعض الكتاب ذوي اللون الامريكي يكتبون في انتهاء العروبة ويصورونها على انها تفكير محلي ونظرة قبلية بائدة ونعرة اقليمية لا تتفق مع عصر العولمة.

وربما يتضح لنا هذا الهدف من خلال المخططات الامريكية في منطقتنا العربية والتي تحاول تدمير اي تحرك عربي تجاه الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة او حتى توحيد المواقف العربية تجاه قضايانا المصيرية.

- محاولة خلق الصراعات الطائفية والعرقية في العالم العربي ومحاولة تمزيق بعض الدول العربية الى كيانات عرقية ضيقة.

- زرع حالة من الشك والتوجس بين الحكام العرب ومحاولة تصوير كل دولة عربية كبرى على انها طامعة في شقيقتها الصغرى.

6 ـ القضاء على المشاعر الوطنية داخل الدولة ومحاولة ربط الانسان بالعالم لا بالدولة في محاولة لاسقاط هيبة الدولة القطرية.

وهكذا نلاحظ ان اهداف العولمة وفوائدها تصب في مصلحة الدول الكبرى وخصوصا امريكا التي تقود المعسكر الغربي اليوم، وهذا يستلزم منا ان نوحد مواقفنا، وان نتوحد اقتصاديا بحيث نحقق التكامل الاقتصادي فكل دولة من دولنا لها ميزتها الخاصة وبتكامل هذه الميزات، نستطيع ان نجابه العولمة كدولة واحدة لا كدويلات منفصلة تذوب في تيار العولمة الجارف والشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات التي تدعمها بنوك ضخمة رأسمال البنك الواحد يساوي رأسمال البنوك العربية مجتمعة.

---

* جامعة الامارات ـ كلية العلوم الانسانية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٩ / ١٩٩٨

التفجيرات النووية الأخيرة

نقطة تحول دولى جديد

عندما انهار الاتحاد السوفيتي، وانهار معه نظام القطبية الثنائية الدولية بدا آنذاك وكان هناك تيارين بصدد تقويم النظام الدولى التالى، مابين تيار أعتقد ان هذه بداية النظام الدولى متعدد الاقطاب، وتيار آخر اعتبر هذه بداية مرحلة القطب الواحد او نظام الهيمنة الامبراطورية الامريكية، وداخل هذا التيار الاخير كان البعض يرى أن هذه الهيمنة الامريكية مرحلة تدريجية مؤقتة انتظارا للتحول نحو تعدد الاقطاب، بينما كان البعض الآخر يراها مرحلة وان لم تمتد للابد الا انها ستكون طويلة وغير معروف بعد ما سيئول إليه الامر بعد ذلك.

وكان غزو العراق للكويت، ثم حرب الخليج الثانية وما احاط بها من ملابسات وما تلاها من ترتيبات بمثابة حسم جزئي للجدال بين التيارين، حيث استطاعت الولايات المتحدة الانفراد بادارة النظام الدولي. ومن المهم ملاحظة ان المسالة العراقية - اذا جاز هذا التعبير - استمرت خلال السنوات القليلة الماضية مؤشرا مهما على كيفية تحكم الولايات المتحدة فى الترتيبات الدولية الجارية وكان نجاح واشنطن فى حسم مسالة توسيع حلف الأطلنطى وفقا لرغباتها مؤشرا آخر لانفرادها بالقرار الدولى الرئيسي.

وعزز من هذا التكييف الجديد الازدهار الاقتصادي الامريكي وتحسن المجتمع الامريكي من الداخل نسبيا، ومن ثم تراجع الافتراضات السابقة حول تآكل النظام الراسمالى العالمي والامريكي خصوصا من الداخل، بل لم يعد هناك نقاش حقيقي حول وجود اى نوع من المنافسة للنمط الامريكي من الحياة ولم يعد هناك الكثير من الجدال حول افضلية هذا النمط من عدمها، بل اصبحت الساحة تموج بمفاهيم جديدة حول العولمة وتحرير التجارة الدولية..... الخ.

ويلزم ملاحظة ان منظومة الترتيبات الدولية اصبحت تتخذ شكلا معقداً، فهى تجمع بين سمة فريدة لم تتحقق في التاريخ بنفس الوضوح. وهى هيمنة طرف دولى رئيسي وهو الولايات المتحدة (يحدثنا التاريخ - وليس هنا موضع التفاصيل ان التجارب الدولية السابقة واهمها الامبراطورية الرومانية ثم الاسلامية ثم البريطانية، لم تعرف نفس درجة الهيمنة رغم طولها نسبيا عن المرحلة الحالية وذلك بحكم الطبيعة المختلفة للعالم المعاصر من سهولة الانتقال وثورة الاتصالات، فضلا عن ان هذه الامبراطوريات القديمة كانت تعاني معظم الوقت من تنافس قوى دولية اخرى - الفرس، ثم اوروبا المسيحية، وبالنسبة لبريطانيا كانت فرنسا منافسا قويا لها معظم الوقت خلافا الى انها لم تتمكن ابدا من فرض ارادتها على كثير من دول اوروبا كروسيا وبروسيا..... الخ)، ثم هناك الكثير من الترتيبات الموروثة من النظام الدولى السابق اى نظام القطبية الثنائية وهى ترتيبات طرأ على بعضها اشكال مختلفة من التغيير بدرجات متفاوتة. فالمؤسسة الدولية العالمية - اى الامم المتحدة - والتى تبلورت مفاهيمها الاساسية فى ظل الحرب الباردة بين الكتلتين تحولت إلى سيطرة الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة مع بقاء بعض المسائل المعلقة من الترتيبات السابقة. واستمر حلف الاطلنطى حتى الآن بل يجرى توسيعه، ومفاهيم ثورة الاتصالات ونمو الشركات الراسمالية العملاقة وحقوق الانسان والتطور الديمقراطى كانت موجودة ولكنها اكتسبت قوة دفع جديدة وزاد بروزها وتفاعلت مع عنصرين أكثر خطورة وهما العولمة وتحرير التجارة الدولية. بحيث بدت الكرة الأرضية - باستثناء الصين حيث ان كوبا أمرها مسالة وقت - وكانها تنتقل بسرعات متفاوتة نحو الذوبان الكامل فى الترتيبات الدولية الجديدة التى تكرس النمط الغربى الامريكى تحديداً، وتضمن التبعية الكاملة لهذا الطرف الدولى المهيمن.

ومن بين الظواهر المتداخلة مابين النظام الدولى السابق - والترتيبات الدولية الجارية (نلاحظ التعريف هنا) كانت معاهدة حظر الانتشار النووى وجوهرها السيطرة على انتشار الاسلحة النووية وابقاء النادى النووى محصورا فى الخمس الكبار اعضاء مجلس الأمن ذوى حق الفيتو. وعندما فرضت الولايات المتحدة ومعها دول الغرب ارادتها عند مراجعة اتفاقية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ٦ / ١٩٩٨

مستشار
د.محمد بدر الدين زايد

الانتشار النووى، استمرت ايضا بعض الموروثات من النظام الدولى السابق واهمها رفض عدد من الاطراف الانضمام واهمها الهند وباكستان واسرائيل، ورغم ذلك تم فرض المعاهدة نهائيا على العالم رغم عدم ارتياح كثير من الدول ومن بينها مصر بسبب امتناع هذه الدول سابقة الذكر بشكل خاص عن الانضمام الى المعاهدة.

وثمة وقفة مهمة - لا ينبغى اهمالها وهى كيفية معالجة المسالة العراقية خلال الازمة الاخيرة، فاذا كانت الشواهد تقول ان الولايات المتحدة فى النهاية فرضت ارادتها، وان العراق تراجع فى حقيقة الامر، الا ان الولايات المتحدة اكتشفت بوضوح ايضا صعوبة التعبئة الداخلية (ازاء ضرب العراق) وايضا حجم عدم الارتياح والاستياء الكبير الذى يسود معظم انحاء العالم ضد العجرفة الامريكية، بحيث كان التعاطف مع العراق ليس مرده عدالة موقف النظام العراقى أو فقط التعاطف الانسانى مع الشعب العراقى بل ربما كان الاهم الاستياء من الهيمنة الامريكية ومعاييرها المزدوجة .

على ان التطور الحقيقى - الذى من المتصور - ان يكون البداية الحقيقية لسلسلة من التطورات التى ستنهى هذه الترتيبات الدولية الجارية هو التفجير النووى الهندى.

فهذا الحدث وما تلاه من رد فعل باكستانى، وماقد يليه من رد فعل اسرائيلى هو بداية الشرارة للتحول الفعلى من ميراث النظام الدولى، وربما تجاوز المرحلة الانتقالية الحالية الى نظام دولى جديد متعدد الاقطاب، يتسم بالسيولة الخطيرة.

وذلك على النحو التالى:-

فاولا: انتهت الاسس التى قامت عليها معاهدة حظر الانتشار النووى، ومعها جزء مهم من الترتيبات الدولية الحالية، واذا كانت اطراف دولية اخرى تتحفظ على استبعادها من عضوية مجلس الامن الدائم لوزنها السياسى والاقتصادى وهى اليابان والمانيا، فضلا عن طموح دول اخرى تلعب دورا بارزاً فى الشئون الدولية المشاركة فى هذه العملية (ايطاليا - مصر - جنوب افريقيا - البرازيل) فان الهند وباكستان وربما اسرائيل فى المستقبل سوف تفترض ضمنا (والهند تنادى بهذا بالفعل) ان لها حقا مماثلاً بحكم مكانتها النووية.

ثانيا:- بدا واضحا ان الولايات المتحدة لا تستطيع الكثير سواء لمعاقبة الهند أو لمنع باكستان من اقدامها على هذه الخطوة بدورها، وبالطبع لن تملك منع اسرائيل (للاسباب المعروفة دائما) عن الاقدام على هذه الخطوة، و، تضعف حججها كثيرا امام خروج دول اخرى.

ثالثا:- ثم هناك التفاعلات الجارية بالفعل دوليا، فالآليات التى يروج لها النمط الامريكى من تغليب مفاهيم التجارة الحرة والديمقراطية وحقوق الانسان لن تؤدى بالضرورة الى قبول هذا النمط إلا بالخضوع لهيمنته، ثم ان هذه الآليات ستفرض تدريجيا تزايد دور الاطراف الاقتصادية الاقوى الاخرى والتى تحقق خطوات حثيثة وان بدت بطيئة نحو النمو والتماسك، واهمها المجموعة الاوروبية - التى حققت مؤخرا خطوة مهمة جديدة تتمثل فى العملة الموحدة على ان الصورة ليست واضحة بعد، فالمخاطر الكبيرة التى يعنيها انتشار السلاح النووى وانتهاء الضوابط الدولية تهدد بانفجارات خطيرة ومؤشرات شديدة - وبشكل خاص فى بؤرة الصراع الهندى الباكستانى، والهندى الصينى وسوف يكون افضل الترتيبات المتوقعة حدوث نوع من الردع المتبادل بين الاطراف الثلاثة، فالصين لن تقبل لاسباب استراتيجية منطقية ان تقضى الهند على باكستان، ومن شانه نظام الردع النووى الاقليمى هذا احداث نوع من التوازن الاقليمى والدولى مطلوب لبدء إرساء ملامح المرحلة الجديدة (وإن كان عدم تحقق نظام الردع الإقليمى الآسيوى لن يعنى عدم نشوء النظام الدولى الجديد). ولا يعنى هذا! انتهاء الخطر فى النظام الدولى الجديد الذى بدأ فى التبلور. ولعلى استذكر هنا مقالا مهما للكاتب الكبير محمد سيد أحمد الذى كتب فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى يحذر من سيولة نظام دولى، والنمط التنافسى غير المستقر الذى قد يصاحب النظام متعدد الاقطاب.

وفى الواقع ان الادانات واسلوب العقاب للهند والباكستان لن تؤدى الى نتائج محققة، بل ربما كان تحرك أطراف دولية واقليمية لاحتواء النزاع بينهما وارساء قواعد الردع النووى المتبادل قد يكون اكثر اهمية فى المرحلة الحالية والمقبلة خاصة فى ضوء ترسخ العداوة بين البلدين.



ان التحول من مرحلة الهيمنة الامريكية سيصبح امرأ لا محالة فيه، ومن المهم لمعظم دول المنطقة العربية ان تتنبه الى اهمية مشاركتها فى الاسراع بهذا التحول، والتركيز على الاسهام فى انشاء الترتيبات الدولية الجديدة بدلا من النوم فى احضان الافتراض بان الاوضاع الدولية الحالية ابدية، وربما كانت مصر نسبيا هى اكثر دول المنطقة تنويعا لعلاقاتها الخارجية واسهاما فى هضم هذه التحولات والاستعداد لها، وهى مشاركة لن تصبح جادة حقيقية الا بمزيد من الترابط العربى بمصر وتجاوز ازمة التشرذم العربى التى سيزداد عدم تناسبها وتدنيهما فى ظل الترتيبات الدولية المقبلة.

ان عالما جديدا يتشكل فى النزع الاخير من هذا القرن الحالى ، عالما لن نستطيع مواجهته بدون العمل الجاد والمنظم والديمقراطية الحقيقية التى ستفتح امكانية التقويم والاصلاح المستمر. وهو عال سريع التحولات، غير واضحة معالمه بعد، ممتلىء بالمخاطر ويقتضى رؤية متماسكة وعملا شاقا.



المصدر : الأهـــــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٨

العلم الاجتماعي في مواجهة الصراع الايديولوجي (١)



السيد يسين

هل هناك علاقة بين اتجاهات العلم الاجتماعي نظريا ومنهجيا وتطبيقيا وبين نوعية النظام السياسي؟ وهل العلم الاجتماعي في نشأته التاريخية وتطوراته عبر الزمن ووضعه الراهن، يتأثر بالتغيرات الكيفية التي تحدث في النظام العالمي؟ طرحت على هذه الأسئلة منذ سنوات طويلة «مجلة العلوم الاجتماعية» التي تصدرها جامعة الكويت، وقد أجبت على السؤال الأول في صورة دراسة أكاديمية نشرتها المجلة في العدد الأول من المجلد الثاني عشر ربيع عام ١٩٨٤، بعنوان «الديموقراطية والعلوم الاجتماعية: دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام».

وقد عدت في الأيام الأخيرة لمراجعة هذه الدراسة، بمناسبة الحملة التي وجهت ضد استطلاعات الرأي العام.

وهذا الجدل - بعيدا عن المبالغات والانتقادات غير الموضوعية التي تضمنتها الحملة - يثير في الواقع قضية أساسية: هل نريد للمجتمع المصري - في ظل تطوره الديموقراطي الراهن - ان يكون مجتمعا مغلقا، تحيط فيه البحوث الاجتماعية ونتائج استطلاعات الرأي العام بالسرية، خوفا من تسرب نتائجها الى الأعداء، او نريد مجتمعا مفتوحا على غرار المجتمعات الديموقراطية التي لا تخشى من مواجهة الحقائق، بل هي على العكس تسعى اليها من خلال البحث العلمي، بل وتنشر نتائجها على الملأ، حتى يزداد الوعي الاجتماعي بمشكلات المجتمع، واتجاهات أعضائه وطبقاته المختلفة وشرائحه المتنوعة، ولكي تكون تحت بصر الساسة والمشرعين ومتخذي القرار في كل مجال؟

أردت بمراجعتي لدراستي القديمة ان اكتشف كيف وضعت المشكلة بين الديمقراطية والعلوم الاجتماعية، واتجهت أيضا - من باب حب الاستطلاع - الى معرفة هل تغيرت آرائي في الموضوع، بحكم المتغيرات العالمية وسقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الصراع الإيديولوجي بين الماركسية والرأسمالية؟

فيما يتعلق بوضع المشكلة وجدت رأيي لم يتغير. فقد انطلقت في تحديد العلاقة بين الديموقراطية والعلوم الاجتماعية من ثلاث مسلمات. الأولى ان نشأة العلوم الاجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ارتبطت «بالمسالة الاجتماعية» التي كانت تعني الصراع بين العمل ورأس المال. وقد انشغل العلم الاجتماعي الناشئ بتبرير الرأسمالية ونظامها السياسي، ونعني الديموقراطية والليبرالية. وانشق عن هذا العلم الاجتماعي المحافظ تيار مضاد، هو الفكر الاشتراكي العلمي الذي قام بمهمة نقد النظام القائم، معتمدا على مفهوم مضاد للديموقراطية، والمسلمة الثانية هي أن العلوم الاجتماعية في ممارساتها النظرية والتطبيقية تتأثر بنوع النظام السياسي الذي تعمل في ظله. وبالتالي فالعلم الاجتماعي شكلا ومضمونا له صور متميزة في النظم الشمولية والسلطوية والليبرالية. والمسلمة الأخيرة هي أن عدم نجاح العلوم الاجتماعية في الوصول الى الجماهير، وتأثيرها في السياسات العامة، لا يرجع فقط إلى نوعية النظام السياسي السائد وتأثيره على البحث والاجتهاد، وإنما يرجع أيضا الى أمراض لصيقة بالعلوم الاجتماعية ذاتها، أدت الى اغترابها وانعزالها وقلة فاعليتها.

العلم الاجتماعي في النظام الليبرالي

هناك في إطار العلوم السياسية تصنيفات متعددة للنظم السياسية، غير اننا نتبنى تصنيفا يقوم على نوع العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو الذي يصنفها إلى نظم ليبرالية وسلطوية وشمولية.

ولنبدأ بتعريف النموذج الليبرالي قبل أن نتحدث عن ممارسة العلم الاجتماعي. والبناء الاجتماعي في النموذج الليبرالي التقليدي يقوم على التكامل، غير أنه يترك في الوقت نفسه درجة عالية من الاستقلال للجماعات المنظمة، ويقلل لأعلى درجة من تدخل الدولة. ولا ينظر للصراع والمنافسة بين الجماعات المختلفة في هذا المجتمع، باعتبارها عوامل قد تهدد التكامل الاجتماعي، ولكن على أنها من شأنها أن تسهم في هذا التكامل.

وهذا النموذج - كما يقرر دعاته - يعطي العاملين في الحقل الاقتصادي مرونة كبيرة في اتخاذ القرارات، وهم متحررون لدرجة كبيرة من تدخل السياسيين أو رجال الدين في أعمالهم، وتنفرد المؤسسة العسكرية بانها محدودة الاستقلالية.

وماذا عن ممارسة العلم الاجتماعي في النموذج الليبرالي؟ إذا أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال بارز على النموذج الليبرالي، فإنه يمكن القول ان الممارسة النظرية والتطبيقية للعلوم الاجتماعية، والمفروض فيها أن تتم في إطار من الحرية الكاملة للتيارات الفكرية المتنافسة، فإن التطبيق يكشف عن انه في الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الستينات، فإن الديموقراطية الأمريكية كانت تمارس في إطار من تضييق الحريات السياسية والفكرية، بتأثير مناخ الحرب الباردة الذي ألقى بثقله على مجمل الحريات في المجتمع الأمريكي.

وكما سادت المكارثية (نسبة الى عضو الكونجرس الشهير ما كارثي) كاسلوب للقمع السياسي، بما تضمنته من تضييق الخناق على أصحاب الاتجاهات اليسارية والراديكالية عموما، فإن الإرهاب الفكري مورس أيضا في الجامعات والمؤسسات العلمية. وقد اتخذ هذا الإرهاب صورا شتى، من أهمها سيادة الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، ونفي اي اتجاه مضاد، وهو الاتجاه الذي كان يدافع عن الدولة الراسمالية وعن بقاء الأوضاع الاجتماعية - بغض النظر عما فيها من استغلال للقوى العاملة - وأيضا محاصرة العلماء ذوي الاتجاهات اليسارية من خلال السيطرة على عملية نشر الدراسات الأكاديمية في المجلات العلمية المتخصصة، وكذلك من خلال التعيين في وظائف الأساتذة.

وقد مارس العلم الاجتماعي الأمريكي دوره المحافظ والرجعي تحت شعارات «حياد العلم» وقبول «التعددية الفكرية». غير أن الدراسة المتفحصة لهذه الحقبة المشار إليها، تكشف بكل وضوح عن انحياز العلم الاجتماعي المحافظ لمصلحة الطبقات البورجوازية المسيطرة في المجتمع الأمريكي، بالإضافة إلى مصادرة التعددية الفكرية من خلال عمليات القمع السياسي الفكري التي تتم بشكل خفي.

غير انه نتيجة لأحداث فيتنام، وما صاحبها من صحوة في وعي الشعب الأمريكي إزاء مخاطر استخدام القوة الأمريكية خارج الحدود، وبعد أن أصيب الشباب الأمريكي إصابات مباشرة في ميدان القتال، ظهرت حركة راديكالية محتجة في العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة، بل وأيضا في علم النفس.

وقد التقطت هذه الحركة خيوط الثورة على المؤسسة الأكاديمية المحافظة من التراث الرائد لمفكري اليسار الأمريكيين، وصاغت نظريات مضادة للنظرية الرسمية السائدة. ومن



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٨

هنا يمكن القول ان المناخ الأكاديمي الامريكي قد شهد في العقود الأخيرة حيوية فكرية غير مسبوقة، تتسم بتعدد الأصوات، وبروز اليسار الفكرى بمجلاته ومؤتمراته وكتبه ومؤلفاته.

دروس مستخلصة

في ضوء ذلك يمكن القول إننا نستطيع أن نستخلص دروسا متعددة من خبرة ممارسة العلم الاجتماعي في النظم الليبرالية. فقد رأينا أنه بالرغم من ان النموذج الليبرالي يقوم على دعامات أساسية أهمها الحرية الفكرية والقبول بالتعددية وحماية الحريات الأكاديمية، إلا انه في التطبيق تنشأ مسافة قد تضيق أو تتسع حسب الظروف بين النظرية والممارسة، سواء لأسباب داخلية تتعلق بتطور المجتمع ذاته، أو بتأثير الصراع داخل النظام العالمي، مثل التأثير البارز للحرب الباردة على مجمل ممارسات العمل الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

فيما يتعلق بالأسباب الداخلية لتطور المجتمع الأمريكي ذاته، فإننا نجد التفسير العلمي في محاولات التضييق على حرية المفكرين الذى يعارضون التوجهات الأساسية للنظام الرأسمالي الأمريكي. ذلك أن الطبقة السائدة، تميل عادة الى توظيف العلم الاجتماعي، خصوصا إذا ما كان العلم عنوما يحتل موقعا رئيسيا في سلم اهتمامات الدولة للدفاع عن توجهات النظام وسياساته. وقد أولى النظام الامريكي البحوث السياسية والاجتماعية أهمية بالغة ولم يضن عليها بالتمويل السخي، لأن الرأسمالية كانت في معركة حياة أو موت مع الماركسية، تجلت في الصراع الإيديولوجي والسياسي والعسكرى الضاري بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

في هذا الإطار قدم علم السياسة الأمريكي للنخبة الحاكمة «نظرية الاحتواء» لتكون أساسا في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي وباقي الدول الاشتراكية، وقدم علم الاجتماع الأمريكي نظريات متعددة لتشويه صورة الماركسية، وهدم أسسها النظرية، كما قدمت البحوث الاستراتيجية نظريات متعددة تركز على المواجهة العسكرية الشاملة ضد «إمبراطورية الشر» إذا استخدمنا تعبير الرئيس الأمريكي السابق ريجان في إشارته للاتحاد السوفيتي. ومن ناحية أخرى فرض هذا الصراع الدولي الشامل بين الدول الرأسمالية الغربية والاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية نفسه على مناخ الحريات الفكرية والأكاديمية في الولايات المتحدة، فقد صودرت أصوات النقاد للنظام، وأغلقت في وجوههم أبواب الجامعات ومراكز الأبحاث، بل إن نشر كتبهم ذاتها كان يلاقي صعوبات متعددة.

غير أنه يمكن القول أن النظام الليبرال، كما أثبتت الخبرات التاريخية . يتسم بميزة ليست موجودة إطلاقا في النظم الشمولية والسلطوية. وهذه الميزة هي القدرة على التجدد، باعتباره في الواقع نسقا مفتوحا، وليس نسقا مغلقا. وقد استطاع منظرو هذا النظام استيعاب الانتقادات الماركسية العنيفة ضد الرأسمالية، وحاولوا في العقود الأخيرة ادخال بعد العدالة الاجتماعية في صلب النظرية الليبرالية، كما أن قدرة هذا النظام على استيعاب الحركات الاجتماعية المحتجة، وإعادة صياغة القيم والسياسات بصورة مستمرة سمحت له بالتطور المستمر، سعيا وراء التطابق بين مسلمات الليبرالية في الحرية بكل تجلياتها والممارسات التطبيقية.

ربما نجد في هذا التفسير إجابة على السؤال الرئيسي لماذا انهار الاتحاد السوفيتي في اطار المواجهة الكبرى بين الماركسية والرأسمالية التي دامت تقريبا طوال القرن العشرين. ونحتاج حتى نستكمل الصورة إلى تحليل ممارسة العلم الاجتماعي في النظم الشمولية والسلطوية، قبل أن نتحدث بشيء من التفصيل عن الديموقراطية واستطلاعات الرأى العام.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٩/ ١٩٩٨

غول العولمة القادم

بقلم : د. أحمد القديدي *

في غفلة مألوفة من نخبة الأمة الاسلامية وحكوماتها سيشهد شهر اكتوبر المقبل مواصلة وضع بنود (الاتفاق متعدد الاتجاهات للاستثمار) المعروف بالحروف الثلاثة (AMI) وهو الاتفاق الذي يرث كلا من (الجات الاتفاق الضريبي العام حول التجارة) ومنظمة التجارة الدولية وتعتبر الولايات المتحدة هذا الجهاز الدولي الجديد الأداة الأولى والمثلى لتحقيق العولمة، وبالرغم من ان هذه المنظمة الجديدة علقت بفضل مجهود الحكومة الفرنسية التي اشترطت استبعاد المواد الثقافية من الاتفاق (شرائط وكتب وأقراص ومنشورات) فإن واشنطن تصر على توقيع كل الدول عليه وتبنيه، وقد علقت مائة نقابة ومنظمة فرنسية على هذا الاتفاق قائلة بأنه غول يروضه رأس المال العالمي لينقض على المستضعفين واضافت هذه الهيئات قائلة: «انه عوضا عن شعار حرية الشعوب في تقرير مصيرها سنشهد حرية المستثمرين في تقرير مصير الشعوب».

ولكي يفهم غير المتخصصين محتوى وأهداف هذا «الغول» نقول ان غاية الرأس مال العالمي هي حرية التمويل واستثمار الأموال في كل دول العالم دون ضوابط ودون شروط، فحتى شروط الحفاظ على البيئة والطبيعة لم تحظ بالمناقشة مع العلم ان العالم شهد عام 1997 مثلا مجموع استثمارات «دولية» تقدر بثلاثمائة وخمسين مليار دولار، اتجهت 73٪ منها الى شراء أو ادماج شركات قائمة مما أدى الى تسريح مئات الآلاف من كوادرها وعمالها وخلق معضلات اجتماعية للمجتمعات والحكومات لا تزال تعانيها الى اليوم (اندونيسيا - ماليزيا - البانيا - كوريا الجنوبية - فرنسا ...) أما في حالة ادماج الشركات والترفيع من رأس مالها، فإن موت وافلاس الشركات الأخرى المنافسة لها سيكونان محققين على الأمد القريب أو المتوسط، ففي الحالتين اذن هناك خطر ثابت اكيد، سوف لن تقوى اقتصادات العالم على تحمله.

هذا وتظل عبارة (متعدد الاتجاهات Multi Lateral) عبارة متناقضة حيث ان بنود المنظمة تضع كل الواجبات على الحكومات وتضع كل الحقوق والتسهيلات لصالح الممولين، فالمنظمة اذن ذات اتجاه واحد لا اتجاهات عديدة، ومطلوب من دساتير الدول وقوانينها الخضوع الكامل لبنود المنظمة بدعوى انها التزام دولي لامحيد عنه.

وإذا قلنا ان هذه المنظمة ستترعرع كالغول في غفلة من الأمة الإسلامية، فنحن لا نبالغ لأن نية الدول الرأسمالية القوية تتجه لاقرار ما تسميه «المبادلات الحرة» في العالم لا على صعيد الاقتصاد والتجارة فحسب، بل وأساسا على الصعيد السياسي والثقافي، وعلى أرض الواقع تصوروا رغبة رأس المال الامريكي أو البريطاني أو الياباني في تمويل مشاريع سياحية في بلد مسلم محافظ، لاشك ان ذلك سيكون على حساب تمويل مشاريع زراعية أو تكنولوجية أو صناعية، لأن السياحة قطاع خدمات ومردوده سريع وهو الى ذلك مرتبط بشبكة سياحية عالمية ويحمل معه قافلة لامناص منها من المصائب الوطنية التي ليس أقلها:

- تشويه السواحل بالبنايات الفندقية العشوائية.
- استهلاك المياه الصالحة للشرب في المسابح وري حقول الجولف والحدائق، الى جانب رفع أسعار المواد الغذائية المحلية.
- تحويل تكوين شباب الوطن من المجالات الحيوية في الحاسب الآلي والتكنولوجيا الى مجالات الخدمات الفندقية أو الأشغال الهامشية مثل فتح أبواب الفنادق وبيع بطاقات البريد والسجاجيد إلى أخره.
- تشويه هوية البلاد المفتوحة للسياحة وتوظيف كل مؤسسات المجتمع لخدمة السياحة عوضا عن العكس.
- فتح الأبواب للمخابرات العدوة باتاحة حرية الحركة للعملاء والجواسيس تحت غطاء السياحة (تذكروا عملية محاولة اغتيال خالد مشعل).

هذه بعض ملامح الخطر الداهم مع العولمة، وهي تذكر بكل آليات استقرار الاستعمار المباشر في أوائل القرن التاسع عشر بداية من 1830 استعمار الجزائر الى التسعينات مع تدخلات جيوش أمريكية وأوروبية تحت شعار العمل الانساني.

وإذا تأملنا بعض بنود هذه المنظمة نجد نفس آلات الاستعمار مهذبة ومنها:

- معاملة الممول الأجنبي بنفس شروط الممول الوطني (مساعدات، اعفاء من الضرائب، اتاحة نفس الفرص إلخ).
- منح معاملات الدولة الأكثر تميزا للدولة الأكثر تمويلا، وهو ما يعني أنك مضطر الى ان تعامل الولايات المتحدة كما تعامل دولة عربية أو إسلامية شقيقة.
- ليس هناك أي ضوابط لتشغيل اليد العاملة المحلية ولا لضرورة نقل التكنولوجيا ولا لضرورة استعمال المواد المصنعة محليا.
- إجبار الدول على الخصخصة في المجالات التي يمولها رأس المال الأجنبي الى غير هذه الضغوط المسلطة على البلدان المستضعفة والتي لاتهدد اقتصادها فحسب بل وهويتها وسيادتها واستقلالها.

وبالتالي: لماذا لاتنسق الدول الاسلامية مواقفها وتحمي مصالحها استعدادا للغول القادم؟ الأمر ممكن وقد شرع فيه طيب الذكر أربكان .. قبل أن يصبح في خبر كان.

* أستاذ بقسم الاعلام - جامعة قطر

«العولمة»... و«العوربة»

ليس هناك إلا طريق واحد للخروج من مازق «العولمة» الذى سنجد أنفسنا فيه القرن القادم.. إنه طريق «العوربة»

لا أعرف ان كان اصطلاح «العوربة» صحيحا من الناحية اللغوية أم لا، وان كان اصطلاح «العولمة» الذى ربما لا يكون صحيحا هو الاخر، اصبح اصطلاحا شائعا نقراه كل يوم عشرات او مئات المرات.. وأصبح يعنى لنا شيئا واحدا وهو الانضمام لمنظومة غير اقليمية ولا تعترف بحدود سياسية أو جغرافية.. لا تعترف بقيود تفرضها دولة او حكومة او حتى برلمان.. بحيث تصبح الاراضى كلها مفتوحة مثل السماوات التى اصبحت مفتوحة امام طوفان المحطات الفضائية.

وانا لا ادعى اننى خبير فى اللغة.. ولكن ما اشعر به هو ان كلمة «العولمة» غير دقيقة لغويا.. والافضل ان تكون التعالم أو التعالمية فهى كلمة ارق وتؤدى الى ذات المعنى دون شبهة ان تكون العولمة نسبة الى العوالم، وبذلك يكون محمد على - الشارع وليس الحاكم - هو المكان الذى ولدت فيه فكرة العولمة وسرقها العالم وسوقها وأعاد تصديرها الينا.

واغلب الظن ان كلمة «عولمة» جاءتنا من بلاد المغرب العربى التى اطلقت اصطلاح «الخوصصة» على التحول من القطاع العام الى الخاص. وهى ايضا كلمة غريبة.. ولا تقل عنها غرابة كلمة «الخصخصة» التى نستخدمها فى صحافتنا، والارجح ان الكلمة الصحيحة هى «التخصيص» لأنها عكس «التاميم» الذى لم نطلق عليه اسم «الامامة» او «الاوممة».

لن أتفلسف كثيرا.. دعنا من اللغة ودهاليزها.. ودعونا ندخل الى صلب الموضوع.

حضرت جانبا من مؤتمر عن الاقتصاديات الناشئة.. أو الصاعدة.. أو المتنامية - سمها ما شئت - نظمته مؤسسة «يورو موني» العالمية وهو مؤتمر سنوى يعقد فى مصر ويتعرض الى الوضع الاقتصادى فى العالم والدول المتنامية.. وتركز الضوء على مصر.

اكثر ما استمتعت به فى المؤتمر، حلقة نقاش ادارها رجل الاقتصاد والاعمال البارز محمد شفيق جبر، وتحدث فيها عماد الدين اديب، ولو شئت نقلت عنه الكثير لولا انه رئيس تحرير تلك الصحيفة،

وتحدث ايضا نجوم فى عالم البيزنس من جيل الشباب الفاهم والواثق منهم عادل فقيه وابراهيم الشبكشي.

كان الموضوع عن العولمة والسوق العربية المشتركة وهو ما اردت بالتعبير عنه فى العنوان «العولمة.. والعوربة».

والتقط من حديث عماد الدين اديب ملاحظات ذكية عديدة حول العولمة. كيف ان العالم كله يراد له ادارة واحدة.. الادارة طبعا فى البيت الابيض. اذا اهتزت اركانه اهتزت اركان العالم كله.. ورأيي ان البيت الابيض - عكس المثل الشائع - لا ينفع فى اليوم الاسود.. وليس هناك اسود من تلك الايام التى يعيشها ساكنو البيت الابيض.. فالرجل الذى يسكنه لم يحترم الكرسى الذى جلس عليه عظماء قبله.. ولم يحترم نظرة العالم اليه ولم يرتدع أو يفكر فى كل هذا قبل ان يشرع فى فك سوستة بنطلونه أو يفك ازرار قميص الفتاة اللعوب التى مازالت تحتفظ بلقب الانسة مونيكا.

والغريب انه فى ظل الدعوة للعولمة مازالت هناك اختلافات.. هل يبقى الرجل فى موقعه او يخرج منه غير ماسوف على شبابه الذى كنا نحسده عليه. والاغرب هو انه لو خرج فإنه



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/ ٩/ ١٩٩٨

خالد جبر

سيخرج بتهمة الكذب وتضليل العدالة وليس بسبب تهوره ومراهقته.

العولمة.. هل تعنى العولمة ان يتوقف العالم كله حتى نحل مازق ساكن البيت الابيض.. نتنياهو يقتل ويكذب ويبنى مستوطناته ويفعل كل ما بدا له دون ان يجد من يوقفه.. وفى المقابل نجد حكامنا عاجزين عن مواجهة ذلك الموقف.. فهذا مريض .. وهذا غارق وحده فى ازمة مع العالم.. وهذا يبتكر انتصارات ومعارك وهمية.. وهذا محاصر بالديون والارهاب.. وذاك مشغول بالاحاديث الى القنوات الفضائية .. وضاعت القضية.

العولمة.. هل تعنى فتح كل الابواب امام كل ما هو قادم الينا.. واغلاقها بكل اقفال الدينا امام كل ما يخرج من ارضنا.. ومن الطبيعى ان يختل الميزان ويميل.. ولكن يميل علينا .. على «الحيطة المايلة».

ما قاله عماد الدين اديب اننا يجب ان نلوم انفسنا قبل ان نلوم الاخرين، فإذا كانوا هم مستعدين لـ «العولمة» فيجب علينا ان نكون اكثر استعدادا منهم.

وما قاله محمد شفيق جبر ان العولمة قادمة.. سواء أردنا أو لم نرد.. سواء احببناها أو لم نحبها.. العالم كله استعد لذلك. وعلينا ان نستعد. الذين استعدوا انشأوا فيما بينهم تكتلات اقتصادية.. فى اوروبا وامريكا.. واسيا وافريقيا.. التجارة بين دول اوروبا 60٪ من حجم تجارتها.. وبين التكتلات الاخرى حوالى 35٪ اما التجارة فيما بين الدول العربية لا تتجاوز 10٪ من حجم تجارتها مع العالم. وهى ارقام مخيفة.. يجب ان نفكر فيها اكثر من مرة.

فعلا... لا يجب ان نلوم احدا.. فنحن الذين اوقعنا انفسنا فى هذا المأزق.. ولن يخرجنا احد منه.. وعلينا ان نتحرك ـ سنويا ـ اذا اردنا الخروج منه.

وهنا تصبح «العوربة» ضرورة.. بل امرا حتميا. حتى يمكننا دخول عصر «العولمة».

التعاون العربى ـ العربى .. الذى يمكن ان نسميه «التعرب».. أو «التعارب».. أو «التعريب».. او اى اسم اخر.. هو طوق النجاة بالنسبة لنا.. هو فياجرا الاقتصاد العربى حتى يتمكن من الوقوف .. على قدميه.

الحلم قديم.. لكنه تحول الى كابوس.. ومن الممكن الا يعود حلما.. وان يتحول الى واقع.. بشرط ان نكون جادين فى ذلك.. والجدية ليست كلاما ولكنها قرارات واجراءات.

وبالتأكيد ستواجه القرارات والاجراءات التى اقصدها بالعديد من المعوقات.. فالتفاوض العربى ـ العربى ملىء بالود والاحضان والقبلات.. لكنه ملىء اكثر بالشكوك.

العلاقات العربية ـ العربية أشبه بجبل الجليد.. الجزء القليل الظاهر منه كله ود وحنية.. والجزء الاكبر المختفى تحت السطح كله غيرة وظنون وأسية.

اتمنى أن ارى إجتماعا عربيا يبدأ بالصفعات وينتهى بالسلامات.. على عكس ما نراه الان.. يجب ان نصارح أنفسنا بالحقيقة.. وان نعرف ان الدواء المر هو الطريق الوحيد للعلاج.

ليس هناك الا طريق واحد للخروج من مازق «العولمة» الذى سنجد انفسنا فيه خلال القرن القادم.

انه طريق «العوربة»!



المصـدر : 

التاريخ : ٢٧ / ٩ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حكومة الغد

إدارة العولمة.. وضماناتها

د. السيد عليوة
أستاذ العلوم السياسية
جامعة حلوان

فى اطار المتغيرات العالمية تتحدد وظيفة الدولة فى ثلاث مهام رئيسية تشمل تعبئة الموارد القومية - تنسيق التعاون الاقليمى - ادارة الصراعات الدولية وعلى الرغم من تسليمنا بان الدائرتين الاوليين: الوطنية والاقليمية تحظيان باولوية عليا فى سلم الاهتمامات الحكومية إلا أن الدائرة الثالثة الاوسع - الدولية - اصبحت ذات شأن خطير فى توصية الاحداث بفعل ظاهرة العولمة وتحدياتها السافرة. إن افضل تشبيه لمسئوليات الحكومة فى إدارة التفاعلات والتداعيات الناجمة عن التحول الى السوق العالمية وتحرير التجارة الدولية هو ان الوضع بات اشبه بالصيد فى عرض المحيط. فالسفن المتهالكة وادوات الصيد البدائية لم تعد تصلح للصيد فى المياه الزرقاء العميقة الزاخرة بالامواج والعواصف والمفاجات.

إن سفينة الصيد المجهزة لمثل هذه المهمة الصعبة - أو بالاحرى المنظمة العابرة للقارات والاسواق بنشاطها إن لم يكن بفروعها - يلزم ان تلتزم بمجموعة ضمانات من قواعد الملاحة الخاصة بالسير فى المياه القلقة والتى تشكل:

■ تجهيز «رادار» فكرى بمعنى تطوير تصور شامل للاخطار القادمة والتى تتمثل فى:

١- منطق الهيمنة الكامن فى بعض ممارسات العولمة ولا سيما من جانب الدول الكبرى وفى مقدمتها الدول العظمى المنفردة بالنظام الدولى - «راجع مجموعة الاجراءات الامريكية المنفردة من جانب واحد على المسرح الدولى».

٢- التسارع المتزايد لايقاع الثورة العلمية التكنولوجية المؤدية للهيمنة واحتمال اعادة انتاج نظام الهيمنة للدول الصناعية والذى يذكرنا بعصر السيطرة الاستعمارية الامبريالية دون نسيان ان الاقطار النامية بحكوماتها الوطنية جاءت باداء أسوأ فى بعض الاحيان.

٣- اتساع الفجوة بين هؤلاء الذين يركبون موجة العولمة بحكم توجههم المعرفى والاتصالى وأولئك المعزولون بعيدا عنهم وذلك على جميع المستويات العالمى منها و القومى وعلى مستوى الشركة والفرد وكذلك وفى ضوء ذلك يرى البعض ان اضرار التهميش الذى تتعرض لها بعض البلدان (مثل العراق - ليبيا - السودان - افغانستان - ايران.. الخ) أشد خطرا من التبعية النسبية.

٤- التشكك الشعبى فى الفوائد المنتظرة للعولمة بالنظر الى الآلام الناجمة عن التكيف الهيكلى الامر الذى وضع الراى العام فى موقف دفاعى ضد العولمة المفترسة - انظر التجارب المرة لكل ذلك فى كل من المكسيك وماليزيا وروسيا وأندونيسيا الخ..

٥- تزايد الاتجاه نحو الفصل بين مصير المنظمة ومصير مستخدميها ففى الماضى كانت الارباح تعنى مزيدا من الامان والاجور لهم. اما الشركات العابرة للجنسيات اليوم فتعلن عن مزيد من الارباح مع مزيد من موجات التسريح للعمال وهذا يفسر أرقام البطالة المتزايدة المصاحبة للأزمات الاقتصادية فى اليابان وألمانيا وغيرها.

● اولوية القيادة على الحجم بمعنى ان فعالية المنظمة القادرة لا تكمن فى حجمها كما توحى لنا حركة الاندماجات بين الشركات العملاقة، وإنما العبرة بالمرونة والقيادة وليست بالحجم وكلنا نذكر مأساة الباخرة «تايتانيك» - عملاقة زمنها - ويعزز هذا التوقع الاتجاهات التكنولوجية والادارية والاجتماعية - فالصغير جميل، ويمكن ان يناور بمرونة وكفاءة وسط الامواج (على سبيل المثال شركة مايكروسوفت تاتى فى الترتيب الـ ١٣٧ مقابل شركة أى . بى . ام التى تاتى فى الترتيب السادس من أكبر خمسمائة شركة) وشتان فى الكفاءة بينهما حيث تتمتع الاولى بقيادة مبتكرة قادرة على تعبئة الموارد والتطوير والاستثمار.

■ اولوية أجندة المديرين:

فمن الاهمية بمكان التعرف على جدول اعمال المديرين نظرا لدورهم المتزايد فى الشئون العالمية حيث يتراجع دور السياسيين التقليديين. وسر ذلك يكمن فى طبيعة التحول الجارى فلم يعد النظام كما زعم الاشتراكيون هو الذى يخصص الموارد ولا السوق يقوم بذلك على حد قول الراسماليين وإنما هم المديرون - والمديرون وحدهم - هم الذين يقومون بتخصيص الموارد على سبيل المثال تحظى صناعة الترجمة الاتوماتيكية باهتمام متزايد فى عالم متعدد اللغات نظرا لانها توفر نصف الوقت.

● ممارسة الهندسة المؤسسية:

فاذا كان لابد من التفكير عالميا فلابد ايضا من العمل محليا بمعنى وجوب اعادة تصميم فلا ندع الاعمال والمشروعات لقادة الاعمال ولا نترك البيئة لرجال البيئة ولا الاخلاق للفلاسفة. لابد من الدمج والتكامل بين جوانب الحياة والشخصية والانسانية.

● استخدام بوصلة المستقبلية حيث ان مسئولية الربان بل مسئولية طاقم البحارة الذين يقودون سفينة الصيد فى بحر العولمة تتخطى الافق المنظور وتعتمد على الرؤية الابتكارية الخلاقة. انها مسئولية عابرة للاجيال وتتاثر ايجابا وسلبا بالفكرة المتغيرة عن الزمن. إن التغير يعجل من ايقاع حياتنا كما يقلل ضغط الوقت من اهمية الخبرة كممثل من الماضى او مرشد الى المستقبل.

هذه باختصار القواعد الملاحية المرشدة لمنظمات عصرنا علما بان الدولة - أى دولة هى منظمة المنظمات والتى يجب ان تعتنقها فى عالم يموج بالتنافسية المتصاعدة. خلاصة القول ان الجهود يجب ان تتجه الى وضع خبرة وفن ادارة الاعمال - وهى نموذج النجاح والتفوق - فى خدمة «المصلحة العامة العالمية» بديلا عن الهدف الحالى «المصلحة العامة القومية» ولن يتاتى هذا إلا بثورة تكنولوجية تبذر بذور مجتمع جديد أكثر معرفة واصح ضميرا وأقوى تمكينا وارهف ديمقراطية وأنبل انسانية وأعظم مسئولية.. والله اعلم!



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/٩/١٩٩٨

مديرو مصر يواجهون «العولمة» بديمقراطية الإدارة

جماعة مديرى الإدارة العليا بمصر تعقد مؤتمرها السنوى رقم ٣٤ هذا العام تحت عنوان «مصر وعصر العولمة التحديات والفرص» نظرا لأن العالم العربى سيواجه تحديات العولمة التى ستكون إحدى السمات الرئيسية للقرن الواحد والعشرين المقبل حيث الاتجاه نحو التكتل الاقتصادى الإقليمى وتنامى نشاط الشركات عابرة القارات التى أصبحت تقود وتهيمن على عمليات الاستثمار الدولى.

ويطرح الدكتور أسامة عبد الوهاب رئيس الجماعة فكرة إحياء المشروع القومى للوحدة العربية والتكتل الاقتصادى العربى لمواجهة التهميش والتحديات القادمة.

ويحدد الكيميائى يحيى المقدم أمين عام المؤتمر عددا من الأهداف الاستراتيجية لكى تتمكن مصر من عبور القرن المقبل وهى: التنمية البشرية ورفع مستوى التعليم وتحقيق قدرة تنافسية فى مجالات محددة قبل تطبيق اتفاقية الجات والعمل على بناء سياسة اقتصادية وقوانين واليات عمل تشجع على تدفق الاستثمارات الوطنية والخارجية والعمل على بناء تكاملات إقليمية اقتصادية تمكن من زيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية وإيجاد أسواق متكاملة وتنمية القيادات على ممارسة ديمقراطية الإدارة.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/٩/١٩٩٨

العولمة .. وتحدياتها السياسية

د . أحمد عباس عبدالبديع
استاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان

إذا كانت البدايات الأولى لعصر العولمة الذى يعيشه العالم اليوم ترجع من النواحى المادية والتكنولوجية والثقافية الى تفجر ثورة الاتصالات، التى استطاعت منذ منتصف القرن الحالي ان تحقق قدرا كبيرا من التقارب والانفتاح والاندماج بين الأفراد من مختلف الأمم والشعوب ثقافيا ومعرفيا، فإن هذا العصر لم يبدأ من الناحية السياسية إلا عقب انتهاء حقبة الحرب الباردة وما تبع ذلك من زوال الاتحاد السوفيتى وتفكك مجموعة الدول الدائرة فى فلكه منذ اوائل التسعينات. فقد اسهمت هذه الأحداث السياسية التى زعزعت أركان العلاقات الدولية فى إقامة مجتمع دولي يضم سائر دول العالم وتسوده طائفة من القيم والمبادئ والمصالح المشتركة المؤسسة على حقيقة التعايش السياسى.

وتقوم فكرة المجتمع الدولى على وجود عدد من الدول التى ترتبط بطائفة من القواعد والمبادئ والقيم فى علاقاتها مع بعضها بعضا. الأمر الذى يعنى ان المجتمع الدولى ليس مجرد تجمع لمجموعة من الدول التى يمكن ان تتفاعل فيما بينها عبر الحدود الدولية. ولكن يلزم ان تكون لها قيم واهداف مشتركة ومؤسسات ومستويات سلوكية متماثلة. وقد اخذ المجتمع العالمى خلال تطوره نحو عصر العولمة يتعرض لكثير من الضغوط والتحولات التى ترتبط بصفة خاصة بالقيم والمبادئ والأهداف المشتركة التى يرتكز عليها بنيان العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وأضحت العولمة ذاتها مصدرا رئيسيا لتحدى كثير من هذه القيم والمبادئ، والتى نشير من بينها على وجه الخصوص الى مبدأ سيادة الدولة والديمقراطية الليبرالية ومبدأ عدم التدخل فى شئون الدولة الداخلية.

اما بالنسبة لمبدأ السيادة الذى يمثل المحور الرئيسى الذى تدور حوله غالبية القيم الأخرى وتستمد منه وجودها فيمكن القول إنه لم يعد موجودا اليوم بشكل قوى الا فى الخطاب السياسى وخصوصا بالنسبة للشعوب التى تتمسك بشدة بحق تقرير المصير. اما فيما عدا ذلك، فإن فكرة السيادة لم تعد ذات جدوى فى ظل نظام العولمة الذى تضاءل فيه شأن الحدود الدولية بفضل التدفقات الالكترونية التى جعلت الدولة غير قادرة على السيطرة على كثير من الظواهر الدولية مثل الشركات العالمية واجهزة الاستشعار بالأقمار الصناعية ومشاكل البيئة الكونية والتجارة العالمية فى الأسهم والسندات وغير ذلك من الامور التى لا يمكن ان تظل داخل اختصاصات الدولة او خاضعة لسلطانها، فضلا عن وسائل الإعلام العالمية التى تستطيع الإفلات من رقابة الدولة. كما انه فى مواجهة عمليات انتقال الودائع البنكية والتحويلات النقدية الالكترونية على نطاق واسع فقدت الدولة سيطرتها على اهم مظهر من مظاهر سيادتها وهو العملة القومية. ومن اهم التطورات التى نجمت فى الوقت الحاضر عن ظاهرة العولمة وأدت الى تضاؤل فكرة السيادة ان اختصاصات الدولة اصبحت تمارس اليوم على ثلاثة مستويات رسمية وهى الحكومة المركزية والسلطات المحلية والهيئات الدولية، وذلك بالإضافة الى مستوى رابع غير رسمى وهو قوى السوق العالمية وهيئات القطاع الخاص التى تتدخل فى تنظيم الاقتصاد العالمى وتحديد القواعد المنظمة للمبادلات العالمية. الأمر الذى يعنى ان الدولة لم تعد فاعلا موحدا لا يتجزأ بل مجموعة من الأجهزة والقوى الرسمية وغير الرسمية التى لكل منها مصالحها الخاصة والتى تستطيع ممارسة السيطرة والمبادأة فيما يخصها من عملية صنع القرار.

ويرتبط بهذه النتيجة اعتبار أخر وهو ان العولمة تشكل اكبر واخطر انواع التحديات الديمقراطية الليبرالية، وانها باتت تهدد بتقويض اهم دعائمها ومقوماتها الأساسية. فالديمقراطية تعنى فى ابرز مظاهرها ومهما اختلفت صورها واشكالها من دولة لأخرى، حكم الشعب، وانه وحده صاحب السلطة فى صنع القرار، بيد ان ما يلاحظ فى ظل العولمة من التدفقات الإعلامية القوية ذات التأثير الكاسح على اتجاهات الرأى العام والمبادرات المهمة فى تكوين وإنشاء القواعد والقرارات من خارج نطاق الهيئات الحكومية وعلى الأخص آليات السوق، قد اسفر عن حجب الإرادة الشعبية وتهميش دورها تماما وخصوصا فيما يتصل بحركة التدفقات الرأسمالية وأوجه الاستثمار وشئون المال وتوظيف القوى العاملة وغير ذلك من الأنشطة التى يستأثر بصنع القرارات فيها مجالس الإدارة والجمعيات العمومية لحملة الأوراق المالية وغير ذلك من قوى السوق سواء على المستوى القومى او العالمى، مما ادى الى تخلف المشاركة الشعبية وانكماش عمليات التشاور والمداولات والمناقشات والتمثيل والدستورية والمسئولية فى غياب كامل للضمانات الديمقراطية اللازمة لكى تعبر الجماهير وممثلوها عن ارادتهم الحرة.

ومن بين القيم والمبادئ التى تواجه تحديات عاصفة فى عصر العولمة مبدأ عدم التدخل فى شئون الدول الداخلية، فإذا كانت العولمة تعنى مزيدا من التقارب والاندماج بين الشعوب وتدعيم الروابط والصلات بين جميع الناس معرفيا وثقافيا واقتصاديا وتجاريا فإن ما تعكسه الحروب المدنية التى تفجرت فى مختلف ارجاء العالم منذ التسعينات وخاصة فى البوسنة والهرسك وكوسوفا ورواندا وبوروندى والصومال وافغانستان والجزائر وكمبوديا وغيرها وما تنطوى عليه من اعمال التعذيب والإبادة الجماعية والتطهير العرقى يشكل وضعا بالغ الصعوبة والتعقيد بالنسبة لما هو مأمول فى عصر العولمة من ترسيخ قواعد الأمن والاستقرار فى العالم وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس، على اساس توحدهم فى وحدة كونية واحدة. الأمر الذى يتناقض مع ما تمارسه بعض الحكومات او جماعات المتمردين المسلحين من الأعمال الوحشية ضد المواطنين، فالملاحظ اليوم ان النمط السائد للأعمال الحربية مصدره داخلى وليس دوليا - اى ان العمليات التى تهدد أمن العالم واستقراره تأتى من داخل الدول ذاتها سواء كان ذلك بواسطة الحكومات او جماعات المتمردين، مما ادى الى ظهور ما يمكن ان يطلق عليه الدول الفاشلة او الدول المنهارة.

وحول هذه الأوضاع المشينة للجنس البشرى أثير كثير من التساؤلات فما الذى يمكن ان يحدث فى العالم اذا تركت الحكومات وشأنها وهى تسلك مسلك العصابات تجاه مواطنيها فى الوقت الذى تتستر فيه خلف مبدأ السيادة وقرينة عدم التدخل فى الشئون الداخلية كرخصة لأعمال القتل والتعذيب والإبادة؟ وهل ينبغى للدول التى لطخت ايديها بدماء ابنائها ان تستفيد من مبادئ السيادة وعدم التدخل؟ وما هى مسئوليات الدول الأخرى ازاء دورها فى حماية حقوق الانسان والمحافظة عليها واعادة الأمن والاستقرار الى مثل هذه الدول التى تشيع فيها الفوضى والاضطرابات الى دول الجوار بل والى كثير من الدول الأخرى؟

ومع ذلك فإنه استثناء من هذا المبدأ فقد أباح المجتمع الدولى التدخل لأسباب انسانية وخصوصا اذا كان هذا التدخل من اجل دعم وترقية حقوق الانسان الذى يحظى بكثير من الحجج لتبرير مشروعيته استنادا الى بعض احكام ميثاق الأمم المتحدة التى تؤكد وجود مبررات منطقية واخلاقية لمثل هذا التدخل الذى يقصد به فى مثل هذه الأحوال التدخل الجماعى والتدخل السلمى، وان كانت بعض الاتجاهات تؤيد كلا من التدخل الفردى والتدخل المسلح، وقد شهد العالم اخيرا بعض انواع التدخل العسكرى تحت علم الأمم المتحدة كما حدث فى ازمة اللاجئين الأكراد فى سنة ١٩٩١ والتدخل العسكرى بواسطة الولايات المتحدة فى الصومال فى ديسمبر سنة ١٩٩٢ والتدخل الفرنسى فى رواندا فى يوليو سنة ١٩٩٤. غير ان هذه التجارب كشفت النقاب عن عدم فاعليتها وعن فشلها الذريع اذ لم يكن ثمة دليل فى جميع هذه الأحوال على ان الهدف من التدخل كان العمل على ترقية وتأكيد حقوق الإنسان بل كانت المصالح القومية للدول المتدخلة هى الغالبة فى بعض الأحيان أو أن التدخل كان يقتصر فقط على تقديم المساعدات والمعونات الغذائية دون معالجة المشكلة بصورة جذرية.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٩/١٩٩٨

«العولمة» وتشابك المصالح وراء أزمة أسواق المال العالمية

● علاء الدين مصطفى

● اقتصاد ●

● تشهد الأسواق المالية العالمية تقلبات حادة وعنيفة أثارت مخاوف خبراء المال والاقتصاد، خاصة في ظل التطورات الحادة للأزمة الآسيوية والروسية، التي ظهرت انعكاساتها بشكل أو بآخر في مناطق مختلفة من العالم.. وتزايدت مخاوف خبراء المال والاقتصاد في العالم من تداعيات الأزمات المالية حيث تحتاج الى حزمة من الاجراءات في اتجاهات مختلفة تتطلب ضرورة تضافر المؤسسات المالية الدولية والدول الكبرى في مواجهة ما ينشا من أزمات واحتوائها خاصة وإنه ما إن تهدأ أزمة سرعان ما تظهر مرة أخرى وبصورة أكثر عنفا مما يثير مخاوف خبراء المال والاقتصاد في العالم !!

● الأزمة المالية والاقتصادية التى تمر بها اليابان ودول جنوب شرق آسيا، وتدهور عملات تلك البلدان وبورصاتها، كانت لها آثار حادة امتدت لتشمل دولا أخرى عديدة ..

كما أن الأزمة المالية في روسيا وتدهور سعر الروبل أمام الدولار والانهيار الذى شهدته البورصة هناك كان له صدى عالمى خاصة أن هناك استثمارات اندفعت الى روسيا بدأت تعيد حساباتها .

والأزمات المالية التى تشهدها بعض دول أمريكا اللاتينية، تجعل الاستثمار فى الأسواق الناشئة بصفة عامة أمرا محفوفا بالمخاطر.. خاصة أن الاقتصادة العالمى لم يشهد هذه التقلبات الحادة والعنيفة فى أسواق المال على هذا النحو.

● ويحذر الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق من خطورة الأزمات المالية والاقتصادية التى تشهدها بعض مناطق العالم فى جنوب شرق آسيا وروسيا ويقول إن المسألة أصبحت أكثر خطورة مما يتصورها أحد.. وهذا لأن انفتاح اقتصاديات العالم وظاهرة العولمة وحرية التجارة وحرية انتقال الاستثمارات ورؤوس الأموال وسرعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.. كل هذه العوامل تجعل ظهور أى أزمة مالية أو اقتصادية فى إحدى مناطق العالم تنتقل آثارها بسرعة لمناطق أخرى .

ويفسر الدكتور مصطفى السعيد ظهور الأزمات المالية على النحو الذى عليه الآن بسبب غياب السلطة المركزية العالمية التى تنسق الأوضاع المالية والاقتصادية العالمية.. فالاقتصاد العالمى يفتقد السلطة الاشرافية التى تنسق التعاملات الدولية دون حدوث الأزمات والمشاكل .. ويضيف أن تلك الأزمات فى حقيقتها ليست قليلة الأثر..

● ويرى الدكتور حمدى عبدالعظيم أن ما تشهده أسواق المال الدولية من تقلبات حادة نتيجة الأزمة الآسيوية والأزمة الروسية مجرد آثار وانعكاسات لتلك الأزمات مشيرا إلى أن تلك الأزمات لا تؤثر على كل دول العالم.

ويؤكد أن تلك الأزمات اقليمية.. وهناك دول أخرى تستفيد من



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/٩/١٩٩٨

الأزمة.. حيث انخفضت أسعار الصادرات لدول جنوب شرق آسيا نتيجة انخفاض أسعار عملات تلك البلدان.. كما أن تأثير البورصات الآسيوية امتد الى بورصات لندن وطوكيو وفرانكفورت وإيطاليا.. بينما لم تتأثر باقى دول العالم لان بورصاتها محلية وناشئة وهذا معناه أن الأزمة لا تزال اقليمية .

ويرى الخبير الاقتصادى مصطفى زكى أن الأزمات التى شهدتها أسواق دول جنوب شرق آسيا واليابان كان لها أسباب موضوعية فى أنها حققت معدلات نمو عالية كما أن التدفقات الاستثمارية وخاصة الأموال الساخنة كانت كبيرة.. فضلا عن المضاربات والاستثمار العقارى .. كما أن الأزمة المالية فى اليابان لها مبررات مالية واقتصادية.. كذلك الأزمة فى روسيا التى لعبت فيها المافيا دورا .

وأشار الخبير الاقتصادى مصطفى زكى إلى أن تشابك المصالح العالمية يجعل هناك ضرورة وجود «ترتيبات» مساندة من جانب الدول الكبرى لاحتواء تلك الأزمات خاصة أن انخفاض أسعار عملات اليابان والدول الآسيوية تنشط صادراتها وتجعل أسعارها منافسة بصورة كبيرة لصادرات بقية دول العالم.. كما أنه ليس من مصلحة أى طرف أن تحدث هزات عنيفة تؤدى الى انهيار للاقتصاد العالمى ..

ويرى الدكتور أحمد موسى رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى أن احتمال حدوث أزمة اقتصادية عالمية يعد احتمالا قائما ولكن هذا **يرتبط بشكل أساسى بتفاقم الأوضاع والأزمات الاقتصادية فى الدول** الآسيوية وروسيا وبالذات روسيا.. مشيرا إلى أن ما تشهده أسواق المال والنقد من اضطرابات فى تلك البلدان لن تنجو منها الدول المتقدمة تماما نظرا لتشابك الاقتصاد العالمى ..

وقال أن الاقتصاد العالمى بأوضاعه الحالية يخدم مصالح الدول الغنية المتقدمة على حساب مصالح الدول النامية . وطالب بضرورة تصحيح هذه الأوضاع



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٨

كيف تسير سفينة العولمة.. وإلى أين؟ ٢

دكتاتورية «افعل ما تشاء» مقابل دكتاتورية «لنعمل معا»

كلما تزايد الطلب على الأمن تعاظم اللاأمن



المصدر : القبس

التاريخ : ٢ / ١٠ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

■ «الخطأ التكتيكي» ادخل الخصخصة الى كرة القدم

■ الثقافة المعولمة حوّلت المبدعين الى آلات

المال يحول السياسات الثقافية الى خدمات عامة

■ الهدف رقم ١ للعولمة.. دفع الناس الى الثراء

■ نقيض الصحة والعدالة هو الجهل وقانون الغابة

■ آلية نظام السوق تسعى الى اجماع شبه شامل

■ استهلك لكي تخلق فرصة عمل وتكافح البطالة



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٨

بقلم: علي الكندري

نشرت جريدة «الفاينانشال تايمز» مقالة بقلم، دومينيك مويسي وترجمتها القبس يوم ١٩٨٩/٩/١٩ حول النظام العالمي الجديد وقال فيها: «من كان يعتقد ان بعد مرور قرابة عشر سنوات من سقوط جدار برلين ان يصبح العالم في هذه الحالة المشوشة» وتحدث فيها عن اوضاع العالم بدءاً بخسارة الماركسية معركتها امام اوروبا وازمة الرئاسة في واشنطن وانهيار الدولة في روسيا، والصدمة الاقتصادية في دول آسيا وهبوط بالغ في اسواق اميركا اللاتينية والتهديد بانتعاش الارهاب.

وصل فويس الى اجابات سهلة عندما قال: بالنسبة للبعض فان عملية العولمة بحد ذاتها هي المسؤولة عن الحالة المشوشة التي نعيشها. فاملاءات السوق الحرة الرأسمالية المرتبطة بتجاوزات الديموقراطية المنفلتة فرضت بصورة شكلية على تجارب ثقافية وتاريخية غريبة عنها، ينظر اليها على انها هي المتسببة الرئيسية في كل ذلك.

وبالنسبة لآخرين فان المبادئ كانت صحيحة، الا ان تطبيقها كان خطأ، فعلى سبيل المثال، فان وصفات صندوق النقد الدولي كانت صحيحة، الا ان جدول تنفيذها لم يكن مناسبا تماما، فالادوية التي كان يجب تناولها لعدة اشهر ان لم يكن لعدة سنين، فرضت على الدول التي تعاني من الامراض في ظرف ايام فقط، وختم مقالته بالقول: ان عملية العولمة وبتفاعلاتها الحتمية بين بعض الظواهر التي تبدو غير مترابطة، جعلتنا ندرك اكثر من ذي قبل مدى تعقيد عالمنا والاعتماد المتبادل.

كما ان للعولمة معنى ومغزى حقيقيا واحدا، فلقد اصبحنا اكثر من اي وقت مضى في مركب واحد غير ان هذا لا يعني اننا عاجزون عن تحديد مسارها.

لقد أوردنا هذه المقدمة اقتباسا من مقالة «دومينيك مويس» لنتحدث بشيء من التفصيل عن العولمة - والنظام الاقتصادي الشمولي مؤكدين على كلمة «الاعتماد المتبادل» في المقالة وعلى موضوع تحديد مسار المركب مع اضافة البعد الاجتماعي للموضوع.



٧ - اجماع وانفصام:

هناك احتجاجات وتحذيرات صادرة عن بعض المنظمات غير الحكومية وبعض الشخصيات، وما عدا ذلك فان آلية نظام اقتصاد السوق الشمولي كما هي الآن تعمل على اساس اجماع شبه شامل هو الآخر، حيث يبدو ان ممارساته وقوانينه غير قابلة للنقاش والتفاوض في اي بقعة من بقاع الارض.

ولكن اجماع على ماذا؟ ففي تحليلات والتزامات مؤتمرات القمة العالمية وفي مبادئ كافة الهيئات الدولية ووكالات الامم المتحدة المتخصصة هناك اتفاق واسع وكبير على القيم الانسانية الكبرى من غير ان يعترض عليها احد، الا اننا نلاحظ ان الاقتصاد الشامل للسوق لا يعير الموضوع اي انتباه عند تشغيل اليته وتسيير اموره، وبذلك يمكن ان نسمي الاجماع وهما اخر.

وفي مواقع القرارات يطالب اصحاب القرار المالي والاقتصادي الذين يمثلون النظام الاقتصادي الشمولي للسوق «العولمة» بالاجماع، الا ان الاجماع ليس هو القرار الافضل في نظر الغالبية الديموقراطية، هكذا، ولكن العكس تماما هو الذي يحدث والقرار الذي يتم اتخاذه قائم على اساس القاسم المشترك الذي يفرضه الاقوى، وهكذا نتمكن من تفسير انفصام الشخصية، ومواقف بعض الجهات الرسمية التي تقوم وتعلن عن كل الخير والرفاهية للسكان والانسانية بينما افعالها كارثية النتائج والانعكاسات على السكان، ذلك ان عالم الاقتصاد والمال ان غزا مواقع القرار، فانه لم يقتنع بفتح هذه المواقع للمناقشات، انهم يقولون: تكلموا كما تشاؤون ونحن كما نشاء.

ان احتلال مواقع القرار هذا، يحققه عالم المال والاقتصاد عن طريق «الفكرة الثابتة» المفروضة على الجميع من قبل اناس يعرفون كل شيء «الخبراء» ومن يخدمونهم.

سلوك.. الشراء

٨ - انحراف القوانين الاخلاقية:

أ - قانون اخلاقي جديد: اشتر واستهلك:

اننا نجد انفسنا اليوم امام «صاحب قرار» يسيطر على كل اوجه المجتمع من دون مرجع آخر سواه، وحتى عندما يزعم انه في خدمة الانسانية، فان مرجعيته الوحيدة هو آليته الخاصة وقانونه الخاص، وبديهيته الاقتصادية: بع وادفع الآخرين للشراء.

ان مجمل القرارات التي اتخذت بهذه الروح والقناعات تتغلغل تدريجيا في العادات والتقاليد حتى وصلت الى تغيير مفاهيم السلوك الاخلاقي لدى الافراد، لم يمض بعد وقت طويل، وذلك في مختلف الثقافات والمجتمعات، حيث كان الرجل الطيب او المرأة الطيبة يستطيع ان يحرم نفسه من شيء محدد، اما استجابة لرغبة اكثر اهمية او اكثر نبلا، او لانه يأخذ بالاعتبار مسعى جماعيا قد يريحه او يعوضه هذا الحرمان.

ان كل ما في النظام الجديد يدفع الى الاستهلاك، استهلاك كل شيء واي شيء حالا، فقد تراجعت مفاهيم الخير والشر التقليدية، امام ضرورات قد تكون غير واضحة المعالم، تلزم، ان لم نقل تجبر، او على الاقل تنصح بالاستهلاك عن طريق تخصيص الجوائز الكبيرة - السيارات واليانصيب وغيرها. إن استهلكت فان عجلة الاقتصاد تدور، اذا انت تخلق فرص عمل وتكافح البطالة، وهكذا يتلازم الاستهلاك والخير في مفهوم النظام الجديد. وهكذا فان المتطلبات التي يجب ان يأخذها الفرد بعين الاعتبار لم تعد تمس سلوكه تجاه مستقبله واسرته او اتجاه اقربائه وجيرانه.

ب - ايديولوجية ام آلية:

ان المخيف في الامر هو ان علينا ان نكافح ضد اشباح او رجل آلي، فلم تعد المسألة مجابهة بين النقابات واصحاب الاعمال او رؤساء المؤسسات او بعض الرأسماليين المنضوين تحت راية نظرية اقتصادية معينة او يتبعون قناعات بايديولوجية انتقائية، بل مجابهة آلية مجنونة مستقلة قد نعرف او لا نعرف من المستفيد منها، ولكنها ترجع كل شيء الى منطق تشغيلها. فلا فائدة إذن من معارضتها بايديولوجية او برؤية اخرى عن العالم، فهل تتصرف كايديولوجية متفوقة مقتنعة بانها الوحيدة الصالحة، وقد ترضى بخطاب غير خطابها، ان لم يحاول هذا الخطاب اظهارها بانها خطر على ما هو ثمين لهؤلاء الذين لديهم بعض المال او يتمتعون بنوع من الرفاهية، فتثير لديهم الخوف من النهب والنقص في المواد او العنف، وهذا ما يفسر رفض قسم متزايد من السكان، سيطرة السياسة على الحياة في المجتمع، ورفض المساهمة الاجتماعية عن طريق الرسوم والضرائب، ويطالبون دائما بمزيد من الحماية والأمان

وسلامة الممتلكات والاشخاص.

جـ - مفارقة تافهة:

المفارقة: تدفع الناس الى اشباع رغباتهم، ولكن في الوقت نفسه، ونتيجة للضغوطات على الاجور والرواتب والغلاء والموارد الاجتماعية، تبعد اعدادا متزايدة من الاشخاص عن دائرة امكانية التجاوب مع تلك الرغبات، فكيف نستغرب اذن، ان الظلم في توزيع الموارد لا يسبب الفقر والاقصاء الاجتماعي فحسب، بل يؤدي الى الشعور بالاهانة وكل ما تؤدي اليه من نتائج.

فكيف لنا والحال هذه ان ندين اولئك المحرومين من ابسط ضروريات الحياة والذين يجدون بديلا ويتصرفون كنشالين، عندما نرى في المجتمع الغني سلوك النشالين الذي يمس مبالغ هائلة احيانا، فساد وسرقات وتجاوزات ونهب الممتلكات العامة، والحروب الاقتصادية، والتزوير الضريبي وتهريب السلاح والمخدرات، وهكذا كلما تزايد طلب الامن تعاظم اللاامن.

القانون الاخلاقي يداس

ان اقتصاد السوق الشامل يولد مفاهيمه الاخلاقية الخاصة وادبياته الخاصة، وهو لا يرفض ضمنا، بعض الذي مازال الكثيرون يعتبرونه على انه موقف اخلاقي معدنه النزاهة والسلوك القانوني ولكنه لا يتردد مع ذلك عن سحق القوانين دون رادع اخلاقي، غش وفساد وسرقة الاموال العامة، هي ممارسات يومية، وقد يحدث ان تدان مثل هذه الممارسات من قبل الجميع، ولكن هناك الكثيرين ايضا الذين لا يظهرون رفضهم لها بشكل واضح، وهناك الكثيرون الذين يبذلون المساعي المدروسة بعناية للالتفاف حول القوانين بهدف التهرب من المشاركة الاجتماعية المقرة قانونا «كالضرائب مثلا» وقد ندرك انحرافات ملموسة لاقتصاد السوق ولعبه في مجالات شعبية قريبة جدا من كل واحد منا ككرة القدم مثلا.

خصخصة كرة القدم

٩ - كرة القدم - قواعد اللعبة.

١ - هذه الرياضة الشعبية التي نشاهدها ونعيشها في كل انحاء العالم من بين رياضات اخرى هدفها مزدوج: التسلية والتمرين عملا بالقول: العقل السليم في الجسم السليم، يضاف الى ذلك تسلية الآخرين - المشاهدين - ولكي تكون اللعبة «لعبة» لا بد ان تكون لها قواعد وقوانين وحدود وهي التي تشكل خاصيتها واختيار هذه اللعبة من تلك، لان القواعد هي التي تميز اللعبة وتكونها.

ان هدف اللعبة مرتبط بقواعدها، وهو الوصول الى العمل افضل من الفريق المنافس بما يخص الهدف المحدد بقواعدها واحترامها، ففي كرة القدم مثلا تسجيل اهداف اكثر في مرمى الفريق المنافس مع احترام سلسلة من القواعد كالتسلل وخروج الكرة من الملعب والضربة الركنية وغيرها، ولكن التلهف الى الفوز وصعوبة مواجهة الخسارة، وكل ما يقود اليه ذلك من غش او خشونة والضرب من الخلف يكاد يشوه اللعبة، ولهذا السبب وجد الحكام الذين يتمتعون بسلطة مطلقة في الملعب لحل الخلافات، وان يخطئ الحكم افضل من تشويه لعبة كرة القدم كلها.

٢ - اموال الملاعب

تغيرت الامور بسرعة، كان الكثيرون يضربون الكرة بقدمهم للتسلية فقط الا ان شعبية هذه اللعبة وانتشارها دفعت الكثيرين الى ان يروا فيها قبل كل شيء عملية مربحة ماديا، فاصبحت كرة القدم مشهدا يحظى بالرعاية الواسعة والاهتمام الكبير وتوظف فيه كتل مالية هائلة، وهكذا بات العديد من الاندية يدار كما تدار اية مؤسسة تجارية او اقتصادية. ودخلت اسهم بعضها اسواق البورصة، ولكن الامور لا تمر بسهولة دائما، وقد ادت احيانا الى نتائج خطرة موازية، وهذا ما يحدث في كل مستويات المجتمعات.

وفي هذه الحالة ايضا كان الهدف تسلية الذات وتسلية الاخرين. اهداف تهم نشاطات انسانية، للمشاهدين واللاعبين على السواء، ولكنها تحولت الى اولويات ومفاهيم اخرى وهي المردود المالي على النادي.

صحيح ان المتعة في اللعب وامكانية التفوق والخسارة لم تفقد اهميتها، ولكن ما يهم بالدرجة الاولى ان نكون الاقوى، ايا كان الثمن للحصول او المحافظة على «اسم وسمعة» النادي، وهو ضروري لجلب اكبر عدد من المتفرجين والمساندين، وجلب انتباه الممولين الذين يمكن ان يعتقدوا بتحقيقهم توظيفا مربحا يربط اسماءهم بالنادي.

ان قواعد كرة القدم موجودة دائما، ولكن من يستطيع الادعاء بان عالم المال، ان وجد يوما ان تغيير هذه القاعدة او تلك من قواعد اللعبة سيثير اهتمام الجماهير بكرة القدم، لن يعمد الى تغييرها، وان الهيئات الدولية لكرة القدم لن تسارع الى الانضمام الى هذا الرأي؟ وفي



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٦/١٩٩٨

هذه الحالة هل سيكون تصرفها مختلفا كثيرا عن مواقف الدول او حتى مواقف الامم المتحدة في حالات اخرى.

٣ - الخطا التكتيكي:

اليس المال هو الذي يفرض قانونه اكثر واكثر كل يوم؟ ولكن برزت مفاهيم جديدة داخل القواعد الموجودة ومنها ما ظهر في البداية في لغة الاعلام «والميديا» ثم دخل عاداتنا وتقاليدنا، وعندمانضجت الثمرة على كل المستويات بما في ذلك الحكام والاتحادات الرياضية، التي يفترض بها ان تكون الحارس الامين على هذه القواعد، برز المفهوم الجديد لدى ادارة النادي والمدربين وهو مفهوم «الخطا التكيتكي» أي الغلط الضروري الذي لا بد منه.

ان هذا الخطا ليس الا اعتداء على قواعد اللعبة، وغالبا ما يكون الاصطدام عنيفا، ان هذا التجاوز قد لا يرغبه اللاعبون، ولكنهم ملزمون ومفروض عليهم من قبل اسيادهم ومموليهم، حتى بات يشكل جوهر اللعبة، مصدر اثارة وزيادة الارباح، وحتى اصبح تصرفا عاديا.

«خطا تكتيكي اي حطا لا بد منه» في منطق المال، فهل يسعر الفرد منا بفداحة هذا المصطلح؟ الذي معناه مخالفة قواعد اللعبة، اي ضد اصول اللعبة، او اللا لعبة، وذلك لاسباب لا علاقة لها بما يحدث على ارض الملعب ومع ذلك اقتنع الكثيرون من المتفرجين والمشجعين بشرعية هذه «الخطيئة» بل اصبحوا يصفقون لها.

ان المجتمعات تزخر بالامثلة المشابهة للخطا التكتيكي، فالحكم «العدالة» يعاقب وقد يطرد مرتكبيه الا ان هناك اخرين يهنئونهم وبذلك تبقى ثمرة هذا الفشل او هذا الاعتداء قائمة ولا تسحب ممن اخطاوا وهم «اللاعبون» ولا من الذين خططوا له «المدربون وادارة النادي» الذين يبقون بعيدين عن كل تحقيق او بحث او مساءلة.

نموذج «تابي»

دخول عالم المال الى كرة القدم، جعل الكثيرين يدفعون لشراء ذمم اللاعبين او حتى الحكام والقصص كثيرة وطويلة، ومع ذلك لم يتعرض اي مسؤول للاستجواب سوى في حالة واحدة اذكرها وقد يكون سببها يقظة الضمير او تردد الاشاعات وافشاء الاسرار، وهي الحالة التي مست نادي مرسيليا «فرنسا» حيث اتهم برنار تابي برشوة اللاعبين من ناد اخر لضمان فوز ناديه، وعوقب تابي على هذه المخالفة، انها مرة واحدة، ولكن كم هو عدد الحالات التي مرت وبقيت دون عقاب؟.

١٠ - الثقافة ايضا تلوثت

المفترض ان تكون الثقافة في مناى عن قبضة المال، فالفكر والفن وغيرها هي شعاع الامل في هذه الحالة، ولكن الشواهد والامثلة تثبت ان هذا الافتراض ليس الا وهما، فالثقافة هي الساحة التي تخلق الرغبة والشهوة، وتقدم لنا سوق النشر وسوق الاعمال الفنية الراقية والمسارح والسينما والاعلام والسياحة الثقافية الكثير من امثلة استغلال رغبات الناس وميولهم نحو الجمال والسعادة، والامثلة كثيرة على النتاج الفكري الذي ليس بالضرورة ان يكون سيئا لا من حيث الشكل ولا المستوى والمحتوى ولكن ذلك لا يرتدي سوى اهمية ثانوية، فقواعد اختيار «العمل» والتمويل لا يأخذ بالاعتبار ميزان «هذا العمل» بل احتمالات تحقيق افضل الارباح للاموال الموظفة «لانتاج هذا العمل».

المبدعون والسوق

ولم يعد هناك من يبحث عن المفكر والمبدع الذكي، بل هناك مجموعة او فريق «انتاج» يدرس العوامل الاجتماعية والنفسية للسوق المحتمل للتعرف على السمات التي يمكن من خلالها تحريض الشهوة وسرعة البيع، ويتم بعد ذلك «تصنيع المنتج» الاكثر ملاءمة للسوق بعد دراسة كل المعطيات المتوفرة.

هناك مبدعون في كل المجالات كما الماضي، وقد يستخدمهم السوق لاغراضه، ويكتسب البعض منهم شهرة عالمية، الا انهم غالبا يضطرون الى الخضوع لاوامر وتوجيهات ومتطلبات شركائهم - المولين، وهكذا نرى ان الثقافة مثل باقي النشاطات الانسانية الاخرى يمكن تنحرف ولم يعد المبدعون سوى «الة» في خدمة النظام.

لقد فكرت بعض السياسات المسماة «ثقافية» ان تعالج الابداع الفني والبحوث على انها خدمات عامة لا يمكن ان تقود الى منتج ذي مردود مالي معقول ، ولكن، ونتيجة لسيطرة ·



المال والنقد المتزايدة على الدول، يحل بالثقافة ما يحل بالصحة والتعليم وغيرها نتيجة لمتطلبات الحد من المصروفات العامة التي سحقت هذه المجالات والقت بالمبدعين بين احضان السوق ومتطلباته.

وهكذا نرى ان الثقافة تسير في طريق تقليصها لارجاعها الى الابعاد التجارية المثيرة للرغبة - اي القاسم المشترك الاعلى لرغبات الجماهير - واخيرا.. ما هو البديل؟؟!

قبل الدخول في الحديث عن البديل اتوجه الى النقابات العمالية وقياداتها بالسؤال: هل يكفي جعل الامور اجتماعية اكثر مما هي عليه؟ واعتقد ان قوة النظام الشمولي لاقتصاد السوق تكمن بشكل اساسي في انعدام البديل المقبول القادر على مواجهته، فلا بد اذن من ايجاد توازن قوى كاف للقبول بالتغيير ودفع السوق الى الرجوع عن انحرافاته - وليس واردا في ذهني او افكر في العودة الى النظام الشمولي للاقتصاد الموجه - ولكن الا يبدو ذلك وكانه دعاء متواضع؟ فما الذي يمكننا تقديمه لينال ثقة العمال وغالبية الناس فعلا.

ان بعض الاتحادات العمالية الدولية طرحت في مؤتمراتها فكرة «اقتصاد اجتماعي للسوق» ومازالت تنتصر للفكرة مع الدعوة الى تحسين مقترحاتها ودفع تساؤلاتها للامام، والبعض الاخر يتساءل: هل يكفي ان نتصرف بحيث نجبر نظام السوق الشمولي على التراجع عن سياستها الضاغطة في المجال الاجتماعي، وذلك عن طريق القيام بمساع «لمقاومته»؟ والبعض الآخر يعتقد ان هذا غير كاف، وهنا تكمن مصادر الحيرة التي نغوص فيها جميعا اليوم.

١- ما نريد المحافظة عليه.

طرق مسدودة

هناك شعور عارم لدى الناس في كل الدول والمجتمعات بان هذه المجتمعات تسير حثيثا في طرق مسدودة، الا اننا عرفنا في مجتمعاتنا وبفضلها لحظات من السعادة والرفاهية لا نريد التخلي عنها، بل ونامل أن تكون نصيب كل فرد من ذكر وانثى. اننا نعلم ان هذه المجتمعات برزت من عشرات السنين من الاحلام والكفاح من اجل عالم المساواة والاخوة ومنها وفيها تنامت وتعممت حقوق الانسان والقيم الديموقراطية، ولكننا نلاحظ اليوم ان هذه الحقوق تداس بالارجل في الوقت الذي يكثر الحديث عنها، ومبادى الديموقراطية وحرية الراي تتشوه بممارسات خبيثة وبكل الاشكال في استهزاء بالرأي العام والعبث فيه، فكيف لنا ان نحافظ على الرفاه والراحة التي قال لنا التاريخ الحديث انها سهلة المنال لجميع افراد المجتمع في الوقت الذي تمرغ القيم بالتراب.

٢- تلك هي التساؤلات المطروحة اليوم، الا ان هذه الاسئلة تشوه وتستثمر، فالكل يزعمون انهم متضامنون مع الفقراء واصحاب الدخول المتدنية، وانهم حماة القانون العام واستقلالية كل فرد، وانهم مؤمنون بالقيم الديموقراطية ولكن «قولا» لا اكثر، والكل يقول: انه يتطلع الى عالم تسوده الاخوة والسلام، بل والاكثر من ذلك ان الكثيرين يؤمنون فعلا بهذا - ولكن كم هم الذين خابت امالهم بسبب اهتراء النضالات ضد السلطات الجائرة في بلدانهم. والمنظمات النقابية سواء على المستوى القطري او الاقليمي او القاري او الدولي تراجعت في ادائها ودورها في السنوات الاخيرة وعليها الآن وفورا ان تسأل: اين هو مجال نشاطاتها واين موقعها؟ وماذا! تريد ومع مَن وكيف؟

ان المنظمات النقابية ومعها العديد من المنظمات غير الحكومية، ورجال الثقافة والفكر تطالب بقناعة وتؤكد ان التدخل من اجل التغيير بات امرا مستعجلا وقد نجد اليوم بعض الخبراء الذين يتجرأون ويعربون عن شكوكهم وربما تخوفهم تجاه الآلية التي يخدمونها والتي يجهلون مسارها، والتي فقدوا السيطرة عليها.

وهنا اقتبس ما كتبه الزميل سعيد محيو في عدد «القبس» يوم ١٩٩٨/٩/٢٣: قبل حوالي عشر سنوات وتحديدا في عام ١٩٨٩، كتب عالم السياسة الاميركي الياباني الاصل فرانسيس فوكوياما دراسته الشهيرة التي إعلن فيها ان انهيار الشيوعية «سجل نهاية التاريخ» ثم خاض نقاشات عنيفة امام جمهور اكاديمي متشكك. لكن يبدو الآن، ومع اندلاع الازمات الاقتصادية العالمية، ان فوكوياما نفسه انضم الى ركب المتشككين.

مرحلة انتقالية

كتب يقول في الاسبوع الماضي «ان احداث الشهور القليلة الماضية كانت في الحقيقة المرة الاولى، منذ بداية هذا العقد، التي شعرت فيها اني ربما كنت على خطا حين تحدثت عن نهاية التاريخ، واضاف: ثمة شيئان في الافق اعتقد انهما مخيفان للغاية، وهي ان الازمة الاسيوية يمكن ان تتوسع لتصبح ازمة عالمية وركودا



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٠/١٩٩٨

شاملا، وان روسيا يمكن ان تفشل في جهود «التغريب»، وتنقلب ثانية الى ما كانت عليه في السابق، وكلا هذين الاحتمالين يمكن ان يحدث بالفعل».

ويواصل الزميل محيو: وبعد فوكوياما. كان العديد من المحللين السياسيين والاقتصاديين يتساءلون: هل انتهى «شهر العسل» بين الراسمالية العالمية «اي العولمة» وبين معظم دول العالم خارج منظومة الغرب واليابان؟ ام ان الامر كله يتعلق بمرحلة انتقالية صعبة تستعد فيها قوى العولمة للتقدم نحو استلام مقاليد السلطة السياسية مباشرة.

اما الكاتب عبدالله خليفة من المنامة البحرين كتب مقالة في «القبس» يوم ١٩٩٨/٩/٢٤، انهاها بالتالي: ليس «الهدوء» الظاهري بين الامم واطنان الورق والاحاديث الرنانة عن السلام العالمي، والنظام العالمي الجديد سوى لحظة هدنة مؤقتة بين حربين اجتماعيتين كبيرتين. نعرف الاولى ولكن نجهل ملامح الثانية..

وعودة الى موضوعنا نقول: لقد بينت تجارب الماضي القريب، كالنازية والستالينية مدى هشاشة التقلبات العنيفة، فلم يقد الكثير من الثورات سوى الى العنف يلجا اليه النظام المنتصر، هذا النظام الذي تتجاوز تكاليفه تكاليف سابقة والذي يكون اكثر فوضوية من النظام الذي انقلب ضده، وانشواهد امامنا كثيرة..

فلا بد اذن من ابتكار مساع اخرى لتجسيد تطلعاتنا وقراراتنا، وهذا البديل الذي نبحث عنه يجب ان يبقى المنطلق والاساس لكل نشاطاتنا.

٣- ان المجتمع المعولم - من العولمة - الذي يتطور اليوم يحمل في ثناياه امكانيات هائلة يتمتع بها منذ الآن بعض السكان، فالعولمة هي التي مكنت بني البشر من التقارب بشكل لا سابق له، انها فرصة لا تقدر بثمن لو استغللناها بشكل انساني، اننا بعيدون من ان نرفض التطورات التي حدثت او الامكانيات الكامنة في مجالات الفكر والثقافة والرفاهية والتقنيات التي تبشر بها، ونامل بان تتلاقى هذه وتتظافر لتكون في متناول كل النساء والرجال وفي مختلف بقاع العالم، وقد يبدو للبعض، بان نظام الاقتصاد الشمولي للسوق، بالاسلوب الذي غزا فيه العالم يمكن ان يستجيب لهذه التطلعات.

دور النقابات

الا اننا نعتقد ان المسالة هنا هي خطا في النظرة المستقبلية فقط بل وعلى العكس ندين بشدة القوى المالية وحلفاءها التي تبذل كافة الجهود لاحكام سيطرة المال بفضل «سوق» متحرر من كافة الضغوطات والقوانين والنواميس، لكي يكون هذا «السوق» وبقناعة الجميع وفي كل مكان في كرتنا الارضية الاطار الذي يمكن العيش فيه.

ان المنظمات النقابية عليها بذل كافة الجهود للمشاركة في كافة المحاولات والمساعي البديلة لنظام الشمولية وذلك في جميع الاقاليم والبلدان وعلى الصعيد العالمي باقامة المصارف البديلة، وشبكات توزيع البضائع والخدمات الموازية، وتطوير الحياة الجماعية و المساعي الرامية الى اقامة التعاونيات الانتاجية، والمبادرات التعاضدية التضامنية في مجالات الصحة وغيرها.

وختاما، نوضح ان موضوعنا هذا عالج الوضع على المستوى العالمي، ولم نتطرق الى قضايا محلية خاصة بمجتمعنا الكويتي، وإن كنا نؤكد على ان المجتمع الكويتي هو الاقرب الى ما ننادي به حتى الآن، طالما الدولة ما زالت تساهم وتشرف على بعض الخدمات، الا ان السعي الحثيث نحو خصخصة كل شيء بما فيها الخدمات - الصحية والتعليمية مثلا - من دون الاخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والانساني تحت ضغط اقوال مثل: ان الكويت هي الدولة الاشتراكية الوحيدة الباقية في العالم - قد يؤدي الى النتائج التي حذرنا منها..

(انتهى)

المراجع

١- المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العالمي للعمل. بروكسل.

٢- المؤتمر السادس والعشرون للاتحاد الدولي للخدمات العامة. اليابان.

٣- مؤتمرات العمل الدولي، ٩٦، ٩٧، ١٩٩٨. جنيف.

٤- القبس.. ٩/١٩ و٩/٢٣ و١٩٩٨/٩/٢٤. الكويت.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ / ١٠ / ١٩٩٨

أوروبا خائفة ومرتبكة أمام العولمة!

دومينيك موازيه*:

ان عصر العولمة حل مكان عصر الحرب الباردة. لكننا لا نزال نميل الى العمل والتفكير كان شيئا لم يتغير. فالجنرالات ليسوا وحدهم المهووسون بخوض الحروب السابقة، اذ ثمة آخرون كثيرون كانوا بطيئين للغاية في التاقلم مع الازمنة الثورية التي نحيا الآن.

وهذا يتجلى اكثر ما يتجلى في الطريقة التي يميل فيها الاوروبيون الى التفكير بانفسهم وحول مستقبل الاتحاد الاوروبي.

فالمفاهيم التي تحددت ابان الحرب الباردة لا تزال تطغى على الحاضر ومضاعفات العولمة تم دمجها (ولاسباب واضحة) بالعوامل الاقتصادية اكثر من ربطها بالعوامل السياسية والاجتماعية.

ان الاهداف الثلاثة التي حددتها السوق الاوروبية المشتركة لنفسها، وهي اساسا الاتحاد النقدي والمالي، والاصلاحات الدستورية، والتوسع، تخفي ثلاثة تحديات اساسية ترتبط كلها، بطريقة او اخرى، بظاهرة العولمة: التحديات للسيادة، والهوية، وما يمكن تسميته «الفضاء الجغرافي» ويتعين على اوروبا اعادة تعريف هذه المفاهيم.

ففي عالم متعولم ومعتمد على بعضه البعض، ماذا يمكن ان تعني السيادة الوطنية؟ وهل يمكن لاوروبا ان تحلم بان تصبح «قوة» جديدة وفق المعايير الكلاسيكية، في حين ان مفهوم «القوة» نفسه تغير تغيرا عميقا؟

ان الحكومات الاوروبية تتاقلم مع الحقيقة بانها لم تعد تسيطر تماما على سياستها النقدية. واحدى المشاكل الكبرى التي تواجه اوروبا هي ان كل الدول الاعضاء فيها تستعد اما بحماس او باكراه، للمشاركة في امور فقدت السيطرة عليها: عملتها. فالمانيا التي تعتبر نفسها اهم «سيد» في الشؤون النقدية، هي الاكثر ترددا في التخلي عن عملتها القومية.

وحتى في ما يتعلق بقضايا الامن، فان فكرة السيادة لا تتطابق كليا مع الحقيقة بان الضامن الحقيقي لامن اوروبا هو الولايات المتحدة (عبر حلف الاطلسي) ففي كوسوفو هذه الايام، كما في البوسنة بالامس، الاوروبيون ينتظرون المبادرات الاميركية.

وعلى اي حال، ما معنى السيادة اذا لم تترافق مع المسؤولية المستقلة؟

سؤال الهوية

ان وراء تحدي السيادة يكمن سؤال الهوية. فاوروبا باتت بناء انتقاليا معقدا، فهي فدرالية حين يتعلق الامر بالمال، لكنها لا تزال قومية حين تنطرح قضية العلاقات الخارجية والمسائل الامنية.

ويستطيع المرء ان يؤكد ان اوروبا ستكون لها عملة موحدة في العام ٢٠٠٢، لكن ليس ثمة ما يؤكد على الاطلاق بانها ستمتلك سياسة خارجية موحدة ازاء الشرق الاوسط.

فاذا ما كانت اوروبا فدرالية فيما هي لا تزال قومية، فان اوروبا ستكون ايضا اكثر اقليمية، مع انتقال المسؤوليات الى الاقاليم.

ومثل هذا البناء المعقد، الذي سيكون مصدر الدراسات المستقبلية للاجيال المقبلة من الخبراء الدستوريين والقانونيين، ستكون له نتيجة مهمة واحدة بالنسبة لمواطني اوروبا:

اذ في مثل هذا الاتحاد الذي يعيشون في جنباته، هم ايضا سيمتلكون هويات متعددة. وفي اوروبا الغد، يمكن للمرء ان يقول بانه اسكتلندي وبريطاني واوروبي او كاتالوني واسباني واوروبي.

وعالم الرياضة مؤشر على ما هو آت. فالانصار يؤيدون فريقهم المحلي اولا ثم الفريق القومي، لكنهم بدأوا ايضا بتاييد قارتهم، ومباراة كاس

العالم لكرة القدم الاخيرة، كانت بالفعل بين القارتين الاوروبية والاميركية اللاتينية.

ان الاعتراف بهذه الهويات المتعددة في عصر متعولم، يمكن ان يكون مصدر قوة، وخلق، وتنوع عند الاوروبيين.

لكن نفي مثل هذا التطور باسم الحفاظ على الهوية الموحدة، يعني خوض معركة خاسرة يمكن فهمها انفعاليا، ولكن من الصعب تبريرها عقلانيا. وهكذا لا يستطيع المرء دعم اولئك في فرنسا الذين يدافعون عن قداسة الجمهورية ضد الفدرالية الاوروبية.

.. والتحدي الثالث

اما التحدي الثالث الذي يواجه اوروبا فهو الفضاء الجغرافي. فمثلها مثل طفل سريع النمو، لا تعرف اوروبا اين ينتهي جسدها. وهذا يوضح بعض اسباب ارتباكاتها لكن شيئا من الغموض قد يكون ضروريا.

اننا لا نستطيع ان ننكر بان روسيا تاريخيا وثقافيا، جزء من الفضاء الاوروبي. ومن حقها ان تنضم الى اوروبا في يوم ما، لكن بطريقة لا تزال تنتظر من يبتدعها. وهكذا الحال ايضا بالنسبة لتركيا.

وفي هذه الاثناء ستكون اوروبا مجبرة على اعادة تعريف معنى السيادة والهوية في غياب التحديد الجغرافي الواضح لنفسها.

ان الاتحاد سيواصل التحرك الى الامام نحو الاتحاد النقدي وهو يعتقد ان ثمة ضوء، ليس في نهاية النفق، بل في العملية نفسها.

(من منشورات المؤسسة العربية للدراسات الدولية. باريس - اغسطس ١٩٩٨)

---

* موازييه مدير المؤسسة الفرنسية للعلاقات الخارجية



المصدر : الـــــوفـــــد

التاريخ : ٩ / ١٠ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوميات
صحفي مشاغب

الطريق الثالث (٣)
إشكاليات التعريف

●● الصفر الايديولوجي الذي ننطلق منه باتجاه محاولة فهم وتفسير تيار «الطريق الثالث» هو محاولة فهم وتعريف هذا التيار العالمي الوليد والموعود..

●● وتناولت بالامس جانبا من الاشكاليات التي تعيق دون الوصول لتعريف محكمي وجامد ومحدد لفكر «الطريق الثالث».. ومن بينها حداثة الفكرة، ومحاولة تعريفها بشكل يخل بجوهرها من خلال التعريف «السلبي» - أي ليس هذا الطريق ولا ذاك - لا يسارا قديما.. ولا يمينا جديدا!! في محاولة للتعريف الثالث باظهار تباينها مع غيرها.

●● وتبدو ايضا من بين الاشكاليات الاخرى في التعريف ان «الطريق الثالث» تغلب عليه صفته كقيمة انسانية وسطية اكثر منه مصطلحا مجردا، او مذهبا سياسيا جامدا.. فضلا عن مساحات الخلط التي يمكن ان يقع فيها البعض بين ما هو يميني وسطي - أو يساري وسطي - وبين ما هو منسوب لافكار وسياسات تحمل اسم «الطريق الثالث»..

●● وايضا قد يبدو من بين اشكاليات التعريف مدى سرعة انتشار وتنامي هذا التيار في العديد من الدول - وتوليه الحكم في بعضها - مثل: بريطانيا وفرنسا والمانيا والسويد وايطاليا، مما دفع البعض للربط بين ممارسات وسياسات بعض هذه الحكومات - وإعلانات النوايا بالنسبة لها - وبين «الطريق الثالث»!! في حين ان بعض هذه الشعارات او التوجهات التي اعلنها زعماء ورؤساء احزاب وحكومات لديهم نزعة «ثلاثية» - مثل شرودر وكلينتون وبلير - قد تكون شعارات اعلانية في الأسواء انتخابية في احسن الأحوال!!

●● ان تطور وانتشار فكر «الطريق الثالث» في اوروبا وامريكا «عالميا» لا ينفي خصوصية التركيبة والنزعة «الثلاثية» وفقا للظروف التاريخية للنشأة والتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في كل بعد على حدة.. وفقا لمنظومة متباينة من العوامل التراثية، والفكرية والعقائدية التي تختلف من مجتمع لآخر ومن وطن لآخر..

●● واهم اشكاليات التعريف - من وجهه نظري - ان هذا «الطريق الثالث» لم تخرج افكاره من العدم ولم تكن وليدة حالة استقرار ورفاهية فكرية - كما حدث مثلا في حالة الكتاب الأخضر.. بقدر ما كان استجابة لتداعي الازمات التي فجرها فشل الطريق الاول «الاشتراكية»، وعجز الطريق الثاني «الرأسمالية» في تقديم حلول ناجحة تتعاطى مع الاجحافات الجديدة التي اطلقتها الرأسمالية في طورها الجديد والتي فجرت مشاكل «عبارة السوق الحرة»، والعولمة، والبطالة، والتضخم المالي والضرائبي والازمة الاقتصادية والمالية الاخيرة وتزايد فقراء العالم فقرا.. والريائه ثراء!!

●●● ونحسب ان الاشكاليات السابقة وغيرها - في الوصول إلى تعريف لفظي مجرد لمفهوم «الطريق الثالث» لا يعني بأي حال استحالة التعريف الدقيق، او هلامية الفكرة او صعوبة الفصل بينها وبين غيرها من الافكار الاخرى، بقدر ما يعني تطور ومرونة وحداثة فكر «الطريق الثالث» بصورة تسمح لنا بتعريفه بشكل تحكمي في اطاره المرحلي، وفي اطار الخصوصية المكانية والتراثية والجغرافية لكل مجتمع.

(وللحديث غدا بقية)

د . أيمن نور



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١-/١٠/١٩٩٨

"يوميات" صحفي مشاغب

الطريق الثالث «٤»

التعريف ومسائل أخرى..

●● تعرضنا بالأمس للإشكاليات المختلفة، المتصلة بتعريف فكر «الطريق الثالث» بوصفه دربا فكريا جديدا ونهجا متوازنا يدخل عبره العالم إلى القرن الواحد والعشرين.. ويمكن أن نخرج من إشكاليات التعريف وما دار حولها أن «الطريق الثالث» يمثل الديمقراطية الاجتماعية المستحدثة والتي يحدد إطارها الالتزام بالليبرالية السياسية الكاملة. وضبط قواعد الحرية الاقتصادية، بالشكل الذي لا يخل بالسوق الحرة، ومصالح المنتجين ولا يقيد المبادرات الفردية، ولا يرفض فكرة الاستثمار العام، لتحقيق التوازن الاجتماعي.

●● فالطريق "الثالث كما ظهرت ملامحه مؤخراً في بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا - وغيرها - ليس فقط محاولة للجمع بين التيارات التقليدية - يساراً ويميناً - في عالم متغير، لكنه تيار فكري متوازن، له ملامحه الخاصة - التي قد تختلف من بلد لأخرى - وأبرز هذه الملامح الاهتمام بقيمة الفرد - مثل الرأسمالية - لكن من خلال مجتمع «مدني» يتفاعل فيه دور المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات والجمعيات غير الحكومية.. في رعاية دولة ديمقراطية تلعب دور الخادم وليس السيد!!

●● وقد حاولت جماعات وأحزاب «الطريق الثالث»، المنتشرة الآن في أوروبا، حشد عدتها الفكرية في إطار صياغتها لمسائل هامة يمكن أن نرصدها في المحاور الآتية:

●● أولها: كيفية تأثير الحكومات الديمقراطية على الاقتصاد الكوني، الذي يتجاهل، وبصورة متعاظمة الحدود والقوانين الوطنية وكيفية التعاطف مع الإجحافات المتفجرة التي أطلقتها الرأسمالية الجديدة في طورها الحالي، وبالتالي تسليح الأفراد - والمجتمعات الأفقر - بما يدافعون به عن حقهم في الوجود والاستمرار في عالم المنافسة الحرة..

●● ثاني المسائل التي تطرحها أحزاب وجماعات «الطريق الثالث» في أوروبا فضلاً عن الحزب «الديمقراطي الأمريكي» الحاكم هى ضروره التوازن والموازنة بين ديناميكية السوق والحاجة لحماية الطبقات الأكثر فقرا كذلك المجتمعات والدول الأقل نموا وأشار الكثير من أدبيات الطريق الثالث أن الأزمة المالية الأخيرة في أسواق شرق آسيا وروسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية تؤكد فشل الأدوات الحالية في إدارة اقتصاد العالم - وفي مقدمتها صندوق النقد - بل أن رئيس وزراء بريطانيا ووزير مالية فرنسا اقترحا في هذا الإطار الدعوة لمجلس اقتصادي عالمي يدير اقتصاد العالم بشكل أكثر رشادة وموضوعية.

●● أما ما يتصل بالعولمة فالكثيرون من قادة ورموز الطريق الثالث مثل توني بلير رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكي بيل كلينتون يؤكدون بحذر السوق الكونية والتجارة الحرة بمفهومها الحالي. وبشيء من التحفظ - بينما يبدو «ليونيل جوسبان» رئيس الوزراء الفرنسي أكثر حذراً منهما، ويحذو حذوه المستشار الألماني الجديد «شرودر» الذي يرى أن بلوغ اقتصاديات أكثر عدلاً يتطلب حماية الأسواق الأصغر وليس تدميرها كما يتطلب أشكالاً جديدة من الضبط الكوني، خصوصاً في مجالات العمل.

●● لقد غدا لمدرسة الطريق الثالث الناشئة - مثقفوها البارزون وأبرزهم في أوروبا «أنتوني جيدنز» مدير مدرسة لندن للاقتصاد وفي أمريكا «سيدني بلومنتال» المستشار السياسي في البيت الأبيض وغيرهما من المجتهدين في تعميق أفكار الطريق الثالث في بلادهم، وتحديد قضاياها ومشاكلها وتعريفاتها..

«وللحديث غدا بقية»

د. أيمن نور



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/١٠/١٩٩٨

يوميات صحفي مشاغب

الطريق الثالث «٦»

[.. مقدمات «ثورة» بلير..]

.. «أنتوني تشارلز ليندون بلير» ذلك الشاب المعارض الذي شق طريقه لزعامة حزب العمال البريطاني، وهو في نهاية الثلاثينات من العمر، يعد الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاهله ونحن نتحدث ونتعلم من تجربة «الطريق الثالث» في أوروبا..

●● آثرت قبل الحديث عن رؤية بلير للطريق الثالث، وهو أبرز رواده والتي سنعرضها في الحلقات القادمة - ولعدة أيام - أن نعرض اليوم ملامح هذا التطور الفكري في بريطانيا، ما قبل «بلير» كذلك بداية ظهور ملامح هذه الثورة الفكرية داخل صفوف حزب العمال العتيق، الذي ولد منذ قرن من الزمان!!

.. انبثق حزب العمال البريطاني في الأساس من الحركة النقابية العمالية في بريطانيا - على عكس بقية أحزاب الديمقراطية الاجتماعية المماثلة في أوروبا - وإذا أردنا تتبع نزعة الطريق الثالث في بريطانيا فنظن أنها قديمة جداً، حيث أشار إليها «برنارد شو» في إطار تعريفه النقدي للاشتراكية، في وقت يرقى إلى ١٩٠٥ رأي «رامزي ماكدونالد» أول رئيس لحكومة عمالية، أنه ينبغي تغليب وعي الجماعة، على ما يسمى بالوعي الطبقي!!

.. وكان «هارولد ولسن» الذي يوصف بأنه أنجح رئيس وزراء بريطاني - بعد توليه زعامة حزب العمال من ٦٣ حتى ١٩٧٦ - أول من خلخل فكرة مرجعية حزب العمال للأفكار الاشتراكية الثورية وولسون الذي عين وزيراً وعمره ٣١ عاماً وظل في المعارضة ١٣ عاماً، ليتولى بعدها رئاسة الوزراء لمدة ٨ سنوات، استطاع أن يطرح أفكاراً متطورة وفي نفس الوقت يحافظ على وحدة حزب العمال التي ضعفت في عهد «كالاهان» ثم انهارت تماماً في عهد «مايكل فورت».. ورغم أن بلير لم يكن بلغ السن القانونية في آخر انتخابات لولسون عام ١٩٦٤ إلا أن أوجه الشبه بينهما واسعة!!

.. ورغم هذا الشبه بين «بلير» وولسون الذي فارق الحياة عام ١٩٩٥، بعد أن فقد الذاكرة في مستشفى (سان توماس) - وسط لندن - باعتباره آخر رئيس حكومة عمالي قبل تولي بلير.. إلا إننا نستطيع أن نجزم بالتشابه الأكبر بين بلير وزعيم حزب العمال «نيل كينوك» والذي كان أول من دعا حزب العمال إلى تبني الطريق الثالث - حرفياً - وكان ذلك في أواسط الثمانينات..

.. وقبل ثلاثة أعوام من تولي «كينوك» زعامة حزب العمال وجهت اتهامات خطيرة بالخيانة، لما يسمى بعصابة الأربعة، وهم: «شيرلي ويليامز، وديفد أوين، بيل روجرز ولورد جنكينز» والذين حاولوا أن يفعلوا ما فعله «فرانسوا ميتران» في الحزب الاشتراكي الفرنسي، من تحديث وتطوير إلا أنهم طردوا من الحزب.. إلا أن حركة «عصابة الأربعة» أدت إلى تحريك المياه الراكدة في حزب العمال، نحو إدراك الذات، وتحديد الهدف الذي أحرزه بلير..

.. لقد كانت كل هذه الأجواء تمهد الطريق أمام تحديث داخلي، وميلاد فكر جديد يعيد العقلانية والتوازن للساحة السياسية البريطانية والأوروبية، في عهد الزعيم العمالي الجديد للحزب «توني بلير» الذي قالت عنه مارجريت تاتشر - زعيمة حزب المحافظين المنافس للعمال - في حديث لصحيفة «صنداي تايمز» في مايو ١٩٩٥ وأثناء تولي «ميجور» رئاسة الحكومة: إن بلير شاب وصادق وجاد ومصمم ويؤمن بما يقول!!

.. إن الأفكار الإصلاحية التي دعا إليها توني بلير، والتي جمعها في إطار أطروحاته لفكر «الطريق الثالث» كان ولابد أن تبدأ من داخل حزبه، بوصفه بداية التحول الحقيقي، ونجح بلير فيما فشل فيه سابقه حيث حمل بلير أفكار الزعيم السابق للحزب «جون سميث» والداعية إلى التخلص من القلة الراديكالية - الحرس القديم - والتخلص أيضاً من النفوذ الواسع للنقابات العمالية داخل الحزب.

د. أيمن نور



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ / ١٠ / ١٩٩٨

منطقة حرة

العولمة

فى آخر مؤتمر حضره شيخ حكماء جماعة الادارة العليا، قال الراحل الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن: «ان من أهم الآثار السلبية المتوقعة للعولمة ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، من الدول والأفراد على السواء، واذا كانت العولمة قد أصبحت حتمية بسبب التقدم التكنولوجى، وسمة حضارية واقتصادية مميزة حتى العقود الأولى من القرن المقبل، فمن الضرورى دراسة مضارها حتى يمكن علاجها».

ومن المؤكد أن جميع الدول العربية أهملت قضية التكنولوجيا إهمالا تاما على مدى العقود الماضية، إلى الحد الذى جعلها تسير بالقصور الذاتى، بينما استطاعت دولة مثل الهند الانتقال من وضع تكنولوجى خامل جدا إلى موقع مبشر جدا، وكونت طبقة وسطى مدربة تجذب رأس المال مع كفاءة ادارية تماثل الكفاءة الانجليزية.

يقول الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن «ان السبيل الأوفق لمواجهة العولمة - هو التقدم التكنولوجى والتنظيم الانتاجى والمعرفة واشاعة روح التعاون لا التنافر، عندئذ سيجد رأس المال الهائم مصلحة له فى استقرار الأوضاع، وسيجد المحرومون أملا فى تحسين أوضاعهم، وسيتحقق التوازن داخليا وخارجيا، اقتصاديا واجتماعيا، شعبيا وصناعيا، بما يلقى القبول العام».

فى المرحلة الأخيرة، بدأت قضية التقدم العلمى والتدريب تحظى بالاعتراف اللفظى على الصعيد العربى والقطرى، غير أن مثل هذا الاعتراف يحتاج إلى برامج حقيقية، لأنه لا معنى للدعوة لاستقطاب رءوس الأموال بهدف الاستثمار بدون العامل المدرب وتوفير الخبرة التكنولوجية.

فى جرأة أصبحت معهودة فى كل مسئول عربى يترك منصبه الرسمى، قال وزير صناعة مصرى أسبق: «اننا لدينا مناعة ضد التقدم»، والمناعة هنا تتمثل فى السياسات العامة للدول التى تعطى أولوية لقطاعات بعينها على حساب الانتاجية والتقدم التكنولوجى والتدريب.

ولأن العولمة آتية لا محالة، والتوافق معها أصبح قضية مصيرية، فمن الضرورى أن تواجه مجتمعاتنا أهم مشكلة، ليس فقط مشكلة الادارة، ولكن - أيضا - قضية التقدم العلمى والتكنولوجى اللازمين للاندماج الجزئى أو الكلى مع العولمة، بما لايتعارض مع هويتنا الحضارية وقيمنا المتوارثة.

وهنا تكمن أهمية المؤتمر الرابع والثلاثين، الذى تنظمه جماعة الادارة العليا بالاسكندرية بعنوان «التحديات والفرص.. فى مواجهة عصر العولمة» إهداء لروح الراحل الكبير إبراهيم حلمى عبدالرحمن..

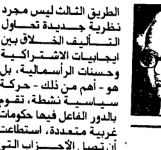
كمال جاب الله



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٨

قراءة منهجية لحركة الطريق الثالث



السيد يسين *

الطريق الثالث ليس مجرد نظرية جديدة تحاول التأليف الخلاق بين ايجابيات الاشتراكية وحسنات الرأسمالية، بل هو - أهم من ذلك - حركة سياسية نشطة، تقوم بالدور الفاعل فيها حكومات غربية متعددة، استطاعت أن تصل الأحزاب التي كونتها للسلطة من خلال الانتخابات العامة. وهي من ثم ليست حركة فكرية نخبوية أطلقتها مجموعة من المفكرين والسياسيين، بقدر ماهي اعلان بارز عن تحولات خطيرة في المزاج السياسي للجماهير - إن صح التعبير - وترجمة صادقة للتكيف الأصيل لكل من النخبة السياسية والمفكرين والجماهير لمتغيرات العصر من ناحية، وتأمل عميق في الحصاد الاجمالي لخبرة القرن العشرين.

وإذا تأملنا بعمق فلسفة الطريق الثالث، لأدركنا أنها ليست فقط محاولة للتوفيق وإن كان خلاقًا - بين الأيديولوجيتين المتصارعتين الاشتراكية والرأسمالية، ولكنها أهم من ذلك تقدم صورة بالغة الجدة للمجتمع الانساني الذي يراد تشكيله في القرن الحادي والعشرين، بناء على صياغة مفاهيم جديدة، ونظريات مستحدثة، تعيد تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال توازن دقيق بين الحقوق والواجبات.

استكشاف الخريطة الفكرية

السؤال الذي طرحته على نفسي - بعد أن شاهدت على شاشة التليفزيون ندوة كلينتون وتوني بلير - كيف أستكشف الخريطة الفكرية لحركة الطريق الثالث إن أردت أن أحفر لمعرفة جذورها التاريخية وتجلياتها المختلفة؟

لقد سبق لي - وخصوصًا بعد سقوط الحرب الباردة في العام ١٩٨٩ - أن اهتممت اهتمامًا بالغًا بحركة مراجعة الماركسية التي قام بها ماركسيون وغيرهم، وأيضًا - وقد يبدو هذا غريبًا وخصوصًا بعد دعاوى فوكوياما عن الانتصار الخالد للرأسمالية في كتابه «نهاية التاريخ» - محاولات مراجعة الرأسمالية ذاتها من قبل مفكرين غير ماركسيين. من أبرز المحاولات الأولى كتاب المفكر الماركسي الأميركي رولاند أرونسون «ما بعد الماركسية» والصادر في نيويورك في العام ١٩٩٥، والذي يحاول فيه صياغة برنامج راديكالي جديد متحرر من جمود الفكر الماركسي التقليدي. ومن أبرز المحاولات الثانية كتاب ليستر ثورو الصادر في العام ١٩٩٦ وعنوانه: «ما بعد الرأسمالية» أردت فقط أن أضرب المثل بهذين الكتابين اللذين يرمزان الى حركة مراجعة كبرى في الفكر العالمي المعاصر تكشف عنها الكتب المتعددة التي تتحدث عن «المابعد»! إذ أن العناوين التي تستخدم هذه الكلمة متعددة فعلاً. فلدينا ما بعد الماركسية، وما بعد الرأسمالية، وما بعد الحداثة، وما بعد النظرية، وما بعد السياسة، وكأننا نعيش في عصر «المابعديات»! وهي إشارة واضحة لحالة القلق والتوتر التي تنتاب العالم على مستوى النخبة وعلى مستوى الجماهير على السواء، كما يظهر في استطلاعات الرأي العالمية.

غير أنني سرعان ما اكتشفت ان المكتبة التقليدية والتي تتمثل في تتبع الكتب الجديدة وتعقب المقالات الأكاديمية والصحفية، لاتصلح للإلمام بحدث كظهور «الطريق الثالث» كفلسفة جديدة، وكحركة سياسية أصبحت تضم عشرات الحكومات الغربية. ولأننا نعيش قولاً وفعلاً في عصر المعلومات، كان لابد أن ألجأ على الفور الى شبكة الانترنت لكي أستكشف مختلف أبعاد الموضوع.

وكانت نتيجة البحث في شبكة الانترنت مذهلة حقًا. فقد اكتشفت شبكة الكترونية متكاملة عن الطريق الثالث، أقامها حزب العمال



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٨

البريطاني الجديد، وهي زاخرة بالمواد المتنوعة.

وعلى الجانب الآخر، في بحثي عن الأصول الفكرية للطريق الثالث في الولايات المتحدة الأميركية، اكتشفت شبكة الكترونية متكاملة أيضاً أقامها الحزب الديموقراطي الأميركي بطلائعه الجديدة التي يمثلها الرئيس كلينتون، وآل فورم، وهي تفيض بالبحوث والدراسات عن الطريق الثالث، بما في ذلك مجلة «الديموقراطيين الجدد» ومجلة جديدة صدرت في الشهور الماضية مهمتها اكتشاف أبعاد الطريق الثالث في القرن الحادي والعشرين.

وإذا أضفت الى ذلك نتيجة أبحاثي في شبكة الانترنت الفرنسية، وما حصلته منها من دراسات متعددة، فمعنى ذلك أن مشكلتي الراهنة في الكتابة ليست نقص المعلومات، ولكن على العكس وفرتها الشديدة وغزارتها التي تجعل الباحث في حيرة من أمره، من زاوية منهج التعامل مع كل هذا الكم الزاخر.

وقد أنقذتني شبكة المعلومات الالكترونية لحزب العمال الجديد من هذه الحيرة، ذلك لأنها قررت بناء على مبادرة من دافيد هالبرن أحد مؤسسي الشبكة ودافيد ميليباند الأكاديمي من جامعة كمبردج ومدير وحدة السياسات في داوننج ستريت إقامة مؤتمر «الكتروني» عن الطريق الثالث من خلال استخدام البريد الالكتروني في الانترنت، لضمان اشتراك أكبر عدد من المفكرين والساسة في المناقشة. وتم فعلاً فتح النقاش على شبكة الانترنت في الفترة من الأحد ٢٥ يناير الى الثلاثاء ١٢ فبراير العام ١٩٩٨. وفي هذه الفترة تجمعت ١٤٠ رسالة الكترونية صدرت عن ٤٥ مفكراً وباحثاً شاركوا في النقاش. وقام كل من دايفد هالبرن ودافيد سيكوز بإعداد تقرير جامع ضم خلاصة المناقشات وعرضت الأفكار بشكل منهجي رائع. ونحن في الحقيقة نعتمد أساساً على هذا التقرير في عرض ملامح خريطة الطريق الثالث في الجناح الانجليزي للحركة. ذلك انه كما سنرى هناك جناح أميركي تختلف طروحاته - كثيراً أو قليلاً بحسب الأحوال - مع الطروحات الانجليزية.

فتح باب المناقشة

فتحت رسالة وصلت «الشبكة» النقاش بكلمة عامة عن الطريق الثالث، وهو - في نظر صاحب الرسالة - يتضمن فلسفة سياسية وتنظيماً اقتصادياً يتسم بالتميز، ولكن لايمكن فهم هذه الفلسفة إلا في ضوء البدائل لها المطروحة فعلاً على الساحة السياسية والاقتصادية.

والسؤال الأول الذي ينبغي إثارته هو: ماهو المجال الواقعي للاختيار في الميدان الاقتصادي السياسي. وخصوصاً بعد ظهور القوى الاقتصادية الكونية نتيجة للعولمة؟ وكيف يمكن للطريق الثالث أن يجمع بين الديناميكية المطلوبة في الاقتصاد المعاصر والعدالة في الاقتصاد السياسي للقرن الحادي والعشرين؟

لقد أجاب بعض الباحثين عن السؤال بأن مجال الحركة في الواقع بالغ الضيق، سواء كنا نتحدث عن اقتصاد حر على نمط الاقتصاد الأميركي، الذي يتسم بمعدل منخفض للبطالة ولكن في سياق معدل مرتفع لعدم المساواة، أو عن اقتصاد أوروبي تقليدي يتسم بمعدل منخفض لعدم المساواة، ولكن بمعدل



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وإذا كانت البدائل المطروحة في الوقت الراهن في الساحة السياسية هي اليسار القديم واليمين الجديد، فما الذي يطرحه إذن الطريق الثالث من فكر جديد ؟ الأجوبة كانت ان الطريق الثالث ينهض على أساس مبدأ «المسؤولية المشتركة»، ويعني ذلك المسؤولية المشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة. غير أن هناك اتجاهاً واقعياً يتجه الى أن مصير الطريق الثالث ومحتواه لن يحدده الجدل النظري ولكن السياسة بكل بساطة! ويعنون بذلك ان المسألة في الواقع تتعلق بهل سيصوت الناخبون للأحزاب التي تتبنى أفكار الطريق الثالث أو لا!

مـرتفع للبطالة في نفس الوقت.

وإذا كـانت البـدائل المطروحـة في الوقت الراهن في الساحة السياسية هي اليسار القديم واليمين الجديد، فما الذي يطرحه إذن الطريق الثالث من فكر جديد؟

الأجوبة كانت ان الطريق الثالث ينهض على أساس مبدأ «المسؤولية المشتركة»، ويعني ذلك المسؤولية المشتركة بين الفرد والمجتمع والدولة.

غـيـر أن هناك اتجاهاً واقـعـيـاً يتجه الى أن مصير الطريق الثالث ومحتواه لن يحدده الجدل النظري ولكن السـيـاسـة بكل بساطة! ويعنون بذلك ان المسألة في الواقع تتعلق بهل سيصوت الناخبون للأحزاب التي تتبنى أفكار الطريق الثالث أو لا!

في البدء كان التعريف!

كأي مناقشة أكاديمية كان لابد من البدء بتعريف مفهوم الطريق الثالث نفسه وتحديد جذوره التاريخية. ويقول البعض ان مصطلح «الطريق الثالث» أخذ يتم تداوله منذ أن استخدمه البابا بيوس الثاني عشر في أواخر القرن التاسع عشر حينما دعا الى طريق ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية.

ومنذ ذلك الحين شاعت مصطلحات شبيهة لعل أقربها تاريخياً هو حديث هارولد ماكميلان عن «الطريق الوسط»، والذي أسـرف في استـخـدامه أخيـراً توني بلير رئيس الوزراء البريطاني، بالاضافة الى الرئيس بيل كلينتون في رسالته السنوية عن حالة الاتحاد حين تحدث عن أنه وجد طريقاً ثالثاً.

وقد ثار التساؤل: أين نجد منابع فلسفة الطريق الثالث، هل في أوروبا أم في الولايات المتحدة الأميركية؟ ينقسم الرأي بين هؤلاء الذين أكدوا على الأصول الأوروبية للمفهوم وخصوصاً بالنظر الى فكر السياسي الفرنسي الاشتراكي ديلور، والذين يربطونه بالبرامج الاجتماعية التي يتبناها الرئيس الأميركي كلينتون.

وبغض النظر عن هذا الخلاف فالسؤال الأهم حقيقة هو ما الذي يعنيه الطريق الثالث؟ للاجابة عن هذا السؤال اختلف الأكاديميون المشاركون اختلافات جسيمة، غير أنه يمكن في النهاية تبين ثلاثة اتجاهات في مجال التعريف بالطريق الثالث:

١ - الطريق الثالث يمكن أن يكون هو الطريق الوسط بين بديلين: البديل الأول هو أنساق للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي (سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية)، والبديل الثاني هو مبادئ لتخصيص الموارد (في السوق والدولة)، سـواء مـثل نماذج الرأسـمـالـيـة (كـالنمـوذج الأميركي في مواجهة النموذج الأوروبي)، أو طريقاً وسطاً أيديولوجياً بين اليسار القديم واليمين الجديد.

٢ - الطريق الثالث قد لايكون سوى صيغة معدلة للاشتراكية الديموقراطية، والتي تقدم بديلاً واضحاً للمشروع الليبرالي الجديد الذي برز في الثمانينات، من خلال تطبيق مستحدث لمبادئ الديموقراطية الاشتراكية في الظروف الراهنة.

٣ - الطريق الثالث قد يشير الى تأليف جديد وغير جامد للأفكار والتي ينتمي بعضها الى ما يسمى اليسار الراديكالي، والتي تنزع



المصدر : الاتحاد

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الى الاعتراف بأنه حدث انقطاع جديد في الاستمرارية السياسية، مما يجعل اليقينيات السياسية السابقة مسألة عتيقة فات زمانها. وقد اتسمت الجولة الأولى من المناقشات بالتركيز على المعنى الأول للطريق الثالث.

ونعني أن الطريق الثالث هو محاولة جديدة لتجاوز البلدين السابقين، وهما الديموقراطية الاشتراكية والاقتصاديات الليبرالية الجديدة، وخصوصاً بعد سقوط الثنائيات الزائفة التي ملأت فضاء القرن العشرين.

---

* باحث مصري



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٨

سقوط « العولمة »

... كيف أفلتت مصر من « الفخ » ؟!



مكرم محمد أحمد *

وكأنما كان ضروريا أن يتهدد الخطر الاقتصاد الأميركي حتى تدرك الولايات المتحدة أن الأزمة الاقتصادية التي تعتصر نصف العالم وتهدد بالركود نصفه الآخر تعود الى أسباب اخرى، يدخل ضمن أولها، فشل العولمة في ان تخلق ظروفا متكافئة للنمو الاقتصادي، وعجز سياسة الاسواق المفتوحة سداحا مداحا عن حماية الاقتصاديات الوطنية من شراسة المضاربين واحتكارات الشركات الضخمة العابرة للقارات فضلا عن غياب الضوابط التي تنظم حركة رؤوس الاموال الضخمة في تدفقها الساخن حول العالم بحثا عن فرص المضاربة والربح على حساب اقتصاديات بلدان عديدة كما حدث في جنوب شرق آسيا.

لقد دفع العالم ثمنا باهظا لأزمة اقتصادية تصور كثيرون أنها يمكن أن تقف عند حدود عدد من الدول الآسيوية، لكن الأزمة استشرت كالحريق، ضربت الاقتصاد الياباني، واصابت الاقتصاد الروسي في مقتل، وانتقلت بآثارها المدمرة الى دول أميركا اللاتينية، ووصلت الى أعتاب الاقتصاد الأميركي الذي يتهدده الآن خطر الركود بعد انتعاش تواصل لأكثر من سبع سنوات، تفاقم خطر الأزمة الى حد لم تستطع معه مؤسسات التمويل الدولي « البنك والصندوق » مواجهة آثارها، ولم يعد هناك مفر من أن يعترف غلاة المدافعين عن العولمة وأنصار السوق العالمية الواحدة المفتوحة دون حواجز بضرورة اعادة النظر في سياسات ومفاهيم كانت قد اصبحت كالمسلمات قبل أن تسفر عن هذه الفوضى الشاملة، التي اصابت اسواق العالم بغياب الاستقرار، وافرزت مناخا من الخوف عطل التجارة الدولية، وهبط بالاستثمارات الى حدود دنيا، وفرض الركود على حركة الاقتصاد العالمي، وهبط بمعدلات نموه الى درجة خطيرة.

ما هو درس الأزمة، وما هي آثارها المحتملة على اقتصاديات دول ناهضة مثل مصر، وكيف افلتت مصر من هذا الفخ الرهيب؟!

• • •

مع بداية الأزمة المالية التي حدثت في عدد من دول جنوب شرق آسيا، اجتهد اساتذة الاقتصاد في الغرب واجتهد محللون اقتصاديون عالميون في ان يحصروا اسباب الأزمة في عوامل داخلية تخص هذه الدول، ابتداء من ضعف البنية التنظيمية لمؤسسات البنوك التي ارهقتها اعباء ديون سيئة بغير ضمانات كافية، الى ضخامة الاستثمار في العقارات الفاخرة قياسا على أوجه النشاط الاخرى « ما بين ١٥ و ٤٠ في المائة » الى الفساد الذي استشرى في دوائر الحكم هناك.

وبرغم ان معظم هذه الاسباب كان صحيحا في مجمله، إلا أن الجميع تجاهلوا أسبابا اخرى لا تقل أهمية وخطورة لعبت دورا أساسيا في تدمير اقتصاديات دول ناهضة كانت بكل المعايير الأكثر ديناميكية وانتعاشا في العالم حتى استحقت لقب النمور، بعد ان تمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة وصلت الى حدود ٩ في المائة، ونجحت في توظيف كل قواها العاملة حتى بلغت نسبة البطالة فيها صفرا، واستطاع بعضها ان يتحول من مجتمعات زراعية فقيرة الى دول صناعية تنتج تكنولوجيات فائقة الدقة تزاحم انتاج الدول الصناعية الكبرى في اسواق العالم.

كشف الانهيار المتتابع لاقتصاديات هذه الدول عن الدور الخطير الذي لعبه المضاربون على العملة في تحطيم اقتصادياتها، وعندما سحبوا اموالهم على نحو مفاجيء من اسواق المال والاستثمار هناك لدواعي المضاربة، مستثمرين الامكانات الواسعة التي اتاحت سهولة انتقال الاموال في سوق حرة اسقطت كل الحواجز والقيود ايمانا بالعولمة. ووحدت معاييرها ونظمها مع



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٨

النظام العالمي الجديد، وقبلت مفاهيمه وفلسفته، واعتبرت نفسها جزءا من سوق عالمية واحدة.
ومع الأسف، لم يلق هذا السبب اهتماما كافيا من مؤسسات التمويل الدولي رغم صيحات عديدة، كانت تدعو الى ضرورة وجود ضوابط تنظم تدفق هذه الاموال الساخنة على أسواق الاستثمار في شكل قروض قصيرة الأجل، حتى لا تصبح وبالا على الاقتصاد العالمي، لان الحركة المفاجئة والسريعة لهذه الأموال بين الاسواق سعيا الى الربح وبحثا عن فرص المضاربة تشير الى خلل جسيم في نظام التجارة الدولية يتطلب علاجا حاسما، خصوصا مع فداحة الآثار الاجتماعية التي يمكن ان تترتب على هذا الانتقال السريع، ففي جنوب شرق آسيا تمكنت حفنة من المضاربين وبضربة واحدة من تقويض اقتصاديات عدد من الدول الناهضة، اغلقت مصانعها وانكمش حجم تجارتها الخارجية، وتراجعت معدلات نموها، واضطرب استقرارها الاجتماعي والسياسي بعد ان تحول الملايين من سكانها فجأة الى الفقر والعوز.

• • •

.. ومع فداحة الأزمة لم يكن هناك في البداية، ما يقلق الولايات المتحدة كثيرا من الأزمة الاسيوية، لانها كانت تحس انها بمنأى عن هذه الأزمة التي لم تخلف آثارا تذكر على الاقتصاد الأميركي الذي عاش حالة نمو صحي منتظم على امتداد سبع سنوات، استطاع خلالها أن يواجه لأول مرة منذ ٣٠ عاما مشكلة العجز المزمن في موازناته ويهبط بمعدلات البطالة الى حدود ٤,٥ في المائة، الأمر الذي لم يتحقق منذ ربع قرن.
غير أن انتقال الأزمة الى اليابان التي تعرض اقتصادها لركود خطير لأن ٤٠٪ من تجارة اليابان يتعلق بالدول الآسيوية، ثم انتقالها بعد ذلك الى روسيا التي تعرضت لانهيار كامل زاد من فوضى الاسواق المالية وعدم استقرارها غير الموقف الأميركي، وغير ردود افعاله ازاء أزمة تعتصر نصف العالم وتقف على عتبات الاقتصاد الأميركي، وتهدد الاقتصاد العالمي بالركود، بعد أن هبطت معدلات نمو التجارة الدولية من ٩,٧٪ الى ٣,٧٪ وهبطت معدلات النمو في الاقتصاد العالمي من ٤٪ الى حدود ٢٪ وعجزت مؤسسات التمويل الدولي «البنك والصندوق» التي اشرفت على الافلاس عن مواجهة الأزمة أو احتوائها.
وكانت المفاجأة قبل اسابيع محدودة، عندما اعلن «آلان جرين سبان» رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عن تشككه في قدرة الاقتصاد الأميركي على ان يظل واحة رخاء واستقرار وسط عالم مضطرب يسوده الركود، ويسيطر الخوف على أسواقه المالية، ثم ظهرت بعد ذلك مؤشرات عديدة تؤكد أن الاقتصاد الأميركي يدخل بالفعل مرحلة تباطؤ إن لم تكن مرحلة ركود، وان ثمة ما يشير الى ارتفاع العجز الجاري العام ١٩٩٨ الى حدود ١٥٥ بليون دولار بمعدل زيادة يقرب من ضعف العام الماضي، اضافة الى هبوط فرص العمل في المجال الصناعي بمعدل ١٥٢ ألف فرصة، يمكن ان ترتفع اذا استمرت حالة الركود واستمر انخفاض الصادرات الأميركية الى أسواق الخارج بتأثير أزمة عالمية حادة يعتبرها الرئيس الأميركي الأسوأ في تاريخ العالم والأكثر خطورة.
كشفت الأزمة عن حقائق خطيرة تتعلق بطبيعة النظام العالمي الجديد ومفاهيم حرية التجارة والعولمة في ظل تيسيرات تكنولوجية اختصرت عنصري الزمن والمسافة ونظم واجراءات مالية موحدة فرضتها العولمة، يمكن ان تهيىء لبلايين الدولارات فرصة أن تنتقل فجأة من مكان الى مكان آخر فور لمسة أصبع على جهاز كمبيوتر، لأن ثمة توقعا بأن شيئا حسنا يمكن ان يحدث هنا أو أن شيئا يمكن ان يحدث هناك، الأمر الذي يصعب حسابه وحساب آثاره، ويؤكد

في الوقت نفسه ان الاقتصاد العالمي تحكمه الآن قوى خفية خارج نطاق الحكومات، وخارج نطاق المؤسسات المالية الدولية، وخارج نطاق قوانين السوق، هذه القوى الخفية تتمثل في القوة المخيفة لرؤوس الأموال التي تجوب العالم بحثا عن فرص المضاربة.
وأظن ان معظم الاقتصاديين في العالم بما في ذلك الاشد دفاعا عن قوانين السوق يعبرون الآن علنا عن قلقهم المتزايد من هذا المجهول الذي يتحكم في الاقتصاد العالمي ويستطيع ان يدفق خارج اي بلد وخلال غمضة عين كميات ضخمة من الأموال الساخنة القصيرة الأجل دون اعتبار للمشاكل الاقتصادية التي يمكن ان تلحق بهذا البلد أو الخسائر الاجتماعية الباهظة التي يمكن أن تؤثر على استقراره السياسي والاجتماعي.
وفي داخل مؤسسات التمويل الدولية «البنك والصندوق» التي كانت تعارض وضع ضوابط من اي نوع على حركة هذه الاموال تحت شعار حرية التجارة، ثمة توجه جديد بضرورة البحث عن حل ينظم تدفق هذه الاموال ويضبط ايقاعها حتى يحقق للاسواق المالية فرص الاستقرار ويرفع عنها الخوف من المجهول، الأمر الذي يعني اعادة الاعتبار لدور الدولة الذي كان قد تقزم بحجة أن السوق تستطيع ان تصلح نفسها بنفسها دون تدخل مباشر لانها تتعلم من تجاربها، وهي حجة تتجاهل التكلفة الباهظة لهذا الاصلاح عبر تجارب مرة تمزق دولا ومجتمعات يسودها الفوضى والتذمر بعد انهيار اوضاعها الاقتصادية.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٨

كشفت الأزمة أيضا عن غياب تكافؤ الفرص في ظل مفاهيم العولمة الراهنة، لانه لم يعد كافيا لأية دولة تريد احداث تنمية متواصلة ان تواجه عجز الموازنة، أو تعالج القطاع العام، أو تجعل القطاع الخاص القطاع الرائد في كل مجالات التنمية، لانه مع وجود هذه العوامل جميعا يبقى الأمر معلقا في النهاية بقدرة هذا البلد على التصدير وحجم نصيبه في التجارة الدولية.

وفي ظل المفاهيم الراهنة التي تفتح الاسواق سداحا مداحا ودون ضوابط بحجة الاحتكام الى المنافسة، فإن حرية التجارة تعمل فقط لصالح الاقوياء الذين يحتكرون اسباب التقدم التكنولوجي، ويقلصون قدرة الانتاج الوطني على الاستفادة حتى من اسواقه المحلية، ويبتدعون ألف سبب وسبب كي يغلقوا اسواقهم في وجه الآخرين.

وثمة مؤشرات أخيرة تؤكد هذا الخطر!

فعلى امتداد العشرين عاما الماضية، تضاعف نصيب الدول الغنية من حجم التجارة الدولية، في حين هبط نصيب الدول الصغيرة الى حدود النصف، إلا أن يكون نشاطها التصدير لمواد خام يعاني جميعها من هبوط متواصل في الاسعار «ما بين ١٠٪ و٤٠٪» قلل من قدرة هذه الدول على الشراء، وقلص حجم نشاطها في التجارة الدولية.

كما ان ثلثي حجم التجارة الدولية تحكمه الآن الشركات العابرة للقارات التي اكرهت مئات من المؤسسات الوطنية المتوسطة والصغيرة والتي يتكدس فيها الحجم الأكبر من العمالة في العديد من دول العالم على ان تغلق ابوابها، لانها لم تستطع الصمود في مواجهة مؤسسات عالمية قادرة على أن تصوغ اذواق المستهلكين، وتدفعهم بقوة الاعلان والدعاية الى أن يكيفوا انفسهم مع انتاجها حتى تفرض هيمنتها الكاملة على الاسواق دون منافسة.

لقد تكشف للجميع في ظل الأزمة الراهنة ان رخاء العالم لا يمكن ان يكون وقفا على الدول الغنية وحدها، لان تهميش مصالح الدول الصغيرة والفقيرة قد ادى الى انكماش التجارة الدولية وكساد الدول الصناعية التي لا تستطيع بيع انتاجها، كما تكشف للجميع ايضا الحاجة الملحة الى معايير اكثر عدالة لحرية التجارة، تخلق نوعا من تكافؤ الفرص بين الاغنياء والفقراء، وبين دول الشمال ودول الجنوب، وبين الدول الصناعية والدول المصدرة للمواد الخام، وربما لهذا السبب خرج الرئيس الأميركي كلينتون يدعو لأول مرة الى شراكة عادلة في التجارة الدولية، تنقذ الاقتصاد العالمي لان رخاء العالم واستقراره مرهون بمشاركة الجميع.

• • •

إن كانت الأزمة الراهنة قد كشفت قصور العولمة بمقاييسها الراهنة، وكشفت قصور حرية التجاره بمفهومها الذي يجعل الأمر حكرا على الاقوياء، واعادت الاعتبار لدور الدولة كي تضبط ايقاع الاقتصاد الوطني في علاقته بالعالم. فلقد كشفت الأزمة أيضا قصور النظرة التي تصورت ان مستقبل العالم ومصيره يمكن ان يصوغه قطب واحد ورؤية واحدة، وطريق واحد يسلكه كل البشر، تسقط فيه حواجز الجغرافيا وتنهار فيه حدود الاوطان لصالح عولمة جديدة يسيطر عليها فكر واحد وسوق واحدة تسيطر عليها الاحتكارات الكبرى.

والذين اسكرهم سقوط الاتحاد السوفييتي وغياب الماركسية اللينينية وتراجع الفكر الاشتراكي لصالح عولمة الاقتصاد واسقاط كل الحواجز من أجل سوق واحدة تسيطر عليها الشركات العابرة للقارات، يفيقون اليوم على احتياج بشري جديد يدعو الى طريق ثالث، يصل بين حق الفرد وحق المجتمع، وبين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وبين الحفاظ على ملكات الفرد وحوافزه ومصالحه وضرورات السلام الاجتماعي، كما يصل بين اعتبارات المصلحة الوطنية ودواعي العولمة التي تفرض تعاونا دوليا يشارك فيه الجميع على قدم المساواة.

ولم يكن مصادفة ان تكون بدايات التغيير على المسرح الاوروبي، حيث تعاود احزاب الاشتراكية الديموقراطية في ١١ دولة اوروبية تقريبا بينها الدول الاربع الكبرى، انجلترا وفرنسا والمانيا وايطاليا الامساك بمقاليد الامور بهدف تصحيح مسار عالم متغير، ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان مصيره يزداد سوءا في ظل هيمنة قطب واحد وفكر واحد وطريق واحد.

لقد كان من حسن حظ مصر ان افلتت من هذا الفخ الرهيب الذي تعرضت له اقتصاديات دول ناهضة في العديد من بقاع العالم، وقعت ضحية قصور مفاهيم العولمة وحرية التجارة، وضحية لهذه الاموال الساخنة التي تجوب اسواق العالم دون ضابط كي تضرب ضربتها في الوقت المناسب.



افلتت مصر لان مبارك أصر منذ بداية الاصلاح الاقتصادي على أن يكون الاصلاح مصريا في نهجه المتدرج يرعى مصالح كل فئات المجتمع، ولانه وضع قيودا صارمة ضيقت نطاق الاقتراض، واغلقت الابواب امام القروض الساخنة القصيرة الاجل التي كانت سبب الكارثة في أزمة الاقتصاد الاسيوي، ولانه قاد بحكمة بالغة وحذر شديد عملية تحول ناجح، توافقت فيها خطوات الاصلاح الاقتصادي مع خطوات الاصلاح السياسي، دون هزات أو مفاجآت تؤثر على اتزان المجتمع، او تجعله يقفز في المجهول كما حدث في دول كبيرة تصورت امكان تحقيق الهدفين في ضربة واحدة، كانت نتيجتها الفوضى والخراب.

لم تعتمد مصر في مشروعاتها الاستثمارية على القروض الساخنة، وكان انفاقها على النشاط العقاري محدودا بنسبة لم تتجاوز ١٠ في المائة من حجم الاقتراض الوطني، واعتمدت في استثماراتها على رؤوس اموال مصرية وعربية شكلت الجزء الأكبر من حجم استثماراتها المباشرة، وكانت في كل الاحوال تضع مصالحها الوطنية فوق اعتبارات الضغوط الدولية، كما كان لها نظرتها النقدية الواضحة لمفاهيم العولمة التي تفتئت على الحقوق الوطنية، ومفاهيم التجارة الدولية التي تفتئت على حقوق دول الجنوب، وتتجاهل كون الجميع شركاء في كوكب واحد يحكمه مصير واحد وأن رخاء العالم شراكة مسؤولة بين جميع دوله، الأغنياء والفقراء على حد سواء.

---

* نقيب الصحافيين المصريين ورئيس تحرير المصور



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦/١٠/١٩٩٨

خواطر — عولمة أمريكية !

رغم ما نقرأه عن تصرفات وسلوكيات غربية وامريكية معادية للاسلام فاننا يمكن ان نفهم مبررات غضب الحكومة البريطانية لاستمرار المناداة بتطبيق فتوى الامام الخميني باهدار دم سلمان رشدى، فان مطالبة أمريكا بالغاء حكم اعدام اثنين من البهائيين الايرانيين تستعصي علي الفهم. فقد صدرت فتوى الخميني حينما كان سلمان رشدى ايرانيا. ولأنه اصر على آياته الشيطانية، ولم يتب عن كفره والحاده فان فتوى اهدار دمه سليمة تماما بحكم انه كان مسلما وارتد. وحكم المرتد فى الشريعة الاسلامية هو القتل. أما وقد اصبح الشيطان سلمان رشدى بريطانيا وتخلى عن جنسيته الايرانية فان الاعراف الدولية لا تجيز لدولة ان تعتدى علي سيادة دولة اخرى باهدار دم أحد مواطنيها. ولأن المسلمين قوم يحترمون سيادة الدول الأخرى، ويرفضون خرق المواثيق والقوانين الدولية فان وزير خارجية ايران اعلن فى سبتمبر الماضى ان حكومته ليس لها اى علاقة بالمكافأة المخصصة لمن يقتل سلمان رشدى ـ اى ان الحكومة الايرانية لم تعد تتبنى فتوى قتله، حتى وان كانت في ايران مؤسسات اسلامية مصرة على اهدار دمه..

● تصريح وزير خارجية ايران لم يبطل فتوى الامام الخميني التى صدرت فى حق مرتد ايرانى، وانما جاء لينهى اشكالية سياسية نتجت عن فهم بريطانى لاصرار حكومة ايران الحالية على اهدار دم سلمان رشدى رغم انه اصبح بريطانى الجنسية..

هذا أمر فهمناه.. ولكن كيف نفهم نقيضه تماما؟ وذلك النقيض هو التدخل الامريكى السافر فى سيادة دولة مسلمة؛ فاذا كانت امريكا دولة علمانية لا يحكمها دين ولا تسير دفة الحكم فيها شريعة، فان دول العالم كله ليست ملزمة بأن تطبق النهج الامريكى فى الحكم.. فايران دولة مسلمة ارتضت الشريعة الاسلامية ديانة لها، ودستورا يحكم العلاقة بين الحكومة والشعب. وينص هذا الدستور على اعدام المرتد عن الاسلام سواء كان ذلك باعتناق البهائية او غيرها. فهل من حق امريكا ان تطالب ايران بتغيير دستورها لكى ترضى عنها وتطبع العلاقات معها؟!

● فى أمريكا لا تتدخل الحكومة فى الاحكام القضائية. بل ان قاضيا حاكم رئيسها الذى يمثل اعلى سلطة فى الدولة. فكيف «لحامية الحريات فى العالم» ان تستعدى حكومة على القضاء؟ وبأى منطق يقبل «العالم الحر» استغلال القضاء فيه وسيطرة الحكومة عليه فى دولة اخرى؟

● ان ما نقرأه ونسمعه يوحى بحرب حقيقية ضد الاسلام تمهيدا للمفهومين الامريكى والاوروبى للعولمة. فالدول الاسلامية وحدها هى التى تحكم شريعتها فى العلاقات بين افراد شعوبها. كما انها مازالت تقف شامخة حتى الآن ضد الفكر العلمانى الذى ينحى الدين جانبا ويرفض اى هيمنة له على سلوكيات البرش.. وهذا الموقف الاسلامى غير مقبول لدى الغرب"

انها حرب معتقدات يجب ان نعد انفسنا لمواجهتها من الآن. فأمامنا شوط كبير لتصحيح المفهوم الغربى وافهامه اننا نرفض.. العولمة «التى تمس شعرة واحدة من جسد ديننا الحنيف»..

فؤاد أيوب



المصدر : الوفد

التاريخ : ٧/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوميات صحفي مشاغب

الطريق الثالث (٩)

[●● بلير وتطور الفكرة ●●]

●● علي مدي الخمسين عاماً الماضية سيطر مشروعان سياسيان رئيسيان علي التيارات السياسية، في بريطانيا: مذهب التحريرية الجديدة، وتوليفة الديمقراطية الاجتماعية الموالية للدولة. والتي تتخذ تطبيقها أشكالاً متعددة وفقاً للتاريخ والثقافة والاختيارات السياسية..

●● يري بلير أنه من هنا اقترن تعبير «الطريق الثالث» ببريطانيا بوجه خاص وهو أساس التجربة البريطانية منذ نقطة التحول بعد الحرب العالمية الثانية.

●● فيقول إن حكومة حزب العمل التي انتخبت في ١٩٤٥ بالتركة التي خلفتها الحرب وما سبقها من احباط وفقر. تركزت توجهاتها ـ بأغلبية ساحقة وتأييد شعبي واسع ـ علي الصناعات، وادارة الطلب، وتسيير النشاط الاقتصادي، والتوسع في الخدمات الصحية، والاجتماعية، بشكل لم يسبق له مثيل. وقد حققت هذه السياسات نمواً عالياً مطرداً وتوزيعاً أكثر عدالة للمزايا وعوائد النمو، كما تناسبت مع عالم يتيح فرص العمل ويشيد المؤسسات والشركات الكبري ويقلل نسبة البطالة.

●● وفي السبعينات، أثبتت الديمقراطية الاجتماعية بعد الحرب أنها غير عملية فقد استمرت ـ ولازالت ـ الـ Nhs وكذا العديد من أجهزة دولة الرفاه بوصفها منجزات عملاقة في تأثيراتها علي النوعية الحياتية للطبقات الأقل ثراء.

غير أن ادارة الطلب والمستويات العالية لملكية الدولة والتوجيه، أصبحت غير فعالة بصورة متزايدة في دفع عجلة النمو واحتواء البطالة، في عالم تحكمه المنافسة المتصاعدة، والصدمات الخارجية والتغيير الصناعي والتكنولوجي كما أثبتت الديمقراطية الاجتماعية عدم مرونتها وبالتحديد عدم كفايتها وضعف قدرتها علي توفير الخدمات العامة وخاصة التعليم والاتصالات السلكية وغيرها من المرافق حيث لعبت دور المول الاحتكاري.

●● وفي أوائل الثمانينات، توغلت الليبرالية الجديدة في شكل حكومة تاتشر، واعتبرت بعض الاصلاحات التي أجرتها اعمالاً غرضها التحديث مع التركيز علي اخضاع القطاعات الصناعية التابعة للدولة للاصلاح والمنافسة.

وفي الوقت ذاته، سارت هذه الاصلاحات، جنباً الي جنب، مع غريزة الكراهية ازاء فلول القطاع العام، فاضرت بالخدمات الوطنية الأساسية وخاصة التعليم والصحة علي الرغم من ترديد الوزراء في الحكومة التاتشرية لنغمات المنافسة الوطنية وتطوير الفرد ذاتياً.

●● في منتصف التسعينات، أدارت العجلة مرة أخري ليس في اتجاه النموذج الديمقراطي الاجتماعي في اطار الدولة، وانما نحو ادراك مؤداه أن التشدد المميز لليمين الليبرالي، قد تحول الي تهديد خطير للتماسك الوطني. ومني الكثيرون بالخسارة، وتأثر العديد من الشركات في أدائه، وتدهورت الخدمات العامة بسبب عدم الاهتمام وتصاعدت الجريمة في مجتمعات كثيرة حيث استفحلت البطالة والعزل الاجتماعي.

●● وكما كان للتغيير الاجتماعي والاقتصادي اثر فعال في وصول اليمين الي الحكم، كان له نفس الأثر في تنحيته، والتحدي الذي يواجه الطريق الثالث الآن هو التفاعل التام مع اثار هذا التغيير.. فما هي الملامح الرئيسية لهذا التغيير؟ وقد أبرز ما يلي باعتباره أهمها:

●● نمو الأسواق العالمية والثقافات العالمية المتزايدة: ان الأمر لا يقتصر علي عبور المال داخل اقتصاديات الغرب بسرعة تفوق ما كانت عليه من قبل بل فاق ذلك.

●● ان الأزمات في أسيا وروسيا طاحنة ولكن في أوروبا وأمريكا الشمالية حيث اقتصادياتها أكثر استقرار، ومن غير المحتمل أن تشهد عودة الي سياسات العزلة، ولكننا يجب أن نساعد الآخرين لتجاوز أزماتهم..

●● التقدم التكنولوجي وبروز المهارات والمعلومات كعوامل رئيسية في التوظيف والصناعات الجديدة، وبذلك تقضي علي الأنماط القديمة للتوظيف، ووضع معايير غير مسبوقة للحاجة الي المستويات التعليمية التي تلائم الكثرة وليس القلة. وبهذا نواجه فلول البطالة..

«وللحديث غداً بقية»

د. أيمن نور



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ / ١٠ / ١٩٩٨

مصر عام ٢٠٠٠

بقلم: **محمد على ابراهيم**

العولمة.. الشرق أوسطية.. الإغراق مصطلحات جديدة يستعد لها العرب..

يؤكد الرئيس حسنى مبارك باستمرار أن الاقتصاد المصري لن يستدرج إلى المضاربات واحتكارات الشركات العالمية، لأننا نسعى لترسيخ اقتصاد وطنى اولاً قوى ثانياً وقادر على المنافسة ثالثاً، لذا لايعقل أن نلقى بانفسنا وسط تروس البورصات العالمية او نفتح ابوابنا لشركات تفرز جواً من الخوف على مناخ الاستثمار كما حدث فى دول جنوب شرق اسيا واليابان واخيرا روسيا..

.. السبب الأول فى نظرى لانهيار اقتصاديات دول كثيرة هى انها أمنت بالمبدأ الجديد الذى طرحته الولايات المتحدة وهو «العولمة» وصدقوا ان العالم سيصبح سوقاً مفتوحة للبضائع والأموال وتختفى الجمارك وتقل الأسعار، ففتحوا أبوابهم على مصراعيها للمغامرين والمضاربين ومليونيرات «الأوف شور Off. Shore» الذين يهبطون باستثمارات محددة ويجنون أرباحا طائلة يأخذونها معهم بعد خمسة او عشرة اعوام، وفى توقيت واحد سحب المضاربون والمغامرون أموالهم وانهارت العملات الوطنية فى كوريا وماليزيا وسنغافورة وغيرها وتحولت (النمور) إلى قطط تستجدى الطعام والمعونات بعد ان طاولت الدول الصناعية الكبرى واحتلت دولة مثل كوريا المرتبة الخمسين على العالم بعد أن كانت فى المرتبة السادسة.

.. وميزة الرئيس مبارك أنه لا يأخذ «مسلمات» من الغرب، فعندما طبق اجراءات الإصلاح الاقتصادى اصر على مراعاة البعد الاجتماعى وظل يردد فى كل تصريحاته انه يضع نفسه مكان المواطن البسيط محدود الدخل ويتصرف على هذا الأساس، لذلك مرت اجراءات الإصلاح الاقتصادى بهدوء وبدون أثار نفسية أو اجتماعية واستطاع المواطنون تحملها بشجاعة لأن الرئيس عودهم على الصراحة..

.. أيضا رفض الرئيس فكرة «الشرق اوسطية» حتى لاتصبح الأسواق العربية مخترقة من قبل دول اخرى تشاركنا جغرافيا، لكن ليس بالضرورة تشاركنا المصلحة والأهداف، وقدم فكرة السوق العربية المشتركة مشيرا إلى انه قد حان الوقت للعرب ليصبحوا قوة اقتصادية فاعلة فى عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل «المجموعة الأوروبية» و«النافتا» و«الأسيان» وغيرها..

واشار إلى أن العرب يملكون موارد وادوات وموقعا



ومواد خاما وطاقة واستثمارات تتيح لهم قدرة فاعلة فى القرن الحادى والعشرين لو احسنوا استغلالها واخلصوا النوايا..

اما عن «الإغراق» فقد لجا الرئيس مبارك إلى القضاء الأوروبى وفى نفس الوقت لم يخسر علاقاته السياسية المتميزة مع كل قادة وحكام اوروبا حيث شرح لهم ان المصالح المشتركة بين مصر واوروبا تقتضى ان يقابلها معاملة خاصة للشركات المصرية المتعاملة مع اوروبا، معاملة لاتخرج عن القانون ولكن تتعاون معه لما فيه مصلحة المصريين والأوروبيين..

.. ان العالم العربى وهو يتطلع إلى القرن الحادى والعشرين يجب أن يستخرج لنفسه مفاهيم خاصة يتعامل بها مع المستجدات والمصطلحات التي تحاول القوى العظمى والدول الصناعية فرضها على الجميع خدمة لمصالحها وتكريسا لسياستها الاحتكارية فى العالم التى يهمها فى المقام الأول ان تعمل مصانعها بصفة دائمة وتجد اسواقا مفتوحة، ثم ليذهب الجميع للجحيم..

ومما يدعو للتفاؤل ان بعض الحكام العرب فطنوا لذلك وبداوا يعدون شعوبهم للقرن القادم ويبصرونهم بالتحديات التى سيواجهونها فى المستقبل..

السلطان قابوس سلطان عمان مثلا يقوم بجولة سنوية فى انحاء بلاده يكون فيها الحوار المباشر متصلا بينه وبين شعبه يسمع منهم مشاكلهم وقضاياهم ويقدم حلولاً لهم على ارض الواقع خصوصا وان الوزراء يصحبونه فى الجولة ويقدمون الاحصائيات والأرقام التى تجعل معالجة القضايا على اساس واقعى متين..

هذا العام تحدث السلطان قابوس ايضا عن قضية «العولمة» بفهم واضح ورؤية جيدة حيث أكد لمواطنيه أنه لابد من وجود تبادل للمنفعة ومصلحة مشتركة حتى تستطيع بضاعتك ان تنفذ للأسواق العالمية، وهو هنا يحث مواطنيه على ان يكونوا اصحاب إبداع وتطوير واستغلال لإمكانياتهم ليستطيعوا ان يقدموا سلعاً متميزة وبضائع مطلوبة فى انحاء العالم، وياخذوا فى مقابلها مايريدون من تكنولوجيا وسلع وخدمات..

.. وكلام قابوس عن «العولمة» فيه شرح بسيط لمواطنيه البسطاء حتى يكونوا على بينة مما يدور حولهم فعندما يقول «ان العالم كله اصبح كتلة واحدة بما يسمى «العولمة» واصبح كالجسد الواحد عندما يصاب منه جزء تتجاوب معه بقية الأعضاء سواء بالإيجاب أو السلب». فهو يقصد أن النكسات التى اصابت اقتصاديات دول الشرق الاقصى وروسيا امتدت إلى بقية أنحاء العالم حتى الولايات المتحدة تاثرت بها وعانت الدول الصناعية الكبري من انهيار البورصات الآسيوية واليابانية..

وتحدث عن التعليم ضرورياته وحتمياته مؤكدا ضرورة تكيفه مع ضروريات العصر مع عدم إغفال المهنية، وهذه رؤية أخري «للعولمة» تدعو الشباب إلى التميز المهنى حتى تكون لديهم حصيلة جيدة يخوضون بها تحديات الغد لكن دون أن يهملوا القيم والأخلاق لأنها ركائز المجتمع، فإذا ضحوا بها نظير مجد زائل أو لقاء ماديات تنتهى سريعاً، فسرعان ما ينهار المجتمع



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ / ١٠ / ١٩٩٨

امام عادات وبدع دخيلة عليه ويصبح كل شيء قابلا للبيع والشراء..

.. وعن مسالة «الاغراق» وكيفية مواجهته نادى قابوس بضرورة تنويع الاعمال وتشعبها مشيرا إلى ان وجود عمالة زائدة فى قطاع معين من شانه ان يزيد إنتاج هذا القطاع على حساب قطاعات اخري وهذا يؤدى إلى «الاغراق» والتكس والخسارة..

ناشد قابوس الشباب الا يتقاعسوا عن القيام ببعض الأعمال بحجة انها غير لائقة اجتماعيا او انها لاتساير العصر، فالمهن التقليدية التى مارسها الأجداد تصلح لكل زمان ومكان، فلن يستغنى احد عن الزراعة وصيد الأسماك والتجارة إلى آخر العمر، ومن يبدا صغيراً يكبر مع الأيام..

والحقيقة أن ما يميز التجربة العمانية ان الاهتمام بالتنمية الشاملة داخليا لم يصرف السلطنة عن دعم العلاقات الخارجية، كما لم يؤد إلى عزلها عن العالم، فالعمانيون يبنون وطنهم بيد ويمدون الأخرى بالصداقة لكل الشعوب..

لذلك لم يكن غريبا ان يحصل قابوس على جائزة دولية للسلام من ٣٣ منظمة وجامعة ومركز دراسات وابحاث لاهتمامه بقضايا الأمن والسلام الدوليين وسعيه لتخفيف التوتر الدولى والإسراع فى حل المشاكل التى تعانيها البشرية لأن هذا ينعكس سلباً على الاستقرار العالمى..

ان العرب مطالبون وهم يستعدون للمستقبل ان تكون لهم رؤيتهم الخاصة واهدافهم المحددة وثوابتهم الراسخة لتكون لهم القدرة على تحقيق مصالحهم والنفاذ إليها بدلا من ان يكونوا منفذين لسياسات الغير..



المصدر : الــــوفـــد

التاريخ : ١٨ / ١٠ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يوميات صحفي مشاغب

الطريق الثالث (١٠)

.. نجاح ساحق ..

.. «الطريق الثالث» ثورة حقيقية في عالم الأفكار والأحلام، التي يستقبل بها العالم، القرن الجديد، وأبرز ماتتميز به ثورة الأفكار التي فجرها «الطريق الثالث» أنها ليست مجرد كم من الطروحات النظرية المجردة، والتهويمات الفكرية الجامدة، بل هو نهج سياسي - اقتصادي - ثقافي جاد، تجاوز الأبراج العاجية وهبط إلى أرض الواقع عبر سياسات تطبق الآن في العديد من الدول الأوروبية، وكذلك في أمريكا عبر برنامج الإصلاح الاجتماعي الذي يطبقه كلينتون تحت لافتة «الطريق الثالث».

.. يقول توني بلير في ورقته الخاصة بفكر «الطريق الثالث» أنه في العام الماضي والنصف الأول من العام الحالي - وهو عمر حكومة العمال الجديدة في بريطانيا - حاولنا وضع أفكار «الطريق الثالث» موضع التنفيذ الفعلي، وكان هذا عبر عدة خطوات أساسية أهمها: خفض العبء الضريبي عموما، تخفيض ضريبة الشركات على وجه الخصوص، لدفع وتشجيع العمل الحر عبر القطاع الخاص.

.. ويضيف بلير أن حكومته كان ينبغي لها من منطلق الايمان بأفكار وأهداف «الطريق الثالث» أن تسعى إلى مساعدة ذوي الدخول المنخفضة، والذين ظهر من أجلهم «الطريق الثالث»، عبر ادخال نظام جديد للأجور، يدخل لأول مرة في بريطانيا، نظام تحديد الحد الأدنى للأجور، بدلاً من السياسة القديمة التي كانت تترك الأمر كله لسيطرة السوق والتى كثيراً ما أجحفت الأكثر فقراً، والأكبر سناً والضعفاء الذين يضطرون لقبول العمل تحت قسوة الحاجة، ودون الحد الأدنى الذي يوفر لهم حقوقهم الانسانية في قاع سوق العمل.

.. كما أعفت حكومة «الطريق الثالث» في بريطانيا أي أسرة يقل دخلها عن ٨٨٠ استرليني في الشهر - أي حوالي خمسة آلاف جنيه مصري - من سداد أي ضرائب من أي نوع «!!»

واعتبر بلير الاصلاح الضريبي، الذي قد يتصور البعض أنه يقلل الحصيلة النهائية التي تحصل عليها الدولة، هو السبيل الصحيح الذي يؤمن به «الطريق الثالث» لتحسين وتعظيم حوافز العمل وجعلها أكثر جاذبية لقطاعات كانت تتعايش على إعانات البطالة وتحولت للعمل الذي يعود في النهاية بصورة أخرى كمردود لخزانة الدولة..

.. وفي إطار استكمال عرض الاصلاحات التي حققها «الطريق الثالث» في بريطانيا، يقول بلير أن الاصلاحات المالية كانت تقتضي أيضاً تركيز الاهتمام على تحقيق الاستقلال المالي لبنك انجلترا، مع وضع أكبر برنامج لمعالجة البطالة الهيكلية، علاوة على الاستثمارات الجديدة التي تاقت بريطانيا اليها منذ سنوات طويلة، فضلاً على التأكيد والتشدد الدائم في مواجهة الانفاق الحكومي.

.. لقد نجح «الطريق الثالث» في بريطانيا - وعبر أقل من ١٨ شهراً - في أن يؤكد كفاءة عالية في الجانب الاقتصادي، وفي السياسة المالية، وذلك عبر مايمكن أن نسميه - وعلى حد تعبير بلير - مسئولية السياسة المالية وتجنب المجازفة.. وأدى هذا إلى أن يقف التضخم في بريطانيا عند معدل حقيقي يبلغ ١,٥٪ ومعدلات إقراض قدرها ٧,٥٪.. وإذا قارنا هذه الأرقام منذ عام ونصف العام - أي قبل تولي حكومة الطريق الثالث - والكلام لبلير، نكتشف أنها كانت ١٠٪ بالنسبة للتضخم و٢٥٪ بالنسبة لمعدلات الفائدة.

.. إن النجاح السريع الذي تحقق على أرض الواقع لأفكار الطريق الثالث في بريطانيا ودول أخرى يغرينا بمزيد من متابعة ورصد جوانب هذا الطريق المثير..

«وللحديث غداً بقية».

د. أيمن نور



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

من بيل كلينتون إلى محمد هنيدى





■ اشترى العرب ترماى الشرق أوسطية ويستعدون لامتلاك ترماى العولمة ■ مثقفو عربات «الرش الثقافية» يخلطون التقدم العلمى مع الظلم العالمى ■ الحكومة المصرية باعت ملابسها فى انتظار وعود لن تجئ ■ «شربة» العولمة لن تشفى أمراض العالم الثالث لكنها تهدف لقتل المريض

عندما سال مفيد فوزى الفنان الكوميدى الشاب محمد هنيدى عن «العولمة فى غياب المضمون»، ارتبك هنيدى قليلاً وهو يجيب يمكن العولمة من العوالم.. كانت رغبة «المحاور» كاسحة لاستعراض عضلاته وإحراج «الخصم»، لكن الناس تعاطفت اكثر مع هنيدى، واعتبرت السؤال نوعاً من الفذلكة وأن مفيد فوزى لا يعرف شيئاً من العولمة قبلها كان هنيدى قد أطلق أغنية «كامننا» بوصفها التعبير الاقوى عن طموحات جيل يلهث أمام عالم مرتبك ومتداخل وظالم وعنصرى واذا كانت «كامننا» هي تسطيح محلى للواقع، فإن «العولمة» كما يطرحها هواة عربات الرش الثقافية لدينا، هى أيضاً تسطيح عالمى لفكرة النظام الدولى الذى يريد صياغة البشر فى قالب امريكى أوروبى، بعيداً عن مصالح الفقراء أو الدول الصغيرة.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٨/١٠/١٩

هذا النظام الذى ولد من رحم حرب الخليج الثانية، التى لم تكتف أمريكا فيها بتحرير الكويت، لكنها دمرت العراق، وحاصرته، وأذلته.. وواصلت حصارها للسودان وليبيا.

وعندما كانت الطائرات الامريكية تلقى حممها وجحيمها على بغداد، كانت الهيئات الثقافية المصرية بقيادة سمير سرحان تقيم مولد معرض القاهرة للكتاب وندوته الرئيسية «النظام العالمى الجديد فى عالم متغير، يومها تحدث لطفى الخولى عن «الكوكبة»، والكرة الارضية»، وطرح المثقفون فكرة أن العالم أصبح قرية صغيرة، وسالت قصائد المدح لعصر الاتصالات، والمعلومات، ووسائل الاعلام والمواصلات التى تجعل فى استطاعة المواطن فى اقصى قرية مصرية، الاتصال والاطلاع على ما يجرى فى العالم. يومها عرفنا الـ «سى. إن. إن» وكانت حرب الخليج هى الحرب التليفزيونية الأولى فى العالم، والتى تدور على الهواء، ويتم فيها نقل هجمات الخصم «وإعادة الأهداف» بعد عمل مونتاج للحرب، يبرز القوة الخارقة لسلاح امريكا وقوات التحالف، وقدرته على سحق وإزالة اية دولة تخرج عن الإجماع الدولى.

ومنذ وضعت حرب الخليج أوزارها، واصلت أجهزة الإعلام الأمريكية وحلفاؤها صب الأفكار الامريكية الجديدة، التى تهدف الى إعادة تشكيل العالم بدون «الاتحاد السوفيتى»، الذى تفكك وتحلل وذهب الى «أرصفة التاريخ» وبدأت عمليات سوق العرب للجلوس مع الفلسطينيين والضغط على الدول التابعة لأمريكا لكى تتخلص من ثيابها القديمة، وتنتظر «عارية» ما تدفعه لها الدول الكبرى من ملابس أو قوالب.

وسط كل هذا الزحام توقف الى حين الحديث عن نظام عالمى، وظهرت الخطوات الأوروبية نحو التكتل، وانفجرت فكرة عصر التكتلات الذى انتقل بسرعة الى المنطقة العربية فى صورة دعوة الى نظام شرق أوسطى «مركزه اسرائيل»، وسال لعاب السماسرة وتجار الشنطة والتوكيلات فى مصر والعالم العربى بحثاً عن موضع قدم للتجارة بغض النظر عن الأخطار المحيطة. وذهبت القطعان العربية الى مؤتمر المغرب الاقتصادى، ثم مؤتمر عمان، فالقاهرة، وقبل أن ينعقد مؤتمر قطر، اكتشف مشجعو «الشرق اوسطية» أنهم اشتروا «الترماى الاسرائيلى»، وأن الحديث عن تكتل شرق أوسطى ما هو الا «وهم كبير»، وعنوان للرغبة الاسرائيلية فى قيادة المنطقة والغريب ان بعض الذين كانوا يرفضون فكرة السوق العربية، هرعوا الى الشرق اوسطية، طامعين فى جزء من كعكة مسمومة.

ومع ظهور فكرة التكتلات، واتساع نفوذ الاعلام وشبكات المعلومات والاتصالات، والنفوذ الالكترونية والاقمار الصناعية بدأ عدد من الكتاب والمفكرين فى الحديث عن «العولمة» دون ان يحاول اى منهم الوصول الى تصريف أو تحديد لها، وكان بعض هؤلاء ضمن فريق اليسار والذى أصابه سقوط الاتحاد السوفيتى بصدمة أفقدته التوازن، فبدأ فى التحرك العشوائى وترديد الافكار الهلامية مع تغليفها بالألوان الغامضة و«السوليفان»، فظهرت افكار عن الآخر ونسبية الحقيقة، وحوار الحضارات، ووحدة الأديان وحملت هذه الدعوات فى ثناياها ضجيجاً، وصراخا ودفاعاً، فقد قاد أنصار التطبيع مثلاً معركتهم فى البداية، تحت مظلة الكوكبة، واختلاف المفاهيم، والتحويلات التى جرت فى العالم وحولت الكرة الأرضية الى كل واحد، وتجاهل هؤلاء اى اختلافات عرقية أو دينية أو.. اقتصادية وبينما كان انصار النظام العالمى، يؤذنون لصلاة العولمة، كانت عمليات الإبادة لمسلمى البوسنة، والفلسطينيين. وتتفجر الدعوات العرقية والعنصرية فى كل مكان وقبل ان تقدم اسرائيل اى إقرار بحقوق العرب فى أرضهم المحتلة، كان السماسرة يعقدون مؤتمرات الشرق اوسطية ويطالبون بإعادة النظر فى المفاهيم الاقتصادية القائمة.

وكان فريق «العولمة»، و«النظام العالمى الجديد» يواصل عمله ببراعة وبهلوانية، بينما الولايات المتحدة الأمريكية، تواصل سيطرتها على ملجس الأمن وترفع «الفيتو» فى وجه أى قرار يدين أو حتى يعاتب اسرائيل على ضرب لبنان، وطرد الفلسطينيين ببناء المستوطنات فى الوقت الذى تواصل فيه حصار الدول العربية وبينما وقعت الدول العربية ومنها مصر على اتفاقية مع انتشار الاسلحة النووية احتفظت «اسرائيل» بسلاحها المدعوم امريكيا، واختفت بسرعة حجج «النظام العالمى» حول ضرورة تنظيف العالم من السلاح النووى

وبدأت بالفعل معالم «العولمة» كما تريدها امريكا.. ان تحتكر هى فقط صناعة واستخدام وتجارة السلاح فى العالم، ومعها الدول الكبرى، وأن تتحول دول «الجنوب» الى مخزن للنفايات الصناعية والنووية، والأسلحة القديمة التى تنتجها الدول العظمى.

وكانت موسيقى «الخصخصة» تصاحب الدعوة لنظام عالمى جديد، وتم دفع الدول النامية الى بيع ممتلكاتها، مع وعود غامضة بمساعدات لا تأتى. ورأينا فى مصر نظام خصخصة عشوائيا يجرى فيه التخلص بسرعة من مصانع وشركات ومؤسسات، تتحول إلى عقارات ومخازن، وصدرت عشرات القوانين التى تمنح الأجانب والسماسرة كل وسائل الراحة والاستثمار دون أن يظهر استثمار صناعى أو تنموى، باستثناء بعض السيراميك، ومئات القرى السياحية والمبانى والفيلات الفاخرة، وملايين العاطلين الذين يمثلون وقوداً لأى حركة مهووسة أو إرهابية.

وحتى وعود الرخاء التى أطلقتها الدعاية الأمريكية فى أوروبا الشرقية تمخضت عن أزمات اقتصادية طاحنة، وحروب عرقية وبطالة وارهاب، وسقطت دول شرق آسيا حريقة للديون والقروض، والسياسات الاقتصادية المفتوحة، وهو ما دفع حكماء الخصخصة فى مصر الى طمأنة الناس اقتصادنا تمام ونحن بعيدون عن حزام الزلازل الاقتصادية

وإذا كان التقدم العلمى والفنى والمعلوماتى يجتاح العالم فان حالة من تكدس المعلومات أصبحت تصيب العالم بالتخمة، وهو ما دفع خبراء المعلومات الى المطالبة بالتروى فى تناول هذا الأمر.. وعلى سبيل المثال فإن شبكة الانترنت التى أصبحت هى «نبى هذا الزمان» أصبحت تحمل بجوار عشرات المعلومات الصحيحة، آلاف المعلومات الخاطئة، التى يدفع بها الى الشبكة متطرفون وارهابيون وحكومات بهدف المساهمة فى وليمة المعلومات ووصل الأمر بعالم المستقبليات الأمريكى ألفين توفلر الى القول «إن الخصخصة ليست الترياق الذى بشرت أو تبشر به مارجريت تاتشر وغلاة الرأسماليين، لأن هذا التوجه يجر وراءه سلسلة المشاكل بلا حل.. نحن نعيش اليوم فى عصر الاعلام الفورى، إعلام يطلق وابلا



المصدر : العربى

التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٨

متصلاً من الصور والرموز والوقائع التى تطمح جميعها فى الاستئثار بانتباهنا.. لكن كلما أدى تقدم مجتمع المعلومات الى مضاعفة البيانات والمعلومات المجهزة والمعرفة المستخدمة فى الحكم، قد تصبح معرفة حقيقة ما يجرى أصعب بالنسبة لكل الناس بما فى ذلك القادة السياسيون».

وتبدو صعوبة الفرز والتجنب للمعلومات الصحيحة وسط جبال المعلومات التى يتم بثها يومياً على شبكة الاتصالات، أحد عراقيل عملية الفهم لما يجرى فى العالم خاصة أن الحصول على المعلومات من «الشبكات المعلوماتية» مرهون بعملية القراءة، وبالتالى فإن القادرين على القراءة لفترات طويلة هم فقط الذين يمكنهم معرفة ما يجرى فى العالم، فضلاً عن استمرار سلطة التليفزيون بعد انتشار الاقمار الصناعية حيث يتم تلقى المعلومات بالأذن والعين دون الحاجة لأعمال الذهن، وبالتالى تظل إمكانية الخداع قائمة فى نظام المعلومات الحديث.. خاصة ان المواطن «العالمى» لا يمكنه مشاهدة والاستماع الى آلاف المحطات الفضائية فى وقت واحد، فضلا عما تبثه شبكات المعلومات.

من هنا تبدو عملية الخداع التى يقوم بها مروجو «العولمة». حيث من السهل الحديث عن تقدم الاتصالات والمعلومات، لكن من الصعب أن يتم توحيد كل هذه الكتل البشرية فى كيان واحد.

فالعولمة هى مفهوم يطرحه منظرو عربات الرش لدينا بيقين الانبياء، بينما الأمر ليس كذلك حتى فى الغرب وفى أمريكا، ويبدو حديث كلينتون عن حوار الحضارات، وعدم التصادم، والآخر مجرد كلام انشائى لا تقابله امكانية للتحقق ولو بدرجة طفيفة، لأن الاطلاع على ما تبثه شبكات المعلومات فى ساعة واحدة كفيل بتوضيح مدى التعارض فى المصالح والافكار داخل العالم.

وتشير المعطيات الحالية للواقع الى أن الحديث عن انسان عالمى وسط كل هذا الكم من المتناقضات انما هو رغبة فى إعادة صياغة دول العالم الثالث، وبدلاً من دورها السابق كمخازن للخامات، تصبح مخازن للنفايات، والصناعات الملوثة.. ونجد العالم المتقدم يطالب بالحفاظ على البيئة ويهدد دول العالم الثالث بالعقاب فى حالة مخالفة القوانين الدولية.. بينما اقصى درجات التلوث تحدث من جراء التفجيرات النووية للدول الكبرى، والطائرات الاسرع من الصوت، ودفن النفايات النووية والكيماوية فى اراضى الدول الفقيرة، بمقابل ضعيف.

ويبدو أفضل وصف لما يردده حكماء العولمة المصريون والعرب هو، التشبيه الذى صاغه المفكر المصرى الدكتور جلال أمين «إنه يشبه محاولة اقناع شخص بالزواج من امرأة دميمة وسليطة اللسان وسيئة الخلق بالحديث عن مزايا الزواج بصفة عامة ومساوئ العزوبية».

واذا كنا لا نستطيع تجاهل ما يدور فى العالم من تقدم تقنى فى الاتصالات والمعلومات، فإن هذا يرتب علينا ضرورة الاستفادة من هذا التقدم، لكنه لا يعنى أن نتحول الى مجرد ترس فى آلة أمريكية ضخمة وعبيد للنظام العالمى الجديد، الذى يتضح كل يوم مدى ازدواجيته وعنصريته.

والواقع يؤكد أن العالم لايزال فى مرحلة تحول وتغير لم تستقر بعد، وانه فى سبيله لانتاج واقع، من المهم أن تشارك فى صنعه لا مجرد الفرجة عليه».. وعلينا الا نخشى أنصار «عربات الرش الثقافية» الذين يصرون على أن نبتلع «شربة العولمة» مستخدمين فى الفاظ ضخمة وجمل كبيرة لا تفى أكثر من صوت الطبل الأجوف.. ولسنا جالسين على أرصفة التاريخ، لكن علينا استكشاف طريق واضح نحو العيش فى عالم، باستقلال وقدرة على المنافسة.. وذلك لن يأتى ببيع الممتلكات والملابس، لكنه يتحقق بتقوية القدرة على البحث والابتكار والعمل باستقلالية لمواجهة عالم لا يرحم.

أكرم القصاص



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

بدون «فذلكة» .. هذا هو رأى المصريين فى العولمة

■ محاسب لا يعرف عنها شيئا.. وطالبة سمعت عنها من محمد هنيدى وسيدة تقول: اسألوا زوجى! ■ الذين عرفوا العولمة أكدوا أنها خطر علينا وخصوصا على الموظفين ■ محاسب يقول إن العولمة هى «أحمد زويل» وسيدة تقول إنها السعى إلى السعادة ■ مهندس يقول: العولمة أن الناس تكون «قشطة» مع بعضها! ■ البعض يقول إنها «القمر الصناعى المصرى» وآخرون يؤكدون أنها فى شارع محمد على ■ مواطن أكد أن «العولمة» هى العلمانية وموجودة فى تركيا وتعنى فصل الدين عن الدولة

كيف ينظر الناس إلى «العولمة» هذا المصطلح الغامض الذى دخل حياتنا من وسائل الإعلام، مع غيره من مصطلحات مثل «النظام العالمى الجديد، العالم قرية صغيرة، عصر المعلومات.. «سى. إن. إن» الجات، «النافتا»، الفاو، وهى الألفاظ التى تعنى كثيرا لدى بعض مثقفى «عربيات الرش» الثقافية، لكنها قد لا تعنى شيئا لرجل الشارع فى مصر، وعندما نتوجه بسؤال عما هى العولمة لعينة من الشعب المصرى، فنحن لا نعنى السخرية من اخوتنا وأصدقائنا وأبائنا، مثل برامج «الذهب والصفيح» لكننا نكتشف أن اهتمام الناس حتى بعض المثقفين منهم، بعيدة عن رؤى وطروحات من يسمون أنفسهم بالنخبة، الذين يعيشون فى الفراغ، ويرددون مصطلحات مستوردة دون تمحيص ودون حتى أن يتعاملوا معها نقديا.

عندما سألنا بعض أفراد الشارع المصرى «ماذا تعرف عن العولمة؟».. اختلفت الإجابات، البعض يفهمها خطأ، والبعض لا يهتم بها، وآخرون يعرفونها بوصفها خطرا قادما غير واضح المعالم.

يرى محمود محمد مدير مبيعات بشركة كمبيوتر أن العولمة جزء من النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى ظل اتفاقيات «الجات» إنها نظام لمكافحة الإغراق وجعل كل شئ عالميا، وأن يتم تداول السلع لتصبح فى متناول الجميع، وأيضا تداول المعلومات في جميع المجالات ما عدا العسكرية! ويؤكد محمود أن النظام العالمى الجديد بكل مفاهيمه لا يخدم سوى مصالح الدول الكبرى اقتصاديا على حساب الدول النامية..

اما صلاح حسنى «محاسب» يقول: سمعت كلمة عولمة كثيرا أظن والله أعلم انها عملية لمساعدة الدول الفقيرة!!.. بينما يقول محمد على بعفوية للأسف رغم أننى «محاسب» لا أعرف شيئا عن هذه المسماة «عولمة».. بينما يتساءل محمد مصطفى - مدير مخازن - ساخرا. إيه «عولمة» ده اما صلاح شاهين سائق فيحاول بدهشة حقيقية ترديد كلمة «عولمة»، ثم يجيب: أول مرة أسمع الكلمة دى. لكن وليد فتحى - مساعد امين مخازن - فيقول على طريقة ابو العريف. العولة دى اى تطور وأى مستحدث وأى حضارة، تحدث فى بلد، ويجب أن يتم ذلك فى باقى البلاد، مع الاختلاف بين المستويات حتى يتساوى الجميع سياسيا واقتصاديا وثقافيا فى كل شئ!... وبمزيد من التأكيد يستطرد وليد فتحى. يعنى عند ظهور أى شئ جديد فإن البلاد كلها تتشاور مع بعضها فى «اختلاط» المجالات لغاية لما يتفقوا مع بعض.. ولم تكن البنات أفضل معرفة بالعولمة من الرجال وتقول جيهان جمال سكرتيرة وسط دهشتها وضحكتها والله ما أعرف حاجة عن العولة دى وعمرى ما سمعت الكلمة دى.. والله أول مرة اسمعها منك!

اما هبة زغلول سكرتيرة أيضا فتندهش هى الأخرى وتقسم أنها لا تعرف «أى حاجة»، وتستدرك فجأة صحيح سمعت ناس بتتكلم عن العولمة، لكن لا أفهم عنها شيئا ولا أعرف.. وتتذكر بسرعة سمعتها فى الفيلم بتاع محمد هنيدى تقصد صعيدى فى الجامعة الأمريكية.

نفس الرأى يقوله محمد مصطفى طالب جامعى حيث يقول: أنا سمعت كلمة عولمة كثيراً فى فيلم محمد هنيدى وسمعت العولمة فى غياب المضمون لكن ما فهمتش حاجة أبدا..

طالب آخر تبدو عليه سمات المثقفين لكن رأيه لم يختلف عمن سبقوه إلا فى محاولة التعبير بمرارة وإحباط ممزوجين بالسخرية فقال حاتم محمد هازئا: ده كلام كبير.. يصعب على أمثالى فهمه.. هذه الكلمة لم تمر علينا لا فى المدرسة ولا فى الجامعة ولا حتى فى الكتب، وأظن أنها كلمة تقال «للتعقيد»، يعنى عايزين تعقدونا، وأتصور حتى بعض الكبار موش فاهمينها

نادرين عبد المنعم طالبة متفائلة ترى أن العولمة تعنى رفع مستوى الدول النامية تكنولوجيا واقتصاديا وعسكريا، وكل شئ بل وتحسين العالم كله..

ومن الشارع المصرى أيضا هناك من يفهم العولمة على أنها العلمانية لها علاقة بالدين والبعض ربط العولمة بتركيا! مثل يوسف محمد ركابى عامل بوفيه الذى قال. «أيوه العولمة عارفها دى حكاية كده عن الدين، يعنى كل



المصدر : العربي

التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

دين لوحده، وهى فى تركيا حاليا، اللى اسمهم علمانيين يعنى ماسكين فى العلم وسايبين الدين خالص!. أنا عرفتها من الصحافة والتليفزيون!.

ومن مستوى علمى واجتماعى وثقافى مختلف يكرر نفس الراى المهندس محمد عيسى الذى يقول إن العولمة هى فصل الدين عن السياسة وفصل السياسة عن الدين، وإدارة شئون البلاد بطريقة علمية بحتة بعيدا عن مؤثرات الدين. كما حدث فى تركيا بإلغاء حزب الرفاة الإسلامى الرئيسى وإغلاق مدارس التعليم الدينى بحجة العولمة وهى فى الحقيقة بسبب خوف الأنظمة الحاكمة فى اى بلد من سيطرة واستيلاء التنظيمات الدينية على الحكم..

لكن ماجدة محمود محاسبة بالعلاقات الخارجية بوزارة الزراعة امتصت إحساسها بالمباغتة وقالت. نعم سمعت الكلمة كثيرا وأتصور أنها مشتقة من كلمة «عالم» وبالتالى فهى تعنى العالمية والاتجاه للعالمية وإزالة الفوارق الاقتصادية والسياسية وأشياء من هذا القبيل.. «ولا إيه!!».

وخبيرة إعلامية رفضت ذكر اسمها ومكان إعلامها .

بتردد شديد قالت: باعتبار ان العالم أصبح قرية صغيرة فالعولمة هى جعل شعوب العالم تتبع نظاما واحدا خاصا فى تبادل المعلومات والتكنولوجيا.. لكن يجب ألا ننسى ان هذا النظام الموحد آت من الدول الكبرى التى لا تعمل إلا لمصلحتها فقط بكل النظم التى تتيح لها المزيد من فرصة سيطرتها وسيادتها على باقى الدول وخاصة العالم الثالث حتى يظل فى تبعيته لها.

أما الحاجة أم محمد ٧٥ سنة ربة منزل «أمية» قالت اه . سمعتها كثيرا فى التليفزيون وسألت نفسى. إيه ياختى العولمة اللى بيقولوا عليها دى؟ وفجأة تسأل الحاجة أم محمد: هو مش الريس قال إن العولمة دى مصلحة للبلد وحاية تحوا مصانع ويبقى فيه خير كتير؟

أما منال حمدى برئاسة حى حدائق القبة فقد أجابت قائلة بقرف: ماعرفش.. اسألوا جوزى!!.

ولم نكذب خبرا وفعلا سألنا أحمد شعبان - جوزها - محاسب . وبثقة شديدة جدا وبتعال أشد كانت هذه إجابته "موش عارفين العولمة!! دى ظهور احمد زويل ونحن نسمع أحمد زويل، والعولمة والرئيس هو اللى قالها وصفوت الشريف وزير الإعلام قال القمر الصناعى والعولمة، وعلى كل حال العولمة لها أكثر من تفسير وكل فرد بيفسرها بمفهومه لها ولأن عولمة جمع عوالم فهناك أيضا عولمة شارع محمد على"..

نفس الإجابة أو نفس التصور تقريبا تعكسه إجابة الحاج يحيى محمد يس - أعمال حرة - التى يبدأها بالإشارة لما قراه من مقالات فى الصحف عن العولمة لكتاب مثل ألفريد فرج وعلى الراعى وغيرهما. ويعيب على بعض الكُتاب إنهم بيحاولوا يتفلسفوا لكن هناك من يفسرون العولمة صح وهم الذين يفسرونها بأنها أحدث العلوم وأحد . الأجهزة والاختراعات وأحدث العقول مثل أحمد زويل ونجيب محفوظ والسيد صفوت الشريف وزير الإعلام قال الكلام مازال للحاج يحيى إن العولمة من أيام قدماء المصريين لغاية النايل سات!

أما فهيمة محمود ربة منزل فتقول عن نفسها أنها تعلمت من جامعة الحياة فهى ترى ان العولمة علم السعى للحياة والسعى للسعادة والعولمة يعنى البنى ادم ما يقعدش جنب نفسه ويمل.

ورغم المظهر المتحضر والمستوى الاجتماعى المرتفع كانت إجابة ثريا إبراهيم سؤال استعدائى عولمة إيا يا ست انتى؟؟

لارتفاع الأسعار وتدنى الأجور وسرعة التطور ويستشهد على صحة نظريته بأنه هو محاسب أصلا لكن المحاسبين مالهمش عيش لذا اتجهت لدراسة الكمبيوتر وحصلت على دبلومة كمبيوتر من الجامعة الأمريكية وغيرت طريق حياتى ومستقبلى وتحولت من محاسب إلى مهندس صيانة أجهزة كمبيوتر.. وكل واحد بيغير مجال علمه وفقا لتعامله الشخصى مع العولمة!! يعنى ممكن واحد عنده فكرة عن مشروع ينفذه دون أن تكون عنده التفاصيل أو الدراسة أو الخبرة مثل جزار يفتح شركة لصناعة الدواء لأن صناعة الدواء أكثر ربحية.. أو يفتح محطة بنزين فالهدف هو الربح وهذه هى العولمة!!.

وهناك آراء أخرى يفهم أصحابها المعنى لكنهم يشعرون بالخطر من الجديد القادم.

محمد عبد الجواد السيد موظف بهيئة الاستثمار يرى ان العولمة نذير خطر ضد الاقتصاد المصرى ونخشى كموظفين أن نتأثر بها سلبيا لأن الموظف فى النهاية ينتظر راتبه الشهرى الذى لا زيادة عليه ولا شك أن العولمة ستؤدى إلى ركود المنتجات المصرية وقلة الصادرات نظرا للمنافسة الخطيرة التى ستواجهها صادراتنا بالخارج ومنتجاتنا بالداخل مما يؤثر فى النهاية بالسلب على الاقتصاد القومى.

عاصم فخرى دكتور بيطرى يشير إلى انها ستكون الطامة الكبرى التى تهدد اقتصادنا القومى ومن سلبياتها الخطيرة استجابة حكومتنا لبيع الشركات للأجانب وانتشار أنماط استهلاكية لم يكن لنا بها عهد من قبل.

المهندس محمد سليمان - مدير مصنع بشركة انفيث - يجب على الحكومة الا تنساق وراء نصائح البنك الدولى والصندوق لأنهما الأساس فى سياسة العولمة وإذا ما وجدا مصر فى أزمة مالية كالتى حدثت فى أندونيسيا فلا شك أنهما سيتخليان عنها مثلما تخليا عن اندونيسيا ورفضا تقديم معونة لها لحين وضع برنامج للإصلاح وفقا لشروطهما.

هناء عبد المحسن موظفة بوزارة الصحة تقول إن العولمة لفظ مماثل للخصخصة وكلها ألفاظ لم تكن موجودة من قبل وابتدعها صندوق النقد الدولى الذى يفرض شروطه على الدول الفقيرة والخوف من العولمة أنها ستؤدى إلى ركود فى المنتجات المصرية وإذا كنا نفرح بشراء منتج مستورد لأنه أرخص من منتجنا المصرى إلا أنه فى النهاية سيكون فى غير صالحنا.

هالة عبد الرحيم ربة منزل ترى أن العولمة ستؤدى إلى كارثة محققة لأن أطفالنا أصبحوا مرتبطين بالإعلانات التى تروج لها الشركات الكبرى سواء فى الشيبسى أو البسكويت أو المنتجات الأجنبية خاصة الأمريكية التى جعلت الأطفال مرتبطين بها بشكل غير عادى مما يؤثر على دخل الأسرة ككل.

محمود فوزى - فنى بمطار القاهرة - العولمة ستؤثر على دخولنا فى شركة مصر للطيران لأننا نتعرض لمنافسة شرسة من الشركات الأجنبية تؤثر بالسلب على دخل الشركة

تحقيق:

فاطمة النمر



المصدر : العـــربــى

التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد المنعم موسى مدرس بمدارس الليسية قال: نفسى اوجه السؤال ده ولو حتى عن طريق - بريد «العربى» يعنى إيه عولمة!.

محمد صلاح مهندس مناجم ومدير شركة كمبيوتر وصاحب اكثر الإجابات «الصادمة»: انها نظام عالمى مثل الجات والخصخصة. وسمعت آخرين يقولون تبادل المعلومات بين الدول فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد يعنى الناس قشطة مع بعض واللى عايز معلومه من اى حد يديهاله.. صح»!!

اما د. عادل فرحات عبد العزيز مدرس جراحة المسالك طب قناة السويس يعترف بان السؤال عن العولمة سؤال صعب.. حيث أن لكل مسمى تعريفا محددا ولأنه لا يعرف التعريف العلمى المحدد لكلمة العولمة فهو يقول العولمة مثل «البرازيل» وأنا لا أتحدث عن البرازيلية ولا اعرف شيئا عنها وأتصور أن المقصود بالكلمة هو نوع من الانترنت بين الدول فكما يقال كثيرا كلنا نحيا فى عالم واحد.. فمثلا لو هناك معلومة معينة تخدم البيئة فلابد أن تصل لكل الدول حتى تستفيد بها.. أيضا أن يكون هناك نظام اقتصادى واحد لتحقيق شئ من التوازن بين الدول اقتصاديا وعسكريا وسياسيا وعلميا وفى كل المجالات.

ماجد حجازى فنى صيانة كمبيوتر يقول نعم سمعت الكلمة من وسائل الإعلام وهى كلمة جديدة وبالتالى أنا لا افهم المعنى اللغوى المحدد ولا اعرف لكن اعتقد أن العولمة بمعنى الاتجاه نحو العالمية.. معنى اقتصادى بمعنى الانتشار والدخول فى منافسة مع منتجات الدول الأخرى.

وأخيرا حازم أمين مهندس ومحاسب يؤكد دون تردد ان العولمة بصرف النظر عن تفسيرها اللغوى هى السعى وراء الربحية بعيدا عن التخصص المهنى والمؤهل العلمى، فنادرا من يعمل بتخصصه وذلك

تقلص دور الدولة يعني المزيد من المعاناة.

٨٠٪ من المصريين فقراء في ظل العولمة!

يبدو دور الدولة هو أول ضحايا العولمة، حيث يتقلص هذا الدور إلى أقصى درجة، وتتخلى طوعا عن دورها في حماية الفقراء أو تقديم الخدمات، ويصبح كل شئ بمقابل.. وفي دراسة حول دور الدولة في العولمة يرى الدكتور سعد طه علام أن تقليص الدولة من شأنه أن يؤدى إلى زيادة عمليات الإفقار للطبقات غير القادرة، وبالتالي فإن دور الدولة سيكون مهما في ظل العولمة بوصفها قادرة على الاستثمار في مجالات لا يدخل إليها القطاع الخاص لكونها قطاعات غير رابحة كالخدمات الإجتماعية أو ذات عائد بعيد المدى كالبحوث والتكنولوجيا والتطوير، ودورها كميسر لأمور الاستثمار حيث تسهل امكانيات وإجراءات الاستثمار وقوانينه بما يشجع كبار وصغار المستثمرين على استثمار أموالهم وكذلك دورها في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستديمة وكذلك دورها في ادخال التكنولوجيا ومواجهة الزيادة السكانية وتدهور البيئة، وتخلص الدراسة إلى أن التنمية تتطلب دولة فعالة وحكومة كفء وقوية تكون شريكاً في التنمية وتشجع وتستكمل انشطة الافراد والمؤسسات الخاصة وبدون ذلك لايمكن أن تتحقق التنمية وليس بالاكتفاء بدورها كحارس فقط لأن في ذلك تهميشا ليس فقط لسلطاتها بل لسيادتها الاقليمية والدولية..

وحتى تؤدى الدولة دورها في ظل العولمة أكدت الدراسة على ضرورة المواءمة بين دورها وأمكانياتها في الاستخدام الأكفأ والأمثل لموارد الدولة، وبين دورها في عدم محاولة تحمل القدر الاكبر من امكانياتها بما يؤدى إلى تبديد المتاح نتيجة تدني مستوى مايتم اقامته من مشاريع حكومية معتمدة على الكم الكبير وليس الكيف. والعمل على زيادة قدرات الدولة المؤسسية باعادة تنظيم المؤسسات من خلال اعادة تنظيم المؤسسات العامة لرفع الكفاءة والتنفيذ الجيد للقوانين والتشريعات بما يؤدى إلى دعم ودفع عملية التنمية، وان تكون حكماً بين الافراد داخل المؤسسات والمجتمع من خلال تحقيق نظام قضائي قوي، مستقل كفء سريع مع الفصل بين السلطات بمايزيد من الثقة في القواعد القائمة واستمراريتها وعدم الانفراد بتغييرها

تزيد العولمة من تدني مستوى المعيشة ويوجد ارتباط قوى بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر، فانخفاض الدخل وسوء التغذية ونقص وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة بالإضافة إلى تدني وانعدام المشاركة السياسية للسكان جميعها مؤشرات لإنتشار ظاهرة الفقر، وفي مصر حددت بعض الدراسات الاكاديمية نسبة الفقراء لإجمالي السكان بنحو اكثر من ٤٠٪ وهي نسبة مرتفعة وتدل على تدني مستوى المعيشة وبإدخال الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية للعولمة تصبح تلك الفئات الفقيرة والمتوسطة هي أشد الفئات تأثراً بنتائج تلك الاصلاحات حيث يعاني الفقراء في المدى القصير من تلك النتائج مما يتطلب أن تقوم الدولة بإجراءات معينة علاجاً لتلك الآثار.

ومن ثم فإنه لابد من اجراءات تؤدى إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدها تمهيداً للقضاء عليها وهي اجراءات لن يقوم المستثمرون أو القطاع الخاص بها ولذلك لامناص من أن تتولى الدولة مسئولية وعبء القيام بهذا الواجب الا وهو الحد من الفقر والقضاء عليه «ومساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع وحماية المجموعات الأكثر تعرضاً للمخاطر كـ «أرباب المعاشات والأطفال» من التكاليف الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، ويمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية وهي جانب اساسي من مسئولياتها، والتقدم في النواحي الاجتماعية سينعكس على الانتاج والانتاجية ومن ثم معدل النمو في المجتمع

المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/٨/١٩٩٨



شعار أمريكا الجديد

من لم يسقط بالسلاح سقط بالـ «العولمة»

● شركات متعددة الجنسيات تحكم العالم بالمخدرات وتجارة السلاح وغسيل الأموال

● بالوصفة الأمريكية.. إعادة النمور إلى مرحلة «القطط» واسقاط النظم المشاكسة.

«من لم يسقط بالسلاح.. سقط بالعولمة» هذه هي الوصفة الأمريكية الجديدة للتحكم في العالم.. وإعادة ترتيبه حسب «الكتالوج» المعتمد في البيت الأبيض.

لكن.. ماهي العولمة؟

لن تجد إجابة محددة عن هذا السؤال، حتى بين خبراء الاقتصاد والسياسة الدولية، فلكل مفهومه الخاص ـ الغامض ـ لهذه التقليعة الجديدة، ورغم عشرات الندوات والمؤتمرات التى عقدت للبحث وراء «العولمة» إلا أن أحداً لم يتوصل لتعريف محدد.

لكن هناك شبه إجماع على ان «العولمة» هي البديل الأمريكي للصواريخ العابرة للقارات والبوارج وحاملات الطائرات.. من خلالها تعيد واشنطن صياغة العالم وترتيب الكون.

باختصار شديد تبدو العولمة مثل غول يقف تحت تمثال الحرية الأمريكي، وبضغطة واحدة على الزر ينطلق فى شراسة لابتلاع الهدف المحدد. والمحصلة ان يبقى الشمال شمالاً والجنوب جنوباً.. أى ممنوع التمرد.. ممنوع الطموح إلا في حدود ماتسمح به سيدة النظام العالمي الجديد.

مصطلح العولمة ـ حسب تعريف الدكتور حمدي عبد العظيم أستاذ الاقتصاد بأكاديمية العلوم الإدارية ـ يعني إلغاء الحدود القطرية بين دول العالم سواء المتقدمة أو النامية بمعنى انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال والمعلومات عبر الدول دون قيود وخاصة المعلومات التى شهدت ثورة جبارة من خلال شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية وغيرها.. كما يشير المصطلح إلى زيادة التنافسية بحيث يكون البقاء فى الأسواق للاقوى الأسرع والذى يملك التكنولوجيا والجودة للاسعار الأرخص التى تتلاءم مع دخول المستهلكين في شتى بقاع الأرض..

ويحذر المهندس محسن يحيى عضو مجلس إدارة اتحاد المقاولين العرب من الآثار السلبية للعولمة والتى تظهر فى نشاط الشركات متعددة الجنسيات التى أصبحت رؤوس أموالها تتعدى ميزانيات العديد من الدول فى العالم النامي حيث تحقق تلك الشركات مبيعات تزيد على خمسة تريليونات دولار، والتى استثمرت أكثر من ١٠٠ مليار دولار في الدول النامية بما يمثل حوالى ٤٠٪ من الاستثمار الخارجي المباشر للعالم كله

ويرى الدكتور شريف دلاور الخبير الاقتصادى ضرورة عدم وضع الصناعة المصرية تحت سيطرة المال الأجنبي، ويحذر من نشاط الشركات المتعددة الجنسيات أو متعددة القوميات التى تضخمت بشكل يفوق الوصف بهدف تكوين محفظة من الاستثمارات المتنوعة والتغلب على مخاطر الاستثمار فى مكان واحد وفتح أسواق جديدة لمنتجات بلغت مرحلة النضج في أسواقها القديمة مما كان له اثار مهمة على موازين القوى فى العالم حيث أصبح الكثير من هذه الشركات أعظم قوة من دول قومية إضافة إلا أنها لاتدين بالمساءلة لأى جهة.

ويقول الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله رئيس منتدى العالم الثالث ـ في دراسة له حول العولمة أو الكوكبة كما يطلق هو عليها ـ إنها تعنى التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول او انتماء لوطن محدد أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول.

ويشير إلى ان الشركات متعددة الجنسيات التى هى نتيجة للعولمة ـ فككت الانتاج الصناعي وفرضت التخصص فى انتاج مكونات السلع، ثم انشاء وحدات تجميع وتقوم شركات تابعة لها أو شركات أصغر حجماً منها بانتاج تلك المكونات من خلال تعاقد يتم معها من الباطن لتتحول من انتاج سلعة كاملة إلى انتاج بعض المكونات مقابل ضمان تصريف منتجاتها وهذا يعنى أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن بطريق التعاقد من الباطن أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط فى دولار واحد من أموالها لشراء أسهم، ويبلغ عدد هذه الشركات نحو ٥٠٠ شركة تسيطر على اقتصاد العالم.

ويضيف أنه ثبت تورط مثل هذه الشركات فى نشاط تجارة المخدرات باعتراف «بيريس دى كويار» الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة حيث قال: «إن تجارة المخدرات فى العالم بيد شركة متعدية الجنسيات».. فالشركة تنسق بين شركاتها التابعة لها وتستمر رغم سقوط أو قتل بعض كبار المسئولين فيها وتنقل أجزاء من نشاطها



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

من بلد لآخر.

وفى راى الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين أن العولمة تسير فى اتجاه واحد لصالح الدول الكبرى سواء رضيت الدول النامية أم لم ترض حيث تمارس الدول الكبرى باسم العولمة ضغوطا شديدة على الدول النامية، ويدلل على ذلك بأن مصر تصدر الملابس الجاهزة وأحيانا تواجه حظرا على صادراتها من الخارج بزعم أننا نخالف حقوق الانسان ومعنى هذا أن يزداد الغنى غنى ويزداد الفقير فقراً.

تأثير الصناعات الصغيرة

ويقول الدكتور محمد النجار استاذ الاقتصاد بجامعة بنها: «ان الاطار التنافسى فى ظل الشركات متعددة الجنسيات هو اطار وهمى لأن هذه الشركات طابعها الاحتكارى بالدرجة الأولى وتركز على تغيير النمط الاستهلاكى للدول وتغيير هيكل الأجور بالمجتمع.

ويرى النجار ان الطبقة الفقيرة فى مصر والتى يبلغ تعدادها نحو ٥٠ مليونا وكذلك الطبقة المتوسطة البالغ تعدادها نحو ٧ ملايين نسمة ستتأثر بالعولمة تأثيراً سلبياً، بينما الطبقة الغنية التى تضم نحو ٣ ملايين نسمة والتى يتنقل افرادها مابين مارينا وفيسسيا فإنهم لن يتأثروا بها.

الدكتورة كريمة كريم استاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، تعرف العولمة بأنها فتح الحدود بين الدول بحيث يكون العالم كله قرية واحدة.. بمعنى إزالة الحدود والقيود عن التجارة وحرية انسيال السلع دون قيود جمركية أو غير ذلك. وليست اشتراكات الأيزو وشهادة الجودة الأمريكية وغيرها إلا نوعا من العولمة التى تمارس ضد دول العالم الثالث

ويرى الدكتور مصطفى زكى الأمين العام السابق للغرفة التجارية بالقاهرة، أن العولمة تسمح بحرية انتقال كل شئ فيما بين الدول، فكما ينقل رأس المال والسلع تنتقل العادات والأفكار الاستهلاكية والنواحى الأخرى وتنقل السيئ قبل الجيد، فعندما حدث إضراب لعمال النقل فى فرنسا انتقل بعدها بيومين إلى المانيا.. ولذلك يخشى من العولمة فى عدم التكافؤ بين الناقل والمنقول إليه وهو بشرط ضرورى لوجود الكيانات الاقتصادية الكبرى وعددها وحدوبها والآن مقابلها فى الدول النامية قدرات محدودة وامكانيات ضعيفة، وهذه الدول عندما تدخل فى منافسة مع الشركات متعددة الجنسيات يكون الوضع مدمراً بالنسبة للدول النامية لأن لهذه الشركات أهدافاً ربحية عالية دون مراعاة للأوضاع الاجتماعية، والأمل الوحيد هو تكوين كيانات مقابلة على المستوى العربى مثل تكتل النفط أو السوق الأوروبية المشتركة واندماج بعض الشركات مع بعضها مثلما حدث بين شركات السيارات الألمانية والأمريكية.. ويجب الإسراع فى إقامة السوق العربية المشتركة، لأنه بقدر ما تتنبه الدول لخطورة العولمة بقدر ماتحد من فقدانها لهذه المقدرات لأن هدف امريكا هو تهميش الدول النامية حتى تظل فى ذيل الدول المتقدمة.

ويرى حسنى أمين ركيل وزارة الإسكان السابق، أن للعولمة عدة جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية، حيث تسعى امريكا إلى فرض نمط واحد فى جميع هذه المجالات وكأن ظاهرة العولمة ملك لأمريكا فقط، رغم تعدد أقطاب التأثير الدولى مثل اوروبا وجنوب شرق أسيا والصين..

ويضيف أن الخطير ايضاً امتداد العولمة إلى الثقافة والسياسة التى تفرض نموذجاً او نمطاً واحداً من القيم والتصورات لدى شعوب العالم الثالث، وذلك يمكن مواجهته بالتأصيل للقيم السياسية والثقافية المحلية المستمرة مع الانفتاح مع الثقافة العالمية الانسانية وليس الرأسمالية، كما يجب الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية فى الصناعات الوسيطة وصناعات الريف والتى لاتؤدى إلى نزح عوائد الاستثمار إلى الخارج لأن العولمة وفتح المجال للإستمثارات الأجنبية بدون ضوابط يؤدى إلى وجود كارثة محققة وليس احتمالية

تحقيق:

مسعد نوار

عبد الله عبد المجيد

زينب منسى



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

خدعونا فقالوا..

أن لا عاصم اليوم من العولمة



د. محمود الإمام

تتردد مقولة أن العولمة أمر لا مهرب منه لا حول لنا ولا قوة إزاءه، وأن الإعراض عنها فيها خسارة فإذا قلنا ماذا نخسر، قيل كل شيء، وإذا تساءلنا وماذا نجني من الإقبال عليها، ارتسمت نظرة بلهاء على أوجه السادة الوزراء وعلى شفاه الادعياء، وقيل لنا المهم أن نتمقرط وأن نتخصص وأن نجيد الرطانة لأن لغة الضاد تجارة بائرة في دنيا العولمة، وأن نراعي حقوق الأفراد وأن نحترم الأقليات في عالم يهضم حقوق الجماعات في الشمال ويسفه من شأن الأغلبيات في الجنوب، وأن نتجمل من أجل خطب ود الاستثمار والمستثمرين، وأن نتفنن في إغرائهم. وإذا جرؤنا واستعلمنا عمن يتولى شأن عمالنا، قيل وهل العمال بشر يعتد بهم؟ ألا يكفي أن يأتينا رأس المال وقد ترك البطالة متفشية في أعتى الدول الرأسمالية ولم يحاول أن يفعل لها شيئاً في عقر داره؟

واقع الأمر أننا أمام أمرين يجرى الخلط بينهما. نحن أمام ظاهرة globalism موضوعية اتفق مع أخي الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله على تسميتها «الكوكبة» أما العولمة globalization فهي أسلوب التعامل السائد معها، وهو بطبيعة الحال ليس الاسلوب الوحيد، وإن كانت قوة المصالح التي صاغته توهمنا أنه كذلك وقد يطلق عليه البعض «الهيمنة الأمريكية» أو اختصاراً «الأمركة» وكلا الأمرين يختلف عن دعوى «العالمية»، التي أفرزتها الحضارة الاوروبية، وأرادت لها أن تنهي الدولة الوطنية العدوانية بطبيعتها، وتحول العالم الى دولة واحدة يسودها السلام، لها نظام سياسي واقتصادي واحد، وإن اختلفت الرؤى الاجتماعية، لأن هذه تختلف حتى داخل الدولة الواحدة، وصادف هذا هوى الرأسمالية التي أرادت أن تسود بلا منازع، كما اتفق مع الفكر الماركسي الذي دعا عمال العالم لأن يتحدوا. غير أن الاعتبارات الثقافية والاجتماعية ظلت حائلا بين الشعوب والأمم، فاختار الاوروبيون الاقليمية بدلا من العالمية، فكانت الجماعة الاوروبية، التي تظل نموذجاً فريداً من نوعه.

الكوكبة هي مرحلة متقدمة من الانتاج الرأسمالي، انتقلت فيها وحدات الانتاج من منشآت صغيرة ومن شركات عملاقة الى عابرات قوميات، تتضخم ادارتها المركزية وتنتشر فروعها العاملة في كل مكان وفي مجالات متعددة بوحدات انتاجية يغلب عليها الصغر بحيث يسهل غرسها حيث يراد، ويتيسر هجرها والتخلي عنها دون تكبد خسائر تذكر. ونتيجة تعامل هذه الشركات في أموال الدول المختلفة، كان لابد أن ينتقل رأس المال بسرعة البرق، كانتقال النقود بين أبناء الدولة الواحدة، ومن ثم أنشأت دول المركز الراسمالية وحدات مالية عملاقة وتحولت أسواقها الى أسواق مالية عالمية. وأصبحت التجارة تتم بين فروع الشركات وإن اقتضى ذلك الانتقال عبر حدود الدول، فكان على هذه الحدود أن تزول، ليس فقط أمام حركة البضائع، بل وهو الأهم أمام الخدمات والأموال وأصحابها دون العمال. ولذلك تعين على الجات أن تخلي السبيل لمنظمة التجارة العالمية التي تتحكم في كل التحركات عبر الحدود، متجاهلة سيادة الدولة ولكن كيف ترضى الدولة الكبيرة التخلي عن سياداتها، بينما تشكو الدول الصغرى من فقدان سيادة لم يكن لها شأن إلا على الورق؟

هنا ظهرت العولمة فالشركات عابرة القوميات لها مواطن اساسية، تقع غالباً داخل الدول الصناعية الكبرى. ولكن سبل التعامل معها اختلفت.. فالولايات المتحدة هيمنت على صناعات الفضاء، ومن ثم تمكنت من مجالات المعلومات والاتصالات، وعززت ذلك بتسلط على المؤسسات المالية الدولية، وبالتواجد النشط في مختلف مناطق العالم واختارت للعرب أسلوب الاحتلال المباشر بدعوة من بعض حكامهم، وترك الحبل على الغارب لإسرائيل الوكيل السياسي والاقتصادي والعسكري الدائم وهي تعمل كمندوب لعابرات القوميات، وتحاول فتح الأسواق أمامها سواء في آسيا او أفريقيا التي أسقطها الاوروبيون من حسابهم، بينما استأثرت بالعمل المباشر في الامريكتين. أما الاوربيون فقد اكتشفوا أن الوقوف عند حد تحرير التجارة والسوق المشتركة لم يعد مجدياً، ولذلك مضوا في بناء اتحادهم على اسس ثقافية واجتماعية تعلي شأن المواطنة الاوربية وسرعان ما تشبثت به دول أوربية أخرى في الشمال والوسط والشرق، وهو يسعى الى ضمنا إليه بشروطه، فيرى البعض فيه النار التي يستجير بها من



المصدر : العربى

التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

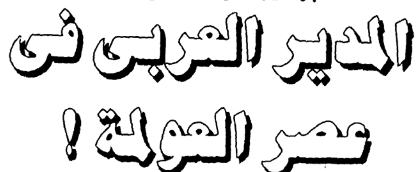
الرمضاء الامريكية. اما اليابان فقد تجاوزت حدود اللعبة بأن راكمت فوائض ضخمة ومستمرة، وجهتها للاستثمار الخارجي الذى أنقذ جانبا من العجز الأمريكي، ولكنه مكنها من الدخول كشريك في عابرات القوميات، ومن ثم كان عليها أن تعود الى حجمها الطبيعي، وهو ما يفسر التداعى الحالى فى اقتصادها واقتصادات جاراتها. القضية إذن أنه حتى الدول الكبرى في صراعها على إدارة العولمة تتعرض لمخاطر جسيمة. ويشير العرض السابق الي أجندة ٢٠٠٠ للعرب: عليهم اولا أن يتجاوزوا تحرير التجارة البينية والسوق المشتركة الى الاتحاد الفورى على قاعدة ثقافية اجتماعية ذاتية صلبة، عليهم ثانياً أن يتمكنوا من ناصية التكنولوچيا، وعليهم ثالثاً أن يحيوا حركة عدم الانحياز، وأن يقيموا عابرات قوميات العالم الثالث، فى ظل احترام سيادات دوله، واحترام الدول لمسئولياتها تجاه شعوبها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ / ١٠ / ١٩٩٨

الخبراء يرسمون الطريق نحو إعداد



● الاهتمام بالاستثمار البشرى ضرورة لنجاح خطط التنمية

● القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات من أبرز التحديات



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩/١٠/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لم يعد التدريب مجرد وسيلة لرفع الكفاءة وإنما أصبح شرطا جوهريا لنجاح خطة التنمية الاقتصادية والوصول الى تحقيق معدلات الجودة الشاملة التى لا غنى عنها من أجل نجاح سياسات التصدير وغزو الأسواق الخارجية فى ظل المنافسة والانتقال الى عصر العولمة. ويصبح الاستثمار البشرى فى مقدمة التحديات التى يتعين على العالم العربى التعامل معها بكل جدية واهتمام وذلك بالحرص على إعداد وتكوين قيادات الصف الثانى وقادة المستقبل من شباب الادارة ورجال الأعمال ولذلك فإن الخبراء يحرصون على عرض التجارب العالمية والعربية فى هذا المجال من خلال المؤتمر الخامس للتدريب بالوطن العربى والذى يعقد غدا الثلاثاء ويفتتحه الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى والسيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة وتشارك فيه عدة وفود تمثل الدول العربية بالاضافة الى المؤسسات الدولية المعنية.

فى البداية يرى الأمين العام للمؤتمر الدكتور عبد الرحمن توفيق الخبير الادارى ورئيس مركز الخبرات المهنية انه يجب دعوة كل مؤسسات عالمنا العربى اليوم من اجل اعداد الاستراتيجيات والخطط الرامية الى بناء قادة المستقبل الذين يتعين عليهم نقل عالمنا العربى الى مرحلة المنافسة والصدارة ونحن على مشارف القرن الـ ٢١ وهو الأمر الذى يستلزم الاتفاق على



د . مفيد شهاب

سالم سليمان العويد

الأساليب والمهارات التى تكفل تحقيق الأهداف والنتائج بفعالية وتدعيم التعليم والتحسين المستمر للأداء.

تجارب عالمية

ولذلك فإن المؤتمر سيكون فرصة للخبراء والرواد الذين يقدمون صفوة التجارب المحلية والاقليمية والعالمية والتى تحققت فى الولايات المتحدة او اوروبا او الشرق الأوسط والخليج العربى بتقديم الأدوات الاستراتيجية والعملية لتصميم وتنفيذ وتحسين الأداء بهدف بناء قيادات فاعلة وناجحة بصفة مستمرة.

ويطرح الدكتور عبد الرحمن توفيق من خلال المؤتمر مشكلة تطوير القيادات الشابة بين كبار المدراء (الجنور) وبين مدراء المستقبل (البنور) ويلقى الضوء على الأنظمة المختلفة للأداء البشرى التى يمكن تطبيقها على تلك الشريحتين من المدراء مراحل تطوير القيادات الشابه.

اما السيد سالم سليمان العويد مدير عام إحدى شركات التدريب والاستشارات من الكويت فيرى ان الاهتمام بالعمالة الوطنية استثمار مثمر، ويرى ان هذا الموضوع امر فى غاية الاهمية وخاصة بدول الخليج ويقدم فى ورقته العلمية أولويات هذا الاستثمار والتجارب الناجحة التى تمت ، ويتوجه الى تحديد الية إنجاز هذا الاستثمار بالشكل الأمثل لتفعيل العمالة الوطنية وإعدادها لقيادة المستقبل حتى تصل الى القرن الحادى والعشرين من خلال استخدام الطرق العلمية الحديثة

كما يعرض الدكتور فهد عبد الرحمن الناصر المدير العام لمكتب الإنماء الاجتماعي بالديوان الأميرى بالكويت التجربة الكويتية فى مواجهة الآ[illegible] النفسية للعدوان العراقى

ويعرض الدكتور حاتم ابو الجدائل المدير العام للتنمية البشرية والشئون الادارية بالخطوط السعودية احدث النظريات فى مجال القيادة والادارة ودور تنمية الموارد البشرية في بناء قادة المستقبل. وحول دور العمل التطوعى فى بناء قادة المستقبل فإن المهندس د . على آل ابراهيم الأمين العام لمركز قطر للدراسات واستشراف المستقبل يلقى الضوء على هذا العمل من خلال الدراسة الاستعراضية لواقع تجربة المؤسسات التطوعية في دول قطر.

ويشارك المهندس الاستشارى كارل برنستين من هيئة نقل تكنولوجيا المعلومات بانجلترا والمشارك فى مشروع الدعم الفنى للصندوق الاجتماعى بتمويل الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية (دانيدا) يعرض تجربة تطبيق التدريب على أعمال المقاولات التى تعتمد على الجهد البشرى فى مصر وهى التجربة التى يتبناها الصندوق فى إطار الأساليب المتكاملة والابتكارية فى تحقيق التنمية وهذا البرنامج (تدريب مقاولى الأعمال المعتمدة على الجهد البشرى) يعتبر جديدا فى مصر ويهدف الى تدريب ١٥٠ مقاولا فى مختلف نشاطات الانشاءات ومشروعات الصيانة على المستوى القومى.

١٠ محاور رئيسية

ويناقش المؤتمر أيضا الورقة العلمية التى اعدها كل من المهندس د . محمد رجائى الطحلاوى محافظ اسيوط والدكتور يحيى عبد الحميد مستشار المحافظ حول إعداد القادة وقوانين التفاعل القيادى ويتم إلقاء الضوء على ضرورة التمييز بين إدارة العمل المكتبى وتشغيل أدوات الانتاج من جهة وقيادة راس المال البشرى من جهة أخرى وتتضمن الورقة ١٠ محاور أساسية تستطيع القيادة من خلالها اداء وظيفتها كنشاط إدارى.

اما السيد سامى الصغير المدير العام لواحدة من كبرى مؤسسات تكنولوجيا المعلومات والادارة فى مالطا فإنه يرى أن التمكن من استخدام تكنولوجيا المعلومات يعد بمثابة التحدى المباشر للادارة ويلقى الضوء على عصر المعلومات المعاصر الذى خلق بيئة جديدة مملوءة بالتحديات التى تواجهها المؤسسات ويواجهها القادة والمديرون الذين يعملون فى هذا المجال. ويرى أن التحدى المباشر للادارة، الآن ليس فقط فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات فى الادارة، ولكن بالتفهم الكامل للتغيير باستخدام تكنولوجيا المعلومات لتشغيل وتغيير بيئة العمل، كما أن تكنولوجيا المعلومات هى الاسلوب او الطريقة التى يحتاج إليها المدراء لإدارة وتوجيه مؤسساتهم طبقا لتلك المتغيرات الجديدة والحديثة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/١٠/١٩٩٨

من ثقب الباب

«فى مواجهة العولمة»، هذا هو شعار مؤتمر ملوك ورؤساء جمهوريات وحكومات أسبانيا والبرتغال ودول أمريكا اللاتينية، الذى ينعقد الآن فى بورتو احدى مدن الشمال بالبرتغال.

ويحضر المؤتمر خوان كارلوس ملك أسبانيا مع فيديل كاسترو رئيس كوبا جنبا إلى جنب. ولا يتوقف كاسترو الآن عن السفر إلي دول أمريكا اللاتينية او استقبال زعمائها في كوبا إحتجاجا علي الحصار الاقتصادى الامريكي. وقد افتتح المؤتمر جورجي سامبايو رئيس البرتغال، ورافائيل كالديرا رئيس فنزويلا.

ومحور المؤتمر: كيف تواجه دول أمريكا اللاتينية نظام العولمة او الكوكبة، والتى أسميها «الكوكلة» أى انتشار الكوكاكولا فى كل أنحاء العالم. والمقصود بالعولمة هو فتح الحدود، واجتياح الشركات العابرة القوميات لهذه الحدود، وهو ما يبشر به النظام العالمى الجديد، وأسميه أيضا «عالم جديد.. بلا نظام»، تسيطر عليه أمريكا وحدها!

وسوف يصدر مؤتمر القمة بيان بورتو الذى أعدته اللجنة التحضيرية ويطالب فيه المنظمات المالية الدولية باتخاذ اجراءات أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى العالم، ويطالب باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية وحق كل شعب فى اختيار النظام السياسى الذى يلائمه. وسيقرر المؤتمر غدا انشاء سكرتارية دائمة لمتابعة قراراته في مضاعفة التبادل التجارى والاقتصادى بين الدول المشاركة. كما يقرر المؤتمر أيضا إنعقاد المؤتمر القادم في كوبا، تأكيدا لرفض الحصار علي كوبا بطريقة عملية.

وما يحدث الآن في أمريكا اللاتينية يلفت النظر. لان العولمة القادمة خطر على الاقتصاد الوطنى والاقليمى. والشركات العالمية اقوى من الشركات المحلية، وفتح الحدود في نظام العالم الجديد المرتقب لن يفيد سوى الاغنياء والاقوياء.

وعلينا ان نفكر بنفس الطريقة بدلا من الوقوف علي أبواب صندوق النقد الدولى. وعلينا الاسراع في تحقيق السوق العربية المشتركة لنواجه التحديات القائمة والقادمة. ولا يكفى أصحاب العقلية القانونية ـ عندنا ـ الذين يكتفون بالمطالبة بالحقوق العربية إيمانا بالعدل. فلابد للعدل من حماية، اقتصادية وبشرية وعسكرية. ولا يكفى مجرد التنديد بالعولمة أو الكوكبة أو الكوكلة. وعلينا ان ندخل العالم الجديد اقوياء. فكل كيلو متر من السكة الحديد يربط بلدا عربيا ببلد عربى آخر سوف يفيدنا في المستقبل. وكل جنيه أو دينار أو ليرة يصب في مشروع زراعى أو صناعى أو علمى مشترك سوف يحمينا من التبعية والحصار. وبعض الذين يدعون الواقعية عندنا، واسميهم «الوقوعيون» يقعون في الخطأ حين يزعمون ان العولمة قادمة لا محالة. وعلينا ان ننظر حولنا في امريكا اللاتينية وآسيا وحتى في أوربا. وعلينا أيضا ان ندرس تجارب الآخرين.

كامل زهيرى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/١٠/١٩٩٨

النظام العالمى الجديد والعدالة الاجتماعية

بقلم : د . عادل عز

يتجه العالم للاخذ بالنظام الاقتصادى الحر وذلك بتشجيع القطاع الخاص ونقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص والتخلص من سياسة تحديد أسعار السلع والخدمات بقرارات حكومية جبرية وترك ذلك للتفاعل بين الطلب والعرض وتشجيع التجارة الدولية وذلك بازالة الحواجز الجمركية وتشجيع حرية انتقال رؤوس الاموال بين الدول ولكن بالنسبة لحرية انتقال العمال فنلاحظ عدم الاخذ بهذا الفكر بل تتشدد الدول المتقدمة اقتصاديا فى اعطاء تصاريح عمل اوحتى فتح تأشيرات الدخول وقد قطعت مصر فى عهد الرئيس مبارك شوطا كبيرا فى مجال الاصلاح الاقتصادى شهدت بذلك المؤسسات الدولية ولكننا نلاحظ أن مصر مبارك تتمسك دائما بتحقيق العداله الاجتماعية . ففى جميع خطب السيد الرئيس تلاحظ حرصه الدائم على ترديد هذه العبارة. والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل هناك تعارض بين الاخذ بالنظام الاقتصادى الحر وتحقيق العداله الاجتماعية؟ حتى يمكن الاجابة على هذا التساؤل علينا ان نوضح مفهوم العدالة الاجتماعية؟

وحتى لاندخل فى جدل فكرى حول هذا الموضوع أود أن أوضح النتائج التى أمكن التوصل لها:

أولا: ليس المقصود بالعدالة الاجتماعية تحقيق المساواة بين الافراد فى الدخول لان هذا لايتفق إطلاقا مع أساسيات النظام الاقتصادى الحر بل لايتفق اطلاقا مع احكام الشريعة الاسلامية، لقد خلقنا الله جميعا متفاوتين فى الذكاء والقدرات والمواهب والرغبة فى العمل ولهذا لابد وأن يكون هناك تفاوت فى الارزاق وفى القدرة على الكسب.

«نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات» صدق الله العظيم.

ولكن يقصد بالعدالة الاجتماعية تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الافراد. وتشجيع كل فرد على زيادة دخله لان هذا يؤدى فى النهاية الى زيادة الدخل القومى

كما يقصد بالعدالة الاجتماعية هنا ضمان حد أدنى لمستوى معيشة كل فرد على أرض الوطن عند تعرضهم لظروف خارجة عن الارادة.

ظروف يتعرضون لها ولاقدرة لهم على حماية انفسهم منها مثل الامراض والحوادث الشخصية ومايترتب عليهم من وفاه مبكرة لرب الاسرة أوعجز دائم وكذلك الوصول لسن الشيخوخة وفقد القدرة على العمل الى الابد او التعرض لخطر البطالة، ومايترتب عليها من فقد مصدر الرزق الاساسى لرب الاسرة.

ثانيا. نصوص الدستور المصرى المتعلقة بالعدالة الاجتماعية:

نود أن نشير الى بعض مواد الدستور المصرى التى تتعلق بالعدالة الاجتماعية:

- ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى - وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وربط الاجر بالانتاج وضمان حد ادنى للاجور
- الملكية الخاصة مصونة ولايجوز فرض الحراسة عليها الا فى الاحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى.. وحق الارث منها مكفول (مادة٣٤)
- المصادرة العامة للاموال محظورة ولاتجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى (مادة ٣٦)
- يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعى (مادة٣٨).
- الادخار واجب وطنى (مادة ٣٩).
- يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى (مادة٧).
- تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (مادة ٨)
- العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة. ولايجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولاداء خدمة عامة وبمقابل عادل (مادة ١٣)
- الوظائف العامة حق للمواطنين . ولايجوز فصلهم بغير الطريق التاديبى إلا فى الاحوال التى يحددها القانون (مادة١٤).
- تكفل الدولة الخدمات الثقافة والاجتماعية والصحية (مادة ١٦).
- تكفل الدولة خدمات التامين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا وفقا للقانون (مادة ١٧).
- التعليم حق تكفله الدولة وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الالزام لمراحل أخرى والتعليم فى مؤسسات الدولة الحكومية مجانى فى مراحله المختلفة (مادة ١٨، ٢٠).

ثالثا: وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية فى ظل النظام الاقتصادى الحر.

١. النظام الضريبى

تستطيع الدولة من خلال السياسة الضريبية مكافحة البطالة وذلك بتشجيع الاستثمار عن طريق الاعفاءات الضريبية تعلق الامر بالضرائب غير المباشرة لتسهيل الحصول على الالات والمعدات من الخارج بدون رسوم جمركية أو يتعلق الامر بالضرائب المباشرة واعفاء المشروعات الاقتصادية من الضرائب لمدد معينة. وكذلك اعفاء المشرعات الانتاجية الصغيرة والتى يقيمها الشباب لمدد معينة، كما تستطيع الدولة أن توازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتحقيق الكثير من الاهداف الاجتماعية. كما يمكن أعفاء الافراد من ضريبة الدخل فى حدود معينة تضمن الحد الادنى لمستوى المعيشة وباختصار شديد يمكن تحقيق التضامن الاجتماعى من خلال سياسة ضريبية متوازنة تعمل على زيادة الاستثمار وتحمى الطبقات الضعيفة فى المجتمع. وفضلا عن ذلك فان السياسة الضريبية تستطيع أن تحمى المجتمع من أخطار التضخم الكبير من ناحية والكساد والبطالة من ناحية أخرى وفى هذا تحقيق للعدالة الاجتماعية.

٢. نظم التأمينات الاجتماعية

فى ظل النظام الاقتصادى الحر تستطيع الدولة أن تفرض نظاما اجباريا للتأمينات الاجتماعية الهدف منه حد أدنى لمستوى معيشة جميع أفراد الشعب فى حالة الوفاة المبكرة لرب الاسرة او عجزه عجزا دائما عن العمل او فى حالة الشيخوخة.

فضلا عن التامين الصحى الاجتماعى الذى يخص جميع افراد الشعب.

٣. المساعدات الاجتماعية النقدية والعينية، ومن الامثلة على ذلك دعم الدولة لبعض السلع التى تعتبر سلعا ضرورية لجميع افراد الشعب وهو نظام معمول به فى كثير من دول غرب اوربا



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/١٠/١٩٩٨

على أن يكون ذلك فى نطاق محدود.

٤ ـ التوسع فى اداء الخدمات للطبقات غير القادرة وعلى وجه الخصوص التعليم والصحة.. الخ

٥ ـ الاخذ بنظام الاقتصاد الحر لايمنع اطلاقا من تملك الدولة لبعض المشروعات القومية كقناة السويس مثلا أوآبار البترول وغيرها من الثروات المعدنية المملوكة للدولة، بشرط ادارتها طبقا للاسس العلمية والادارية السليمة أو حتى الاعتماد على شركات ادارة متخصصة.

٦ ـ تملك الدولة لمحفظة اوراق مالية عن طريق البنك المركزى واستخدامها فى تنفيذ سياسة السوق المفتوحة، بشرط الاخذ بمبدأ التنويع وعدم زيادة حصة الدولة فى اى شركة عن قدر معين. وسنتحدث فى مقالات لاحقة عن الدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه سياسة التأمينات الاجتماعية بكافة فروعها لتحقيق العدالة الاجتماعية.

العدالة الاجتماعية فى اطار الموازنة العامة للدولة

فى ج. م. ع باستعراض الموازنة العامة للدولة خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة ٩٧/٩٦، ٩٨/٩٧، ٩٩/٩٨ نجد ان الحكومة كانت حريصة بصفة مستمرة على تأكيد اهمية البعد الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الطبقات الضعيفة فى المجتمع وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة عام ٩٩/٩٨ الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض بلغت ٥ ٣٤ مليار جنيه مصرى مقابل ٨ ٢٩ مليار عام ٩٨/٩٧، ٢٧ مليار جنيه فى سنوات ٩٧/٩٦ وقد خصصت هذه الاعتمادات لتحقيق الاغراض التالية:-

١ـ توفير الدعم اللازم لتوفير بعض السلع الغذائية باسعار تقل عن الاسعار الاقتصادية لها.

٢ـ فتح قروض ميسرة للمشروعات الانتاجية للشباب.

٣ـ تقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.

٤ـ المساهمة فى مد مظلة التامينات الاجتماعية ويوضح الجدول التالى تطور الاعتمادات المدرجة فى الموازنة العامة للدولة لتحقيق الاغراض المشار اليهما خلال السنوات الثلاث ٩٧/٩٦، ٩٨/٩٧، ٩٩/٩٨.

الانفاق بمليارات الجنيهات المصرية

السنوات - ٩٧/٩٦ - ٩٨/٩٧- ٩٩/٩٨

دعم السلع الغذائية والأذون وخدمات النقل بالقاهرة والاسكندرية والقروض الميسرة

٦ ٤ - ٧ ٤- ٩ ٤

الجدوى الفعلية - ١ ١٢- ٧ ١٣- ٨ ١٤

الخدمات الصحية - ٢ ٢ - ٩ ٣ - ٤.٥

الشباب والرياضة والجدوى الثقافية والاجتماعية والدين

١.٩ - ٢ ٣ -٤ ٢

مظلة التامين - ٨ ٦ - ١ ٧ - ٩ ٧ - ٢١/..

المجموع - ٦ ٢٧ - ٧ ٣١ - ٥ ٣٤

مماسبق يتضح وجود زيادة مستمرة فى حجم ماينفق لتحقيق العدالة الاجتماعية ويوضح الجدول التالى اجمالى حجم الانفاق فى السنوات المختلفه بالنسبة لاجمالى اعتمادات الموازنة.

السنوات - ٩٧/٩٦ - ٩٨/٩٧ - ٩٩/٩٨

اجمالى الانفاق على الرعاية الاجتماعية - ٦ ٢٧ - ٧ ٣١ ٥ ٣٤

اجمالى اعتمادات الموازنة

٥ ٧٧ - ٥ ٨٣ - ٢ ٩١ ١٪ -

(٢) - ٦ ٣٥٪ - ٩ ٣٧٪ - ٨ ٣٧٪

بالاضافة إلى الزيادة المطلقة فى حجم الانفاق على البعد الاجتماعى

يتبين مما سبق زيادة الاهمية النسبية للانفاق على البعد الاجتماعى عامى ٩٨/٩٧، ٩٩/٩٨، ٩ ٣٧٪، ٨ ٣٧٪ مقابل ٦ ٣٥٪ عام ٩٧/٩٦. وهذا يثبت اهتمام الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية رغم اتجاه الدولة للنظام الاقتصادى الحر وهو ما يؤيد مضمون هذه الورقة من انه لا يوجد تعارض بين النظام الاقتصادى الحر وتحقيق العدالة الاجتماعية.



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ / ١٠ / ١٩٩٨

يوميات صحفي مشاغب

الطريق الثالث (٢)
.. ما توقعه السيد يسين..

●● كثيرا ما تبدأ الحقائق الكبيرة، ببدايات صغيرة، هذا ما شعرت به عندما طالعت الخميس الماضي، الصفحة الثامنة والعشرين من جريدة «الاهرام» والتي احتل نصفها الأيمن مقال للاستاذ الكبير السيد يسين تحت عنوان «البحث عن الطريق الثالث»، بينما احتل الجانب الايسر من الصفحة مقال للاستاذ محمد سيد أحمد عن نفس الموضوع تقريبا..

●● لفت انتباهي في المعالجة العميقة للموضوع في مقال الاستاذ السيد يسين اشارته - بتواضع جم - لكتابه الصادر عام ١٩٩٥، بعنوان «الوعي التاريخي والثورة الكونية» والذي توقع فيه ظهور نمط سياسي اقتصادي ثقافي توفيقي جديد..

●● وعندما وصلتني امس نسخة من الكتاب، اكتشفت ان الاستاذ السيد يسين لم يتوقع - فقط - ظهور «الطريق الثالث» بل كان سباقا بتحديد ملامحه - منذ ١٩٩٥ - وبدقة وعمق ووضوح شديد.. ففي القسم الثاني من الكتاب تحت عنوان «رؤى مستقبلية» وفي الفصل الخامس - صفحة ٩٨ - يقول يمكن ان نقرر انه سيظهر نمط او تيار فكري عالمي توفيقي جديد، سيحاول ان يؤلف تآلفا خلاقا بين امور تبدو ظاهريا متعارضة..

●● ويضيف الاستاذ السيد يسين ان التوفيقية ستكون اساس النظام العالمي الجديد، نحو حضارة عالمية جديدة، في القرن القادم.. وان هذا النمط التوفيقي - الذي توقعه - والذي ظهر مؤخرا في صورة «الطريق الثالث» ستكون له محاولات جادة للتوفيق بين الامور الآتية:

●● الفردية والجماعية، على الصعيد الايديولوجي والاقتصادي والسياسي وينبغي ان نضع في الاعتبار هنا بعض الكتابات الفرنسية الانجليزية الهامة حول إعادة النظر في مفهوم الفردية، من ابرزها كتاب حرره عالم السياسة الفرنسي «جان لوكا» بعنوان «عن الفردية» صدر ١٩٨٦.

●● بين العلمانية والدين. «ويلفت النظر هنا كتابات بيتر برجر والتي ذكر فيها ان الاغراق في العلمانية في الحضارة الغربية الحديثة كان غلطة استراتيجية تدفع الآن ثمنها الثقافة المعاصرة في صورة العودة العنيفة الى الدين.

●● بين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق في ضوء التاريخ الاجتماعي في كل قطر.

●● بين القطاع العام والقطاع الخاص، وظهور صور مستحدثة من الملكية لم تكن معروفة من قبل.

●● بين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل.

●● بين المصلحة القطرية والمصلحة الاقليمية «صيغة التجمعات الاقتصادية الاقليمية».

●● بين الأنا والآخر على الصعيد الحضاري.

●● بين الدولة المركزية في مواجهة التجمعات المحلية والتجمعات الصغيرة التي تسودها اللامركزية.

●● بين تحديث الانتاج «وزيادة الاستهلاك وتنويعه».

●● بين زيادة معدلات التنمية في البلاد المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث على اللحاق وفقا لمقولة «ويلي برانت» مستشار المانيا السابق «نحن جميعا» ويقصد الانسانية في قارب واحد.

●● وبين الاعلام القطري والاعلام العالمي الذي ستكون له السيادة في الحقبة القادمة.

●● بعبارة موجزة حدد السيد يسين «الطريق الثالث» الذي وصفه بالنموذج التوفيقي العالمي الجديد بسمات خمس:-

١ - التسامح الثقافي المبني على مبدأ النسبية الثقافية في مواجهة العنصرية والمركزية.

٢ - النسبية الفكرية بحد ان تنتصر على الاطلاقية الايديولوجية.

٣ - اطلاق الطاقات الخلاقة للانسان في سياقات ديمقراطية على كافة المستويات.

٤ - احياء المجتمع المدني في مواجهة الدولة التي غزت المجال العام.

٥ - التوازن بين القيم المادية والروحية والانسانية.

●● اننا نشهد - فيما نرى - المرحلة الاخيرة من حضارة عالمية منهارة كانت لها رموزها وقيمها التي سقطت، وبداية تشكيل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشري». والطريق الثالث.. وهذا ما توقعه السيد يسين منذ سنوات..

د. أيمن نور

أوراق ثقافية

السيد يسين

العولمة وتغيير العالم (٣)

يلفت النظر بشدة فى الجدل الفكرى حول الطريق الثالث، أن التغير الذى حدث فى العالم، وتكييف طبيعة هذا التغير، احتل موقعا مهما فى النقاش. وليس هذا غريبا على أى حال. فنقطة البداية ـ كما رصدناها من قبل فى دراستنا المنشورة عام ١٩٩٠ ـ تغيير العالم: جدلية الصعود والسقوط والوسيطة، أننا نشهد تغيرا كيفيا فى العالم على صعيد السياسة والاقتصاد والثقافة فى نفس الوقت.

وأيا كانت أسباب التغير، فلا نخطىء كثيرا لو أكدنا أن التحول الأساسى فى العلاقات الدولية هو نهاية عصر الحرب الباردة، والدعوة الى حل المشاكل الدولية من خلال حوار الحضارات، والموجة المتدفقة للديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان، بعد سقوط الشمولية الى الأبد. أما فى الاقتصاد فموضوع العولمة هو الذى يشغل أذهان المفكرين ويثير أشد الخلافات بينهم، بالاضافة الى السياسات الدولية التى تعبر عنها، وأهمها على الاطلاق قيام منظمة التجارة العالمية، والبداية الفعلية لعصر التنافس العالمى. وحين نأتى أخيرا الى الثقافة فلعل الموضوع الرئيسى المطروح هو بزوغ ثقافة كونية بدأت تؤثر على اتجاهات الناس وقيمها وسلوكها الاستهلاكى فى كل أنحاء المعمورة، مؤيدة فى ذلك بثورة اتصالية كبرى، جعلت ملايين البشر يشاهدون الأحداث ـ على اختلافها ـ على شاشة التليفزيون فى زمن وقوعها الحقيقى.

وإذا كان هناك اجماع على أن ثمة تغيرا أساسيا قد حدث فى العالم، الا أن هناك خلافا واضحا بين المفكرين والساسة حول طبيعة التغير واتجاهاته. ويمكن القول ان جزءا مهما من الخلاف حول الطريق الثالث، يدور حول التغير ومداه وآثاره السياسية والاقتصادية والثقافية. وفى هذا الصدد يقرر مايكل جاكوبز أحد الذين شاركوا فى حلقة النقاش حول «الطريق الثالث» ان العالم تغير تغيرات مهمة، ومن هنا لابد من اعادة صياغة قيم يسار الوسط التقليدى حتى تجابه الظروف الجديدة. ويمكن رصد أبرز هذه التغيرات فى زيادة معدلات الفردية، وعدم المساواة والتفكك الاجتماعى، وقلة الثقة فى الحكومة، والعولمة الاقتصادية، والتدهور البيئى». وفى نفس السياق قدم أنتونى بينتر من كلية ترنتى بجامعة كمبردج، تصوره لتغير العالم وبالتالى تغير السياق الذى تمارس فيه السياسة فى عدد من العلامات والعوامل أبرزها:

١ ـ التطور الذى حدث فى مجال الاقتصاد والاجتماع، وأثره على القيم والممارسات صبغ اقتصاد السوق بسمات معينة، وذلك على مستوى عابر للقوميات. وإذا كان لا يمكن الزعم بأن الاتجاه صوب العولمة مسألة حتمية بالضرورة، الا أنه مما لا شك فيه أنها قد حدثت ـ بحكم اتساع مداها من حرية الحكومات فى مجال المناورة واتخاذ القرار.

٢ ـ لقد تأثرت الديمقراطية الاشتراكية تأثرا بالغا نتيجة للضعف المتزايد للمؤسسات الوسيطة بين الحكومة والمجتمع المدنى، وزاد من حدة الموقف زيادة نزوع القيم الى الفردية.

٣ ـ تصاعد معدلات الجمود فى الممارسات السائدة فى دولة الرعاية الاجتماعية Welfare State يضاف الى ذلك انهيار القيم التقليدية التى أدت الى زيادة معدلات الجريمة والسلوك المضاد للمجتمع.

ومن ناحية أخرى قدم جون براوننج من مجلة «الإيكونومست» وجهة نظر اخرى، مفادها ان المشكلة الحقيقية لكل من الوسط واليسار ان التغيرات التى حدثت فى العالم، من شأنها ان تشل يد الحكومة عن الوفاء بعهودها للمواطنين، وخصوصا ان اليسار كان عادة ما يعتمد على قوة الحكومة ليفى بعهوده، وماذا يحدث الآن اذا كان هذا الأسلوب غير قابل للتطبيق فى ظل المتغيرات الجديدة؟

ومع ذلك يمكن القول ان المناقشة سادها رأى عام يذهب الى أن العولمة ـ التى نسبت لها كل نماط التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية ـ والتى تقف وراء التغيرات السياسية بل وطرق ممارسة السياسة ذاتها، ليست عقبة خطيرة تقف حائلا بين صانع القرار وحريته فى اصداره قراره كما يعتقد بعض صناع القرار.

وفى هذا المجال يرى ستيوارت وهو أحد المشاركين فى النقاش ان البحث عن طريق ثالث يقوم على أساس افتراضات لم تختبر تتعلق بالعولمة. ذلك أنه يقال لنا ان عهد الحكومة النشيطة الفعالة قد انتهى، على أساس أن الاختيارات السياسية تتقيد بصورة حاسمة بالتطورات فى الأسواق العالمية. على سبيل المثال اذا رفعت الحكومة الضرائب فيستتبع ذلك هروب رأس المال وكذلك هروب أصوات الناخبين، وأن دولة الرعاية الاجتماعية لا يمكن لها أن تستمر بنفس الطريقة التى عملت بها عقب الحرب العالمية الثانية. غير أن هناك عددا كبيرا من الباحثين الأكاديميين الذين يتحدون هذه المسلمات. فقد تحدى بعضهم أسطورة الآثار الحتمية لرفع الضرائب، وتأثيرها على رأس المال وسلوك الناخبين. وقد أثبت ذلك استطلاعات الرأى وتحليلات السلوك الانتخابى فى نفس الوقت. ومن ناحية أخرى فهناك أبحاث متعددة أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تؤكد نتائجها أن الاعتماد المتبادل فى مجال التجارة، والحراك المتزايد فى حركة رؤوس الأموال لن ينشأ عنها بالضرورة، نموذج وحيد لرأسمالية السوق من شأنه أن يقيد حركة الدولة فى رسم سياساتها.

وقد أيد هذه الوجهة من النظر باحثون آخرون، حين قرروا أن هناك مبالغات شديدة فى تأكيد التأثير السلبى للعولمة على حرية الدول والحكومات فى اتخاذ القرار.

غير أن هناك وجهة نظر معارضة تؤكد التأثير الحاسم الذى أحدثته العولمة فى مجال تغيير الأذواق والعادات وفى صياغة نمط استهلاكى عالمى إن صح التعبير. وهكذا يمكن القول انه فى الفضاء الذى تعولم فعلا قد نشأت خبرات مشتركة وسادت ثقافة معينة.

وهكذا فالأذواق والتفضيلات والاتجاهات التى تسود الآن من شأنها أن تحد من حرية الحكومات فى عملية اتخاذ القرار.

ومن بين الظواهر اللافتة فى هذا المجال الحسابات الاقتصادية التى تقوم على المغامرة (خذ على سبيل المثال تأثير العولمة على انهيار الاقتصاديات الآسيوية). بالاضافة الى التشابهات فى مجال الاستثمار، ونوعية الأفلام التى يشاهدها الناس، والثياب التى يرتدونها، بل وأنواع الطعام التى يفضلونها. ويكفى فى هذا الصدد أن نشير الى نشوء سوق استهلاكية عالمية من رموزها الكوكاكولا من ناحية، وسندوتشات ماكدونالدز من ناحية أخرى، ولعل العبارات الساخرة التى تشير الى الاتجاه نحو «كوكلة العالم ومكولة المجتمع» نسبة الى ماكدونالدز، تعبر أبلغ تعبير عن تعمق النمط الاستهلاكى الأمريكى واتساع نطاقه فى كل أنحاء المعمورة.

غير أن هذا الرأى يعارضه باحثون آخرون، يتحدون مقولة اتساع نطاق الثقافة الكونية.

ويمكن القول ان حصيلة النقاش، تتمثل فى أنه مما لا شك فيه هناك إجماع على وقوع تغيرات كبرى فى مجال السياق الذى تمارس فيه السياسة، غير أنه من ناحية أخرى كان هناك نقد واضح للاتجاه الذى يرى أن العولمة هى أساس التغير



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٨

والمتحكمة فى اتجاهاته. بل ان هذا الاتجاه النقدى يؤكد ان العولمة اذا كانت تمثل مخاطر - من اى نوع كانت - فهى فى نفس الوقت تقدم فرصا امام صانع القرار، وفى امكانه استخدامها لتحقيق اهدافه.

وهكذا توصلت المناقشة الى ان الافكار السياسية المتغيرة، وتغير طموحات الناس، وتراكم الخبرة، كلها عوامل تاتى وراء الاتجاه ناحية الطريق الثالث، اكثر من العولمة بذاتها.

اسباب التغير

ولعل فى العبارات الاخيرة المفاتيح الرئيسية التى تكمن وراء التغيرات الايديولوجية والسياسية الكبرى التى تقف وراء الاتجاه لطريق ثالث أو طريق وسط بين الراسمالية والاشتراكية.

وابتداء يمكن التساؤل عن اسباب تغير الأفكار السياسية؟

فى تقديرنا أن انتهاء عصر الحرب الباردة واختفاء الصراع الايديولوجى الحاد بين الراسمالية والشيوعية، او بين الولايات المتحدة الأمريكية رمز الرأسمالية، والاتحاد السوفيتى رمز الاشتراكية والشيوعية، أحد الأسباب العميقة واء التغير. فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك ان النظريات السياسية الواسعة المدى، سواء فى تلك الراسمالية بسوقها الحرة وباليد الخفية التى تقوم بالتوازن، أو الشيوعية بتخطيطها المركزى ونزعتها للمساواه، تفتقر الى الصحة. وذلك لأن هذه النظريات وان كانت مختلفة فى مصادرها الفلسفية وممارساتها العملية، ادعت أنها تحمل فى طياتها الحقيقة المطلقة، بالرغم من السلبيات الواضحة لكل منها فى التطبيق وعبر الزمن. ولم يكن رفض اصحاب هذه النظريات للانتقادات التى وجهت لها، الا ضربا من ضروب العناد الايديولوجى فات أوانه، وأكثر من ذلك برزت مخاطره. فعدم قبول الاتحاد السوفيتى لما وجه لتجربته من انتقادات عنيفة فى مجال جمود التخطيط المركزى، ومخالفة حقوق الانسان، والافتقار الى ابسط مظاهر الديمقراطية والمشاركة الشعبية، هو الذى أدى بعد اكثر من سبعين عاما من التجريب المستمر فى البشر والمجتمع، الى الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتى، نظرية وتطبيقا وممارسة.

ومن ناحية اخرى فتجاهل البلاد الرأسمالية للانتقادات التى وجهت لها منذ بداية القرن، هو الذى أدى فى الواقع الى ان تتحول الرأسمالية الى رأسمالية متوحشة، تجرى فقط - تطبيقا لمبادىء الداروينية الاجتماعية - وراء الربح ومزيد من الربح، تحت شعار البقاء للأصلح.

وهكذا انتجت الراسمالية مجتمعات تتميز بسيادة حكم القلة الثرية التى تتحكم فى البشر، وسيادة دوائر الفقر واتساعها عاما بعد عام.

واذا أضفنا الى ذلك انهيار نظم الرعاية الاجتماعية فى هذه البلاد والتى ما وضعت الا لتلافى الصراع الطبقى الحاد والمكشوف، لأدركنا ان المجتمعات الراسمالية فى موقف حرج الآن.

ومن هنا فالطريق الثالث أصبح هو الفلسفة الجديدة، التى تتبناها مجتمعات غربية متعددة، وذلك للخروج من مأزق الاستقطاب الايديولوجى الحاد بين الراسمالية والاشتراكية.

طريق وسط يحاول التاليف الخلاق بين ايجابيات الراسمالية وحسنات الاشتراكية، ولكن هل المهمة ممكنة حقا على مستوى النظرية والتطبيق؟



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦/١٠/١٩٩٨

الدول النامية

مع بدايات قرن جديد وتحديات الأوضاع الاقتصادية العالمية وما افرزته من انهيارات حادة وعاصفة في العديد من المناطق والدول تعقد جماعة الادارة العليا مؤتمرها الرابع والثلاثين بمدينة الإسكندرية تحت عنوان «مصر وعصر العولمة ـ التحديات والفرص» يوم ٢٨ اكتوبر الحالى ولمدة خمسة ايام، ويشارك في اجتماعاته كبار المسئولين والخبراء والمختصين لمناقشة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية بابعادها المختلفة في إطار الظروف الإقليمية المحلية على مصر، وكذلك الأساليب والوسائل اللازمة لمواجهة هذه المتغيرات وصنع المناخ الملائم لتعظيم القوة المصرية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية .

وحول تحديات العولمة في الألفية الثالثة يشير الدكتور أسامة عبدالوهاب رئيس مجلس إدارة جماعة الإدارة العليا أن الدول النامية ومن بينها مصر تواجه الكثير من التحديات مع نهايات قرن وبدايات قرن جديد، مما يحتم التهيؤ لاغتنام الامكانات والفرص السانحة والصراع من أجل رفع مستوى المعيشة وزيادة القدرة التنافسية مع الأخذ في الإعتبار جانبا بالغ الأهمية يرتبط بادراك الدور المتنامي للمؤسسات المالية الدولى الذى يتعاظم بشكل مباشر في تصميم برامج التكيف الهيكلى والإصلاحات الاقتصادية في دول العالم المتقدم والنامي على السواء، كما وأن الإتجاه نحو التكتل الإقتصادى الإقليمى أصبح متزايدا ومستهدفا لدور المشاركة العالمية وليس الإكتفاء بتبادل المصالح الإقليمية فقط، يتوازى مع هذه المتغيرات تنامى نشاط الشركات عابرة القوميات، وتضخم أرباحها واتساع سيطرتها واحتكارها للسلع ذات التطور التكنولوجى، حتى أصبحت هذه الشركات هى التى تقود وتهيمن على عمليات الاستثمار على المستوى الدولى، ومن ناحية أخرى فقد تراجعت حركة الاقتصاد العينى أمام تعاظم الاقتصاد المالى، وتغلبت معدلات دوران العملات وأنماط التوظيفات المالية على تدفقات السلع المادية والخدمات الحقيقية، وانقلبت ظاهرة النجاح الاقتصادى المبهر لليابان ونمور آسيا إلى أزمة عالمية تضرب بسياطها العالم أجمع، واثبتت هذه الأزمة المالية ان العالم وحدة واحدة لايمكن تجنب تأثير مايحدث فى اى جزء منه على بقية أجزائه

وينبه رئيس جماعة الإدارة العليا الى نقطة مهمة ترتبط بتزايد دور التكنولوجيا والمعلومات وتغييره لأسلوب الإنتاج وادواته، وأصبح من الضرورى أن تتعايش المجتمعات المعاصرة مع اساسيات ومظاهر وتأثيرات عصر جديد يجمع بين محاور متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية فى محاولة للتكيف معها من جانب، والإستفادة منها من جانب أخر : من التقدم العلمى والإبتكار والإختراع مع تطوير المجتمعات وإعداد أفرادها حضاريا ليتكيفوا مع هذا العصر الجديد «عصر العولمة» لذلك فإن من المسلم به أن العولمة اتية لامحالة، وأن التوافق معها أصبح قضية مصيرية لأنها تمثل النتاج الفعلى للنظام العالمي الجديد الذى تتحكم فيه قوى دولية تقود تيارا عالميا يستهدف الليبرالية السياسية واقتصاديات السوق، وليصبح العالم مجتمعا تتصارع فيه بعنف قوى المنافسة وتتعاون فيه بشدة فى الوقت نفسه قوى السوق

د. اسامة عبدالوهاب

ويؤكد الدكتور أسامة عبدالوهاب ان النظرة الثاقبة الموضوعية للقرن الحادى والعشرين تحتم علينا أن نعطى الاهتمام الزائد للقيم الانسانية لبناء المجتمع الجديد الذى يتوامم مع هذا العصر، لأن الخطر الأكبر الذى يهدد التنمية المتواصلة والمشاركة العالمية هو الانفصال بين الاقتصاد والسياسة من جانب والأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية لأفراد المجتمع من جانب أخر ـ إن إمكانيات القوى البشرية ومستواها وكتلتها الحرجة هى أساس للقدرة على المشاركة العالمية وتبوؤ مركز تنافسى فيها فالمجتمعات تتفوق عندما يكون لديها انسجام بين معتقدات وقيم ومبادىء الفرد وبين المعرفة والتكنولوجيا الوافدة عليه، وتتدهور هذه المجتمعات إذا كان هناك تناقض جذرى بين هذه القيم والمعتقدات وماتتطلبه التكنولوجيا الجديدة . وهو مايطرح قائمة بالأهداف الاستراتيجية الحاكمة للمرحلة القادمة من عصر العولمة على الأقل حتى عام ٢٠٢٠ وتتضمن مايلى:

□ الاهتمام بالتنمية البشرية ورفع مستوى التعليم والدخول في مرحلة التعليم المفتوح وضرورة ـ تحقيق قدرة تنافسية فى مجالات محددة قبل إتساع تطبيق اتفاقية الجات كل مايتطلبه ذلك من بناء سياسة اقتصادية وقوانين واليات عمل تشجع تدفق واستخدام الاستثمارات الخارجية المباشرة فى التطوير والتنمية المتواصلة ومنع الهيمنة من الخارج على اى من المجالات .

□□ بناء تكاملات اقليمية اقتصادية تمكن من زيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية وإيجاد أسواق متشابكة ومتكاملة . والحفاظ على السلام والأمن، وبناء قدرات تحمى المجتمع من التحديات العسكرية والتهديدات السياسية مع تشجيع التطور والتنمية المتواصلة فى إطار اقتصاديات السوق ـ مع العمل على تحسين البيئة

وحول تفصيلات اعمال المؤتمر ومناقشاته يوضح السيد يحيى المقدم الامين العام للمؤتمر أن موضوع المتغيرات الدولية المعاصرة يأتى فى مقدمة اولويات المؤتمر بهدف تحديد ملامح الاستراتيجية المستقبلية فى ظل واقع العولمة وتحديد اليات التوفيق بين المصالح الوطنية والعالمية، ويرتبط بذلك التداخل بين الابعاد السياسية والاقتصادية للعولمة وهو مايتطلب استكشاف الرؤية السياسية لأهداف القوى الصناعية الكبرى والأبعاد العسكرية وتأثيرها على القرارات السياسية بالإضافة الى انماط التعامل مع متغيرات التجارة الدولية وقضايا القدرة التنافسية وآليات السوق والخصخصة وجذب الإستثمارات الوطنية والخارجية وبناء صناعات القرن القادم

كما يناقش المؤتمر العولمة والبعدين الإجتماعى والثقافى وطبيعة التحديات وأثارها وأساليب التعامل معها على الأخص فى ضوء احاديث صراع الحضارات واراء العديد من المفكرين الذين يرون أن العولمة تمثل سيطرة ثقافية على العالم، هى الثقافة الأمريكية بخصوصيتها، والثقافة الغربية بعموميتها على الثقافات القومية والمحلية، يساعد على ذلك ثورة المعلومات والإتصالات بما يتطلب دراسة الضوابط لمنع السلبيات وسيطرة الثقافات الوافدة وبناء القدرات الوطنية التى تحمى المجتمع وقيمه وتراثه



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٨

ويخصص المؤتمر جانبا مهما من جلساته لمناقشة الاعداد الثقافى والتعليمى للدول بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات لدعم التنمية البشرية وربطها باحتياجات المستقبل وأساليبه، مثل التعليم المفتوح والمستمر، ونوعية التعليم الصناعى والمهنى بالإضافة الى دور الديمقراطية والإصلاح المؤسسى وصناعة القرار القومى وبناء الأجيال من القيادات

ويشير يحيى المقدم إلى أن بناء التكنولوجيا الوطنية كنقطة بداية للتطور والتحديث يحتل مساحة عريضة من مناقشات المؤتمر، وعلى الأخص فى جوانب تعظيم دور أجهزة البحث العلمى وتطبيق الأبحاث مع التركيز على تكنولوجيا الطاقة ووسائل ربط التكنولوجيا والتعليم والقدرات الإنتاجية والعسكرية بالإضافة الى بحث دور رجال الأعمال فى ظل تحديات العولمة وفى مقدمتها تحديات الإغراق ،الاحتكار والتصدير وانظمة التجارة الجديدة والتكتلات، بالإضافة الى التحديات المرتبطة بالصناعة والتأمين والمصارف والخدمات وإنعكاساتها على دور مجتمع الأعمال المحلى والدولى .

ويبحث المؤتمر دور الدولة فى القرن الحادى والعشرين وأسلوب وجودها فى الساحة والضوابط التى تديرها لمنع السيطرة وحماية الاقتصاد القومى، بالإضافة إلى التركيز على اليات البورصة ودورها فى ظل نظام السوق.



المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ / ١ / ١٩٩٨

بين طريق مغلق وآخر خطر

الطريق الثالث .. هل يصلح أن يكون طريقا لنا؟

هل أتاك حديث الطريق الثالث، ان لم يكن قد أتاك فابحث عنه فهو حديث صحيح، في السياسة والاقتصاد والاجتماع وقد ثبتت صحته أكثر في عصر ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي تضرب اقتصاديات العالم، انه طريق غير معبد بعد ومعالمه غير واضحة لأنه يحاول ان يسلك الطريق الوعر والخالي من بين علامة فارقة بين الرأسمالية والاشتراكية، ولكن هل هو طريق ثالث حقا أم ترى ما نسمعه ونقرأ عنه هو مجرد فذلكة سياسية بعد ان وجد العالم ان الطريقين اللتين اختارتهما الانسانية في مسيرتها الطويلة حتى الآن طريقان غير سالكين؟

لقد أفاق العالم في التسعينات على انهيار الاتحاد السوفييتي قلعة الاشتراكية العالمية وملاذ الخارجين على «الامبريالية» والرافضين لممارساتها، واعتقد الكثيرون في هذا العالم ان الطريق أصبح آمنا لسيطره فكر واحد على مستقبل الانسانية هو الفكر الرأسمالي، الى درجة ان شاع تعبير مختصر لعالم اقتصادي امريكي هو فوكوياما بأن نهاية التاريخ قد أزفت، وهذه النهاية تعني ان العالم لم يعد أمامه غير طريق واحد هو طريق الرأسمالية، فقد ثبت - في رأيه - ان الطريق الى رفاه الشعوب وحريتها هو طريق الراسمالية.

ولم نكن نحن في الخليج بعيدين عن ذلك التفكير، فقد طرحت أفكار حتى قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي مفادها بأن رعاية الدولة لكل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية هي عمل غير اقتصادي مكلف، وقد أن أوان التخلص أو التخفيف منه، ولقد جاءتنا بعض الافكار التاتشرية مبكرا فتحدثنا عنها قليلا ثم طبقنا الخصخصة التي طبقتها السيدة مارجريت تاتشر ابان الثمانينات بدرجة أقل، أي محاولة تخفيف أعباء الدولة وتحويل بعض النشاطات المختلفة الانتاجية والخدمية الى الخواص، بعضنا شرع في ذلك بالفعل في قطاعات مثل الاتصالات والمواصلات والاسكان وبعضنا قطع نصف الطريق وتوقف يرقب الآثار الاجتماعية لما بدا وكأنه الطريق الذهبي للتنمية ولكننا اكتشفنا في أغلب الاحيان انه لم يكن بالسلاسة التي كنا نتوقعها، لقد بدأ العالم يتحدث بفخر عن الخصخصة وكأنها الحل السحري لمشكلات الدولة الحديثة، ثم اكتشف سريعا انها ايضا وصفة للانهيار والافلاس.

تبخرت الفرحة بوجود حل شامل للتنمية، وسرعان ما بدأت مظاهر الأسى في الدول العديدة التي تبنت هذا الطريق الرأسمالي، فقد انهارت أسواق المال وتدهورت البورصات وسقطت أسعار المواد الخام الى الحضيض في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل ولم تنج العديد من الدول الاوروبية وبدت الدول الصناعية الكبيرة على مشارف الافلاس، بعدما أفلست البنوك وتضاعفت نسب العاطلين عن العمل في الدول التي حققت بعض النمو، وبدا الوضع الاجتماعي لكثير من هذه الدول مهددا بالانفجار.

لقد اتضح سريعا ان التطرف في أية جهة سواء الاشتراكية أو الرأسمالية هو انحياز - مثل أي تطرف - يقود الى الهاوية، وبدونا وكأننا قد أخذنا على غرة، فلقد تحمسنا بالأمس فقط الى اشتراكية اعتقد بعضنا انها تقود الى دولة الرفاه، ثم تحولنا الى طريق سريع في الخصخصة، ويعود العالم اليوم للبحث عن طريق ثالث، بعد فشل وانسداد للطريقين الأولين.

هذا الطريق الثالث هو الذي تبحث عنه الاشتراكية الاجتماعية في الغرب اليوم، وهو الذي قاد وسط اليسار في اوروبا والولايات المتحدة الى الحكم في السنوات الأخيرة، يمثله على الطرف الغربي من الاطلسي بيل كلينتون بعد ثماني سنوات من حكم الجمهوريين، ويمثله على الطرف الشرقي من الاطلسي توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بعد تسعة عشر عاما من حكم المحافظين، يأتي من بعده المستشار الألماني الجديد جيرهارد شرويدر الذي وصل الى الحكم بائتلاف اشتراكي بعد ستة عشر عاما من حكم الائتلاف المحافظ، لقد فشلت الخصخصة وسياسات اليمين ان تحافظ على التوازن الاجتماعي في تلك المجتمعات، كما فشل التطبيق غير الانساني لتحكم الدولة في كل وسائل الانتاج قبل ذلك، فاختارت الشعوب ان تجرب طريقا آخر معالمه لم تتضح بعد.

بدا هذا الطريق الثالث دون أيديولوجية أو تنظير ومازال كذلك، ولكنه أراد تجنب «الاقصيين» كما يقال اليسار واليمين، فهو تطبيق عملي لسياسات قد يوجد من



بقلم: د. محمد الرميحي

ينظر لها في المستقبل، ولكن ليس لها نظرية حتى الآن، وفكرتها قائمة على ان الرأسمالية شر لابد منه، ولكن السؤال هو كيف يمكن دفعها لكي تعمل للصالح العام؟ انها محاولة لتطويق أزمة الرأسمالية المتفاقمة بأفكار جديدة.

المؤسف ان البعض منا لم يسمع بالانهيارات الاقتصادية المدوية التي واجهتها مجتمعات أطلقت العنان غير المنضبط لما عرف بالخصخصة، فقد ثبت ان لها مضارا قد تكون أكبر من مضار ادارة الدولة لبعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، لأن رأس المال يسعى وراء الربح وهذا من حقه، سواء كان رأسمال محليا أو خارجيا، وهو ما يدفعه لتقديم الكثير من الابتكارات الادارية وتقليص البيروقراطية من جهة ولكنه لا يلتفت الى النتائج الاجتماعية والسياسية السلبية التي قد تظهر في المجتمع أثناء ممارسته السعي وراء جني الارباح. فالحرية السياسية هي هدف براق نسعى اليه جميعا، ولكن الحرية الاقتصادية هي كابوس يجب أن نحذره.

مازال البعض منا يتحدث عن الخصخصة دون شرور، في الوقت الذي يراجع فيه جذريا مطلقوها الأوائل نتاجها السلبي على المجتمع التي تكاد تقود الى كساد عالمي غير مسبوق.

الطريق الثالث لادارة المجتمع التي يتحدث عنها اليوم في الغرب لها أدوات، وهي أدوات ليست بعيدة عنا، فالحديث دائر حول دور القطاع التطوعي، ولنا في تراثنا الكثير منه، في الكويت مثلا هناك أفكار ناضجة طبقت في صناديق الوقف، وهي صناديق تمتد من العمل الثقافي الى العمل الانتاجي، تبتعد عن البيروقراطية وتقدم خدمات للمجتمع ولا تسعى لعصر المستهلك عن طريق تعظيم الربح وهي بذلك تدير بشكل دقيق ومعاصر أموال بعض المسلمين التي أوقفوها على أعمال الخير وهناك القطاع التعاوني الذي كانت فكرته من أهم الافكار للمشاركة في تقديم الخدمة دون السعي الشرس للحصول على الربح الفاحش، صحيح ان بعض الممارسات قد خرجت عن خطها الأصلي، وباتت عبئا على المجتمع، ولكنها ممارسات خارجة عن الفكرة الأصلية وابنة غير شرعية لها، اما الفكرة الأصلية فهي خدمة المجتمع.

من ضمن شعارات الطريق الثالث لادارة المجتمع شعار يقول لا حقوق دون مسؤوليات، ويعني هذا ضمن ما يعنيه ان الحقوق للمواطنين ليست مطلقة، ولكنها حقوق مقيدة بمسؤوليات، واجب على المواطن ان يتحملها، فحقوق التعليم والتطبيب والعمل هي حقوق للمواطن قدرت الدولة على تقديمها، ولكن على المواطن استخدامها بمسؤولية وكفاءة، فالمتعلم ان لم يستفد من فرص التعليم وجب عليه ترك مكانه لمن هو أكفأ منه، والعمل ليس راتبا آخر الشهر، ولكنه قبل ذلك انتاج للمجتمع.

وتبرز شعارات أخرى جديدة في مسيرة الطريق الثالث منها على سبيل المثال لا الحصر «دولة الاستثمار الاجتماعي» أو الرأسمال ذو المسؤولية الاجتماعية، وغيرها من شعارات لها علاقة بالبعد المجتمعي.

في الوقت الذي يتحدث العالم عن «الطريق الثالث» مازال بعضنا يتحدث عن الخصخصة كوصفة سحرية للخروج من المأزق الذي تواجهه دولة الرفاه، وهو ان دل على شيء فانه يدل على ان بعضنا لا يراقب بوعي تجارب الآخرين ويستفيد من اخطائهم. العالم يدخل عصرا جديدا، الى درجة ان التحليل الاقتصادي والسياسي الذي كان منطقيا ومعقولا في بداية هذا العقد «التسعينات» لم يعد كذلك في نهايته. فالتغيرات هائلة وسريعة في آن، وهي تجرف المتفرجين دون رحمة أو ابطاء.

في الخليج فإن دولة الرفاه وقد قدمت خدماتها على مدى أربعة عقود أو أكثر قد وصلت الى نهاية المطاف، فلم يعد لدينا اليوم «ماما دولة وبابا نفط» كما كان لدينا في السابق، وقد استثمرت دولة الرفاه في العقود الماضية في كل من البناء التحتي والعنصر البشري، وقد أن لهذين مجتمعين وبالاعتماد عليهما تقديم دعم لاستمرار التنمية - خاصة العنصر البشري - علينا ان نفكر بجد ودون أناة لتقديم حلول منطقية وعملية للمعضلات القادمة التي سوف تواجه مجتمعاتنا، مستعينين بما تم انجازه من بنية تحتية، مبتكرين حلولا ذات مردود اجتماعي واقتصادي.

ان كان التوجه للخصخصة هو تقديم ادارة أفضل وأرخص فربما فكرنا بتبسيط العمل البيروقراطي، وان كان القطاع الخاص هو القائم على التنمية فعليه ان يشارك في الأعباء المجتمعية المختلفة عن طريق ضرائب عادلة.

العالم كما قلت يتغير، فهجوم العولمة وسقوط مقولة اليسار واليمين، والتوجه الى الفردية وتغير دور الاسرة، ومشكلات البيئة كلها عناوين لأزمات قادمة، ومن الخطأ ان نرى العالم من حولنا يتغير ونظل نحن متفرجين في انتظار العاصفة.

---

* رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧/١٠/١٩٩٨

حرب المال والاقتصاد.. في ظل العولمة!!

مع ان الحرب العسكرية لم ينته دورها بعد، إلا انها تتوارى لتحتل المكان الثاني في ظل العولمة بعد الحرب الاقتصادية او حرب المال والاقتصاد، وللحرب الاقتصادية طرفان اثنان الطرف الأول منهما هو الدولة الأعظم ومايدور في فلكها من قوى تابعة كالمجتمع الأوروبي وغيره

، والطرف الثاني هو باقي الدول الصغرى ولذا فإن وزراء المال الاقتصاد في الدول النامية والمتخلفة والصغرى مدعوون لقراءة هذا المقال حتى يتمكنوا من أخذ حذرهم وابعاد بلادهم عن ساحة الدمار الاقتصادي او جعلهم - على الأقل - بعيدين عن دانات للدافع الاقتصادية التي ستتهادى فوق رؤوسهم كلما حاولوا رفعها ونقطة البداية في هذا المقال تكمن في أن صراع البقاء ليس هو الصراع الحاسم الآن وانما الصراع الحاسم هو صراع التفوق والسيطرة والهيمنة وأهم أدوات ذلك الاداة المالية والاقتصادية، فهذه الاداة يجب أن تكون قوية في الدولة الأعظم وتوابعها ويجب أن تتوارى كلياً أو جزئياً في باقي دول العالم.

وتبدأ فكرة قتل الدول الأخرى اقتصادياً بالحب المحرم وهو في لغة الدولة الاعظم منح بعض الدول مساعدات اقتصادية ثم قطعها عنها فتبدأ الدول بالاستشفاع لديها بما كان بينهما من حب فيقال انه كان حباً محرماً وان الأوان لمعالجة الأخطاء.

ولكن الفكرة لها وجه اخر هو في لغة الدولة الأعظم دع الكلب يكبر ثم سممه، ويعني ذلك تماماً ما حدث للنمور الاقتصادية ذلك انه تم منحها الفرصة الكافية لكي تكبر وتنمو لصلحة الدول الاستثمارية الكبرى التي شبعت من جني الثمرة، حتى وجدت إن النمور باتت تهدد حياتها بالخطر الاقتصادي، فحولتها إلى كلاب مسممة كما عبر عن ذلك بعض كتاب الاقتصاد في بعض دول هذه النمور.

وللفكرة اتجاه آخر هو الحيلولة دون انطلاق بعض الدول من نومها لأن صحوها خطر عليها وعلى المصالح الاقتصادية العالمية الكبرى وتعرف هذه السياسة عند الدولة الأعظم «المراهق المخمور دائماً»، ويمكن التمثيل لذلك ببعض دول قريبة منا في افريقيا حيث تتصور بعض الدول انها دول لو انها ذات كيان عقدي ديني أو فكري وهو تصور يقع فيه المراهق عندما تعتريه

بقلم المستشار:
د. محمد شتا أبوسعد
رئيس محكمة الاستئناف

احلام اليقظة، فتقوم الدول الكبرى باسكاره وابقائه غافياً عند سكرته حتى لايفيق ابداً وعندما يحاول ان يفيق يمنح ساندوتش الزعامة فيعود ليتردى في الحضيض مرة أخرى وللفكرة معلم أخر يتمثل في سياسة «سمن كلبك وأطلقه على جاره» وفيه يقول باحث مدقق من جنوب افريقيا ان بلاده فهمت انها لايمكن ان تكون اداة في بداية قوة أكبر مهما كانت عظمة هذه القوة، لأنها أن قبلت ذلك فقدت ثلاثة أمور: القدرة الذاتية على الفهم، والقدرة الذاتية على تطبيق الفهم ثم القدرة الذاتية على تصحيح الفهم والتطبيق عند الاقتصاد فاذا فقدت هذه العناصر كانت كأي سائمة يتم تسميتها لذبحها في أي وقت وهو أمر لايجوز التردي فيه، لان مؤداه ان ياكل التابع جاره حتى يسمن ثم يأكله من قام بتوجيهه بعد ان أدى دوره في الحراسة.

وقد كنت مشفقاً على القلم من استخدام هذه التعبيرات ولكن هناك في لغة الاستعمار الاقتصادي ما هو أسوأ منها، أن حرب المال والاقتصاد في ظل العولمة تقوم على فلسفة أساسية هي ضرورة التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى وعدم تركها حرة في اتخاذ قراراتها.

ولتحقيق هذا الهدف تقوم القوة الاعظم بالتمكين لعوامل الانتصار المالي والاقتصادي والعسكري وذلك من خلال وسائط هامة لعل ابرزها في هذا الصدد التاثير في الرأي العام من خلال توجيه الاعلام العالمي توجيهاً محدداً يتلخص في كلمة واحدة هي الكل من أجل واحد، ولا خيار للكل في الفكاك من إسار هذا الواحد وفي اطار ذلك تتم مجموعة من التداعيات.

أولها: اسقاط فكرة السيادة الاقتصادية والمالية الوطنية.. فالدورة الاعظم والتجمعات الأكبر هي وحدها صاحبة الحق في انشاء التكتلات وحماية المصالح الخاصة اما غيرها فلا حق له في ذلك ولا قدرة له عليه.

ثانيها : تكريس فكرة التبعية:

فالاقتصاد الوطني العالمي لغير مراكز القوى المؤثرة ليس إلا ريشة في مهب الريح يمكن ان تقصف بها القوى الأعظم وتلقى بها في عرض البحر لتكون نهاية مؤلمة لعبارات طنانة وهذا يستلزم الحذر من خلال:

١ - سرعة خصخصة الاقتصاد الوطني.

٢ - الاهتمام التام بالمشروعات الصغرى

٣ - انتاج مايكفي من السوق المحلية من الغذاء والدواء والكساء والمسكن واساسيات الحياة.

٤ - التعاون الاقليمي بشكل فعال ومؤثر والا ضاع الأمل في الانتصار على المخططات الاقتصادية والمالية العالمية.

اما ثالث الأمور أو التداعيات المشار اليها فهو شل قدرة الدول النامية على التفكير الذي يستهدف علاج اية مخاطر محدقة ويتم ذلك من خلال.

١ - بث الفتن السياسية الداخلية بتشجيع مستتر للقوى السياسية والتجمعات غير المشروعة وقوى الضغط وتمكينها من المال والسلاح وهناك دول تتردى في الضياع بسبب هذه المأساة ونضرب لذلك مثلاً بالجزائر والسودان وافغانستان ودول كثيرة لا مساغ لتكرار ذكر اسمها.

٢ - خلق بؤر صراع طائفية وذلك باتخاذ اسلوب الباس الحق بالباطل ويتم ذلك بشكل مقنع لبعض العقليات غير المهتمة بمصائر الدول الأخرى، ولعل مصر كانت افضل دول العالم حيث اكتشفت هذه اللعبة وقامت بدور فعال في الحيلولة دون تفاقم هذه المشكلة.

٣ - الضرب المباشر للاقتصاد من خلال اغراق البلاد بمنتجات قادرة على



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٨

قتل الصناعات الوليدة ثم رفع الأسعار بعد ان تكون البنية الأساسية لهذه الصناعات قد زالت.

وأما رابع هذه التداعيات فهو تسخير قوى غير مؤثر فى حد ذاتها لمحاربة الدول الصغرى أو الدول النامية، ولعل دور إسرائيل فى هذا الصدد يكون من الوضوح بحيث لايحتاج إلى تعليق.

لن حرب المال والاقتصاد فى ظل العولمة انما هى حرب غير عادلة لان الذى يمسك بزمام الأمر فيها هى قوى كبيرة ولاتستطيع الدول الصغيرة أن تقف امامها إلا إذا اتحدت وصنعت لنفسها اتحاداً جمركياً اقليمياً او تجمعاً اقتصادياً حقيقياً والا فان الأفيال لاتبكى ابداً عندما تدوس تجمعات النمل او الجراد.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩-١-١٩٩٨

العولمة وجهة نظر!

يتخيل بعض المتكلمين في امور «العولمة» ومقتضياتها حالة شاملة تسود العالم في التعامل المادي والروحي ذات سمات جديدة غير مألوفة، او ربما تكون سماتها جمعاً لعناصر مختلفة متضادة او منسجمة من هنا وهناك.

المهم ان «عولمة» الاشياء، تعني بالدرجة الأولى اكتسابها سمات غير محلية او غير تقليدية، سمات ذات طابع مقبول ومرغوب به عالمياً، اي على صعيد اشمل من هذا البلد او ذاك. ولكن من اين يستمد العالمي سماته هذه؟

تاريخياً ليست العولمة شيئاً جديداً، فقد عرفت دائماً في العصور التي أتسعت فيها الحضارات وتغلبت على ما جاورها او ما تجاوز الافق الذي نشأت في نطاقه. ويمكن ان يندرج في نطاق «العولمة» تراث غالبية الحضارات القديمة، مثل الحضارة الكنعانية، والفرعونية، واليونانية، وأخيراً الإسلامية العربية. فالحضارات النامية، تنزع دائماً نحو تعميم معاييرها وانماطها بل وحتى اذواقها وحكاياتها واساطيرها وابطالها.

والنظر الى معاييرها بوصفها المعايير الاشمل والادق والاكثر تعبيراً عن الضروري والعقلاني. وهكذا كانت عوالم هذه الحضارات تتسع وتمتد الى أبعد مدى ممكن، محولة العوالم الصغرى الى شيء مختلف يمتلك ابعاداً في اطار اوسع من اطاره الخاص، أبعاداً تتصل لغة ومفاهيم بعالم الحضارة السائدة.

هذا النوع من العولمة حدث في التاريخ عدة مرات، وربما كان هو السبب الذي يقف وراء الحديث عن الدورات الحضارية وانتقالها من مكان الى مكان مع دورة الشمس. ولا تختلف «العولمة» الراهنة عن تلك التاريخية الا في طبيعة الحضارة القائمة وغاياتها وأبعادها. فطوابع هذه الحضارة التي تنزع الى تعميم نماذجها ومعاييرها وأساطيرها تستمد الوانها من تطور مناطق محددة وثقافات واضحة المعالم ذات نزعة «مركزية».

أي انها تمثل بحد ذاتها حالة من طغيان الخاص على العام، والمعيار المحلي على المعيار الشامل وليست مثلما قد يتبادر الى الذهن نتاج امم واعراق وشعوب وثقافات عدة كما كان يحدث في الماضي. صحيح ان جذور الحضارة المعاصرة، والغربية تحديداً، مستمدة من اصول مختلفة، شرقية وغربية، الا ان خلاصاتها النهائية، تنكرت لتنوع اصولها، او لانسانية، اصولها بالأحرى.

ولهذا اكتسبت «العولمة» طابعاً خلافيا يكاد يكون حادا في الأزمنة الحديثة. ولهذا يواجه هذا المفهوم بالحذر هنا



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ / ١ / ١٩٩٨

وهناك.

والسؤال الذي يتبادر الى ذهن العديد من الاطراف هو: ما الذي نفعله بما هو خاص بنا؟ بتراثنا وتقاليدنا؟ ما الذي سيبقى منا اذا تطبعنا بهذه الطوابع «العالمية» التي يتخفى اباؤها ويتخفى نسبها تحت الف قناع وقناع؟!

الخوف والحذر مبرر تماماً لأن ما تدعوه «عالمياً» ليس شيئاً هابطاً من كوكب اخر، بل لا بد ان يكون نتاج هذه البقعة من هذه الارض، ونتاج هذه المصالح الانسانية المتغلبة لأولئك. اي انه لن يكون بلا لون ولا طعم ولا رائحة.. بل سيحمل كل ما تد منه الايديولوجيات القديمة من انحيازات وخيارات.. العولمة بهذا المعنى تغلب وجهة نظر واسلوب حياة وذوق.. وتفضيل على ما عداها.

(م.أ)



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٨

تحديات دخول مصر عصر «العولمة» يناقشها ٤ وزراء وألف خبير

الإسكندرية ـ صلاح زلط: حول مصر وعصر العولمة تبدا اليوم بالاسكندرية اعمال اكبر مؤتمر سنوى للإدارة العلياومن المقرر ان يشارك فيه وزراءالصناعة والقوى العاملة والانتاج الحربى والتموين والمالية والتعليم العالى ويناقش المؤتمر ـ على مدى ٤ ايام، وبمشاركة الف خبير ومسئول ـ مجموعة من القضايا المهمة حول التحديات التى ستواجه مصر من جراء «العولمة» من الآن وحتى عام ٢٠٢٠.

وصرح الدكتور اسامة عبد الوهاب رئيس جماعة الادارة العليا بان المناقشات ستكون مفتوحة وصريحة داخل المؤتمر، لوضع الضوابط اللازمة للدخول فى عصر العولمة وتحقيق اكبر استفادة للمجتمع المصرى مشيرا الى انه تم تحديد ١٢ محورا لهذا الموضوع ستتم مناقشاتها امام المشاركين.

وقال المحاسب يحيى المقدم امين عام المؤتمر إنه ستتم اليوم مناقشة كيفية الاعداد الثقافى والتعليمى للمجتمع المصرى بما يتلاءم والمتغيرات الجديدة، اضافة الى انه ستتم ايضا ـ ومن خلال مناقشات المؤتمر ـ بحث وسائل اللحاق بتكنولوجيا المعلومات فى ظل التطور المعلوماتى الهائل فى العالم.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٨

الجوانب التطبيقية للطريق الثالث (٤)

بقلم: السيد يسين

اذا كنّا خلصنا الى ان الطريق الثالث هو طريق وسط، يحاول التأليف الخلاق بين ايجابيات الرأسمالية وحسنات الاشتراكية، فهل المهمة ممكنة حقا على مستوى النظرية والتطبيق؟

هذا هو السؤال المحوري الذي احتدمت بصدده المناقشات حول الطريق الثالث. ولو اعدنا صياغة السؤال لقلنا: هل يمكن استنتاج مبادئ الطريق الثالث من واقع التطبيقات الفعلية التي تقوم بها الحكومات التي تتبناه، والتي عادة ما تتبلور في شكل سياسات اقتصادية واجتماعية محددة؟ ام انه من الافضل ان نبدأ بالبحث عن القيم الاساسية التي ينهض على اساسها الطريق الثالث، لكي نتنبأ بالسياسات التي يمكن ان تصاغ على اساسه؟.

اختلفت الآراء بين الباحثين، ففضل بعضهم ما يمكن تسميته «بالنهج التطبيقي»، وآثر آخرون ما يمكن ان نطلق عليه «النهج القيمي» ويمكن القول ان لكل نهج ميزاته وعيوبه، غير ان الرأي الراجح يذهب الى انه لا يمكن فهم الطريق الثالث بغير دراسة كل من السياسات والقيم، مع الاعتراف بأهمية التركيز على محددات العالم الواقعي، التي غالبا ما تحد من حرية صانعي القرارات هذه الايام.

فلنر اولا، كيف حاول انصار النهج التطبيقي استنتاج مبادئ وقيم الطريق الثالث من خلال تحليل مضمون السياسات المطبقة بالفعل.

المبادئ والسياسات

يقوم النهج التطبيقي على محاولة استنتاج المبادئ من خلال تحليل السياسات المطبقة. وقبل ان يذيع مفهوم «الطريق الثالث»، كان هناك وصف اطلق بواسطة المعلقين والسياسيين على حكومة العمال بأنها تتبنى «خطأ غير ايديولوجي»، بل ان الوصف اتجه اكثر الى التحديد حين اطلق على هذا الخط انه براغماتي، اي انه يهتم بالجوانب العملية والنفعية اكثر من اهتمامه بالتنظير، او الانطلاق سلفا من مجموعة متناسقة من القيم. وربما نجد تعبيرا ذائعا لدينا في مصر للدلالة على هذا الاتجاه في السلوك، سواء على مستوى المؤسسات او الافراد، وهو الذي يقول باللغة العامية «اللي تغلب بيه، العب بيه»، اي ان المهم هو التركيز على المكسب (بالمعنى الواسع للكلمة) وليس على نوع الورق الذي «تلعب بيه»!. وهكذا في ضوء هذا النهج التطبيقي، يتم التركيز على الصيغة القابلة للتطبيق، بدلا من محاولة فرض ايديولوجيات شاملة لا تلقي بالا الى حدود وقيود الحقائق السياسية. ولعل السبب في تفضيل هذا النهج، يرد اساسا الى ان الايديولوجية (اذا عرفناها بأنها نسق محدد من القيم يحدد اهداف التطور الاجتماعي) يمكن بمنتهى اليسر والسهولة ان تتحول الى صيغ جامدة لا تتسم بالمرونة. خذ مثلا اتجاه الايديولوجية الاشتراكية الى تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص في عملية التنمية، وضعا في الاعتبار الميزات النسبية للقطاع العام. قد يمكن قبول هذا التوجه في ظروف معينة، ولكن لو تحول الامر الى تقديس صيغة القطاع العام، بغض النظر عن فشله او فساده، او حتى تحوله، لكي يصبح عائقا للتنمية ذاتها، فإن ذلك يعني تحول المبدأ الى صيغة جامدة يمكن ان تؤدي الى الدمار الاقتصادي.

وهكذا، يمكن القول ان البراغماتية ـ كما حددنا سماتها من قبل ـ يمكن ان تكون وصفا اساسيا للطريق الثالث، بمعنى تركيزه على التوجه التكنيكي والعملي للسياسات القابلة فعلا للتنفيذ، والقادرة بفعالية على احداث التغيير ودفع التطور الاجتماعي. ويرى بعض الباحثين ان الطريق الثالث بذلك يمكن اعتباره «نموذجا بازغا»، بمعنى ان مبادئه تبزغ من واقع السياسات ـ المفاتيح التي تطبقها حكومة العمال وما شابهها من حكومة على مستوى العالم. وقد تبنى هذا الرأي جوليان لوغراند من مدرسة لندن للاقتصاد، حين قرر «ان حكومة العمال الحالية تمارس التطبيق بغير نظرية ومن هنا قد يكون من المفيد تحليل ما الذي تفعله الحكومة، لمعرفة هل هناك اتساق كامن في سياساتها، بمعنى وجود نموذج ضمني يمكن وصفه بأنه طريق ثالث». وقد قام لوغراند فعلا بهذا التحليل، وانتهى الى انه ـ من وجهة النظر المنهجية ـ تأكد فعلا اننا نستطيع ان نستخلص المبادئ في ضوء تحليل السياسات المطبقة.



وقد قام ايضا بتحليل مشابه ستيوارت هوايت من معهد ماساشوتس للتكنولوجيا واستخلص بعض سياسات رئيسية يقوم عليها الطريق الثالث، وإن كان مهد لحديثه بأنه لم يكتشف في الواقع منذ البداية اي «فكرة كبرى» يقوم عليها هذا الطريق، بل وجد ـ على العكس ـ تراكماً لأفكار صغيرة او من الحجم المتوسط، والتي يمكن لو انضمت الى بعضها ان تؤدي الى فكرة كبيرة.

وقد اكتشف هوايت من واقع تحليله لسياسات الطريق الثالث انه يقوم على عدد من الافكار الرئيسية ابرزها:

١- ينبغي النظر للدولة باعتبارها الضامنة «Guarantor» للسلع والخدمات وليس بالضرورة ان تكون هي المورد المباشر لها

٢- استعداد لقبول مختلف صور التبادلية «MUTUALISM» كطريق لتحقيق الاهداف اليسارية.

٣- تفكير جديد حول المالية العامة، في ما يتعلق بدور الدولة باعتبارها ضامنة للسلع النادرة.

٤- سياسة اجتماعية تتركز حول تشغيل القوى العاملة

٥- نزعة للمساواة.

وهناك باحث آخر ممن يفضلون التركيز على النهج العملي النازغ من خلال تحليل الممارسات، بدلا من الانطلاق من المبادئ والقيم، رهو بول توسن من جامعة ادنبره. وهو يقرر «من وجهة نظري، فإن الطريق الثالث يتضمن مجموعة مترابطة من الممارسات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تحكم العمليات الجوهرية في مجالات انتاج الثروة، وتخصيص الموارد، وخصوصا في ميادين اسواق العمل، ومكان العمل، ودولة الرعاية الاجتماعية».

ومن الاهمية بمكان الا نجعل الطريق الثالث يركز على كل شيء (مثلا لا يدخل في اهتمامه مباشرة الهوية القومية، ولا السياسة الخارجية، كما يقترح بعض الباحثين) ولا يتعلق هذا بالضرورة بوضع تدريج لأهمية الموضوعات، ولكن الغرض من ذلك وضع الحدود التي تسمح لنا بالتعرف على «مشروع رئيسي» هو الطريق الثالث يمكن التعرف على ملامحه وقسماته عبر المجتمعات وفي مختلف تجلياته، ومن خلال انماطه المتعددة. ولا شك ان اشكالية السوق في مواجهة الدولة، هي مفتاح من بين المفاتيح الرئيسية لفهم اتجاهات الطريق الثالث، ولكنها اشكالية لا تغطي كل الممارسات فهناك اسئلة ايضا حول الحاكمية الديموقراطية والمحاسبة، كما ان هناك موضوعات هامة أخرى تدور حول الاطراف الفاعلة في عملية التنمية الشاملة، وكذلك حول المصالح المختلفة، وأنماط التحالفات الاجتماعية.

وإذا وضعت هذه الآراء في الاعتبار، فإنه يمكن القول ان المناقشات حول الطريق الثالث التي ادارتها الشبكة الالكترونية لحزب العمال في بريطانيا، امتدت لتحلل مزايا سياسات جوهرية مطبقة بالفعل، ولتقييم اهميتها النسبية، وآثارها بالنسبة للاهداف الكلية ليسار الوسط في الوقت الراهن ولمبادئه في الوقت نفسه.

العام والخاص

النقطة الجوهرية في الطريق الثالث هي اتجاه لحل اشكالية العام والخاص وهي ـ كما نعرف جميعا ـ الاشكالية الجوهرية التي اختلفت حولها بضراوة مختلف الانظمة السياسية المعاصرة طوال القرن العشرين، والتي ما زالت على قائمة الموضوعات الخلافية التي ينتظر ان يستمر الجدل بشأنها في القرن الحادي والعشرين

والفكرة السياسية المحورية للطريق الثالث في هذا المجال، ان الدولة تقع على عاتقها مسؤولية ضمان حصول الناس على سلع معينة، ولكن ليس عليها ان تكون هي بذاتها التي توفر هذه السلعة للناس. وقد اصبحت هذه الفكرة معتادة في الوقت الراهن، وهي تعتبر من اهم الابداعات في مجال تخطيط السياسات. وقد ضرب بعض الباحثين أمثلة عملية في مجال التعليم والتدريب، حيث تدعم الحكومة الجهود المختلفة في هذا المجال، من غير ان تكون مسؤولة بالضرورة عن تقديمها للناس مباشرة. وهناك مثل آخر يخص «الحق في العمل»، حيث لا تلتزم الحكومة بتشغيل العاطل لفترة طويلة مباشرة، ولكن تساعد على ضمان حق العمل من خلال تقديم الدعم، لاجتذاب ارباب العمل في القطاع الخاص ليتولوا مهمة التشغيل.

وقد ذهب بعض الباحثين الى اهميه النهج المنفتح فكريا في تعامل الحكومة مع بعض المجالات ففي مجال التعليم او الصحة ـ على سبيل المثال ـ يمكن ان تحتفظ الحكومة لنفسها بحق الاشراف العام على الخدمات التعليمية والصحية، فإنه يمكن إتاحة الفرصة لوحدات القطاع الخاص، لكي تتخذ قراراتها بطريقة مستقلة، على اساس ان هذه السياسة طريقة جيدة لتعظيم الكفاءة في اداء الخدمة، من خلال المنافسة، ولتحقيق المساواة، وذلك عن طريق اشراف الدولة على عملية التمويل وبالطريقة نفسها، يمكن في مجال النقل العام، لاطراف من القطاع الخاص المتحررين من الضوابط المالية الحكومية في ما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية، والخاضعين في الوقت نفسه للقرارات التنظيمية للدولة، والمتلقين لدعم معقول منها، ان تقدم للجمهور خدمات اكثر فعالية وجودة، من تلك التي تقدمها مشاريع عامة تملكها الدولة، وتعاني من نقص التمويل، مما ينعكس سلبا على ادائها للخدمة. وقد اقترح احد الباحثين بالنسبة للحالة البريطانية، تخصيص خطوط مترو لندن كل خط على حدة، على ان يحتفظ بخط واحد على الاقل ملكية عامة، حتى تستطيع الحكومة ان تتعرف مباشرة على اقتصاديات التشغيل، وعلى كل



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٨

الفعاليات المتعلقة بالجوانب العملية. وخلاصة القول ان الخلافات في الراي لا تدور حول تدخل الدولة او عدم تدخلها، وخصوصا في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ولكن في نوع هذا التدخل، وفي الطرق المستحدثة التي يمكن فيها للدولة من خلال تدخلها ان تركز على بث الديناميكية في الاقتصاد، في سياق من العدالة والرعاية للمواطنين، ولكن في ضوء احترام كل الاطراف للمسؤولية المدنية.



الأمم المتحدة تحذر الدول النامية من العولمة

حذرت الامم المتحدة من التحديات الجديدة التى تواجه البلدان النامية من جراء العولمة.

قال ابدموندكين ممثل المنظمة فى القاهرة فى كلمة له بمناسبة الاحتفال بيوم الامم المتحدة أن العولمة اصبحت اكثر خطورة خاصة على البلدان النامية واكد ان الأزمة الأسيوية امتدت اخطارها إلى روسيا وأسواق شمال امريكا واوروبا.



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١١ / ١٩٩٨

صورة المستقبل

لقد جرى تفتيت العالم الى حبيبات صغيرة والآن يتم جمعه وفق ارادة ومصالح الكبار، وحتما سيكون الكبار اكثر تأن وروية ودقة في اختيار شركائهم وحلفائهم، وكذلك حرسهم وخدمهم وجواريهم.. ليصنعوا العصر الجديد بالطريقة التي تناسبهم وتستجيب لرغباتهم

هذا زمن الفرز والتجميع، وسيكون هناك اناس يستحقون الحياة، وآخرين لن يمكنهم العيش الا من خلال الاحسان والتبرعات واعمال الخير، وهؤلاء يمثلون ما نسبته ٨٠ في المائة من سكان الارض . هم فائضون عن الحاجة كما يقول الكبار في كتاب «فخ العولمة» لمؤلفه هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان. في نسخته العربية الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

بينما ٢٠ في المائة فقط من سكان العالم سيمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام

هذا هو عصر العولمة، حيث يتم التعاقد مع العاملين لدى شركة «ميكرو سيستمز» الاميركية بواسطة الكمبيوتر كما يقول مديرها جوج جيج، ويطردون من العمل بواسطة الكمبيوتر ايضا.

ولم تعد للحكومات ولوائحها اهمية في عالم العمل.

وفي وقت يكفي فيه خمس سكان العالم لانتاج السلع ولسد حاجة الخدمات رفيعة القيمة التي يحتاج اليها المجتمع العالمي.

وحيث المسألة هي اما ان «تأكل او تؤكل»، صورة شديدة السواد أليس كذلك..؟ لكن لماذا نراها سوداء؟ لاننا حسمنا أمرنا بأن موقعنا مع الذين سيعيشون على الحسنات والتبرعات ومن الجموع الفائضة عن الحاجة.

وهل هناك احتمال لغير ذلك طالما اننا امة جرى تفتيتها الى ذرات وليس فقط الى حبيبات ويتم جمعها وفق اهواء الكبار ورغباتهم؟ اين سيكون موقع امة في عصر يتحول العالم كله الى سوق واحد . وهي تفتقد لكل شيء تقريبا؟ ولا نشارك العالم نهضته الصناعية او العلمية او ثورته التكنولوجية، بل اغلبها بالكاد تستطيع التمييز بين المسجل والكمبيوتر

الاجابة واضحة الامور حسمت تقريبا. وكل ما نتمناه ان يقبل بنا عصر العولمة في الموقع الذي يراه الكبار، وشكرا للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب على نشره كتاب «فخ العولمة»

(أ. ر)



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١/١١/١٩٩٨

الديمقراطية والاقتصاد المختلط.. الطريق الثالث للنهضة

د . إبراهيم أحمد إبراهيم

أستاذ الاقتصاد والإعلام المنتدب بجامعة الإسكندرية

(الوصول إلى النهضة يفترض قيام تغيير عميق وقوى فى بنية المجتمع المصرى والقضاء على حالة التخلف والتبعية والوصول الى مستويات اخرى، قد تؤدى إلى طريق ثالث لا هو بالراسمالى ولا هو بالاشتراكى، بل طريق للتنمية والعدالة والطريق الثالث يتسم أهم ملامحه فى اتباع طريق يجمع بين مزايا الراسمالية ومزايا الاشتراكية، مع الابتعاد عن مساوىء كل منهما. وبتغيير عميق فى المجتمع المصرى نعتقد أنه يكمن فى الاعتدال واتباع الاقتصاد المختلط وبالديمقراطية الواسعة النطاق). وللوصول إلى النهضة نفترض ان التغيير قد يتم باحد الطرق او مزيج منها مجتمعة :

الطريق الأول : هو التغيير والترقى عن طريق تدرجى، سلمى، هادىء، أقرب إلى التطورية البراجماتية لاختيار احسن الطرق او الوسائل لتحقيق نتائج إيجابية للحياة السياسية الاقتصادية الاجتماعية لبلد ما، وسنة الحياة هى تغير وتتابع وتواصل الأجيال وهنا فالنهضة والتغيير يتمان بطريق طويل المدى.

الطريق الثانى للتغيير والنهضة : قد يكون ثوريا مفاجئا، نتيجة حدوث أزمات تمنع التطور الهادى المسالم والطبيعى لمجتمع ما. وهذا ماحدث فى الثورة الفرنسية مثلا وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. والأزمة هنا تعنى أن عدد الحلول للخروج من مشكلة مايقل عن عدد المعطيات، مما يضطر الفئات أو الطبقات الراغبة فى التغيير إلى استخدام التغيير الثورى المفاجىء للبحث عن مخارج بقلب طبقة او فئة اجتماعية مسيطرة على مقدرات الأمور فى مجتمع ما. وإذا لم يتقدم مجتمع ما، بقى فى أسر التخلف ونستطرد الآن فى شرح تطور نظم الراسمالية والاشتراكية ومناداتنا بنظام ثالث جديد

فاولا قام النظام الراسمالى على أساس الملكية الخاصة وحرية التعاقد والانتاج والعمل والاستهلاك والمنافسة خالصة من اى قيود من جانب الدولة التى ينحصر دورها فى الأمن الداخلى والدفاع الخارجى. وأن المصلحة الخاصة هى محرك النشاط الاجتماعى وقلبه الاقتصادى، وفى البحث عن المصلحة الخاصة تتحقق المصلحة العامة تلقائيا وهو ماسمى اليد الخفية.

ثانيا : وكرد فعل على مساوىء النظام الراسمالى ظهرت نظم الحكم الشمولية الاجتماعية، حيث قام الحكم فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا على أساس التخطيط المركزى عوضا عن نظام السوق.

والملاحظ للتاريخ المصرى المعاصر، وعلى مدى القرنين الأخيرين يشهد تقدما فى الإجمال من مجتمع متخلف لا يعى تخلفه الى مجتمع آخر، وإن كان أيضا متخلفا نسبيا عن المجتمعات الأخرى، إلا أنه يعى تخلفه وهنا نصل إلى المدخل فى أحداث النهضة فى مصر. فإذا لم تتم التغييرات بطريقة هادئة وتطورية وسلمية، وأساسها هنا، الديمقراطية بمعنى اعتماد التغيير على اشتراك إجمالى الشعب. إذ إن الديمقراطية فى نظرنا هى اشتراكية السلطة حيث لكل فرد، غنيا أو فقيرا، متعلما أم جاهلا، رجلا أم امرأة، صوت واحد يعبر به عن رأيه واشتراكه فى الحكم. ولكل شىء مزاياه وعيوبه، ولكن نزعم أن مزايا الديمقراطية، تفوق بمراحل عيوبها. فعملية التداول وتناوب السلطة وحريات الرأى والعقيدة وبصفة أشمل الحريات العامة تعنى أن الفرصة للجميع، الصفوة والعامة، فى الأداء واختيار من ينوبهم والاشتراك فى الحياة العامة لشعب فى وطن ما.

وهنا ندلى بدلونا، ونبحث عن طريق معتدل ينأى عن مضار الرأسمالية البدائية، وعن مضار الاشتراكية الشمولية بالمفهوم السوفيتى. ومايجب علينا البحث عنه هو طريق ثالث، له جوانب عملية براجماتية واضحة. هى الأخذ باحسن مافى الراسمالية من ديناميكية ومرونة وعملية مع البعد عن احتكار الثروة والسلطة. وفى النهاية الاقتراب من نظام مختلط جديد يقوم فيه نظام ديمقراطى جديد تنأى عن عيوب الديمقراطيات الغربية من حيث شكلية التمثيل واشتراك الأقلية فى الحكم وكذلك التغلب على صعوبات ومشاكل الاشتراكية ليس بالغائها تماما واجتثاثها من جذورها والاتجاه نحو الطريق العكسى وهو الراسمالية البدائية المبكرة الوحشية. وإنما فى الأخذ احسن مافى الاشتراكية من محاولة الوصول للعدالة بين الطبقات واستبدال اللجنة الحاكمة باحزاب متعددة، وتناول للسلطة وتداولها، والتخطيط المرن التاشيرى، واسع الأفق والمسار، فليس لفشل نظام ما الاتجاه إلى عكسه تماما بدون حساب الأرباح والخسائر. ومحاولة التعديل والمرونة فى تحديد الأهداف والجمع بين النظامين فى نظام اقتصادى واجتماعى مختلط يقوم على الجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة أو بين المشروع الخاص والمشروع العام وعلى أساس الجمع بين محاسن الفردية والجماعية أو بين المشروع الخاص والعام والبعد عن مساوئهما بالتوازن من اجل تحقيق أهداف النشاط الاقتصادى.

وهنا يقوم النظام المختلط والذى ندعو له على قيام المستهلكين باختيار السلع والخدمات التى يرون هم أنها تشبع احتياجاتهم وفقا لأهميتها النسبية. وأن يعمل أصحاب المشروعات الخاصة على تحقيق مصالحهم بتحقيق اقصى ربح ممكن. ولكن تتدخل الدولة لمنع المشروعات من الاحتكار أو فى المجالات التى تهدف مصالح المستهلكين، كما أنها تراقب الأسعار والاجور والانتاج بغرض مكافحة الاحتكارات. وأن تقام المشروعات العامة من أجل المصلحة العامة وليس على أساس انها بديل للمشروعات الخاصة وإنما مكملة لها. فإذا كانت اقتصاديات السوق الحرة لا تسمح بانشاء الصناعة الثقيلة، أو الخدمات الأساسية، عن طريق القطاع الخاص نظرا لانخفاض ربحيتها فيقوم بإنشائها القطاع العام. وبالنسبة لتوزيع الدخل القومى، فالأمر متروك جزئيا لقوى السوق، فأجور العمال وإيجارات المبانى والأراضى الزراعية يتحدد بقوى الطلب والعرض أولا ولكن تتدخل الدولة لوضع حد أدنى للأجور لحفظ حقوق العمال كما تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخول الكبيرة وإعادة توزيعها فى شكل خدمات للطبقات الفقيرة

كما يجب ان تظهر الفكرة التعاونية باعتبارها تمثيلا أفضل لمجهودات العاملين وتجمعهم الطوعى فى تنظيم أرقى سواء من الناحية الإنتاجية، او من الناحية الاستهلاكية، وتجميع جهود الفئات الفقيرة لتحسين مستوياتها المعيشية، دون استغلال أو انتقاص لرفاهيتهم. وأخيرا ان يتم النمو الاقتصادى من خلال نشاط المشروعات الخاصة والعامة فى إطار خطة تاشيرية مرنة لسياسة اقتصادية طويلة الأجل.

وإن تبقى مسائل ترقى لحد الانتقاد لأفكار النظام المختلط منها :

ماهى الحدود التى ينبغى للدولة ان تلزمها لترك الأفراد أحرارا فى اختيار السلع والخدمات

كما تثار مسالة المشروعات العامة وهل يبقى نشاطها أكثر مما هو عليه أو يقل ؟

كيفية تنشيط الفكرة القائلة باشتراك العاملين الفرديين خاصة المشروعات الصغيرة والطبقات الفقيرة فى منظمة تعاونية تقوم على أساس امداد المنتج الصغير بالخامات الأساسية اللازم لعمله. وان يتم تسويق هذا الانتاج تعاونيا وإعادة الربح إلى المنتج الصغير بعد خصم تكلفة الانتاج وهكذا نرى ان فى النظم الاقتصادية. كما فى أمور أخرى «أن مالا يترك جله لا يدرك كله».

وليس فشل نظام او آخر معناه الاتجاه نحو النظام الآخر بدون روية او اختيار، أو حتى بدون التعلم من أخطائه. فالنظام الرأسمالى قد تغير من راسمالية ناشئة من قلب الاقطاع إلى راسمالية التجاريين والصناعيين حتى الوصول إلى دولة الراسمالية المتاخرة، وعلينا هنا الوصول الى اقتصاد مختلط من ناحية والوصول سياسيا للديمقراطية.

وبذلك ننال أحسن مافى الأنظمة الاقتصادية والسياسية ونترك. بطريقة عملية وعلمية. مساوىء هذه النظم جميعا. لنصل الى مرحلة تتم النهضة فيها على أساس الوصول الى نظام ثالث يعتمد على الديمقراطية والاقتصاد المختلط.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٨/١١/٤

مانفستو الطريق الثالث!



السيد يسين *

في غمار عملية البحث عن الجذور التاريخية للطريق الثالث ومنطلقاته النظرية وجوانبه التطبيقية، أدركت أن الحديث قد يطول بنا، قبل أن نصل إلى النهاية المنطقية وهي اثارة السؤال الرئيسي: هل يمكن أن تترجم المبادىء النظرية للطريق الثالث إلى مقولات سياسية وسياسات اجرائية، تطرح على الناخبين من خلال برامج أحزاب يسار الوسط، ويصوتون لصالحها مما يدفع بهذه الأحزاب إلى مقاعد الحكم والسلطة؟

والاجابة على هذا السؤال الرئيسي نعم. فقد استطاع الرئيس كلينتون منذ أكثر من عشرين عاما وقبل أن يصل إلى كرسي رئاسة جمهورية الولايات المتحدة الأميركية أن يكون داخل الحزب الديمقراطي حركة جديدة هي «الديموقراطيون الجدد» والتي صاغت برنامجا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا جديدا يميل بشدة إلى اليسار، لأنه يهدف إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصحية للفقراء والمحرومين والمهمشين وأعضاء الأقليات المضطهدين. وقد صيغ هذا البرنامج بناء على تعاون وثيق بين علماء السياسة من جانب والسياسيين المحترفين من جانب آخر. ومن أبرز علماء السياسة الذين نظروا للطريق الثالث «ليبست» وهو من أبرز منظري علم السياسة، وله كتب عديدة من أشهرها كتاب «الرجل السياسي».

ومن ناحية أخرى استطاع توني بلير أن يحدث ثورة داخل حزب العمال، حين صمم على احياء فكر الحزب، وجعله أكثر تفاعلا مع المتغيرات العالمية والظروف البريطانية، وهكذا نشأ حزب العمال الجديد متبنيا طروحات الطريق الثالث، والتي أدت إلى سقوط المحافظين وانتصار حزب العمال، مما يعني بالضرورة اقتناع الناخبين بهذه الطروحات الجريئة التي تتجاوز الثنائية الشهيرة، ونعني فكر اليمين وفكر اليسار، لصياغة تأليف خلاق بينهما.

ونفس المحاولات... وان كان بوتيرة أبطأ-تحدث في الحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الاشتراكي الألماني.

الأفكار والسياسات

وربما يعبر أعمق تعبير عن هذه التحولات الكبرى في مجال السياسة المقارنة، أن حزبا بريطانيا ناشئا اسمه «الطريق الثالث» أراد أن يتبنى بشكل متكامل طروحات الطريق الثالث، وتحويلها إلى سياسات اجرائية. والذي مكنه من ذلك أنه متحرر من الصراعات الداخلية التي دارت رحاها بين يسار حزب العمال وبين يسار الوسط. ولذلك فقط طرح بصورة نقية -ان صح التعبير-نموذجا بارزا لسياسات الطريق الثالث، بتفاصيله على شبكة الانترنت بعنوان «الانتخابات العامة العام ١٩٩٧: مانفستو الطريق الثالث».

وقد قسم المانفستو إلى ستة فصول بيانها كما يلي: توسيع دائرة الملكية، الديموقراطية الحقيقية، التعدد الثقافي، الهوية القومية، منع الجريمة، والواقعية الخضراء.

ويبدأ الفصل الأول الخاص بتوسيع دائرة الملكية بمقدمة يقرر فيها أن الطريق الثالث يؤمن بأن توسيع دائرة الملكية من شأنه أن يحقق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، ودرجة أكبر من حرية الفعل، سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمعات المحلية، وهذا يعني أن الناس ستكون لهم درجة أعلى من الاشتراك في ملكية الأماكن التى يعيشون ويعملون فيها، وكذلك السيطرة عليها.



وقد يكون ذلك من خلال تملك أسهم في الشركات وغيرها من الهيئات التي يعملون فيها، مما يحقق الديموقراطية الاقتصادية.

وما يهدف إليه الطريق الثالث يختلف نوعيا عما دعا اليه حزب المحافظين العام ١٩٨٠ حين تحدث عن أهمية تأسيس «رأسمالية شعبية» وانشاء ديموقراطية تقوم على التملك. فقد ثبت من التطبيق ان خصخصة المشاريع العامة مثل الاتصالات والغاز والمياه، ليست سوى تركيز للملكية في أيدي عدد قليل من رجال الأعمال، وخصوصا هؤلاء المرتبطين بمصالح الشركات دولية النشاط. وبالرغم من أن عددا أكبر من الناس امتلكوا أسهما في هذه الشركات، الا أن ذلك لم يغير من الأوضاع ولم يتح لهم أي إسهام في السيطرة الديموقراطية على الشركات.

والطريق الثالث ينظر للشركات باعتبار دلالتها أكبر ووقعها الاجتماعي أعظم من أن تكون مجرد أداة لتنظيم الربح. ان الطريق الثالث في نظامه الاقتصادي المرتجى والذي يتجاوز كلا من الرأسمالية والاشتراكية، ينظر للشركة باعتبارها كيانا لتوليد الثروة له جذور راسخة في المجتمع، ويخدم مصالح المستخدمين والعاملين، والمستهلكين وحملة الأسهم. وبالرغم من أن أنصار الايديولوجية الجامدة لحرية السوق، وكذلك دعاة العولمة الاقتصادية جروا على عادة الإشارة المتكررة إلى نجاحات النمور الآسيوية مثل اليابان وكوريا وتايوان، الا أنهم -لسبب أو آخر- تجاهلوا ان الشركة في هذه المجتمعات ينظر اليها تقليديا باعتبارها كيانا يقوم على العلاقات المتبادلة بين أصحاب الأعمال والعمال، وعلى أساس أنها تخدم أهدافا قومية أوسع بكثير من المصالح الضيقة لأصحاب الشركة.

ويشهد على ذلك أن الالتزامات التي تقع على عاتق أصحاب الشركات ازاء العمال تفوق بكثير الالتزامات التقليدية في الرأسماليات الغربية، كما أثبتت ذلك بحوث جامعة برنستون الأميركية عن تكوين المصنع الياباني.

ويدعو الطريق الثالث إلى توسيع مشاركة العمال، وتدعيم العلاقات بين مكان العمل والمجتمع الأوسع. وتتمثل السياسة المقترحة بهذا الصدد في ثلاثة أمور:

(١) أن يصبح العمال أعضاء في الشركات التي يعملون فيها من خلال صناديق تنشأ لصالحهم، مما يسمح لهم بممارسة حقوقهم الفردية في التصويت، وفقا لعدد الأسهم التي يمتلكونها.

(٢) أن يحضر اجتماع الجمعيات العمومية للشركات ممثلون عن المستخدمين والعمال والمستهلكين.

(٣) ينبغي أن يقوم محاسب اجتماعي بتقييم كيف قامت الشركة بتحقيق أهدافها الاجتماعية المقررة.

وهذه السياسات من شأنها أن تحدث تحولا عميقا في ميزان القوة الاقتصادية في البلاد، ونظرا لجذرية هذه المقترحات، وان كانت في نفس الوقت عملية وواقعية، فإنها تمثل في الواقع تهديدا خطيرا للمؤسسة السياسية الحاكمة، أكثر من الصياغات الثورية الفارغة التي يرفعها اليسار، ومن دعاية الكراهية التي يتبعها اليمين.

ويتجه الطريق الثالث من ناحية أخرى إلى تشجيع الملكية التعاونية والتي هي صورة من توسيع دائرة الملكية في المجتمع وهناك جذور تاريخية راسخة للتعاونية في بريطانيا، بحيث يمكن القول أنها الأساس الذي بنيت عليه الأفكار الاشتراكية، نتيجة لجهود رجال مثل روبرت أوين، ورواد نقابات العمال.

ويرى الطريق الثالث أن التعاونيات تمثل طريقا ثالثا للعلاقات الصناعية، فهي تقدم ملكية مشتركة وعلاقات مع المجتمع، دون أن تعاني من اليد الثقيلة للدولة، وتقدم أساسا صالحا للمبادرة على المستوى الإنساني.

والطريق الثالث أخيرا، يشجع الاعمال الصغيرة للرجال والنساء. ولذلك هو يعارض تدمير مناطق التسوق المحلية، ويرفض الأعباء المتمثلة في المنافسة غير المشروعة من قبل الشركات الكبرى. ويريد أنصار الطريق الثالث أن يعكسوا التيار الذي ينزع إلى إنشاء مراكز تسوق خارج المدن. ويسعى إلى الحفاظ على الشارع الكبير داخل المدينة باعتباره قد لعب دورا تاريخيا بارزا كنقطة مركزية للتجمعات المحلية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١١ / ١٩٩٨

وفي سبيل ذلك يقترح ان تشمل سياسات تخطيط النقل العام اهتماما بامداد كل منطقة محلية بقلب وفضاءات اجتماعية جنبا إلى جنب مع المحلات والشركات. وينبغي اعادة النظر في التشريعات الخاصة بالأعمال الصغيرة، وتبسيطها، حتى تعود مرة أخرى لتصبح هى أساس الاقتصاد، وبداية لتحول في القوة والاعتمادية، بعيدا عن الشركات دولية النشاط والتي تمثل بسلوكياتها تهديدا للبيئة. وهم في ذلك يتفقون مع «شوماخر» صاحب الكتاب الشهير «الصغير هو الأجمل» والذي يقول فيه: «العمليات الصغيرة عادة مالا تهدد البيئة الطبيعية، بعكس المشاريع الكبيرة وذلك لسبب بسيط هو أن قوتها الفردية صغيرة في علاقاتها بقوى الطبيعة».

وهكذا يمكن القول أن فلسفة الطريق الثالث تتمثل اولا في اعادة صياغة النسق الاقتصادي وفق مبادىء جديدة مضادة للاتجاهات السائدة في الممارسة الاقتصادية العالمية. ذلك أنها ترية سد الفجوة بين أصحاب الأعمال والعمال، وتجنب سياسات المواجهة بما تتضمنه من إضرابات واعتصامات تهدد الأمن الاقتصادى، وذلك بالاشتراك الايجابي للعمال في ادارة شركاتهم، من خلال زيادة مساحة تملكهم لأسهم هذه الشركات. كل ذلك بشرط ألا يكون ذلك مظهرا شكليا للمشاركة.

ولذلك هناك تركيز على الشفافية، بمعنى حق كل عامل، في الوصول إلى المعلومات الحقيقية وليست المزيفة عن الوضع الاقتصادى لشركته، وحقه في ممارسة محاسبة الإدارة على انجازاتها، بالاضافة إلى ضرورة تراجد المستهلكين بالاضافة إلى العمال والمستخدمين في الجمعيات العمومية للشركات. واذا أضفنا إلى ذلك ضرورة تشجيع القطاع التعاوني، وتدعيم عالم الأعمال الصغيرة الذي كاد أن يندثر بحكم تغلغل الشركات الدولية النشاط بفروعها في الاسواق المحلية، لأدركنا أننا امام نسق اقتصادي جديد يقوم على المشاركة في اتخاذ القرار، والتوازن بين الحقوق والواجبات.

ولكن ماذا عن الديموقراطية الحقيقية التي ينادي بها الطريق الثالث والتي ترفع شعار «انتهى عهد القرارات التي تخصنا بغير اشتراكنا في صياغتها»؟ تحتاج الاجابة على ذلك إلى مقال مستقل.

---

* مستشار مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية



المصدر : الأهـرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٨

كيف يمكن تطويعها؟

التنمية البشرية.. فى مواجهة «العولمة»؟

شهد الاسبوع الماضي اثنين من المؤتمرات الهامة سواء من حيث القضايا التى تناولتها المناقشات داخل جلسات وورش عمل المؤتمرين أو الذين شاركوا فيهما.. اما المؤتمران فاحدهما عقد فى الاسكندرية حول مصر وعصر العولمة، والثانى عقد بالقاهرة حول الموارد البشرية فى مجال الصناعة، وقد شارك فى المؤتمرين نحو ١٥٠٠ خبير ومسئول اضافة الى وزراء الصناعة والتعليم العالى والقوى العاملة والانتاج الحربى. ويمكن القول ان كلا المؤتمرين كشف عن عدة نقاط يمكن اتخاذها بوابة حقيقية - اذا ما تم تحليلها والاستفادة منها - لدخول قرن جديد نستطيع فيه المنافسة داخل التكتلات العالمية التى تزداد يوما بعد يوم

وربما بدون قصد أو تخطيط ان يعقد المؤتمران فى اسبوع واحد، ومن المؤكد ايضا ان اختيار الموضوعات الرئيسية فى كلا المؤتمرين جاء من خلال فريقين عمل وضعا امامهما مصلحة الاقتصاد المصرى.

ففى مؤتمر مصر وعصر العولمة - ورغم المشادة التى شهدتها قاعة المؤتمر اكثر من مرة على مدى ٥ أيام الا ان توصياتها جاءت متزنة تماما وقوية وصريحة فالمشاركون فى المؤتمر - وحسبما يقول الدكتور أسامة عبد الوهاب رئيس جماعة الادارة العليا - حددوا عدة نقاط حقيقية تمثل تحديا كبيرا امام دخول مصر عصر العولمة ومنها ان الاقتصاد المصرى - ورغم نجاح برامج اصلاحه - مازال يعانى من مشاكل الانفجار السكانى، وضعف الموارد المستغلة ومحدودية الارض المأهولة وندرة الموارد المالية، وانتشار البطالة خاصة بين المتعلمين

وقد جاءت توصيات مؤتمر العولمة لتؤكد ان مصر لاتزال فى حاجة إلى معطيات جديدة وقوية كى تدخل هذا العالم خاصة فى مجال التعليم حيث يتطلب التطور الجديد اعادة التفكير فى نمط التعليم والعلاقة بين العمل والتعلم من خلال الحياة اليومية، وذلك من خلال اعادة هندسة العملية التعليمية فى اقتصاد مبنى على رأس المال المصرفى وعلى الركائز الجديدة لمنشآت الاعمال وفيما يتعلق بتطوير مسار التعليم خلال المرحلة القادمة اكدت التوصيات اهمية وضع الاطار التشريعى والسياسى والمالى اللازم لاصلاح التعليم، وبناء جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالى ومختلف قطاعات المجتمع، اضافة الى ضرورة مراعاة الالتزام بالمبادئ الاخلاقية والصرامة العلمية والفكرية.

ورغم ان مؤتمر مصر وعصر العولمة اكد فى توصياته أهمية الاهتمام بالتنمية البشرية من خلال اتباع نظم تعليمية متطورة ترتكز على الاستيعاب لا التلقين وتهتم اساسا بالعلوم التكنولوجيا الحديثة واعداد وتجهيز القيادات القادرة على مواجهة تحديات المستقبل الا ان مؤتمر تنمية الموارد البشرية للصناعة والذى اختتم اعماله اول أمس قد وضع العديد من النقاط فوق الحروف من أجل تنمية بشرية حقيقية تسهم فى الدخول الى عصر التكتلات والعولمة من خلال مرتكزات مهمة تتضمن جزءا من النجاح فى تلك القضية حيث اشار المهندس عادل عبد التواب وكيل أول وزارة الصناعة ورئيس مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى وامين عام المؤتمر الى أن القوى البشرية تعد واحدة من اهم الثروات القومية وإذا كانت التنمية البشرية - ووفقاً لما جاءت به أوراق، المؤتمر - تعنى اعداد الفرد وتأهيله ليتولى عملاً فى المستقبل الا انه لتحقيق ذلك يجب التخطيط له من خلال عدة مراحل تشمل تحديد الطلب على القوى البشرية وحصدها اقليميا ومهنيا، ثم الاعداد والتأهيل للعمالة والقوى البشرية المطلوبة، ثم التنظيم الجيد للقوى البشرية لتحقيق اكبر عائد منها وتدعيم السلوكيات الايجابية فى العمل وتطوير نظم التحفيز مع ايجاد صياغة علاقات عمل فعالة، وتحسين أوضاع العاملين وتهيئة أماكن العمل المناسبة

كانت هذه هى قراءة لبعض النقاط والقضايا التى تمت مناقشاتها فى حضور مسئولين وخبراء والسؤال: هل سيتم تنفيذ ما جاء من توصيات فى هذين المؤتمرين، خاصة وان خبراء ومسئولين على مستوى عال شاركوا فى وضع هذه التوصيات

صلاح زلط



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٨

هوامش على دفتر العولمة:



سطوة الأقوياء على الضعفاء !
وتعميق معايير عدم العدالة !

يركز البعض في - الداخل والخارج - على مفهوم للعولمة يقضي بحتمية «الخضوع القهري» للنظام العالمي الجديد ويبرر ذلك بالخسائر الضخمة لأي محاولة للخروج عن نظامها والتمرد على سلطانها القسري.. وهو مفهوم يتساوى تماما مع «التنازل الطوعي» عن جميع صور ومظاهر السيادة الوطنية وجميع أبعاد وتطلعات حرية القرار الوطني.. ويؤدي القبول بذلك إلى فرض نظرية استعمارية جديدة تقول بنفاذ السلطة الاستعمارية وفعاليتها من بعد استكمالا للواقع العالمي الجديد وتطورات التكنولوجية والمعلوماتية وما تؤدي إليه من القدرة على الاستشعار عن بعد بكل ما تتضمنه وتحتويه من قدرات السيطرة والتحكم والإدارة والعلم والمعرفة من ابعاد هائلة مكانية وما ينتج عنه من تغييرات جذرية في أساليب التحكم في مقدرات الآخرين والتدخل في شئونهم وتوجيه مصائرهم بغير حاجة للاستعمار المباشر والاحتلال العسكري.

ويؤدي القبول بهذا المفهوم الضيق والاستسلامي للعولمة الى خضوع جميع دول العالم على الأخص الدول الاقل تقدما وبالتالي الاقل ثروة ونفوذا - إلى ما يسمى «بصاحب الأمر العالمي» وهو القطب الأوحد المتمثل في الولايات المتحدة الامريكية فيما يخص الأمور الاستراتيجية والسياسية والوصول إلى اليقين القطعي بالخضوع لتوجهات ومصالح القوة الاقتصادية العالمية العظمي ممثلة في العالم الغربي الذي يملك بجناحيه الأمريكي والأوروبي الغربي بمفهومه التقليدي نحو ٤٠٪ من جملة الإنتاج الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى سيطرته على القدر الاكبر من التكنولوجيا المتقدمة والمعارف الفنية المتطوره والمعلومات وقدرة الاتصالات تدعمها المنظومة الحضارية الغربية والمنظومة العسكرية بكل ما تحتويه من عناصر الرعب النووي والجرثومي والكيميائي.

وشيزع ظاهرة الشعور «بالدونية» لدى البعض لا يعكس فقط النزوع إلى التخلي عن الجانب المعنوي «العام والخاص» للحياة الإنسانية والتنازل عن الإطار القيمي المحرك للصراع الانساني والحضاري والتاريخي المرتبط بالولاءات للأرض والوطن والحضارة والتاريخ المشترك .ولكنه يعني القبول المطلق - الذي يتساوى مع الاستسلام الكامل بغير قيد أو شرط بالخضوع الكامل لمصالح الآخرين وتطلعاتهم ورغباتهم للسيادة المطلقة وحيازة المنافع الكاملة بغض النظر عن كل اطروحات الحضارة المعاصرة عن الحرية وعن العدالة وعن المساواة.. وهو ما يصل بالعالم في النهاية إلى نظام قمعي شمولي ظالم وفاسد لا يملك فيه العبيد إلا فرصة الخضوع الكامل للاسياد ويؤدي ذلك في النهاية إلى خراب الكرة الأرضية ودفعها لمستقبل بشع مظلم من الاضطراب والفوضى ويتحول معها إلي احاديث عن «نهاية العالم» بمعنى خضوعه للنمط الغربي تتساوى مع فكرة دمار العالم مع سقوط النمط الغربي اسيرا لفكرة استعباد الآخرين والاستيلاء على ثرواتهم ومقدراتهم المالية وحرمانهم من ثرواتهم ومقدراتهم المعنوية.

ويؤكد أصحاب نظرية الدونية على صدقهم بالاشارة الى ان تباشير «العولمة المعاصرة» ارتبطت بالقضاء العاجل والسريع والفجائي على القطب العالمي المشاكس المتمثل في الامبراطورية السوفيتية المنهارة ومنظومة دول المعسكر الاشتراكي وأن الضربة القاضية» لم تسقط فقط معسكرا ودولا ولكنها اسقطت ايضا الايديولوجية الماركسية واخلت الساحة من أي وجود أو كيان للايديولوجية العدو والمناهضة.. ثم تصاعدت بعد ذلك حلقات التصفية الجسدية والتصفية المادية والمعنوية للقوى والحضارات المنافسة والمناهضة وصولا إلى تحقيق الانهيار المفاجئ والسريع لنموذج النمور الاقتصادية الاسيوية التي تجرأت واقتحمت عالم الدول الصناعية الذي هو بطبيعته عالم الكبار وناديهم الخاص .وتواكب مع ذلك الضربة القاضية الاكثر دلالة والاعمق مغزى والمرتبطة بترنح اليابان دولة المعجزة الاقتصادية العالمية وقائدة فكرة امكانية سيادة الجنس الاسيوي الأصفر على الاقتصاد العالمي ومقدرات كوكب الأرض وما يفتحه ذلك من أبواب وشبابيك وما كان يلقيه من أطواق نجاة وأمل للأجناس غير الاوروبية بالقدرة على تجاوز حلقات التخلف وكسر قيودها الحديدية واللحاق بركب المتقدمين والأكثر تقدما.



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ / ١١ / ١٩٩٨

ومسلسل الإحباط وتكسير العظام للنماذج الاقتصادية الطامحة للتقدم بالرغم من تبنيها النموذج الغربي وانماطه واساليبه الاقتصادية والسلوكية في النطاق الأسيوى يكشف بوضوح عن أبعاد الواقع العالمي الفعلي والتطبيقي «لصراع الحضارات» الذى لا يعترف إلا بتكسير العظام ونزع الأظافر وتقطيع الأطراف لكل القوى غير الغربية حتى لا تستطيع أن تدخل بصورة فعالة وإيجابية في حلبة الصراع العالمي ويقتصر الصراع داخل الحلبة على مفردات القوى الغربية فقط لاغير.

وتجسيد هذه الصورة البشعة للعولمة يبرز من خلال الامبراطورية الرومانية وقدرتها على حكم الشعوب وفرض الإرادة الرومانية القانونية عليها وهو ما يوصف باسم «السلام الروماني» بمعنى الخضوع للتصور الروماني لإدارة شئون الحياة والنشاط في إطار نسق قانوني يضمن خضوع الدول المستعمرة للقوة العظمي المستعمرة ويحقق في النهاية التدفق المنتظم للجزء الأكبر من ثروات وعائد النشاط والعمل الى «المركز الامبراطوري» في روما وقواه النافذة والحاكمة والحلقات المحيطة بها والمرتبطة بخدمتها وتامين مصالحها.

وفي ظل تغير المناخ العالمي وظروفه وآلياته لا يمكن فقط فهم العولمة في نطاق الصورة العميقة للاندماج الاقتصادي الدولي وما يعنيه من تداخلات وتشابكات حادة بين اقتصاديات دول العالم من خلال التدفقات المتسعة للأموال والاستثمارات والدور المتعاظم للمؤسسات المالية الدولية الكبرى بالإضافة الى التحكم الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية في الثروات التعدينية الحيوية واستغلال الثروات الطبيعية وللسطوة على حلقات الانتاج السلعي والخدمي باعتبار ان ذلك مظهر من مظاهر العولمة الحديثة والمعاصرة فقط لا غير .. في حين أن مدلول «العولمة» الحقيقي يرتبط بقدرة الأقوياء عالميا على النفاذ في عروق وخلايا العالم على امتداد خريطة الكرة الأرضية وفي هذا السياق فإن تحرير التجارة العالمية وقيام منظمة التجارة العالمية يعكس قدرة الأكثر قدرة على فرض شروط عامة يجب التزامها واحترامها بغير نقض او ابرام .. مع الابقاء على حق الأقوياء في فرض شروط مستجدة وجديدة تعمق سيطرتهم وسطوتهم تحت مسميات مستحدثة تتحدث عن مواصفات المنشا وعن الجودة الشاملة وحماية البيئة والظروف الانسانية للتشغيل وغيرها وغيرها من المتاهات التي تعجز عن مواجهتها و التعامل معها الدول النامية والأقل نموا.

ويعمق ذلك في النهاية سطوة القوى العالمية المسيطرة وتحكمها في إدارة شئون العالم وسط صرخات وانين الضعفاء من الكيل بمكيالين في القضية والموضوع الواحد والتجاهل العمد لابسط متطلبات وقواعد العدالة الدولية حتى على مستوى حسابات القياس والتقابل بين الخسائر والمكاسب

ويعمق المفهوم العصرى والحديث للعولمة مجموعة من المفاهيم القديمة والتقليدية للاستعمار المباشر باساليب ووسائل وآليات عصرية وحديثة تتلاءم مع التكنولوجيا والتقدم والتحديث يدور محورها حول الانتقاص القهرى من السيادة الوطنية للدول وما يرتبط به من الترويج لحتميات «الولاء المطلق» ليس فقط بمفهوم الحرب الباردة القائل بأنه من «ليس معى فهو ضدى» ولكن بمفهوم القوة القائلة بانه لا احد يملك مقدرة عدم الالتزام باوامرى وتعليماتى. ويؤدى ذلك في محيط الاقتصاد الى تعميق الفجوة الاقتصادية العالمية بين الفقراء والأغنياء وصناعة مناخ للأزمة في الدول النامية والأقل نموا واغتيال طموحات التقدم المشروعة والطبيعية في ظل سيادة مفهوم متعصب وضيق يجعل من التقدم حقيقة عنصرية بيضاء اللون وتفرض قدر التخلف على كل الآخرين على امتداد بقاع الأرض وخريطة العالم؟!



المصدر : الأهـرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٨

البازيلقى محاضرة اليوم حول موقع مصر فى النظام العالمى الجديد

يلتقى الدكتور اسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية مساء اليوم مع رجال الدعوة والائمة وطلبة وطالبات جامعة الأزهر حيث سيلقى محاضرة حول موقع مصر فى النظام العالمى الجديد ويأتى هذا اللقاء فى إطار الموسم الثقافى للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والذى يواصل جلساته ومحاضراته التثقيفية والتنويرية فى مجالات الدين والفكر والثقافة والعلوم والسياسة والاجتماع وأكد الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف أن الموسم الثقافى لوزارة الأوقاف قد حقق العديد من اهدافه حتى الآن نظرا لتضمنه العديد من الموضوعات المهمة التى تمس الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية للمواطنين.

وأشار إلى ان المحاضرات والندوات القادمة ستضمن اضافة إلى الدكتور اسامة الباز اليوم العديد من الشخصيات السياسية والدينية مثل الدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب والذى سيحاضر حول دور الحياة البرلمانية فى دفع مسيرة الديمقراطية وتدعيم العلاقات الدولية

أحمد عبد الخالق

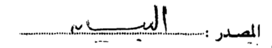
المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٨ / ١١ / ١٩٩٨

زقزوق والباز يتحدثان اليوم عن «موقعنا في النظام العالمي الجديد»

يشارك الدكتور محمود حمدى زقزوق وزير الأوقاف والدكتور أسامة الباز المستشار السياسي لرئيس الجمهورية اليوم في ندوة يعقدها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عنوانها «موقعنا في النظام العالمي الجديد».





المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٨

الأسئلة الحارقة

لم تمض الا عشر سنوات او تكاد على بدء التبشير بعالم جديد يقوم على العولمة وفتح الاسواق على بعضها وتحويل الدنيا الى ما تسمى بقرية كونية تتضاءل فيها المسافات وتتقارب الابعاد في زمن المواصلات المتطورة والاتصالات السريعة ذات الاسعار المنخفضة وكانت وسيلة العولمة هي سرعة وسرية انتقال المعلومات وثورة في الاتصالات مدعومة بثورة للمعلومات نقلها فضائيات لاتعترف لا بحدود ولاسيادة دول وتزيل عن ادوات الرقابة الوطنية كل اختصاصاتها وتحول الفضاء الانساني الى فضاء مفتوح وقد لايعرف قط متى بدأت هذه التوجهات تاخذ طريقها للواقع الفعلي ومتى بدأ الزخم وان كانت البوادر الكامنة قد توافرت منذ مدة قد تبدو طويلة نسبيا بمقياس ماحصل من متغيرات خلال السنوات العشر الماضية.

ولكن المعروف ان هذا التنظير بدا كأمر قائم منتشر مسيطر منذ منتصف العقد الماضي وما ان اخذت السنوات تتقدم نحو اخر العقد الثاني حتى استكملت مقوماتها وباتت العولمة هي النظرية السائدة بل لعلها تحولت لدى البعض الى ما يشبه الدين كما لو انها ستحل كل مشاكل العالم وكما لو انها مكتملة لايمكن ان يعتورها تقصير او خطأ وانها في طريق السير لن تصاب بنكسة.

وقد قامت العولمة كانتصار لليبرالية الاقتصادية وبشرت بعالم مزدهر للعاملين ونظرت للمستقبل على اساس تراجع العمل اليدوي الذي سيوكل للالة فيما يتولى الانسان الاعمال الامثل التي تعتمد استخدام العقل الذي ما فتئت تتطور معارفه وتتوسع وقال القائلون بنهاية التاريخ ونهاية العمل او نهاية العمل العضلي المضني المرهق وبشروا برفع حواجز الحدود واندماج الاقتصاد العالمي كما بشروا بان الذين لن يسعوا ذلك سيجدون انفسهم مطروحين على حاشية التاريخ يزداد وضعهم سوءا عاما بعد عام ومما ... هذه التوجهات انهيار الشيوعية كنموذج مجتمعي وظهور قصورها عن الاستجابة لمتطلبات المجتمع الحديث بل هناك من كان يقول ان الاصطناعية في العمل الاقتصادي ... صاحبت الماركسية قد ادت بعد وقت طويل الى بروز ذلك القصور وما الاعادة التي انتهت الدنيا برفع يديها استسلاما منذ اواخر العقد الماضي الا دليلا على عدم تأقلمها مع التاريخ ومقتضياته وواقع العمل الاقتصادي الذي بات محددا لكل شيء منذ بدايات الثورة الصناعية قبل قرن ونصف الى قرنين اثنين.

ولذلك فان كثيرا من المحللين يعتقدون اليوم بأن العولمة قد قامت على انقاض الصرح الاصطناعي الذي اقامته الشيوعية معتمدة على نموذج متناقض يستند بالاساس على الليبيرالية بعد تطوير تصرفاتنا وازالة شوائب ما علق بها من «السخاء» الاشتراكي مما يعني ان اعتماد الليبرالية او الرأسمالية واقتصاد السوق قاعدة مع ازالة ما يعيقهما والغاء فكرة اقامة المجتمع الذي يوفر كل شيء «بالمجان» اذا صح انه يوجد شيء مجاني في العالم واحياء ... الجهد والعمل ومجازاتهما الى اقصى الحدود.

ولكن وبعد عقد ... او العقد والنصف من ترك الحرية للسوق في ... توجهات العولمة الكونية التي لم تستكمل كل مقوماتها بعد للعيان يتساءل اليوم كثيرون ... الاعتقاد هو الجواب الصحيح او الجواب الاصح على التحديات التي تواجه العالم؟

يقول جاك اتالي المستشار المقرب السابق من الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتيران والمفكر المعروف والرئيس والمدير العام الاول للبنك الاوروبي للاعمار في اوروبا الشرقية:

«حتى العام الماضي كانت الفكرة السائدة هي ان السوق وحدها تكفي لتنظيم نمو العالم وان المؤسسات العالمية الموجودة فقدت مبرر وجودها وان الواجب خصخصتها ان لم نقل ازالتها اما اليوم فقد تغير كل ذلك حتى الاكثر هياما بالليبرالية يعترفون الان انه لايمكن ترك العالم ليتيه في غمار الفوضى ... عن ان هذا القول على وجاهته الظاهرة لايبدو ... الصحة ... اليوم ليست بالضرورة تلك المقولة ... بمعنى ... دور الدولة تعثر ولم يقع الغاؤه بل انه بدا اكثر خطورة ... دور الدولة تطور وبات اكثر ضرورة لا كمنتج او تاجر بل موجه ... الاقتصادية والاجتماعية ذلك ان التطورات الاقتصادية ... المالية التي توالت على العالم منذ اكثر من سنة وشككت في الكثير من المسلمات وادخلت البلبلة على ... قد هزت الكثير من القناعات في ... توالت الازمات متلاحقة في منطقة جنوب شرقي اسيا ... بعصف بالمنطقة وكانت لها اثارها السياسية في كل البلدان لعل ابرزها سقوطا ... في اندونيسيا وفي تايلاند وهما بلدان ... الازدهار الاقتصادي على النطاق الشمولي فان سكانهما مازالوا يعانون الفقر والخصاصة على الصعيد الفردي على اساس سوء وعدم عدل توزيع الثروة بين عناصر الانتاج

كما توالت تلك الازمات على روسيا التي تحولت منذ سبع او ثمان سنوات الى اقتصاد السوق ووصلت بها الى درجة خطيرة وهي اي الازمة ... اليوم ... ابواب بلدان امريكا اللاتينية هذا الى ما ... تباطؤ نسق النمو في البلدان الاغنى في العالم مما سيؤثر على مسيرة ... الدولية وفق ... العولمة التي جعلت ترابط البلدان يؤدي ... ومباشرة الى تأثر بعضها بما يجري في البعض الاخر وتفاعل اقتصادها بالتطورات الاقتصادية المسجلة هنا وهناك سواء كانت سلبا او ايجابا.

... حتى ... عن رجل المال المجري الاصل الامريكي الاقامة والجنسية «جورج سوروس» بدأ اخذ بالتساؤل مؤخرا عما اذا كانت السوق تستطيع وحدها ان تجد الاجابات المقنعة للتحديات التي تواجه العالم ... في هذه المرحلة ... بعيدا عن مؤسسات عالمية فاعلة؟



المصدر : البيـــــان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١/١١/١٩٩٨



بقلم

عبداللطيف الفراتي *

والسؤال من قبل هذا الشخص الذي لايمكن اتهامه بالحنين للاشتراكية او الميل الى العودة للاقتصاد الموجه له معنى خاص وما من شك ان كلا من كبار المحللين والمفسرين للازمة الاقتصادية الحاسمة والمنظرين ايضا له منطلقاته ولكن المؤكد ان الحيرة واضحة معمقة تحت تلك المنطلقات ولعله وجب القول هنا.

ان العولمة تبدو اليوم امرا لاتراجع عنه ذلك انها ظاهرة تطوريه للتنظيم البشري ليست لها مظاهر اقتصادية فقط بل ثقافية حضارية متكاملة وان تقارب المسافات ورفع الحدود ونفاذ الاصوات والصور المتنقلة بواسطة الاقمار الصناعية انما خلق ظروفا جديدة يستحيل تجاهلها وبذلك فهي اي العولمة تتجاوز الازمة وتعلو عليها وتتخطاها وهي خيار فرضه التطور البشري ليس نتيجة توجهات ايديولوجية ومن ثم يمكن القول ان العولمة سائرة في طريقها لاتلوي على شيء ومن ان يكون عائقا في وجهها مداه التطور التكنولوجي للتواصل ... الصريع ... والامر هنا ليس ... وضع نقط سؤال حولها ان اقتصاد السوق يبقى الحل الافضل امام الشعوب لتحقيق قدرتها فهو الذي يدفعها نحو العمل والتراكم السريع والتنافس المجدي واقتصاد السوق يقتضي الانفتاح وتفاعل الاسواق وتشجيع المبادلات وحركة الرساميل وانسياب الاستثمارات ولكن ايضا حرية انتقال الاشخاص وهو متلازم تماما مع العولمة واليوم فان اقتصاد السوق قد حقق تقدما متزايدا للسلع والخدمات والاستثمارات ولكنه وضع عوائق كبيرة امام انتقال الافراد وهو ما يشكل ... غير طبيعي لامره ومادامت ... هامة ... تفعل التحرر ... التحديات في الاقامة فان المبادلات بين الشعوب تبقى ناقصة وقد ... هذه ... المحاولات ... امام ندوة ... في ... «... في شعوب ... من قبل منظمة البوليسينو ... تكامل الحضارات» وبعد الدعوة الى تسهيل انتقال الافراد بين بلدان الشعوب وبلدان ... ان ... البشرية على مستوى الافراد ... في

حاجة الى تنظيم الى دولة واجهزة وسلطات تفصل بين الناس وشرطة ومحاكم وغيرها والانسانية توقفت منذ الحرب العالمية الثانية الى اقامة منظمة الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية لتفصل بين الدول على الصعيد السياسي عالميا ولكن محاولتها اقامة اجهزة للتدخل الاقتصادي والمالي كانت محدودة وربما وفي ظل مانجده من ازمة اقتصاد السوق وما هي ... من وجهة نظرنا يقتضي العودة الى اعادة تنظيم للمؤسسات المالية والدولية وصلاحياتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير الذي تمت اقامتهما سنة ١٩٤٤ في «بريتون وودز» في الولايات المتحدة والترتيبات التي قاما عليها لم تكن لعصرنا هذا ولم تتخيل مبلغ التعقيدات ولا الانفتاح الذي سيصيبه فما كان لـ«جون مينارد كينز» و«ل.هاري ديكستر» ان يتصورا كيف سيكون عليه العالم عشية القرن الحادي والعشرين ولعله جاء الوقت اليوم لعقد «بريتون وودز» جديد وتصور ... مختلف يتماشى وواقع العولمة التي فرضها الواقع ولم تفرضها ايديولوجية معينة وواقع اقتصاد السوق الذي فرض نفسه ... من الواقع غير مفروض عليه واعطاء هذه الاجهزة بعد تصور ادوارها وآلياتها سلطات تتماشى مع واقع القرن الجديد الذي وضعت الانسانية رحلها داخل عتبته وانه لمن الغريب اليوم ان نجد القوى العظمى تناهض مثل هذه الفكرة.. ولكن كذلك الدول الصغيرة فكرة اعطاء سلطات قوية لمثل هذه الاجهزة الدولية لتلعب دورا تعديليا ضروريا لتنظيم ... وتجد في نفس الوقت ان دول الجنوب والعالم الثالث تتخذ نفس الموقف على اساس ان هذه الاجهزة هي بيد الامبريالية العالمية الوقت ... لتدرك ان العالم دخل مرحلة لا... منها من التداخل ولعله جاء والتكامل مفروضة بطبيعة المرحلة والعصر والتقدم التكنولوجي وان من مصلحة الدول الصغيرة بالذات ان تعمل على تخفيف الآثار السلبية لذلك عبر اجهزة قوية ... وان ... الامر ما امكن للولايات المتحدة او من يشاركها ... من الدول السبع الاكثر تصنيعا في العالم.

والوعي بهذا شمل كل العالم دوله الكبيرة ودوله الصغيرة ولذلك ... القيادات المالية والمقيمة في الدول الكبرى اجتماعات الاسبوع الماضي غير انها اجتماعات لم تنته الى نتيجة ومن الواجب ان يتم ... باجتماعات ... فيما الصغار حتى تكون حلول المستقبل لاصلاح النظام المالي العالمي نتيجة وفاق دولي ولاتبدو مفروضة وحتى تضع في الاعتبار مصالح الجميع.

والذين يقفون موقف الضد من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي ... يعرفون انه ... السيطرة الاميركية الغربية على الاقتصاد الدولي ... ولكن يمكن ان تكون تلك الاجهزة هي النصير الوحيد بعد اصلاحها للضعاف من ... والشعوب.

★ كاتب وصحفي تونسي



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٩

الديموقراطية الحقة!



السيد يسين *

لا نبالغ إذا قررنا انه لم تشغل الفضاء الفكري والمجال السياسي في القرن العشرين قضية مثلما شغلته مسألة الديموقراطية.

وإذا كان الصراع الايديولوجي المحتدم بين الرأسمالية والماركسية محور الحياة السياسية، فإن الخلاف حول الديموقراطية، وحضورها أو غيابها كان أحد موضوعات الصراعات الرئيسية. وليس هذا غريبا على كل حال. فمنذ قديم كانت الطموحات الانسانية - بغض النظر عن أنماط النظم السياسية - تتركز في قيمتين الحرية والعدل. وقد تباينت النظريات المتعددة في الاجابة على سؤال كيف نحقق حرية المواطن، وما هي التنظيمات المثلى التي تكفل له ان يمارسها بما لا يضر المجموع. غير أن المشكلة التي تحدت جهود المنظرين والسياسيين، هي أن الحرية من دون توفير الحد الأدنى من العدل قد تفقد معناها على أرضية الواقع. كما ان تحقيق العدل مع مصادرة الحرية يمكن ان يؤدي الى العبودية الانسانية. ومنذ ظهور الماركسية كحركة فعالة على مستوى التنظير والممارسة، لم تتوان عن توجيه النقد العنيف لمفهوم الحريات وممارستها في الديموقراطية البورجوازية. وتمثل هذا النقد اساسا في كون الحريات السياسية ذاتها التي تفخر الرأسمالية بتحقيقها هي حريات وهمية، لأن مقاليد الأمور جميعا تتجمع في الواقع في أيدي فئة الرأسماليين الذين يمثلون الطبقة الاجتماعية المستغلة، ومن هنا فالطبقة المستغلة، لا تملك أي حقوق سياسية، بالاضافة الى الظلم الاجتماعي الذي يقع على عاتقها.

ومن هنا ركزت الماركسية تركيزا شديدا على الديموقراطية الاجتماعية، التي تعني في المقام الأول تحقيق العدالة الاجتماعية، بعد القضاء على طبقة الرأسماليين المستغلين، من خلال تأميم وسائل الانتاج، والغاء الملكية الفردية، واستحداث صور متعددة من الملكية الجماعية. أما الحريات السياسية الموجودة في النظام الرأسمالي، فقد وصفت بأنها حريات بورجوازية، صيغت لحساب الطبقات المستغلة.

وحين قام الاتحاد السوفييتي بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى، وبعد تأميم وسائل الانتاج، وإلغاء الملكية الفردية، صادر الحزب الشيوعي الحريات السياسية، واعتبرها مسألة ثانوية، تأتي بعد سد الاحتياجات الاساسية الاقتصادية لمجموع الشعب. في حين أن النظم الرأسمالية اعتبرت الحريات السياسية هي الاساس. لانها إذا كانت تؤمن بحرية السوق الاقتصادي، فقد كان لزاما عليها ان تؤمن أيضا بحرية السوق السياسي - ان صح التعبير - في صيغة الانطلاق من العددية الحزبية ودورية الانتخابات وتداول السلطة. وكان اتجاه الرأسمالية لحل مشكلة العدل الاجتماعي، ومواجهة تحدي صراع الطبقات. هو تصميم عدد من البرامج الاجتماعية تطبق على العاملين في حالات البطالة وفي مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية.

ويثور سؤال رئيسي: ماذا كانت حصيلة الصراع بين أنصار الديموقراطية الاجتماعية كما طبقت في الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الاشتراكية. وبين الديموقراطية السياسية كما مورست في البلاد الرأسمالية؟

يمكن القول ان الحصاد النهائي للصراع الايديولوجي في القرن العشرين يتمثل في نتيجتين أساسيتين ينبغي الوقوف امامهما طويلا. النتيجة الأولى فشل نظرية الديموقراطية الاجتماعية فشلا ذريعا، بعد ما تأكد ان الانسان لا يعيش بالخبز وحده! وانه لا بد له ان يمارس حرياته السياسية والتي تتمثل في حرية التنظيم وحرية التفكير وحرية التعبير. والنتيجة الثانية ان الحريات السياسية التي هي معلم من معالم الديموقراطية الرأسمالية، لا يمكن ان تغني الانسان عن ضرورات عدالة التوزيع.

وإذا كانت الرأسمالية قد نجحت زمنا في ابتداع صيغة برامج الرعاية الاجتماعية تلافيا للصراع الطبقي. والتي طبقت في اطار ما أطلق عليها «دولة الرفاهية الاجتماعية» أو بمعنى أدق «دولة الرعاية الاجتماعية» فان هذه الدولة تمر منذ سنوات طويلة بأزمة حادة نتيجة عجز الحكومة الرأسمالية عن تمويل هذه البرامج، مما أدى بها الى تقليصها الى الحد الأدنى، أو حتى التفكير في إلغائها كلية. تحت ضغط قوى السوق الرأسمالية المتوحشة، مما أدى الى تزايد عدد الفقراء، واتساع دوائر المهمشين. وانتشار العنف والجريمة، وارتفاع معدلات البطالة.

الطريق الثالث

وتأتي نظرية الطريق الثالث وخلفها الخبرة المريرة التي شهدتها الانسانية مع النظم الاشتراكية الجامدة، التي ضحت بالحرية لحساب العدل، ومع النظم الرأسمالية التي ضحت بالعدل في سبيل الحرية. جاءت نظرية الطريق الثالث لتحاول تقديم اجابة مختلفة لمشكلة الديموقراطية.

وقد عبر عن الاتجاه الرئيسي للطريق الثالث جون كوروبول الاستاذ بكلية كيبل في جامعة اكسفورد حين قرر ان «الطريق الثالث يهتم في مجالات صنع القرار اهتماما بالغا بكيفية صنع القرار، بطريقة لا تقل عن اهتمامه بالقرارات النهائية التي تصدر، بعد مرور القرار في العمليات المختلفة التي تكفل إصداره على أحسن صورة».

والواقع ان الإصلاح الديموقراطي يعد أحد السمات الرئيسية لعملية التجديد في السياسات التي يحاول الطريق الثالث ترسيخها.

ومن استعراض اعمال الندوة الالكترونية التي عقدت عن الطريق الثالث. يمكن القول ان عديدا من الآراء عبرت عن عدم رضائها عن عملية التمثيل السياسي التي هي محور الديموقراطية في المجتمعات الديموقراطية الغربية. والنقد الرئيسي الموجه هنا ان من ينوب عن الأمة تبعد به الشقة عن التمثيل الحقيقي لمصالح الناخبين. ويمكن القول ان نقد عملية الإنابة أحد الموضوعات المثارة منذ سنين.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨

باعتبارها فشلت في التعبير عن المطالب الحقيقية للناس نتيجة تأثير قوى السوق، من خلال تمويل الحملات الانتخابية، على نجاح مرشحين لا يستحقون، وإقصاء المرشحين الحقيقيين الذين يعبرون حقا عن هموم الناس واحتياجاتهم.

واتجهت بعض الآراء الى ضرورة استحداث وسائل جديدة تكفل استطلاع رأي السياسيين في الموضوعات الحيوية من جانب، وتضمن تحقيق أوسع مشاركة سياسية من جانب آخر. وهناك اتجاه للتوسع في الاستطلاعات الالكترونية للرأي العام، وبحث الاجراءات الكفيلة بتحقيقها. وقد استحدثت شبكة الانترنت طرقا متعددة لقياس الرأي العام عن طريق البريد الالكتروني. والهدف هو الوصول للناس لمعرفة آرائهم واتجاهاتهم. ويرى البعض ان الحل يكمن في توسيع دائرة التشاور مع الناس قبل إصدار التشريعات الجديدة، ولكنهم يؤكدون على ان التشاور ينبغي ان يكون حقيقيا ولا يكون مجرد تطبيق شكلي. ومثل هذا الاتجاه هو الذي من شأنه القضاء على عوامل الشك لدى المواطنين إزاء الحكومة وسياساتها.

غير أن هناك آراء متعددة في مجال التحديد الديموقراطي، لعل أهمها تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيعها على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار، بالاضافة الى تدعيم الحركات الاجتماعية المستقلة. وهناك إشارات هامة الى خطورة العقبات التي يمكن ان تواجه عملية التجديد الديموقراطي التي تهدف الى اشتراك أكبر عدد من الناس في عملية إصدار القرارات والتشريعات التي تسن لصالحها. وأهم هذه العقبات الحرب الشرسة التي عادة ما يشنها أصحاب المصالح، والذين من شأن هذه القرارات والتشريعات ان تمس مصالحهم الاقتصادية. ولعل خير مثال على ذلك الاصلاح في مجال الرعاية الصحية، الذي حاول ان ينفذه الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وما جوبه به من اعتراض ومقاومات عنيدة.

ويمكن القول ان الاهداف العامة للطريق الثالث في المجال الديموقراطي تتمثل في اعادة اختراع وسائل جديدة للحكم الفعال، واعادة صياغة العلاقات بين الدولة والأسواق والمواطنين، واستكشاف المجالات الجديدة. وفي هذا السياق هناك تركيز على أهمية خلق مؤسسات وسيطة لتعميق الديموقراطية واعادة تأسيس المجتمع المدني.

وإذا أردنا تخليص الاتجاه العام للتجديد الديموقراطي الذي يحاول الطريق الثالث استخدامه، لقلنا انه يندرج تحت ما يطلق عليه «الديموقراطية التشاركية» التي تلعب فيها مشاركة الجماهير دورا بارزا على حساب فكرة التمثيل السياسي والإنابة التقليدية. وفي هذا المجال يقع على عاتق الحكومة ان توسع دائرة التشاور مع المواطنين والمنظمات الاجتماعية خارج الأطار الدستوري التقليدي، الذي يعطي الحكومة فقط ونواب البرلمان حق اقتراح مشروعات القوانين.

التجريب الديموقراطي

وإذا طالعنا - بإمعان كتابات الطريق الثالث، لأدركنا انه في مجال الاصلاح الديموقراطي يبدو الاتجاه الى التجريب واضحا، في حين ان المقترحات العملية القابلة للتنفيذ ما زالت في طور التفكير. ولعل السبب يرد الى أن الأساليب الديموقراطية التقليدية التي تتمثل اساسا في دورية الانتخابات، والحملات الانتخابية، والوعود التي تقدمها الأحزاب فيما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع عجز أغلبها عن تحقيقه، وموضوع التمثيل السياسي، الى آخر هذه الصور التقليدية، تبدو راسخة تماما، ومن الصعب تغييرها أو تطويرها.

بعبارة أخرى محاولة تطبيق نظام للديموقراطية المباشرة على غرار ديموقراطية أثينا تبدو مسألة مثالية وغير واقعية، في اطار مجتمع معقد ومركب، حافل بالطبقات والشرائح الاجتماعية المتصارعة، وخاضع في كثير من الاحيان لنفوذ أصحاب المصالح. وحتى فيما يتعلق ببعض المقترحات المبتكرة مثل وسائل الاستطلاع الالكتروني فلها عيوب معروفة، أهمها أنها ستنحصر فيمن يملكون أجهزة للحسابات الشخصية في منازلهم، ومعنى ذلك خروج أغلبية المواطنين من هذا المجال.

وأيا ما كان الامر، فيمكن القول ان الطريق الثالث لم يقدم حتى الآن نظرية متكاملة الأركان، تغطي المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. انه مجرد خطوة أخرى - وان كانت بالغة الاهمية - في مجال التجريب السياسي في عالم ما بعد الحرب الباردة.

---

* مستشار مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٨

العولمة تتقدم إلينا ونتقدم نحوها

فى تعبير قوى وبليغ أوجز واحد من أبرز الاقتصاديين العرب ، وقال . إن العولمة آتية لاريب . ولو كنتم فى بروج مشيدة ! وبالفعل فإن خطى العولمة تتقدم نحونا وفى العالم من حولنا ، بل ونتقدم نحن وغيرنا على طريقها وإن بقدرات متباينة ، ومن ثم بحظوظ متفاوتة

ولكن تبقى أسئلة جوهرية : ماهى العولمة وهل هى مجرد مؤامرة أو نزعة أمريكية للسيطرة على أربعة اركان الأرض ؟ وماهى القوى المولدة والدافعة للعولمة باعتبارها محصلة لعمليات موضوعية واختيارات ارادية ؟ وهل يمكن وقف تقدمها المتسارع أو الفكاك من حصارها المتزايد؟ وهل ثمة امكانية ومصلحة وقدرة قومية مصرية لتعظيم ما تعد به العولمة من فرص ومكاسب وتقليص ما تنذر به من قيود وخسائر ؟ ولا أزعم أن ثمة اجابات جاهزة ، مانعة وقاطعة ، على هذه وغيرها من الأسئلة المشروعة .

والواقع أن العولمة مفهوم مركب ، بأبعادها المتعددة المتشابكة ، وحتى فى بعدها الاقتصادى الذى نركز عليه هنا .

وباختصار ، فان العولمة ليست تلك السوق العالمية التى تكونت فى فجر الرأسمالية ومع ظاهرة الاستعمار ، وما ارتبط بها من تجارة دولية وتصدير للرأسمال ونهب للمستعمرات

كما تتجاوز عواقب العولمة ما ترتب على أزمة الكساد الكبير فى مطلع الثلاثينيات من هذا القرن من حرار لاقتصادات البلدان شبه المستعمرة مثل مصر ، التى فرض عليها تقسيم العمل الدولى الاستعمارى التخصص فى انتاج القطن للتصدير

وقد نقول بايجاز ، إن العولمة تعنى تسريع الانفتاح على السوق العالمية ، وذلك عن طريق اجراءات تدفع نحو ازالة الحواجز أمام التجارة الدولية للسلع والخدمات ، والغاء القيود على الاستثمار الأجنبى المباشر ، فضلا عن تحرير التدفقات المالية والنقدية فى « القرية المالية العالمية »

كما تعنى العولمة تعميق الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وذلك عن طريق ارتقاء التخصص الانتاجى العالمى من تخصص فى انتاج السلع الأولية أو الوسيطة أو النهائية الى تخصص فى انتاج مكونات سلعة واحدة حسب المزايا التنافسية ، وهو ما تجسده ظاهرة المصنع عالمى الأقسام » وفى ظل العولمة يتراجع دور الدولة فى اتخاذ قرارات تخصيص مدخلات وتبادل مخرجات الانتاج والتجارة والتمويل على الصعيد العالمى

ودون أن تسبق الراية التجارة كما فى عهد الفتوح الاستعمارية ، يتزايد دور المستثمر الخاص الهادف أساسا الى تعظيم الربح أو الريع خاصة الشركات المهيمنة عابرة القومية ومتعددة الجنسية ، ولكن أيضا الفرد المستثمر أو المتاجر أو المضارب - وإن بواسطة الكومبيوتر الشخصى من المنزل أو المكتب ، وهو ما تجسده ظاهرة « التجارة الاليكترونية العالمية»

ولايخفى أن الثورة العلمية التكنولوجية - وليست المؤامرة - تمثل أهم قوى الدفع التى تفسر ظاهرة العولمة بمعانيها وفى تجلياتها السابقة

إذ عبر الشبكات الدولية للمعلومات والاتصالات تتقلص أبعاد الزمان والمكان فى القرية العالمية ، وتتضاعف « التجارة الاليكترونية » فى السلع والخدمات والأوراق المالية والائتمان والعملات ومع ثورة النقل والمواصلات تقل تكاليف تبادل المكونات فى « المصنع العالمى » المنتشرة أقسامه من الشرق الآسيوى حتى الغرب الأمريكى مرورا بالقارة الأوروبية وتتزايد فرص تعظيم مكاسب الأطراف التى تتخصص فى انتاج مكونات يتعاظم محتواها المعرفى وتتضاعف قيمتها المضافة

ولاشك أن خطى العولمة تتقدم إلينا ونتقدم نحوها ليس جراء الثورة العلمية التكنولوجية وحدها ، وانما أيضا جراء استراتيجيات وسياسات واجراءات بعضها تحركه المصلحة وتسانده القدرة ويحفزه الكسب ، وبعضها الآخر يبعثه الأمل ويمليه الضعف ويقيده الخوف

وهكذا ، نرى عولمة النظم الاقتصادية الاجتماعية باعادة تشكيلها على صورة اقتصاد السوق ، ونقرأ عولمة السياسات الاقتصادية باعادة صياغتها وفق اتفاقات الجات الأخيرة ، ونستوعب عولمة المفاهيم كما تتجسد فى تبدل مفهوم الأمن تحت تأثير التعلم من الهزيمة السوفيتية فى الحرب الباردة ، ونفهم عولمة الأولويات للتأقلم مع مقتضيات تعظيم التنافسية العالمية الخ

واذا تأملنا العولمة بمفاهيمها وتجلياتها وأبعادها السابقة ندرك أن مصر قطعت أشواطا وتتقدم نحو أشواط أخرى على طريق العولمة ، وهو ما يتوافق فى رأينا مع مقتضيات المصلحة القومية ، ويستند الى قدرات مصر الكامنة

ويبقى الأهم ، كما ينبغى أن نتعلم من دروس الأزمة الآسيوية والروسية ، بل والأزمة العالمية المحتملة كيف نقلص عواقب ضعف المناعة ازاء الانكشاف الخارجى ونرتقى بآليات التأقلم الايجابى مع مخاطر العولمة ؟ والأهم كيف نسرع خطى الارتقاء بالقدرة التنافسية المصرية على مستوى المجتمع وفى قطاع الأعمال حتى نضاعف نصيبنا من مكاسب العولمة ؟

د . طه عبد العليم



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ / ١١ / ١٩٩٨

الحضارة الغربية والنظام العالمي الجديد

سفير

نصر مصطفى مهدى

لم تعد الحقائق والثوابت التى أكدتها ودعت إليها كل الرسالات السماوية والقيم الأخلاقية، متفقا عليها ومعترفا بها من قبل أكثر الناس، فلهذه الحقائق والثوابت خصائص يراها بعض الناس على صورة، ويراها أناس آخرون على صورة مناقضة، لأنها تبعث فى نفوس البعض الحب الشديد لها، هذا اذا سلمت النفوس من سوء النية، كما تبعث فى نفوس الآخرين البغض الأشد اذا ساءت النيات وران الهوى على القلوب والبصائر، من هذا المنطلق يجد الكتاب الذين يتعرضون لمجريات الأحداث العالمية فى شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، صعوبة بالغة وقد يخجلون عندما يستشهدون على ما يكتبونه فى مقالاتهم أو حتى فى أحاديثهم بما جاء فى الكتب السماوية أو أحاديث الرسل أو القيم الاخلاقية التى تعرضت لهذه الميادين تفصيلا، حيث يشعرون أن القارىء فى هذا الزمان الردىء يعتبر ان ذلك الربط والتحليل عين التخلف، وان التحرر من هذا المنهج بالاستناد الى ما يتصورون انه حقيقة علمية أو الاستشهاد بنظريات لأى من معاهد الدراسات، أو أى احصائيات لأى من مراكز الاستفتاءات هى المراجع التى يثق فيها انسان هذا العصر، الذى أرضعته أجهزة الاعلام العالمية ليل نهار من ثدى الحضارة الغربية، التى لوثت أفكار أجيال عديدة فأفرزت بذلك تلوثا أخلاقيا وبيئيا عاما.

فقد أحكم الاعلام العالمى سيطرته على فكر ونمط حياة الانسان، ورسخت عاداته التى اكتسبها بعيدا عن أى قيم دينية او اخلاقية، باعتبار ان هذه القيم قد أمست بالية متخلفة، حيث يخجل معظم الناس من مجرد ذكرها بل التذكير بها من قبل رجال الدين يعتبر عاملا منفرا منهم.

ان التقدم الذى احرزته الحضارة الغربية فى البحث العلمى والاكتشافات المذهلة والمتلاحقة خاصة خلال النصف الثانى من القرن العشرين، قد اعطى الانسان المعاصر احساسا عميقا بأنه أوشك أن يمسك بمقدرات المعمورة سواء على سطحها او أعماق محيطاتها او فضائها

لقد كانت نهاية النصف الأول من القرن العشرين هى البداية الحقيقية لظهور قوتين هائلتين هما :الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى السابق. بعد حروب عالمية وصراعات مدمرة للسيطرة على ثروات العالم من المواد الخام وفى مقدمتها الطاقة. وقد تمكن العالم من العيش فى شبه سلام متقطع ظاهرى فى ظل نظام عالمى ذى قطبين، الى أن انهار أحد القطبين مما مكن القطب الاخر من الانفراد بالهيمنة والاعلان عن قيام نظام عالمى جديد ان هذا النظام الذى بشرت به الأصابع التى تحرك الولايات المتحدة كاداة لها واعتقدت انه بداية لعصر هيمنتها الشاملة على قدرات هذا الكوكب، من فضائه الى أصغر موقع على سطح ارضه يمكنها قصفه وبدقة بصواريخها

فاذا كان هذا الاعتقاد هو من افرازات حضارتها الغربية وعقيدتها المادية ورسالتها الدولارية، فإن الواقع يخالف ذلك تماما، فالحقيقة التى سيدركها الجميع ان العالم الذى يشرف على عتبات القرن الحادى والعشرين رافعا لافتة النظام العالمى الجديد، هو عالم متداع ينخر السوس فى عظامه وقد شارف على انحلاله. خلاصة ما يقال فيه انه عالم فقد العقيدة كما فقد النظام فضلا عن العدل والقيم حيث فقد اسباب الطمانينة الحقيقية باطنية كانت او ظاهرية

ان الفطرة قد دعت الانسان الى الاعتصام بالأسرة والوطن والأمة، كل ذلك تحت مظلة العقيدة الدينية، باعتبارها الدروع التى يحتمى بها الانسان ليحفظ بها انسانيته وقيمه الأخلاقية وحياته وارضه ودمه وعرضه، فجاءت الحضارة الغربية ومن ورائها يد خفية تحطم هذه الدروع واحدة تلو الاخرى. فبعد التفكك الذى أصاب الأسرة وكذلك الوهن الذى حل بفكرة الوطنية والانهيار الذى لحق بالقومية، لم يعد يهدد مسيرة النظام العالمى الجديد ويقف عقبة امامه سوى الرسالات السماوية، رغم ضعف وتشتت وسلبية المتمسكين بها، ومن اجل تحطيم هذه الدرع الأخيرة حشدت الحضارة الغربية كل طاقاتها متمثلة فى عقيدتها المادية العلمانية ومشروعها لنظام عالمى جديد. وما العولمة والشراكة واخواتهما الا أحدث أسلحة هذا النظام العالمى الجديد الذى تحركه يد خفية باصابعها الخمس: الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد وحلف الاطلنطى والصهيونية العالمية.

إلا انه رغم بلوغ هذه الحضارة قمة رقيها وأوج نهضتها المادية، فعندما فقدت هذا الاطمئنان الظاهرى والباطنى وجعلت ركونها واطمئنانها الى سلطة المادة دفعت الانسان الى التخلى عن انسانيته وخلافته لله فى ارضه، رغم كل هذا الموكب العظيم من الرسل والأنبياء والمصلحين، الذين بعثوا للتذكير بعد نسيان



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١١/١٩٩٨

والتصحيح بعد افساد والتقويم بعد انحراف، والعجب كل العجب ان يصبح النسيان متعمدا والافساد مبرمجا والانحراف مخططا ولو دققنا النظر فى واقع الانسان المعاصر والمشرف على العبور الى القرن الحادى والعشرين، لوجدنا ان أكثر الناس قد تأثر بالاعلام الغربى، وقد أصبح هذا الانسان فاسدا ومخربا وان خلايا الفساد والانحراف التى تفرزها نفسه وشهواته وهواه، تنهش وتحطم خلايا الاخلاق والقيم التى يحتضنها ضميره وعقله وقلبه. ان فضيحة الرئيس المتربع على قمة عرش الحضارة الغربية، لأكبر دليل على هبوط وسقوط هذه الحضارة الى أسفل قاع محيط الانحطاط، وذلك ليس بسبب انحرافه وفساده فقط، لأن اكثر الناس لاتجد فى انحرافه الجنسي هذا واعترافه به أى فضيحة، ولا تستدعى الخجل، فقد نسى الناس عن عمد كلمة كانت فى الديانات السماويه والقيم الاخلاقية المتخلفة اسمها الحياء، ولقد نسى الانسان كلمات أخرى كثيرة، وهذا نموذج للنسيان المتعمد من خليفة الله فى أرضه.

انى أجد نفسي مدفوعا لكى أتخيل، أن سيدنا لوط عليه السلام وقد بعث من جديد، ليرى كيف طور الانسان من الشذوذ الجنسي تكنولوجيا، هذا الرسول الكريم الذى بعثه الله لكى ينهى هذا الانسان عن هذا الشذوذ، فقد أصبح هذا الشذوذ أشكالا وأنواعا ومذاهب وطقوسا، وانه لم يعد بين الرجال والرجال، بل أصبح بين النساء والنساء وبين الرجال والنساء وبين الانسان والحيوان فضلا عن دعارة الأطفال. وان الممارسات صارت جماعية، وان دولا تعمل بصناعة أفلام الجنس وادوات الشذوذ وتصديرها لايجاد المزيد من فرص العمل لمواطنيها.

وان الرجال والنساء يقومون بتركيب حلى الزينة الذهبية فى كل أجسامهم بما فيها أعضاؤهم التناسلية، وسيكتشف سيدنا لوط عليه السلام ان كل الذى جناه من رسالته، ان عملية الشذوذ بين الرجال التى نهى عنها قد سميت فى علم اللغة (باللواط)، أى ان اسمه الكريم قد أصبح عنوانا للشذوذ

ونجد ان زراعة وصناعة وتهريب وتجارة وانتشار واستعمال المخدرات والخمور، وارتباط القمار بهذا النشاط يعتبر نموذجا للافساد المبرمج لانسان هذا العصر المبهور بالحضارة الغربية والمسحور بوسائل اعلامها. أما اسرائيل فبعد ممارساتها المستمرة نحو تهويد القدس دون أى اكتراث بمشاعر المسلمين والمسيحيين فقد اختارت اسم مكة لأكبر انديتها الليلية فى تل ابيب، كمارية مكة وذلك لجذب السائحين العرب المؤمنين. الذين اعتادوا السياحة فى أوروبا حيث تناسبهم اللغة والتقاليد التى لاتناسبهم

ومن أجل تحطيم الدرع الأخيرة التى تحتمى به البشرية وهو دين الله ورسالة السماء التى بشر بها كل الرسل، فقد حشدت واعدت الحضارة الغربية كل أسلحة التدمير الشامل لارهاب أعدائها فقط، اما اسلحتها للتدمير الحقيقى الفساد بكل صوره واشكاله، حتى تدمر الشعوب صاحبة الرسالات السماوية نفسها بنفسها

وما يشهده العالم كله بشر فضيحة مونيكاجيت، هو نموذج لقمة الافساد ليس الهدف منه عزل الرئيس، ولكن غرس وتعميق الشعور بالانحلال والاباحية لدى الناس، وجعل الانحراف سلوكا عاديا غير مرفوض أو مستهجن

من هنا تتضح الأهمية الكبرى لمحاربة الفساد، ودور كل مسئول فى موقعه، سواء المواطن العادى كرب اسرة او الدعاة فى دور العبادة أو رجال التربية والتعليم أو رجال الاعلام وأجهزة الأمن والرقابة ورجال القضاء، وكل المجتمع مسئول عن محاربة الفساد والانحراف، لأن كل فاسد ومنحرف وشاذ فى اى موقع يسهم من حيث يدرى او لا يدرى فى هدم كيان أسرته ووطنه وامته ودينه وهدم المجتمع كله، ويعتبر هذا المنحرف الفاسد عميلا وسلاحا فى يد اعداء امته ودينه. وهناك قطاع آخر من المجتمع لايقل خطورة عن محترف الفساد والانحراف أنفسهم، وهم الشريحة السلبية الصامتة، التى تعتبر البيئة المثالية لنمو وانتشار وازدهار ظاهرة الفساد التى تجتاح العالم بأسره، من أعلى قمته الى أدنى بقعة فى عمق قاعه.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 19/11/1998

نحو خريطة معرفية للعولمة (1)

السيد يسين

هل هناك شك فى ان العولمة اصبحت كظاهرة تملأ الدنيا وتشغل الناس؟ ومع ذلك فالاقترابات المختلفة من هذا الموضوع المهم سادتها مختلف انواع التحيزات الفكرية. ذلك اننا نجابه فى الواقع بتيارين يسيطر عليهما الانحياز المسبق. التيار الاول يتحيز للعولمة ويعتبرها قدرا حتميا لامفر من قبوله بغير تحفظ، بناء على زعم مبناه ان العولمة هى تطور من اجل صالح الانسانية جمعاء. والتيار الثانى - على عكس - الاول - يرفضها بإطلاق، على اساس انها ليست - فى حقيقتها - سوى اعادة انتاج لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم، او هو فى عبارة ساخرة تحقيق الاهداف الخالدة للرأسمالية والتى تتركز فى الاستغلال وتحقيق اعلى معدلات الربح ولو على حساب الفقراء وشعوب العالم الثالث، وان كان ذلك بوسائل اخرى!

والى جانب ذلك سنجد تيارا ثالثا من الكتابات الوصفية التى تقنع بوصف الظاهرة سواء فى جانبها الاقتصادى او السياسى او الثقافى، وبدون اصدار احكام قيمة عليها.

وقد نجد تيارا رابعا بازغا يمارس النقد الموضوعى للظاهرة، متسلحا فى ذلك بالادوات النظرية والمنهجية المتطورة للعلم الاجتماعى المعاصر، ليقدم لنا بادارة علمية سلبيات وايجابيات العولمة

غير انه لم يسبق ان صدرت دراسات معرفية تحدد تضاريس خريطة العولمة، ونعنى بذلك تطبيق المناهج الابستمولوجية بشكل خلاق، للتمييز بين المستويات المختلفة للتحليل ونقد المفاهيم السائدة، وتحليل النظريات المستحدثة

والابستمولوجيا فرع من فروع العلم الاجتماعى التى ذاع استخدام مناهجها فى العقود الماضية، وبخاصة فى مجال تحليل الخطاب بكل انواعه. ولو اردنا ان نقدم تعريفا وجيزا وواضحا للابستمولوجيا لقلنا انها «دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ التى ترتكز عليها، والفرضيات التى تنطلق منها، والنتائج التى تنتهى اليها، اما هدف هذه الدراسة فهو البحث فى الاصول المنطقية لهذه الفرضيات والمبادئ والنتائج من جهة وبيان قيمها من جهة اخرى».

ومعنى ذلك اننا لو اردنا القيام بدراسة معرفية للعولمة، فنحن لن نخوض فى تشريح الظاهرة ذاتها، ولا فى تحليل مختلف تجلياتها، ولا فى تعقب آثارها، ولكن سنركز على المعرفة العلمية الخاصة بالعولمة من ناحية التعريفات والمفاهيم والاطروحات والمجالات

الدراسات المعرفية

وابتداء يمكن القول انه لابد من تصنيف المنظرين الذين يتناولون العولمة بالدراسة والتحليل.

والعولمة بالنسبة للبعض تمثل تقدما طبيعيا تجاه «عالم بلا حدود». وهى بالنسبة للبعض الاخر، مفهوم يتم التركيز عليه تركيزا مبالغا فيه. كما تتم المبالغة ايضا فى تحديد آثاره فى التطبيق واذا اضفنا الى ذلك المخاوف التى تثيرها العولمة باعتبارها احد اسباب تخفيض العمالة، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية، لادركنا انه لابد من التمييز المبدئى بين الخطابات المتصارعة حول العولمة

ويمكن القول - بشكل عام - ان الصراع يدور اساسا بين انصار العولمة الذين يتصورون العالم بانه سائر حتما فى طريقها، وبين هؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية، ويقررون ان طابع النظام الدولى الذى يتكون من الدول، والتى هى الوحدات الاساسية له سيبقى ولن يتغير كثيرا

انصار الاتجاه الاول يرون انه ستظهر «مراكز سلطة» بديلة وخصوصا فى عالم الشركات، وعلى الاخص تلك التى يطلق عليها «دولية النشاط» والتى ستتنافس غالبا بنجاح مع الدول فى تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسى الكونى

والاتجاه الثانى يرى انصاره ان الدول ستظل هى الاطراف الرئيسية الفاعلة فى الانظمة السياسية والاقتصادية، ويعتقدون ان موضوعات الامن القومى مازالت لها الاهمية العليا

الفريق الاول يطلق على اصحابه «المتعولمون» Globalisers. والفريق الثانى يطلق على اصحابه «الدوليتون» (من دولة) Inter-nationalists.

والواقع انه فى كلا الاتجاهين نزعة لتشويه الواقع ذلك ان الدولة كفاعل رئيسى تتفاعل مع باقى الفاعلين الذين ليسوا دولا (كالشركات الدولية النشاط، والمنظمات غير الحكومية) بطريقة تفاعلية وديناميكية. وذلك لان الشركات والقوى الاجتماعية

والنظم الدولية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لاتعمل دائما فى سياق يتم فيه تجاهل الدولة، او اخضاعها للتحدى. كما ان الدولة - بشكل عام - مازالت مؤسسة قوية وليست بالغة الضعف، حتى تدخل فى حرب مع انشطة لاتحبها او لاتميل اليها

لقد حاولت البحوث الاكاديمية التى سبق ان عددنا سماتها فى صدر المقال، ان تقدم للعولمة مفهوما وحيد البعد، يقوم على اسس تحديد الاسباب ورصد النتائج. مع ان ظاهرة العولمة تحتاج الى صياغة نموذج متعدد الابعاد حتى نصل الى جوهرها الحقيقى

وهذا النموذج - من وجهة النظر المعرفية - لابد له ان يربط ربطا عضويا وثيقا، بين تعريفات العولمة المختلفة والمسلمات التى تقوم عليها، والاطروحات التى تتضمنها، ومجالات السياسات التى تصاغ بناء على هذه المسلمات، وصور المقاومة لها. وذلك من خلال منظور معرفى متكامل

والنموذج المعرفى المقترح ثلاثى الابعاد فهو فى بعد اول دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين العلميين ولدى الساسة فى نفس الوقت وهى تنقسم الى اربع فئات.

- العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية



المصدر : الأهــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ / ١١ / ١٩٩٨

- العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية
- العولمة باعتبارها انتصارا للقيم الامريكية
- العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية

أما البعد الثانى فى هذا النموذج المعرفى، فهو يتعلق بالدراسة النقدية للاطروحات الاساسية التى صيغت بناء على التعريفات التى قدمت للعولمة. وبدون تحديد هذه الاطروحات ومناقشتها لايمكن فهم ميدان البحث البازغ الخاص بدراسات العولمة فى مجال بحوث العلاقات الدولية.

وهذه الاطروحات هى

- اطروحة اعادة التوزيع
- اطروحة الاقليمية
- اطروحة التحديث
- اطروحة الثورة الاتصالية ورمزها البارز هو شبكة الانترنت

ونصل فى النهاية الى البعد الثالث والاخير من النموذج المعرفى المقترح، وهو يتعلق بمجالات السياسة المختلفة، والتى تظهر فيها قوى متصارعة متعددة، يقوم بعضها على اساس الاعتراض على بعض سياسات العولمة، وفى بعض الاحيان رسم خطط لمقاومتها.

الدول والاسواق والمجتمع المدنى

ومما لاشك فيه ان البعد الثالث من النموذج المعرفى المقترح، يلمس مباشرة الاشكالية الكبرى التى تواجه مختلف الدول فى الوقت الراهن. ولا فرق فى ذلك بين الدول الغنية والدول النامية ونعنى بذلك على وجه التحديد العلاقات المتغيرة بين الدول والاسواق والمجتمع المدنى

ولاشك ان الدولة القومية صيغة سياسية رئيسية استمرت منذ عشرات السنين، باعتبارها الوحدة الرئيسية التى تكون النظام الدولى وهذه الدولة قامت اساسا على تقديس حدودها، حتى ان حروبا متعددة قامت حين اخترقت فيه هذه الحدود من قبل دول اخرى ومن ثم يمكن القول ان النظام الدولى حكمته طوال القرن العشرين اعتبارات الجيوبوليتك (الجغرافيا السياسية)

غير ان المتغيرات العالمية، والتى عمقت من اثارها العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية قد ادت الى توارى اعتبارات الجيوبوليتك لتصعد على اساسها اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية بمعنى ان التفاعلات الاقتصادية بين الدول - وبغض النظر عن مشكلة الحدود - اصبحت لها اليد العليا فى رسم السياسات الخارجية للدول، وفى تحديد مصالحها القومية، وفى صياغة برامج الامن القومى

ومن هنا شهدنا صعودا بارزا للتكتلات الاقليمية مثل «الاتحاد الاوروبى» و «النافتا» و «الأسيان»، قامت اساسا لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول المنظمة اليها، قبل تحقيق اى اهداف سياسية او ثقافية

ومن ناحية اخرى تصاعدت معدلات العلاقات المتعددة الاطراف، التى لا تلقى بالا الى مسالة الحدود الجغرافية، وانما هى تتجاوزها لتركز على مضمون العلاقات. غير انه الى جانب ذلك، لا ننكر ان الدولة القومية تجابه - نتيجة للاقليمية المتصاعدة ولتاثير موجات العولمة المتدفقة - بمشكلة تقلص مجال سيادتها، مما يخلق فى الواقع توترات شديدة لم تحل حتى الان

ولعل فى علاقة الدول بالسوق يكمن احد اسباب التوتر فالسوق اصبحت سوقا عالمية، تتحكم فيها - الى جانب قوى السوق التقليدية - الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، مما ينعكس سلبا على تمتع الدولة القومية بفرض سيادتها المطلقه كما كان الحال من قبل

واذا اضفنا الى ذلك احياء المجتمع المدنى فى مختلف انحاء العالم، وتحول المنظمات التطوعية الى طرف فاعل فى النظام الدولى، يضغط على الدولة فى بعض الاحيان، لادركنا انه من الاهمية بمكان دراسة العلاقات التفاعلية بين الدول والاسواق والمجتمع المدنى



العولمة وحضارة السوق!

بعض المثقفين نذروا أنفسهم للترويج لفكرة «العولمة» بقوة الى حد اتهام كل من يوجه نقدا اليها بانه «متخلف» واسير ايديولوجيات سقطت وانهزمت، وربما يكون فى اتهامهم ايضا اشـــارة الى ان من يقف فى وجه «العولمة» خائن، أو مخرب، او عميل لفكر الجمود والإرهاب..!

ومع ذلك فإن ما يطرح من أفكار حول «العولمة» يحتاج الى فحص ومراجعة، بحيث لا يؤخذ كله، ولا يترك كله، فالمطروح عنينا هو التعبير عن سعى امريكا الى فرض سيادتها على العالم.. سيادة اقتصادية.. وعسكرية.. وفكرية.. وحضارية.. بحيث يتحول العالم كله - او معظمه على الأقل - الى قرية امريكية صغيرة تحكمها وتديرها امريكا! نقطة الانطلاق الامريكية فى نظريتها عن «العولمة» انه بانهيار الاتحاد السوفيتى انتهى عصر الأيديولوجيات وأصبحنا نعيش الآن فى عصر المصالح الاقتصادية فقط، كما انتهى عصر الحدود الجغرافية بين الدول، والشخصية القومية للشعوب، وخصوصية الثقافات، واحترام سيادة الدول، وحماية المصالح والمنتجات القومية، واصبح كل ذلك من مخلفات الماضى وعلى شعوب العالم كله أن ترقص على نغمات امريكية. وتعيش وفقا لأسلوب الحياة الأمريكية الذى تفرضه على الشعوب وتجعل ذلك شرطا للتعاون ومنح المساعدات والقروض، واسلوب الحياة الأمريكية المفروض يشمل القيم الأمريكية. ابتداء من نشر الهامبورجر والكوكاكولا والجينز وموسيقى البوب، الى مبدأ إطلاق الحرية الجنسية وتشجيع تمرد الأبناء على ابائهم بإطلاق الحرية لهم قبل أن يصلوا الى مراحل النضج والتمييز . الى آخر قائمة طويلة من «الحريات» التى تعمل امريكا على فرضها على الشعوب بمختلف الطرق . بالإعلام . والأفلام والنظريات الفلسفية . والبعثات.. والرحلات والمؤتمرات، الى الوسائل الأقوى من الضغوط السياسية والاقتصادية، وحتى التهديد بالحرب، والى حد اعلان الحرب!

كل ذلك من اجل فرض «الثقافة الأمريكية» على العالم . لماذا؟ لكى يسود العالم ثقافة واحدة تدين بالولاء لأمريكا وتستلهم الشعوب من امريكا الفكر والسلوك وتسلم بكل ما يأتى منها فيسهل عليها قيادة العالم. ونخطئ اذا حاولنا توجيه اللوم لأمريكا.. فما تسعى اليه هو التعبير عن حقائق القوة فى العالم اليوم . وعلى الشعوب التى تريد ان تحافظ على هويتها وثقافتها ان تفعل ذلك وتقبل بذل الجهد لحماية الذات القومية.

صحيح ان «النظام العالمى الجديد» لم يستقر بعد، ولم تستقر امريكا على عرش العالم دون منازع حتى الآن فهناك قوى صاعدة سوف يكون لها دورها فى النظام العالمى الجديد . وهناك حقيقة ان الرأسمالية وفقا للمواصفات الامريكية حققت نجاحها المذهل فى امريكا ولم تحقق مثل هذا النجاح فى دول اخرى. ففى روسيا سقط النظام الاشتراكى ولكن النظام الرأسمالى لم تظهر قوته السحرية حتى الآن ولم تتحسن أحوال شعوب الاتحاد السوفيتى السابق فى حكم جورباتشوف ويلتسين عما كانت عليه ايام ستـــالين وبريجنيف واندروبوف، بل ازدادت سوءا ومازال التدهور مستمرا رغم مرور عشر سنوات واكثر، ولا تبدو فى الأفق بوادر تحسن مع انتشار الفساد والمافيا والبغاء وتحلل سلطة الدولة والانهيار الاقتصادى، بل تبدو غيوم سوداء سوف تظلل هذا الجزء من العالم فيواجه مصيرا مجهولا . وظهر فى هذه البلاد من يدعو الى اعادة النظر، والتريث فى الاندفاع نحو «العولمة» والى البحث عن طريق جديد يتجنب عيوب الاشتراكية بصورتها السوفيتية، والرأسمالية بصورتها الأمريكية. وفى الصين اكتشفوا ان مسايرة النظام العالمى بالشكل الذى تفرضه امريكا اقترنت بانتشار الرشوة، وصور جديدة من الفساد، وتدهور نظام التعليم، وتحول القرى المنتجة الى شوارع مزدحمة بالبوتيكات التى تبيع السلع الأمريكية كما ادت الى اشتغال الناس بصفقات مشبوهة بحثا عن الربح الحلال والحرام، بما فى ذلك المدرسون الذين وجدوا انهم اشتغلوا ببيع الحلوى للتلاميذ فى الفصول ومحصلو القطارات الذين وجدوا انهم يؤجرون القطارات لحسابهم ووجدوا المعابد المقدسة والحصون التاريخية سوف تتحول الى مدن ملاه واســـواق تجـــارية وسياحية . اى ان كل شئ اصبح معروضا للبيع وفقا لاقتصاد السوق حتى الضمائر والذمم وحتى «القيم» والعقائد.. وحتى «الشخصية القومية». وحتى التـــاريخ وأمجـــاد الماضى وحتى الأبطال والشخصيات القومية ولا شئ يهم الا الحصول على «الثمن» المناسب، هذا هو «اقتصاد السوق» فى المفاهيم الجديدة فى ظل «العولمة» ! وفى العالم الثالث لم يثبت ان الدول التى اتبعت نصائح البنك والصندوق الدوليين حققت نهضة اقتصادية واجتماعية، او تحسنت فيها احوال الفقراء، بل حدث العكس

كل هذه الشجون والملاحظات اثارها الدكتور جلال امين المفكر الاقتصادى والاجتماعى المعروف فى كتاب صغير ولكنه كبير القيمة صدر اخيرا بعنوان «العولمة» يحذر فيه - بالتحليل والدليل - من مسايرة كل التغيرات التى تحدث فى العالم دون مراجعته أو اختيار أو انتقاء ما يفيدنا منها وما لا يفيدنا وما يصلح لنا وما لا يصلح

فالدكتور جلال امين يفتح عيوننا الى مؤتمرات دولية كبيرة تعقد لنشر.. مبدأ الحرية الفردية الى حد التساهل مع الميول والاهواء الشخصية . والى حد الدعوة الى ترسيخ مبدأ «الفرد هو الأساس» ومصلحته ورغباته هى المعيار وليس العائلة، ولا الأمة، ولا الدين، ولا التقاليد، ولا العرف، وكل ما هو مفروض على الفرد من قيود من هذه الدوائر من حقه التخلص منها



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ / ١١ / ١٩٩٨

رجب البنا

وهو يشير الى النغمة التى تتردد فى الكتابات الاقتصادية من ان العالم الصناعى المتقدم أخذ شيئا فشيئا فى الاستغناء عن العالم الثالث، وان «تهميش» العالم الثالث وابتعاده عن المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجى متجه الى الانكماش والتضاؤل بينما تزيد العلاقات قوة بين الدول الصناعية بعضها بعضا. وهذه الفكرة جاءت من الاقتصادى أرثر لويس اكبر الكتاب فى قضايا التنمية والعالم الثالث الذى حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد فى أواخر السبعينات على نظرياته وملخصها ان الفكرة السائدة بان رخاء البلاد الصناعية يعتمد على استغلال البلاد المتخلفة غير صحيحة، والواقع ان مجموع كل صادرات أسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لا يزيد على ٥ ٣٪ من مجموع الدخل القومى للدول الصناعية. ولذلك لو تصورنا ان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية غرقت تحت سطح البحر. فلن يؤثر ذلك تاثيرا يذكر على الرخاء الحاضر أو المستقبل لاوروبا والولايات المتحدة».

هذا هو مصدر النغمة التى تتكرر وبدأ يصدقها الكثيرون من كتاب العالم الثالث نفسه، ويقدم الدكتور جلال امين اكثر من دليل على ان هذه النظرية - التى حصل صاحبها على جائزة نوبل - تحمل من البطلان اكثر مما تحمل من الصدق ولكن ليس من الصعب ان ندرك سبب شيوعها وانتشارها.

قد تكون اهمية دول العالم الثالث كمنتجة اخذة فى الانخفاض، ولكن اهميتها كمستهلكة اخذة فى الزيادة وهى مؤثرة فى الاقتصاد العالمى، واهميتها كمستهلكة مرتبطة باهميتها كمنتجة، لان حجم الاستهلاك يتوقف فى النهاية على حجم الإنتاج ومن هنا فإن تدهور الإنتاج فى العالم الثالث سيؤدى على المدى الطويل الى تدهور الاستهلاك ويصيب الاقتصاد العالمى بانتكاسة ويهدد رخاء الدول الصناعية الكبرى الغنية التى تحقق الغنى عن طريق التصدير الهائل للعام الثالث.

من هنا فإن مجموعة الأفكار التى يطرحها المثقفون العرب عن «العولمة» تحتاج الى مراجعة وهذا ما فعله الدكتور جلال امين بخبرته وعلمه ومازال الكتاب يحتاج الى تحليل اوسع ومازال الموضوع ذاته يحتاج الى مجهودات اكثر من المفكرين الوطنيين



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢١/١١/١٩٩٨

قاطرة العولمة هل تقود العالم إلى حافة الهاوية؟!

أســامـة غـيـث

مع تتابع الانهيارات والازمات الحادة فى مجموعة الدول الصناعية الجديدة تحولت العولمة إلى غول مخيف ومرعب يدق الابواب بكل العنف والقوة ليكتسح فى طريقه .بغير هداوة وبفجائية غريبة. اقتصادات دول كان يظن حتى فترة قريبة انها فى كامل الامان والصحة والعافية، وكان بعضها يوصف فى التحليلات العالمية باعتباره دول المعجزة الاقتصادية فى حالة النمور الآسيوية.

ومع توالى الهزات الاقتصادية العالمية واتساع حلفانها من أسيا الى روسيا الاتحادية ثم الى امريكا اللاتينية ونتائجه المدمرة على اقتصاديات نمورها الاقتصادية وفى مقدمتها البرازيل التى دخلت دائرة الشيوع الاقتصادى الدولى.. مع كل ذلك فإن هناك وقفة ضرورية مع غول العولمة وطوفانها لا تقلق فقط المنتمين لعالم الدول الصناعية الجديدة ولا هؤلاء الطامحين فى العالم النامى للحاق بركب الاسواق الصاعدة، ولكنها تقلق أيضا هؤلاء القابعين على قمة العالم فى الدول الصناعية الكبرى الذين يصرخون .ليل نهار.بأن فترة الانتعاش والرواج زالت وولت بالفعل، وانهم على اعتاب فترة ركود وكساد تتصاعد ذروتها مع العام القادم.وفى هذا السياق وبكل مخاطره واحتمالاته وانعكاساته على مصر جاء التقرير المتميز والعميق للجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى برئاسة محمد فريد خميس عن المخاطر على الصناعة المصرية فى ظل النظام التجارى الدولى الجديد والذى شارك فى مناقشته المبدئية الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى والدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين واعضاء اللجنة، بالاضافة الى رؤساء اللجنة المختلفة بمجلس الشورى بوعود من الخبراء والمختصين لوضع اللمسات الاخيرة على التقرير تمهيدا لمناقشته بصورة موسعة فى المجلس

مخاطر الشركات متعددة الجنسية

ويوضح محمد فريد خميس رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى أنه مع تعمق ظاهرة العولمة والتوجه السريع للدول النامية للاندماج فى الاقتصاد العالمى فى ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فان مستقبل التنمية الصناعية فى الدول النامية اصبح يواجه بتحديات ساحقة وحادة تكاد تهدد مسيرة التنمية الاقتصادية بالتوقف بل وتدخل بها الى دائرة الانهيارات والازمات الساحقة، كما حدث خلال الفترة الاخيرة فى الدول الاسيوية

ويشير الى أن الحديث عن النظام التجارى الدولى الجديد وانعكاساته على الصناعة المصرية يعنى بالضرورة الحديث عن علاقات القوى الاقتصادية والتكنولوجية للدول السبع الصناعية الكبرى التى تقدم اكثر من نصف الناتج العالمى، واكثر من نصف الصادرات العالمية وعلى الاخص دور الشركات متعددة الجنسية التى يبلغ عددها نحو ٣٧ ألف شركة لها اكثر من ٢٠٠ الف فرع على مستوى العالم واصبحت مسئولة عن ٣٣٪ من الدخل العالمى وبلغ حجم الاستثمارات المباشرة لها وفقا لتقديراته عام ١٩٩٧ نحو ٢.٧ تريليون دولار مع الاخذ فى الاعتبار ان أكبر مائة شركة منها تستحوذ على ٥٠٪ من حجم استثمارات الشركات متعددة الجنسية بالاضافة الى سيطرتها على ٨٠٪ من الامكانات العالمية الخاصة بالبحث والتطوير «التكنولوجيا»

● د مصطفى حلمى

وتهدف الشركات متعددة الجنسية الى تعميق العولمة ودمجها فى سوق واحدة هى «السوق العالمية» التى لا تقتصر فقط على المجالات التجارية ، بل تمتد ايضا الى العمليات المالية والاليات الانتاجية ، وهو ما ادى الى اكتساب العمليات الانتاجية طابعا عبر القوميات سواء عن طريق التوزيع الجغرافى للاستفادة من المزايا الممنوحة فى بعض الاقطار كالاعفاءات الضريبية ورخص الأيدى العاملة عن طريق منح براءات الإنتاج بهدف اقتحام الاسواق الوطنية المغلقة ادى فى النهاية الى بروز دور الشركات متعددة الجنسية بصفتها المنتج الرئيسى للسلع والخدمات فى التجارة العالمية والمسيطر على انتاج واستغلال الثروات التعدينية والطبيعية الهائلة فى العالم النامى فى هذا الاطار، فإن الدول الخمس الصناعية الكبرى «امريكا - اليابان - فرنسا - المانيا - بريطانيا» تتقاسم فيما بينها ملكية ١٧٢ شركة من بين اكبر مائتى شركة فى العالم وهى الشركات التى تمكنت من رفع مبيعاتها خلال عشر سنوات «٨٢ - ١٩٩٢» من ٣٠٠٠ مليار دولار الى ٥٩٠٠ مليار دولار بما رفع حصتها من الناتج العالمى من ٢٢.٣٪ فى عام ١٩٨٢ الى ٢٦.٨٪ فى عام ١٩٩٢

ويضاعف من التأثير الشديد للشركات المتعددة الجنسية فى الاقتصاد العالمى ما يرتبط باعمالها من قوة عمل على امتداد دول العالم تصل لنحو ١٥ مليون فرصة عمل منها نحو ٧٣ مليون فرصة عمل مباشر تمثل ١٠٪ من فرص العمل غير الزراعية على النطاق العالمى و٢٠٪ من خدمة العمل بالدول



الصناعية، ويمثل الباقى العمالة غير المباشرة المرتبطة بأعمالها وأنشطتها المختلفة مما يزيد من سلوك هذه الشركات ويحد كثيرا من سلطات وامكانيات سيادة الدول على أراضيها

ويرتبط بهذا الواقع ما يتم فى نطاق حركة الاموال وتدفقاتها عالميا ودور المؤسسات المالية والمصارف ويوضح ذلك الارتفاع الكبير فى قيم حجم التداول فى اسواق الصرف العالمية والذى ارتفع من ١٠ مليارات دولار فى عام ١٩٧٥ الى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٥

ووصل الى ١.٢ متر بليون دولار فى عام ١٩٩٥ وهو ما يعادل ٨٥٪ من احتياطيات النقد الاجنبى لجميع دول العالم وهو يساوى اضعاف اضعاف حركة التجارة العالمية ويعكس ذلك ايضا تطور سوق الاسهم والسندات الدولية وارتفاع حجم الصفقات الدولية فى مجال الاسهم من ٩٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ الى ٦١٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ فى حين ارتفع حجم صفقات الاسهم فى الفترة ذاتها من ١٥٨ مليار دولار الى ٤٤٥٢ مليارا

العولمة والارباح والخسائر

ومع تحرير التجارة العالمية فى ظل اتفاقيات الجات الاخيرة وقيام منظمة التجارة العالمية فإن هناك حسابات دولية مستقرة للارباح والخسائر تصب غالبيتها العظمى كأرباح فى خانة الدول الاكثر تقدما وتصب خسائرها العالية فى خانة الدول الاقل تقدما وتقدر جملة الارباح وفقا للتقرير - بنحو ٢٤٧ مليار دولار يذهب منها ٣٦ مليار دولار إلى امريكا و٢٧ مليارا الى اليابان و٣٧ مليارا للصين و٦١ مليارا للاتحاد الاوروبى و٨ مليارات لباقى الدول الاوروبية و٦ مليارا لكندا واستراليا ونيوزيلاندة بالاضافة الى ١٢ مليارا للدول المصدرة للسلع الزراعية و٧ مليار للدول المستوردة للحاصلات الزراعية مع وجود تقديرات لارباح لا اساس لها فى الواقع الدولى الراهن حتى الآن تقول أن الكتلة السوفيتية الاشتراكية السابقة تحوز ارباحا تصل الى ٣٧ مليار دولار. بالاضافة الى ارباح للدول النامية تبلغ ١٦ مليار دولار. وهوما يتعارض مع الواقع الدولى الراهن وما يفرضه من قيود جديدة تحد من صادرات الدول النامية ويحملها تكاليف اضافية فى فواتير استيراد والقرار مع الغاء الدعم للانتاج الزراعى والحيوانى فى الدول المتقدمة وتعميق مظاهر عدم التوازن وعدم العدالة فى العلاقات الدولية بكل صورها واشكالها وقد اتضحت مجموعة من المخاطر يرصدها التقرير فى النقاط التالية

(١) خطر المشاركة غير المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية العالمية والمخاطر الشديدة الناجمة عن دفع الدول النامية لتعديل أوضاعها الاقتصادية بصورة مجانية للالتزام بقواعد النظام العالمى الجديد

(٢) صياغة معايير جديدة للعمل والاستثمار تقلل من قدرة الدول النامية على التنمية وتحد من تدفق الاستثمارات المباشرة اليها وتدفع الى هروب الاستثمارات المباشرة الموجودة بالفعل على أراضيها

(٣) التوسع فى وضع معايير جديدة لقواعد المنشأ لا تأخذ فى اعتبارها ظروف الصناعة والانتاج فى الدول النامية وتمثل قيودا جديدة على صادرات الدول النامية وكلمة من مظاهر تهميشها اقتصاديا على النطاق العالمى

(٤) بتكثيف الحظر الواقعى والفعلى امام صادرات الدول النامية خلافا لكل احاديث التحرير من خلال منظومة المواصفات القياسية ومعايير الجودة والبيئة والعمالة باعتبارها حواجز يصعب اختراقها فى اسواق الدول المتقدمة ، ويؤكد كل هذه الحقائق التقرير الاخير للتجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ الصادر عن الاونكتاد ويؤكد هذه التوجهات المخيفة توقعات التقارير الدولية المؤكدة من الانخفاض من متوسط الدخل الفردى فى الدول النامية الى نحو ٣٢٥ دولارا بمعدل عام ٢٠٣٠ فى حين تصل تقديرات متوسط الدخل الفردى فى الدول المتقدمة الى اربعين ألف دولار سنويا

ليعزز من هذه المخاطر الاتجاه الواضح لعدم رغبة الدول المتقدمة فى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها مع الدول النامية والمقررة فى نهاية دورة اوروجواى واجتماعات الدار البيضاء للتوقيع النهائى عليها عام ١٩٩٤ وذلك فى جانب المعونات المادية والمعونات الفنية وغيرها من صور وأشكال المساعدات اللازمة لتخفيف الآثار السلبية لتحرير الاسواق والمعاملات وارتفاع الاسعار

يضاعف من خدمة الاوضاع الصعبة للدول النامية واقع الاحتكار التكنولوجى والمصرفى العالمى وما يعكسه من منافع وأرباح بالغة الكبر والحجم تصب فى خانة الدول الصناعية المتقدمة فقط لا غير مع دخول العالم الى مرحلة توصف بأنها مرحلة ما بعد الصناعة، او مرحلة الصناعات ذات المعرفة المكثفة التى يدخل فى اطارها صناعة اجهزة المعلوماتية ووسائل الاتصال والالكترونيات لصناعات التكنولوجيا المتقدمة والفضاء والصواريخ التى تحقق عناصر وعوامل «الكثافة المعرفية» الجزء الاكبر من قيمتها وسعرها وفى مثال الحاسب الآلى فإن ٧٠٪ من تكلفة الانتاج وبالتالى السعر تعود الى البحوث العلمية والتطوير والتجربة فى حين تحصل الأيدى العاملة لا يتجاوز ١٠ - ١٢٪ فقط من تكلفة المنتج النهائى وكذلك فى صناعة الادوية فإن نصيب اصحاب البحوث العلمية والتطوير يحصلون على ٦٠٪ من تكلفة المنتج النهائى فى حين تحصل الايدى العاملة على ١٥٪ فقط ويصدق ذلك على صناعة السيارات مع التوسع فى استخدام الفن الانتاجى الحديث حيث اصبح نصيب القوى العاملة لا يتعدى ٢٠٪ من تكاليف الانتاج مع الاخذ فى الاعتبار أن توفير الايدى العاملة يمثل الميزة النسبية والتنافسية للدول النامية مما يعنيه ذلك من امكانيات الحصول على النصيب الاقل فى اى عمليات انتاجية وصناعية على المستوى العالمى

● د. أحمد جويلى

جات «٢».. وجات «٣»

وخلال مناقشة الدكتور أحمد جويلى وزير التموين والتجارة للتقرير مع اعضاء لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشورى ركز فى حديثه على ابراز التحديات الكبيرة التى يفرزها النظام العالمى الجديد فى مواجهة الدول النامية والمخاطر التى تتعرض لها مصالحها المشروعة مع حركة الدول الصناعية المتقدمة للتوسع فى فرض شروطها وقواعدها وارتباط ذلك بعدم توحد مواقف الدول النامية وبالتالى عدم وجود موقف واضح ومتبلور تلتف حوله وتتكتل الدول النامية بغالبيتها العظمى فى المحافل الدولية لاستغلال التكتل والتوحد

كورقة ضغط فعالة للحفاظ على الحد الادنى من المصالح المشروعة والضرورية

وحدد الدكتور حويلى الخطر الاكبر على الدول النامية باعتبار أنها «خطر مستقبلى عاجل» وربطه بتوجيهات الدول الصناعية الكبرى لفرض واقع عالمى جديد اكثر تشددا خلال الاجتماع الوزارى القادم لمنظمة التجارية العالمية والذى يعقد خلال عام ١٩٩٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية الذى يمهد لقيام الجات الثالثة والتى تختلف بصورة جذرية عن الجات الثانية والتى يعيشها العالم منذ قيام منظمة التجارية العالمية وانتهاء دورة اورجواى واتفاقياتها والتى انهت الجات الأولى والمرتبطة بنشاط الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات «الجات» والموقعة بين عدد بسيط من دول العالم مع نهاية الاربعينات

ويشرح الدكتور حويلى ابعاد الخطر القادم بأن اتفاقيات الجات الحالية تضمنت التزامات على الدول لتحرير تجارتها الخارجية تشمل فى العديد من جوانبها تصورات كل دولة لبرنامج تحرير تجارى اعدته كل دولة فى اطار قواعد عامة بمايتناسب مع ظروفها ويعطيها الفرصة الاكثر ملاءمة لالتقاط الانتعاش وتعديل اوضاعها النهائية مما يجعل من هذه التزامات فى النهاية نوعا من التزامات الحماية المتدرجة فى التحرير فى حين أن الدول المتقدمة تسعى فى الاجتماع الوزارى بأمريكا الى اعادة فتح كافة ملفات التبادل الدولى ووضع قواعد شاملة ومحددة واكثر الزاما مع فتح الملفات الخاصة بالعمالة والاستثمار

وحدد وزير التجارة الرؤية المصرية تعاملها مع الاوضاع العالمية الجديدة من خلال المحاور التالية

●● الدفاع عن المصالح المصرية المشروعة والالتقاء فى الكثير من جوانبها مع مصالح الدول النامية بكل مايتطلب من تحرك واسع على الصعيد الدولى ومن التنسيق خاصة فى نطاق الدول النامية وتجمعاتها والياتها المختلفة مع استخدام كافة اوراق الضغط المتاحة والممكنة للوصول الى الحقوق المشروعة

●● اصرار مصر على الالتزام بالشفافية فى اثارة الموضوعات بين الأطراف الدولية وفى تجمعاتها واجتماعاتها وعدم السعى الى فرضها كأمر واقع على الدول النامية، كما حدث خلال المؤتمر الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٧ والمحاولات المكثفة لفرض شروط للعمل وربطها بالتجارة وهو ما رفضته مصر ونجحت فى تأجيل اتخاذ قرار بشأنه

●● رفض التوسع فى استخدام البيئة ومعايير العمل كعناصر تمييز فى نطاق التجارة العالمية مع مساندة مصر الكاملة للتوسع فى استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة ووضع نظام عالمى يضمن تقديم المساعدات للدول النامية فى هذا المجال للارتفاع الكبير لتكاليفها بدرجة تعجز عنها كل الدول النامية عن تطبيق اشتراطاتها واحتياجاتها

●● مساندة مصر الكاملة للوسائل والاساليب الحديثه والمتقدمة فى نطاق التجارة العالمية وفى مقدمتها التجارية الالكترونية باعتبارها تقدما تكنولوجيا لايمكن الوقوف فى مواجهته وتغييراهم متغير جديد فى عالم التجارة العالمية ومن لايمارسها سيتم تهميشه من المعاملات الدولية حيث يتوقع أن تصل قيمة التجارة الالكترونية إلى ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠

●● مساندة مصر الكاملة لدفع الدول المتقدمة للوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية فى مجالات تعويضات الغذاء والمساعدات الفنية وتسهيل نقل التكنولوجيا وغيرها مع رفض مفهوم الدول المتقدمة للتوسع فى استخدام اتفاقيات الجات لصالحها وتسويق التدفق الحر للتجارة ، ويظهر ذلك من تعنت الاتحاد الاوروبى فى تطبيق مايسميه سلاح الصحة النباتية وتعويق صادرات البطاطس المصرية وهو مايمثل تشددا يعوق تحرير التجارة العالمية والمشتريات فى الواقع، ويجعل من هذه الاساليب معوقات للحماية وتقييد التجارية

●● بالنسبة لقواعد المشتريات الحكومية فإن اصرار مصر وغيرها على أن اعطاء اولوية للانتاج الوطنى لايمثل نوعا من التمييز فى مواجهة الانتاج العالمى ثم القبول به فى نطاق قواعد منظمة التجارة العالمية بحكم أن المشتريات الحكومية تمثل نحو (٣٠٪ الى ٤٠) من حجم التجارة فى النطاق الداخلى وهى ترتبط بعملية التنمية وتوجهاتها وتعتبر عنصرا رئيسيا لتنشيط الانتماء والأعمال وتدبير فرص العمل الجديدة

● فريد خميس

●● ضرورة التنسيق والتكامل فى نطاق افريقيا والعالم العربى والدول النامية وصولا الى اشكال من التكامل الاقتصادى والعمل المشترك تتيح فتح اسواق جديدة امام صادرات هذه الدول فيما بينها وتتجاوز ضغوط العالم المتقدم وقيوده المستحدثة

ببساطة شديدة فإن العولمة على امتداد التاريخ الانسانى ترتبط دائما برغبة صاحب القوة فى فرض سطوته ونفوذه وتعظيم فوائده ومنافعه على الدول والأطراف الأقل قوة فى اقصى نطاق يمكن ان تصل اليه قوته وتأثيره وفعاليته وهو مايعنى السعى الى «الهيمنة» على العالم او على الاقل الحلقات الاكثر ضعفا والاقل مقاومة بحكم افتقارها لامتلاك عناصر القوة اللازمة للتعامل مع الأقوياء والاكثر تقدما.

ولكن الواقع الأخير للعولمة وخسائرها الفادحة لاقتصاديات العديد من الدول التى دخل بعضها بالفعل الى نادى الكبار مثل اليابان وكوريا الجنوبية والى الدول التى دخلت منذ سنوات الى نادى الدول الصناعية الجديدة مثل النمور الاسيوية والبرازيل والارجنتين وغيرها قد صنع واقعا جديدا يصب فى تيار حتمية اعادة النظر فى العديد من مظاهر عدم العولمة وعدم الشفافية والخلل فى النظام الاقتصادى الدولى ويتيح واقع الازمة العالمية الساخنة وامتداداتها الفجائية والتى لايمكن السيطرة على تداعياتها البالغة السلبية واقعا جديدا يمكن استغلاله والنشاط والفاعلية من خلاله لاعادة التفاوض العالمى لتجاوز او على الاقل مواجهة . المظاهر الكاذبة للخلل وهو ما يتطلب بصورة عاجلة تجاوز الشعور الدونية الأحباط التى تسرى سريان النار فى الهشيم فى العالم النامى واستنهاض الهمم للتفكير الجاد والفعال لتقديم وصفة جديد تمنع انزلاق الاقتصاد العالمى من «هاوية الكساد الكبير» وكفتح ثغرة يمكن ان تعطى الجادين فى العالم النامى فرصة التقدم والتحديث بديلا عن الواقع الحالى للتهميش والتخلف والانزواء



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٨

«الطريق الثالث» في مصر

ربما يستغرب بعض المهتمين بموضوع الطريق الثالث حين يعرفون ان جمعية ثقافية مصرية طرحت منذ العام ١٩٩١ الخطوط العامة للأفكار التى يقوم عليها هذا الطريق فى اوروبا وامريكا الآن. وكان ذلك فى الوثيقة الفكرية لجمعية «النداء الجديد» الليبرالية، والتى صدرت تحت عنوان «المبادىء والركائز الفكرية».

ولا يعنى ذلك ان هذه الجمعية هى التى وضعت الاساس لأفكار الطريق الثالث، لأن بدايات هذه الافكار ترجع الى مطلع الثمانينات. ولكن الوثيقة الفكرية لجمعية النداء الجديد ساهمت، مع غيرها، فى طرح وبلورة هذه الافكار ذات المنشأ الليبرالى، قبل ان يقترب منها الاشتراكيون الديمقراطيون فى اوروبا.

ومع ذلك يرجع الفضل الى هؤلاء، وخاصة حزب العمال البريطانى الجديد، فى اثارة انتباه الاعلام العالمى الى افكار الطريق الثالث. ووصل هذا الانتباه الى ذروته بمناسبة الندوة التى نظمتها مؤسسة السياسة العالمية فى نيويورك يوم ٢١ سبتمبر الماضى عن هذا الموضوع، وحظيت بتغطية اعلامية واسعة بسبب حضور الرئيس الامريكى ورئيس وزراء بريطانيا باعتبارهما من أبرز رواد الطريق الثالث على صعيد الحركة السياسية.

والانطباع الشائع اليوم هو ان كلينتون له الفضل الاول فى تأسيس الاتجاه الذى صار يحمل اسم الطريق الثالث، من خلال دوره فى اقامة حركة الديمقراطيين الجدد، والتى مثلت تيارا جديدا أعاد الحزب الديمقراطى الامريكى الى البيت الابيض فى العام ١٩٩٢ بعد غياب استمر ١٢ عاما

ولكن اذا اخذنا فى الاعتبار السياق الخاص جدا للخريطة السياسية - الفكرية فى امريكا او لموقع التيار الليبرالى عليها، يجوز القول ان التيار الليبرالى فى عديد من بلاد اوروبا لعب دورا اكثر اهمية فى اعطاء الليبرالية بعدا اجتماعيا اكثر عمقا. فى مواجهة تيار اليمين المحافظ الذى انكر كثير من فصائله الجديدة المسألة الاجتماعية، وذهب بعيدا فى التنكر للفقراء والضعفاء اجتماعيا بدعوى ان العناية بهم تجر المجتمع كله الى الوراء.

كما كان دور الليبراليين الاوروبيين اكثر اهمية لان الاشتراكيين الديمقراطيين الذين اقتربوا من «الطريق الثالث» فعلوا ذلك عبر التفاعل معهم بالاساس، وليس مع الديمقراطيين الجدد الامريكيين.

غير ان الدور الذى لعبه ليبراليون اوروبيون فى هذا المجال ظل مجهولا فى الغالب لا لشىء الا لضعفهم سياسيا، لسبب تاريخى هو ان الفرز السياسى - الاجتماعى - الفكرى فى اوروبا خلال العقود الاخيرة حدث فى اتجاه قاد الى استقطاب بين التيار المحافظ بتنوعاته من ناحية والتيار الاشتراكى - الديمقراطى من ناحية اخرى.

وفى ظل هذا الوضع، من الطبيعى ان يكون اتجاه احزاب اشتراكية ديمقراطية فى اوروبا نحو «الطريق الثالث» من خلال اتخاذها خطوات نحو اليمين، له صدى اكبر من ميل كثير من الليبراليين نحو مزيد من العدالة الاجتماعية. ومن الطبيعى ايضا ان يكون هذا الصدى اكبر فى حال حزب كبير مثل حزب العمال البريطانى، خصوصا وان اتجاهه نحو اليمين اقترن بجهد فكرى ومعرفى صار هو اكثر ما يثير الجدل حول «الطريق الثالث».

والمهم، هنا، هو ان تأسيس «النداء الجديد» فى مطلع ١٩٩١ جاء فى فترة شهد خلالها الفكر الليبرالى ذلك التطور الذى اصبح يسمى «الطريق الثالث»، والذى نفضل ان نسميه طريق الحرية ذات العمق الاجتماعى. ولذلك عبرت الوثيقة الفكرية للجمعية عن هذا التطور وساهمت فيه سواء فى خطوطه العامة النظرية، او من حيث فائدته لمصر المستقبل.

ولنقارن الخطوط العامة لهذه الوثيقة بالمبادىء السبعة التى تبلورت خلال ندوة نيويورك فى ٢١ سبتمبر الماضى باعتبارها الاكثر تحديدا وسط فيض الاجتهادات المتنوعة فى اطار «الطريق الثالث».



المصدر : الـــــوفـــــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٨

ويتعلق المبدآن الاول والثانى بدور الدولة. فيؤكد الاول ان الجدل حول دور اقل او اكثر لها لا جدوى منه. ويقترح الثانى ان تعمل الدولة فى الجوانب ذات الفائدة وان يكون لها دور اقل او تنسحب تماما عن المجالات غير الضرورية او التى يعوق وجودها فيها المجتمع المدنى.

وهذا هو ما بلورته وثيقة «النداء الجديد». فقد اوضحت ان حرية الاقتصاد لا تعنى غياب دور الدولة، بل واعتبرت القول بذلك من الاخطاء الشائعة نتيجة الخلط بين الليبرالية المعاصرة واليمين المحافظ. وهذا خلط يقع فيه مثقفون يساريون حتى اليوم، الامر الذى يعنى انهم لم يهتموا بالاطلاع على هذه الوثيقة التى تؤكد بوضوح ان المسألة (ليست فى مبدأ التدخل ولكن فى مضمونه). وهى تطرح ثلاثة انواع من الوظائف الاقتصادية للدولة: وظيفة ماكرو اقتصادية لرفع مستوى العمالة او تخفيض البطالة ومنع التضخم وزيادة نمو الانتاج القومى. ووظيفة رقابية لازالة الآثار السلبية التى قد تنشأ عن تفاعل الحر غير المقيد بما فى ذلك الاحتكارات. ووظيفة تنظيمية تتعلق بالخدمات والبنية الاساسية، وكذلك المشروعات الانتاجية او الخدمية التى يعجز القطاع الخاص عنها او يلزم ان تتولاها الدولة لأسباب تكنولوجية او امنية. ولمن يريد مزيدا من التوضيح، قالت الوثيقة ان هذا التوجه هو ما يطلق عليه احيانا نظام السوق الاجتماعى.

ومن الطبيعى ان يواكب ذلك اهتمام قوى بالعدالة الاجتماعية يفوق ما هو متضمن فى المبدأين الثالث والرابع من مبادىء «الطريق الثالث». فالثالث يميز بين الدولة والشركة الخاصة التى تدار على اساس الربح والخسارة، لان الدولة ملزمة بإنفاق اجتماعى. والرابع يعتبرها صديقا للذين يكونون ثروات عن طريق الجدارة والاستحقاق والعمل، وللذين يعانون الضيق والمشقة بحيث لا تكون العناية بهم خاضعة لتفاعلات السوق وحدها. وجاء المبدأ السابع، فى النهاية، امتدادا لهذين المبدأين على الصعيد الدولى ليكون القرن المقبل عصر شراكه واقتسام ثمرات التقدم

وكان ما طرحته وثيقة النداء الجديد اكثر وضوحا فى السعى الى عدالة هى الوجه الآخر للكفاءة الاقتصادية. فقد اكدت ان انسياب ثمرات التنمية الى المجتمع كله لا يحدث تلقائيا، وحذرت من إمكان ان يقترن نمو الناتج القومى بتراجع غير مرغوب فى توزيع الدخل. ودعت الى مد يد المساعدة للضعفاء بشكل مباشر. فضلا عما تؤدى اليه السياسة المالية من اعادة توزيع الدخل لمصلحتهم. وخصت بالذكر (المستضعفين فى الارض) الذين اوجبت حمايتهم (من مخاطر الضنك والرذيلة بالمساعدة المباشرة وعن طريق شبكة الامان ضد العجز والشيخوخة والبطالة وغيرها)

اما المبدآن الخامس والسادس فهما يتعلقان بالديمقراطية وحكم القانون، وهو ما افاضت وثيقة «النداء الجديد» فيه انطلاقا من توجهها الليبرالى الذى يعلى من شأن الحريات السياسية والمدنية. وهو توجه يستوعب احدث تطورات الليبرالية ويساهم فى تطويرها فى الوقت نفسه، تأسيسا على مفهوم الحرية الايجابية الذى ينصرف الى توفير الظروف الاجتماعية التى تمكن المواطنين من مختلف الفئات من ممارسة حريتهم السياسية والمدنية كما ينبغى.

د . وحيد عبدالمجيد



ثقافة العولمة.. وعولمة الثقافة!!

تناول العديد من الكتاب والمفكرين والمثقفين قضية العولمة من عدة جوانب تركزت اغلبها على الجانب المادى منها والذى يتصل باقتصاديات السوق وحرية التجارة وتبادل المعلومات. وانفتاح الأسواق والإعلام والتعليم لكل ما يحقق ثقافة العولمة!!
وبداية يجب أن نحدد تلك المصطلح «العولمة» وهى إحدى الضروريات العلمية لمناقشة ما يتصل بهذا المفهوم من قضايا ومشكلات فالعولمة فى مفهوم البعض تعنى إلغاء القوميات الوطنية للدخول في هويةعالمية) جديدة سياسياً واقتصاديا وثقافيا وبالطبع فإن هذه الهوية ترتبط إلى حد كبير بالدول العظمى او بالأحرى بالدولة العظمى الوحيدة الآن وهى الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء ما كان يسمى بالقطبية الثنائية.. حيث أصبحت أمريكا تمتلك كل مقومات وأسلحة الهيمنة والسيطرة العالمية من اموال وتكنولوجيا وأسلحة وأدوات ووسائل قادرة على توصيل رؤيتها وآرائها وفرضها أحيانا على كل دول "العالم"!



بقلم
د. أحمد محيى عبدالحميد
كلية التربية بالسويس

وهناك من يرى أن «العولمة» عملية تطور طبيعى للانجازات "السياسية والعلمية والاقتصادية والتكنولوجية تتميز بسرعة ايقاعاتها. وعلى العالم أن يتعامل مع سرعة هذا الإيقاع والتحرك م اتجاهاته وحسب خطواته لتفادى "المشكلات التى يفرزها هذا النظام العالمى الجديد (نظام الكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة.. والقوة الاقتصادية والمالية المتحكمة)
وأصبحت الدعوة السائدة هى ضرورة التفاعل مع هذا النظام العالمى الجديد والتكيف مع أساليبه المتطورة.. لتجاوز حالة التقليد والجمود واستيعاب حركة التجديد في الفكر «ثورة المعلومات وآلياتها الثقافية بمعنى أخر عولمة الثقافة القومية لتذوب فى إطار الفكر العالمى المادى والمعنوى ما يتصل منها بالاقتصاد والسوق والتكنولوجيا. وما يرتبط أيضا بالقيم والمعرفة والاخلاقيات!! هكذا تتجلى دعوات المفكرين والمثقفين واغلبهم يعمل لصالح هذا الفهم فى غفلة أو عن قصد والبعض الآخر يأخذه انبهاره بالغرب وثقافته. ومنهم من يعمل لتدعيم وتأكيد هذا النظام بصورة واضحة ومباشرة حيث يرى انه لا سبيل لنا فى التطور والتقدم وتجاوز حالة التخلف إلا من خلال السير فى ركب العولمة طواعية أو كرها. أليست هذه قمة التبعية الفكرية والثقافية والاقتصادية؟ أليس التوجه نحو اكتساب المعرفة وانتاجها فى ظل العولمة والتخلص من القوالب الجامدة والمفاهيم المغلقة هو السبيل لهذه التبعية حتى لا يؤثر استمرارنا فى أسر الحقائق المطلقة والقيم الاصيلة والمعايير الإنسانية أدوات التخلف وإعاقة مسيرة التقدم ويحول دون التطلع إلى تحقيق التحديث وما بعد الحداثة والاستمرار فى أسر التخلف!!
هكذا تنتشر دعوة العولمة فى إطارها الاقتصادى أو من مفهومها الثقافى أى لا مفر إلا السير فى طابور العولمة وفتح أسواقنا وافكارنا وتعليمنا وإعلامنا لكل آليات العولمة وثقافتها دون النظر للأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمعات النامية والفقيرة.. ويصبح هناك عدة تساؤلات مهمة يجب التصدى للإجابة عنها من كافة المهتمين طالما لا حيلة لنا ولا سبيل أمامنا سوى السير فى ركب العولمة ومن هذه الأسئلة
- هل نظام التعليم الحالى بآلياته وأدواته وأساليبه قادر على مواجهة الطفرة الكبيرة فى مجالات الفكر والاقتصاد والمعلومات؟



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/١١/١٩٩٨

– هل نملك من ادوات ووسائل الإبداع والابتكار وتشجيع العلم والعلماء ما يوفر لنا قدرا من القوة البشرية القادرة على التفاعل مع المستقبل ومتغيراته السريعة والمتلاحقة؟!

– هل الدول الكبرى التى تسمى دول المركز سوف تساعدنا علي التعامل الحر دون تدخل لفرض إرادتها وسيطرتها الاقتصادية والثقافية وربما السياسية من أجل بناء المجتمع فى إطار من العدل الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان؟!

– والأهم من ذلك كله ماذا نملك من أدوات المعرفة والعلم وأساليب التقنية الحديثة والمنتجات الاقتصادية المتميزة القادرة على المنافسة فى ظل سياسة السوق والجودة.. أم اننا سوف نشهد نوعا من السيطرة والقهر بواسطة ما تملكه القوى الكبرى من اسلحة العلم والمال والمعلومات وغيرها؟!!

– واخيرا هل اعددنا المجتمع ثقافيا من خلال نشر ثقافة العولمة والتى تتضمن فنون استخدام الحاسبات الآلية وتشجيع الابتكار وفهم آليات السوق واتفاقية الجات ومعنى الجودة والمنافسة..!

إذن يمكن القول أن ثقافة العولمة تحتاج إلى جهد العاملين بالإعلام والتعليم لتهيئة مناخ الفهم والإدراك المعرفى لهذه الثقافة الجديدة ليس على مستوى استهلاك معارف الآخرين ومنتجاتهم ولكن من خلال المساهمة الإيجابية فى حركة التسير الثقافى وبناء قاعدة ثقافية مصرية عربية إسلامية تؤثر فى الآخر كما تتأثر به

وعلى الجانب الآخر يجب ترسيخ الوعي بخطورة عولمة الثقافة بمعنى أن الجانب الاقوى اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا يسعى بكل ما أوتى من جهد وقوة وأسلحة إلى فرض رؤيته وقيمه ومعاييره على شعوب الأرض لطمس الهوية القومية وإذابة الثقافة الوطنية فيما يسمى بالثقافة العالمية وخطورة هذا التوجه يتلخص فى أن مجمل القيم الخاصة بنا لها أبعاد تاريخية ودينية تشكل معايير السلوك العام والخاص وتعمل كعوامل ضبط للسلوك وتقييم للشخصية سواء كانت هذه الثقافة الخاصة مستمدة من العادات والتقاليد الفرعية أو تمثل مجمل النسق العام للقيم المجتمعية وإذابة هذه القيم فى دعوة عولمة الثقافة يفقدنا التميز والخصوصية . وقد نلاحظ آثار هذه الدعوة وخطورتها فيما يبث فى وسائل الإعلام العالمية بعد انفتاح العالم إعلاميا ودعوة البعض إلى أنه لا سبيل للتقدم إلا بالسير فى ركب وطابور الثقافة العالمية وتمثل كل قيمها مع استخدام منتجاتها!!

قد يفهم البعض اننا ضد الانفتاح الثقافى او ضد التفاعل مع الاخر، لكن الحقيقة أننا ندعو أن يكون ذلك من خلال تفاعل متبادل يحمل معانى الإيجابية والخصوصية دون فقدان للهوية أو الشخصية والتساؤل هنا مازال قائما وهو هل نمتلك القدرة وآليات فرض رؤيتنا على الآخر؟!

إن حركة التاريخ تشهد لهذا المجتمع بقدرته ومقدرته على استيعاب كل حركات الغزو وكل التغيرات واعادة صياغتها وإنتاجها فى فكره وثقافته وقيمه دون أن يفقد خصوصيته غير أن هذه الحقيقة لا تجعلنا ننساق وراء الآخر دون وعى نظرا لقدرته ومقدرته علي امتلاك اليات وأدوات ووسائل التأثير المباشر وغير المباشر وينفذ سياساته بطرق شرعية وغير شرعية . ومع فقدان الوعى بهذا التغير قد ننساق وراء التغيير الآلى سعيا وراء تحقيق التنمية والتقدم وهذا شكل من اشكال التزييف لحقيقة ثقافة العولمة لننسحب وراء عولمة الثقافة من وجهة النظر العربية ويظل الشرق العربى مستهلكا للثقافة العالمية بكل منتجاتها المادية والمعنوية. فهل ندرك ذلك قبل فوات الاوان؟ أتمنى ذلك!!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨

نظرة نقدية لتعريفات العولمة (٢)

النموذج المعرفي الذى نعتمد عليه لرسم خريطة معرفية للعولمة ثلاثى الأبعاد. البعد الأول دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين العلميين ولدى الساسة فى نفس الوقت. والبعد الثانى يتعلق بالأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على هذه التعريفات. والبعد الثالث والأخير يتعلق بمجالات السياسة المختلفة التى تظهر فيها الخطابات المتصارعة حول العولمة قبولا أو رفضا.

وإذا أردنا أن نركز اليوم على البعد الأول الخاص بتعريفات العولمة المتعددة، فعلينا أولا أن نلتفت لما يذهب اليه أنصار العولمة من أن هناك تغيرات كمية وكيفية تحدث فى العلاقة بين النشاط الاقتصادى فى مجال الأسواق الكونية، والنشاط السياسى فى مجال العلاقات بين الدول.

ولكى نقيم تصنيفا دقيقا لمفاهيم العولمة، ينبغى أن نحدد منذ البداية نمطين من أنماط فهم الظاهرة. النمط الأول من فهم ظاهرة العولمة يركز على ظهور مجموعة من النتائج والعمليات لاتعوقها الحدود الإقليمية للدول، وهذه بدورها تدفع الى انتشار ممارسات عبر الحدود فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية

والنمط الثانى فى فهم ظاهرة العولمة يركز عليها باعتبارها خطابا للمعرفة السياسية يقدم وجهات نظر حول كيف يمكن السيطرة على عالم مابعد الحداثة. وفى هذا المجال فإن كثيرين من صناع السياسة يرون أن العولمة تشكل واقعا جديدا من شأنه أن يجعل اللغة الخاصة بالتركيز على الدولة باعتبارها محور العالم لغة قديمة. ومن ثم يعتبرون العولمة بمسلماتها الكامنة، هى التى تحدد ماهو الممكن وماهى الموضوعات التى يمكن التفكير فيها واتخاذ قرارات بصددها

فى ضوء كل هذه الملاحظات نعرض تباعا لأربعة تعريفات للعولمة، الأول يراها حقبة تاريخية، والثانى يراها مجموعة تجليات لظواهر اقتصادية والثالث يراها هيمنة للقيم الأمريكية، والرابع والأخـــيـــر يراها ثورة تكنولوجية واجتماعية

حقبة تاريخية

يميل هذا التعريف للعولمة الى اعتبارها حقبة محددة من التاريخ، أكثر منها ظاهرة اجتماعية، أو إطارا نظريا، وهى - فى نظر البعض - تبدأ بشكل عام منذ نهاية ما عرف بسياسة «الوفاق» Detente التى سادت فى الستينات بين القطبين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك، ونعنى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، الى أن انتهى الصراع والذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير، ونهاية الحرب الباردة. وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم، ويغض النظر عن موضوع السببية، ويعنى الأسباب التى أدت الى نشأة ظاهرة العولمة

وعلى ذلك فالعـــولمة - فى نظر أصحاب هذا الرأى - هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية ومصطلح العولمة - مثله فى ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه - يؤدى دوره كحد زمنى لوصف سياق تحدث فيه الأحداث كأن يقل مثلا نحن نعيش فى عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة، اقتصادية أو سياسية، أو ثقافية

وفى - وفق هذا التعريف - يمكن اعتبارها حقبة تاريخية بالمعنى الذى سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها حقبة تاريخية تميزت بها ألمانيا سياسيا، أو كما ننظر لمرحلة الكساد Depression باعتبارها ظاهرة متميزة.

وبتطبيق هذا النهج الزمنى يمكن القول إن العولمة بدأت بإدخال سياسة «الوفاق» بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وبانهيار الحل الوسط الليبرالى فى نفس الوقت بين رأس المال والعمل فى كثير من دول أوروبا الغربية

وقد شهدت هذه الحقبة صعود نهج سوق ليبرالية الى جديد للإدارة الاقتصادية على حساب السياسات الكينزية (نسبة الى الاقتصادى الانجليزى الشهير كينز) والتى اتسمت بالجمود. ولعل هذا التيار هو الذى تدفق حتى تبلور فى إطار مايسمى بسياسة «الطريق الثالث» أى محاولة التأليف الخلاق بين حسنات الاشتراكية وإيجابيات الرأسمالية فى ضوء فتح الحدود بين الدول، بلا أى قيود تطبيقا لمبدأ حرية التجارة، وفى سياق جديد هو سياق العولمة

مجموعة ظواهر اقتصادية

على عكس التعريف السابق الذى ينظر للعولمة من منظور تاريخى، فإن هذا التعريف يركز على الدولة وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية. وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (وخصوصا فى مجال الرعاية الاجتماعية) ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية

والعولمة فى تعريفها الضيق، تشير كظاهرة إلى الانتشار الواسع المدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات، والإنتاج، وعمليات التصنيع، مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفا اقتصاديا للعولمة. ولكن فى الوقت الذى يركز فيه على التمويل والإنتاج والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة كعوامل للتغير، فإنه يشير فى نفس الوقت إلى أن عديدا من هذه الأنشطة ليست «جديدة» تماما بالمعنى التاريخى للكلمة

غير أن تزايد هذه الظواهر، وارتفاع معدلات التفاعل الاقتصادى بين الدول بصورة غير مسبوقة، هو الذى يعطى لهذه الظواهر دلالة تشير اليها ظاهرة العولمة. والتى هى فى الواقع إحدى نتائج التقارب الملحوظ بين النظم السياسية المختلفة فى اتجاهاتها الأساسية فى الوقت الراهن

هيمنة للقيم الأمريكية

لعل خير مايعبر عن اتجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فوكوياما «نهاية التاريخ»، والذى اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفيتى وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصارا حاسما للرأسمالية على الشيوعية.

وهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الايديولوجية التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، وهى الحقبة التى تم فيها التركيز على سمو القدرات التكنولوجية الأمريكية. وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨



السيد يسين

ووفق هذا المنظور، فالعولمة بالمعنى المعيارى للكلمة ظاهرة جيدة وتمثل تقدما فى التاريخ، لانها ترمز فى الواقع الى انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسى. والمنادون بهذا الرأى يتشبهون الى حد كبير انصار نظرية التحديث فى الفكر السياسى الامريكى، والتى وفقا لها فإن التجانس فى القيم ينبغى أن يتم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية والديمقراطية.

ثورة تكنولوجية واجتماعية

النظر للعولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية يعارض بوضوح التعريف الثانى الذى لايرى فى العولمة سوى مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية.

وعلى العكس من ذلك يرى هذا التعريف أن العولمة هى شكل جديد من أشكال النشاط تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية الى المفهوم الما بعد الصناعى للعلاقات الصناعية.

وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية، تسعى الى تدعيم السوق الكونية الواحدة، بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتى

وعلى عكس التعريف الأول الذى يركز على عنصر الزمن وينظر للعولمة باعتبارها حقبة تاريخية، فإن هذا التعريف يرى أن الزمن لا معنى له، وان الحـ ـضـاء ـ نتيجـ ـة للثورة التكنولوجية والاتصالية ـ قد تم بالفعل ضغطه، مما ادى الى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Network Economy.

غير ان ضغط الفضاء السياسى بين الدول وتقليص المسافات بينها، قد يؤدى الى تشجيع ظهور الاختلاف بينها فى نفس الوقت، والذى يعبر عنه مفهوم اخر بجانب العولمة، وهو مفهوم النزوع الى المحلية glocal-isation والمحلية اذا تم تدعيمها وتعميمها قد تؤدى الى التركيز على محلية النشاط الاقتصادى والسياسى، ونقل السلطة من المستوى القومى الى المستويات الأدنى بطريقة تشجع على الاستجابة الى العولمة

غير ان التركيز على المحلية بهذا الصدد، قد يؤدى الى ظهور تيار مضاد للعولمة. ذلك ان العولمة وإن كانت تقلل من أهمية الجغرافيا، وتعني الحدود بين الدول لصالح العلاقات الكونية، فإن المحلية لو عممت يمكن ان تركز على العلاقات الجغرافية بحيث تصبح العلاقات فى سياق إقليمى مسألة بالغة الاهمية.

ويرى بعض الباحثين أن الجدل بين العولمة والمحلية المعممة يكشف عن الصراع بين الاستراتيجيات المختلفة للشركات دولية النشاط.

وهذا التعريف الذى ألمحت الى سماته الاساسية، لا يركز فقط على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية، ولكنه أيضا يهتم بالعملية الكبرى والتي تتعلق بإحياء المجتمع المدنى فى عديد الدول، وفى قيامه بادوار مهمة فى مجال التنمية. وبما بالذات مجال للبحث عن تاثير العولمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية، وعلى مؤسسات المجتمع المدنى ككل كالنقابات، والاتحادات المهنية والاحزاب السياسية.

وفى نهاية هذا العرض الوجيز للتعريفات المختلفة للعولمة، يثور سؤال رئيسى: هل لابد لنا أن نختار تعريفا واحدا للعولمة ونسقط باقى التعريفات" أم أن كل تعريف منها يلمس فى الواقع احد جوانب ظاهرة العولمة المركبة والمعقدة؟

وفى تقديرنا أن هذه التعريفات جميعا تكاد تكون المكون الأساسي لتعريف واحد جامع للعولمة. فهي تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهى تجل لظواهر اقتصادية، وهى ـ فى الوقت الراهن على الأقل ـ هيمنة للقيم الامريكية، وهى أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية.

غير ان هذا لاينفى ان من يتبنى أى تعريف من التعريفات الاربعة، يمكن ان يصل فى تحليله الى نتائج سياسية مختلفة، وذلك وفقا للايديولوجية التى ينطلق منها هذا هو منطق الامور، فقد كذب من قال إن عهد الايديولوجيات قد انتهى الى الأبد



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨

عالم الجاسوسية... وصراع الاستخبارات (١) من (٢)

مع تعاظم الاهتمام بقراءة المستقبل في ظل عاصفة «العولمة» التي تجرف كل شيء في طريقها حتى بات من المؤكد أن القرن الحادي والعشرين لن يكون قرنا جديدا بالحساب الزمني فحسب، وانما هو قرن جديد في المفاهيم والمعتقدات وطبيعة المصالح ولغة الارتباطات.. لفت نظري أنه لا شيء على الاطلاق سوف يبقى على حاله، وان التغيير الجذري سوف يشمل كل شيء على ظهر الدنيا، بدءا من سلوكيات البشر واهتماماتهم إلى حدود الدول التي قد تتسع أو تضيق أو تتلاشى، وربما تتغير الأسماء مع تغير الخرائط.. شيء واحد لن يفقد قيمته ولن تتراجع أهميته ولن يتأثر دور العامل البشري فيه، برغم التقدم العلمي الرهيب، وهو عالم الجاسوسية وصراع الاستخبارات.

ان دور المخابرات والجاسوسية الذى كان أحد اهم علامات القرن العشرين، سوف يتزايد ويتعاظم مع «العولمة» التى تزيل الحواجز الحدودية وتضعف من أهمية «الهوية» وتختصر الأزمنة والمسافات معا.

ومن بين الكتب المهمة التى صدرت فى السنوات الأخيرة كتاب اسمه «قرن من الجواسيس» Century Of spies - Intelligence in the twentieth Century الذى يتناول دور المخابرات والجاسوسية فى عالمنا المعاصر منذ عصر القياصرة فى روسيا عندما كان الجواسيس من حملة المعاطف والخناجر، وحتى اليوم بعد أن فتحت الثورة التكنولوجية المجال للأقمار الصناعية لكى تفتح بعدا جديدا لعالم الجاسوسية عبر الفضاء

والكتاب من تأليف «جيفرى تى ريتشيلسون» أحد كبار المسئولين عن «أرشيف الأمن القومى الامريكى»، والذى سبق له أن أصدر عدة كتب مماثلة ومهمة اعتمادا على ما توافر له من فرصة ذهبية للمعرفة والاطلاع على كم هائل من الوثائق فى مجال الجاسوسية وفن الاستخبارات، وأهمها كتب «عين أمريكا فى الفضاء» و«السيف والدرع».. و«المخابرات السوفيتية وأجهزة الأمن».

والذى يمكن استخلاصه من ثنايا صفحات الكتاب «٥٠٠ صفحة»، هو أنه على مدى سنوات القرن العشرين والذى شهد حربين عالميتين وعشرات من الحروب الاقليمية ومئات من المواجهات الاقتصادية، فيما يعرف باسم «الحروب التجارية»، قد تأكدت للجميع «كبارا وصغارا» حقيقة مهمة لا مجال للشك فيها، وهى أن نتيجة أى حرب أو صراع أو مواجهة، سواء كان ذلك فى الساحة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، ترتهن فى المقام الأول بمن يكسب حرب الأستخبارات والقدرة على زرع عيونه وجواسيسه فى أرض الخصم ومعرفة قدرات ونيات الطرف الآخر، قبل أن تبدأ الطلقة الأولى أو قبل أن يجلس المتفاوضون حول مائدة التفاوض!

وقد شد انتباهى فى الكتاب اهتمامه ببعض وقائع التجسس الشهيرة فى اطار الصراع العربى ـ الإسرائيلى، برغم أن معظمها كان قد سبق لى الاطلاع عليه أو قراءة بعض جوانبه عن طريق مراجع ومصادر أخرى.

فى الكتاب قصة الجاسوس الإسرائيلى ايلى كوهين، وكنت قد قرأتها قبل نحو ٣٠ عاما فى كتاب إسرائيلى صدر باللغة الانجليزية تحت عنوان Our man in Damascus أى «رجلنا فى دمشق» وهى تحوى العديد من الدروس التى ينبغى استمرار الالتفات إليها فى عالمنا العربى الذى تختلط فيه ـ عن جهل وحسن نية للأسف ـ مشاعر الألفة والكرم وحسن الضيافة مع السذاجة وعدم الاحتراز.

اقول بوضوح إننا بحاجة إلى اعادة تذكير أنفسنا وتنشيط ذاكرتنا بمثل هذه الوقائع لاستخلاص الدروس المستفادة منها، خاصة أن طبيعة العصر الذى نعيشه وآفاق العولمة التى ستلقى علينا بعواصفها سواء رضينا ام لم نرض، تحتم أن تكون درجة الحذر واليقظة أضعاف أضعاف ماكان عليه الحال فى نصف القرن الأخير

●●●

وصل كامل أمين ثابت إلى دمشق فى يناير ١٩٦٢ كانت أوراقه تقول انه ولد فى بيروت لأبوين سوريين، ثم هاجرت الأسرة كلها إلى الأرجنتين حيث اشتغلوا بصناعة النسيج وأصبح كامل نفسه رجل أعمال ناجحا. إلا أنه فضل أخيرا أن يعود إلى وطنه الأصلى سوريا



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦/ ١١/ ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مرسى عطا الله

هذا ما قالته الأوراق.. ولكن الحقيقة التى لم تعلمها المخابرات السورية إلا بعد عدة سنوات كانت مختلفة تماما.. فإن كامل هو فى الأصل يهودى اسمه الحقيقى إلياهو بن شاؤول كوهين.. وهو من مواليد الاسكندرية سنة ١٩٢٨، وفى سنة ١٩٤٩ هاجر أبواه وثلاثة أشقاء له إلى إسرائيل بينما تخلف هو فى الاسكندرية ليساعد على تهجير اكبر عدد ممكن من اليهود المصريين.

وفى سنة ١٩٥٥ توجه إلى إسرائيل، حيث التحق هناك بالوحدة رقم ١٣١ بجهاز «أمان» لمخابرات جيش الدفاع الإسرائيلى.. ثم أعيد إلى مصر.. ولكنه كان منذ لحظة عودته تحت عيون المخابرات المصرية . ثم اعتقل مع بدء العدوان الثلاثى ضد مصر فى أكتوبر ١٩٥٦.

وبعد الافراج عنه هاجر إلى إسرائيل، حيث استقر به المقام محاسبا فى بعض الشركات، وانقطعت صلته مع «أمان» لفترة من الوقت، ولكنها استؤنفت عندما طرد من عمله.. وقد جرى اعداده فى البداية لكى يعمل فى مصر، ولكن الخطة مالبثت أن تعدلت، ورئى أن أنسب مجال لنشاطه التجسسى هو دمشق.

وبدأ الاعداد الدقيق لكى يقوم بدوره الجديد، ولم تكن هناك صعوبة فى تدريبه على التكلم باللهجة السورية، لأنه كان يجيد العربية بحكم نشاته فى الاسكندرية

وفى ٣ فبراير ١٩٦١ غادر إسرائيل إلى زيوريخ، ومنها حجز تذكرة سفر إلى العاصمة التشيلية «سنتياجو» باسم كامل أمين ثابت، ولكنه تخلف فى بيونس أيرس حيث كانت هناك تسهيلات معدة سلفا لكى يدخل الأرجنتين بدون تدقيق فى شخصيته الجديدة

وظل كوهين لمدة عام كامل يبنى وجوده فى العاصمة الارجنتينية كرجل أعمال سورى ناجح، واكتسب وضعا متميزا لدى الجالية العربية فى الارجنتين، باعتباره قوميا سوريا شديد الحماس لوطنه الأصلى، واصبح شخصية مرموقة فى كل ندوات العرب واحتفالاتهم، ودفع مبلغا كبيرا من أجل تدعيم الصحيفة العربية التى تصدر فى الأرجنتين.. فاصبحت أخباره ونشاطاته محل اهتمام يومى من الجريدة، وبالتالى من قرائها

وسهل له ذلك اقامة صداقات وطيدة مع الدبلوماسيين السوريين، وبالذات مع الملحق العسكرى بالسفارة السورية، العقيد أمين الحافظ الذى كان قد أبعد عن دمشق بسبب ميوله البعثية الحادة التى لم تكن على هوى النظام السورى فى ذلك الحين.

وخلال المادب الفاخرة التى اعتاد كوهين - أو كامل أمين ثابت - اقامتها فى كل مناسبة وغير مناسبة، ليكون الدبلوماسيون السوريون على رأس الضيوف، لم يكن يخفى حنينه إلى الوطن الحبيب، ورغبته فى زيارة دمشق

ولم يكن غريبا أنه عندما توجه إلى العاصمة السورية فى يناير ١٩٦٢، كان مزودا بعدد غير قليل من التوصيات الرسمية وغير الرسمية لأكبر عدد من الشخصيات النافذة فى سوريا، مع الاشادة بنوع خاص إلى الروح الوطنية العالية التى يتميز بها، والتى تستحق أن يكون محل ترحيب واهتمام من المسئولين فى سوريا.

وبالطبع، لم يفت كوهين أن يمر على تل أبيب قبل وصوله إلى دمشق، ولكن ذلك تطلب منه القيام بدورة واسعة بين عواصم أوروبا قبل أن ينزل فى مطار دمشق وسط هالة من الترحيب والاحتفال.

ولم يكن مستغربا، وسط هذا الجو الاحتفالى أن يعلن رجل الأعمال الكبير، كامل أمين ثابت، أنه قرر البقاء فى دمشق الفيحاء إلى الأبد، وانه سيصفى جميع أعماله الواسعة فى الأرجنتين لكى يعيد استثمارها فى الوطن السورى.

وبعد اقل من شهرين من استقراره فى دمشق، تلقت اجهزة الاستقبال فى «أمان» أولى رسائله التى لم تنقطع على مدى مايقرب من ثلاث سنوات، بمعدل رسالتين على الأقل كل أسبوع

وفى الشهور الاولى من اقامته تمكن كوهين - أو كامل - من اقامة شبكة واسعة من العلاقات المهمة.. كان من بينها على سبيل المثال صداقة اخوية وثيقة مع رئيس قسم الصحف والاذاعة بوزارة الإعلام، وابن شقيقه رئيس الاركان، وعدد غير قليل من الطيارين وضباط الجيش والأسطول.

وكان من الأمور المعتادة أن يقوم بزيارة أصدقائه فى مقار عملهم، ولم يكن مستهجنا أن يتحدثوا معه بحرية عن تكتيكاتهم فى حالة نشوب الحرب مع إسرائيل، وأن يجيبوا بدقة على أى سؤال فنى يتعلق بطائرات الميج أو السوخوى، أو الغواصات التى وصلت حديثا من الاتحاد السوفيتى او الفرق بين الدبابة تى - ٥٢ وتى - ٥٤الخ

وبالطبع كانت هذه المعلومات تصل أولا بأول إلى إسرائيل، ومعها قوائم باسماء وتحركات الضباط السوريين بين مختلف المواقع والوحدات

وفى سبتمبر ١٩٦٢ صحبه أحد أصدقائه فى جولة داخل التحصينات الدفاعية بمرتفعات الجولان. وقد تمكن من تصوير جميع التحصينات بواسطة الة التصوير الدقيقة المثبتة فى ساعة يده، وهى احدى ثمار التعاون الوثيق بين المخابرات الإسرائيلية والأمريكية.

ومع أن صور هذه المواقع سبق أن تزودت بها اسرائيل عن طريق وسائل الاستطلاع الجوى الامريكية، إلا أن مطابقتها على رسائل كوهين كانت لها أهمية خاصة.. سواء من حيث تأكيد صحتها، او من حيث الثقة فى مدى قدرات الجاسوس الإسرائيلى

هذا بالاضافة إلى تمكن كوهين من التعرف على أسرار الصراع بين البعثيين والناصريين . وكان أول من تنبأ بالانقلاب الذى وقع فى مارس ١٩٦٣، وأسفر عن استيلاء البعثيين على السلطة وبروز اسم صديقه القديم اللواء أمين الحافظ باعتباره الرجل القوى فى النظام الجديد.

وفى ١٩٦٤، عقب ضم جهاز «أمان» إلى الموساد، زود كوهين قادته فى تل ابيب بتفصيلات وافية للخطط الدفاعية السورية فى منطقة القنيطرة، وفى تقرير اخر أبلغهم بوصول صفقة دبابات روسية من طراز تى - ٥٤، وأماكن توزيعها، وكذلك تفاصيل الخطة السورية التى أعدت بمعرفة الخبراء الروس لاجتياح الجزء الشمالى من إسرائيل فى حالة نشوب الحرب

ولكن، برغم كل هذه النجاحات، كانت هناك علامة سوداء غير مطمئنة تتحرك فى برج كوهين وتنذر بالشر، ممثلة فى العقيد أحمد سويدان رئيس مخابرات الجيش السورى الذى كان على عكس كل زملائه بغير استثناء يبدى نفورا واضحا من رجل الأعمال السورى كامل أمين ثابت.. وكثيرا ما التقط كوهين فى عينيه نظرات الشك والارتياب، حتى انه اعترف بذلك لقادته عندما زار إسرائيل خفية لآخر مرة فى نوفمبر ١٩٦٤



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦/ ١١/ ١٩٩٨

غير أن التخوف من شكوك العقيد سويدان لم يمنع من استمرار كوهين في ارسال التقارير نصف الاسبوعية بدون توقف عن طريق جهاز الارسال السرى الذى يخفيه بين كتب المكتبة.

وفيما بين ٢ ديسمبر حتى ١٨ يناير ١٩٦٥ أرسل ٣١ برقية إلى الموساد، بمعدل لايقل عن ٩ دقائق للبرقية الواحدة، دون أن يخل أبدا بالموعد المتفق عليه، وهو الساعة الثامنة والنصف صباحا.

وكانت هذه بالذات هى الثغرة التى أغرقت مركب كوهين، فقد تعددت شكاوى السفارات الأجنبية من وجود تداخلات لاسلكية غريبة فى هذا الوقت بالذات يومين أو ثلاثة كل أسبوع. ولفت الأمر نظر ضابط نابه فى المخابرات السورية، فظل يتابع الذبذبات الدخيلة حتى اهتدى إلى مصدرها

وفى صباح يوم ١٨ يناير ١٩٦٥ وأثناء انهماك كوهين فى ارسال برقيته الأخيرة. انقض عليه رجال الأمن والمخابرات بقيادة العقيد أحمد سويدان. وقبض عليه متلبسا وحوكم، وتم اعدامه علنا فى أحد ميادين دمشق فى مايو ١٩٦٥.

غير أن هناك رواية اخرى تقال عن اكتشاف حقيقة كوهين. وهى بالفعل الرواية الصحيحة . تلك هى انه أثناء قيام بعض رجال المخابرات المصرية بفحص عدد من الصور الملتقطة لقادة الانقلاب البعثى فى مارس ١٩٦٣. لاحظ أحدهم أن من بين الوجود الظاهرة فى الصورة وجها يعرفه جيدا منذ أيام وجوده فى مصر وهو وجه كوهين الذى كان مكلفا بمراقبته قبل عدوان ١٩٥٦، وبالسؤال عنه. قيل انه يسمى كامل امين ثابت، وانه مليونير من الارجنتين الى اخر الحكاية. ولكن رجل المخابرات المصرية ظل متمسكا بشكوكه. ونقلها إلى زميله احمد سويدان رئيس المخابرات السورية. وتعاون الجهازان المصرى والسورى على تفحص الاصل الارجنتينى المزعوم لكامل امين ثابت. حتى تاكد الجميع من انه مزيف.

•••

وفى نفس الفترة التى كان فيها كوهين يواصل نشاطه مطمئنا فى سوريا، وصل إلى القاهرة واستقر فى واحد من أرقى أحيائها رجل اعمال ألمانى يدعى وولف جانج لوتز. ولكن هذا ايضا لم يكن اسمه الحقيقى، وانما كان جون اربيه. المولود لأم يهودية وأب نمساوى مسيحى فى ألمانيا عام ١٩٢١. وعندما طلقت امه من ابيه فى ١٩٣٣، صحبته مهاجرة الى فلسطين وغير اسمه الالمانى، وفى اثناء الحرب تطوع بالجيش البريطانى، ثم اصبح ضابطا بجيش الهاجاناه عام ١٩٤٨. وعين قائدا بكتيبة مشاة مكونة من المهاجرين الجدد

وفى ١٩٥٩ التحق بوحدة التجسس رقم ١٣١ وعاد إلى المانيا، حيث استعاد اسمه الاصلى، وولف جانج لوتز، كما غير صفته إلى مدرس فروسية وصاحب اصطبل للخيول. وبعد ان تاكدت هذه الصفة شد الرحال الى مصر ليبدا مهمته التجسسية فيها

كان وصول لوتز إلى مصر فى ديسمبر ١٩٦٠، موحيا لجيرانه من الجالية الالمانية المزدهرة بالقاهرة انه فى الحقيقة كان ضابطا بالصاعقة النازية، وعن طريق هؤلاء وجد طريقا سهلا للتعرف إلى كبار المسئولين المصريين عسكريين ومدنيين . ونجحت مدرسة الفروسية التى افتتحها نجاحا كبيرا، وصاحب نجاحها العديد من الحفلات الباذخة التى كانت تضم نجوم المجتمع المصرى.

وأتاحت له هذه الولائم فرصة سانحة لجمع المعلومات من أدق مصادرها، وارسالها عن طريق جهازه اللاسلكى السرى اولا بأول إلى إسرائيل كذلك استطاع أن يحصل على قائمة كاملة باسماء العلماء الالمان الذين يعملون بمصر، وأسماء زوجاتهم وأولادهم وعناوينهم ومواطنهم الأصلية فى ألمانيا والنمسا، ودورهم فى انتاج الصواريخ المصرية وبرامج التسليح، فضلا عن رسوم وتصميمات مراكز التوجيه الالكترونية لشبكات الصواريخ، وقد أفادت معلوماته عن الخبراء الالمان وعائلاتهم فى تنظيم حملة ارهابية إسرائيلية وشملت توجيه رسائل ملغومة على عناوينهم لاغتيالهم أو على الأقل دفعهم إلى مغادرة مصر

كما كانت المعلومات العسكرية الخاصة بتحركات الوحدات. ومواقع الصواريخ ذات فائدة جليلة لإسرائيل فى الإعداد لحرب ١٩٦٧ ولكنه وقع فى قبضة المخابرات المصرية التى استطاعت التوصل إليه عن طريق التقاط رسائله السرية المرسلة لإسرائيل وفى يوم ٢٢ فبراير ١٩٦٥ اقتحمت قوات الأمن المصرية مسكنه، ولم يجدوا صعوبة فى اكتشاف جهاز الارسال السرى، واستغرق استجوابه شهرا كاملا، وأخيرا عرض أمام المحكمة التى أدانته بالاشغال الشاقة المؤبدة

•••

فهل هناك دليل بعد ذلك على ان ماحدث لنا من نكسات وهزائم ونكبات بدءا من نكبة عام ١٩٤٨ ووصولا إلى نكسة ١٩٦٧، كان سببه حالة الغفلة والغفوة التى عاشها مجتمعنا العربى باسره. لان من الظلم للحقيقة ان يتحمل أى جهاز استخبارات وحده. مهما بلغت قدرته . مسئولية اليقظة والحذر وحماية اسرار الدولة من عبور الجواسيس، وانما هى مسئولية الشعب كله والدولة بجميع اجهزتها!

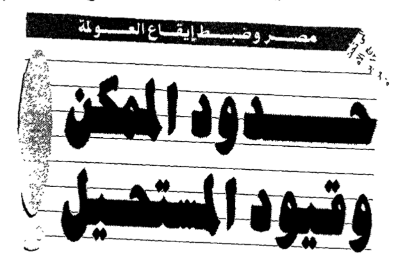
وفى الأسبوع القادم نواصل الرحلة مع هذا الكتاب المهم لنعرف إلى أى مدى يبقى الانسان هو العنصر المهم فى حرب الاستخبارات، برغم انف الأقمار الصناعية وثورة الاتصالات !



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ١١ / ١٩٩٨

مصــر وضبــط إيقــاع العــولمة



حدود الممكن وقيود المستحيل

بالرغم من أن العولمة حقيقة قهرية وبالرغم من أن الاندماج الاقتصادي الدولي حقيقة قسرية، وبالرغم من أن تحرير التجارة وفتح أبواب الدول على مصراعيها أمام تدفقها ونفاذها حقيقة لايمكن الهروب من تبعاتها وأعبائها.. وبالرغم من كل ذلك وغيره كثير، إلا أن القبول بهذه الوقائع العالمية لايمكن أن يتم من منطلق الاستسلام للقارعة والتخاذل في مواجهتها ولكنه يستوجب التعامل معها بكل الهمة والجدية وبكل الاصرار على مواجهة مصاعبها وتحدياتها وضغوطها. وفي ظل عالم جديد تطبق فيه قوى العالم الكبرى والعظمى، الظاهرة والخفية، على رقبة وأنفاس الدول الأقل تقدما الطامحة في النمو والازدهار والتقدم.. فإن الخطر الأول والأكبر يرتبط بتبنى البعض لمنطق الدونية في التعامل مع مفردات العالم الجديد والترويج لمقولات تؤكد أن الحل الوحيد والأمثل يرتبط فقط لاغير بالارتماء تحت أقدام الأقوياء، واستجداء الرضا السياسي حتى يكون هناك أمل اقتصادي يدور حول التمتع بفتات الأقوياء وفضلهم وفضلاتهم بحكم أنهم السادة والكبار والعظام الذين لايجوز الخروج عن طوعهم والتمرد على ارادتهم ولو بالشبهة والاشتباه.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨/١١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبالرغم من سقوط القيود وانهيار الحدود الوطنية والقومية تحت معاول العولمة والاندماج والتحرير وبروز دور السلطة الدولية الاقتصادية فوق القومية بكل ماتمثله المنظمات الدولية الكبرى بأضلاعها الثلاثة التى اكتملت بانشاء منظمة التجارة العالمية وماسبقها من قيام البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى وغيرها من ترسانة القوانين والتشريعات العالمية وكل مايعنيه ذلك من فقدان سلطة سيادة الدول للكثير من أبعادها وثوابتها وأسلحتها التقليدية المتعارف عليها فإن النتيجة النهائية لايمكن أن تصب - كما يروج البعض - فى خانة تهميش دور الدولة وسلطتها وسلطانها بل هو يحتم بالضرورة توسيع دور الدولة - وهو مايخالف بالضرورة مفهوم دور الحكومة - من خلال آليات جديدة ومستحدثة قادرة على مواجهة ضغوط وسلبيات العالم الجديد .

وفى ظل العالم الجديد الذى تحتل فيه التنافسية حجر الزاوية فى حساباته وعلاقاته ومعاملاته وتصبح معها الكفاءة «معيارا اجباريا» ليس فقط لتقدم الأمم ولكن للاحتفاظ بالقدرة على البقاء وتلافى احتمالات التهميش الواسعة النطاق فإن سلطة السيادة الضائعة وما بقى منها من بقايا واهية لابد أن يتم حشده لحماية مصالح الوطن فى مواجهة الآخرين ولاسبيل لتحقيق ذلك والوصول الى نجاحه الا من خلال «الكفاءة العالية للغاية» فى تنظيم الدولة وادارتها والتمتع بدرجة عالية للغاية من الحرفية والعلم والموضوعية» للرقابة الراعية على الأعمال والمعاملات وعلى التدفقات والتوزيعات وعلى توجهات القيم والانحرافات السعرية والوظيفية لكل الوحدات والمنشآت والأعمال وهو مايحتم أن يتحول العديد من أجهزة الدولة الى «رقباء» ليس من مفهوم دس الأنف فيما لايعلمون وتعويق الأعمال والأنشطة بالملاحظات البيروقراطيه والسخيفة، ولكن من مفهوم الحرفية العالية الكفاءة القادرة على استكشاف الخطر والمخاطر ومنعه وتصويبه قبل أن يستفحل ويعم ويتسبب فى غرق سفينة الوطن بغير أمل فى التعويم والانتشال

ومشكلة المشاكل أن مواجهة التحديات العالمية المتعددة والمتشابكة تتطلب درجة عالية من تدفق المعلومات الموثوق بها التى تغطى الأبعاد الحرجة والقضايا الملتهبة والساخنة على الساحة العالمية والاقليمية والمحلية وهو مايندرج تحت بند الأحاديث الفضفاضة والصاخبة عن الشفافية على كل المستويات وفى كل المحاور وعلى جميع المستويات والخطر الداهم أن يظن البعض من كثرة تردد الحديث عنها بغير كلل أو ملل أن الشفافية حقيقة واقعة لا نقاش فيها فى حين أن الكوارث العالمية والانهيارات الكبرى المدوية فى دول النمور الآسيوية وفى اليابان وروسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة الأخيرة الماضية قد كشفت جميعها عن الافتقار الشديد للشفافية والغياب شبه الكامل لها والأهم من ذلك أنها أكدت بوضوح أن التعتيم على الحقائق بل التزوير الفاضح فيها مسئولية تتجاوز النطاق المحلى فقط وتدخل فيها المنظمات الدولية طرفا أصليا وأصيلا فى تحمل مسئولياتها وتبعاتها مع كل ما ثبت من عدم دقة التقارير الدولية لصندوق النقد الدولى وغيره والعجز الكامل عن توقع ألف باء المشكلات والترويج الغافل لوقائع وتوجهات مستقبلية خارج نطاق الواقع والحقيقة وتؤدى هذه الوقائع الى نتيجة بالغة الصعوبة تؤكد أن التعامل مع مفردات وجزئيات وكليات العولمة يفتقر الى أبسط أبجديات الشفافية، وبذلك فهو يخرج تماما عن السيطرة والتحكم وقدرات الرصد الدقيق ويتسبب بالتالى فى لحظة فجائية وخاطفة فى الكوارث والأزمات والانهيارات الاقتصادية والسياسية الحادة كما حدث أمام أعين الجميع على الأرض الآسيوية .

وفى هذا الإطار الدولى الملتهب والساخن وفى ظل تداعياته وتشابكاته الاقليمية وانعكاساته المحلية وعلى ارض مدينة الأقصر التى يقال إنه يقع فى نطاقها سدس حضارة العالم القديم عقدت ندوة لمدة يومين من ١٩ الى ٢٠ نوفمبر الحالى حول المستقبل الاقتصادى لمصر لمناقشة أولويات الإصلاح الهيكلى المستقبلى نظمها مركز القاهرة للمعلومات الاقتصادية وشارك فيها خبراء من صندوق النقد الدولى وكبار المسئولين المصريين فى مقدمتهم الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام والدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد واسماعيل حسن محافظ البنك المركزى وعبد الحميد ابراهيم رئيس هيئة سوق المال ومحمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك المصرية

العولمة .. المخاوف والاستعدادات

وحول المنجزات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى خلال السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٩٨/٩٦٠ • والطريق الى المستقبل تركزت الكلمة الافتتاحية للدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام ورئيس فريق العمل للندوة كما تحدث حول الإطار الدولى للإصلاح المصرى وحول القضايا الرئيسية التى يتحتم إنجازها ومواجهتها بحلول إيجابية وفعالة فى المستقبل القريب والبعيد لضمان تماسك الاقتصاد المصرى وزيادة قدرته التنافسية.

حيث أكد أن هناك حقيقة لايمكن تجاهلها ويجب التعامل معها ترتبط بأن الانفتاح على العالم والاندماج فى اقتصاداته «قادم قادم» وأن السؤال المحورى يدور حول هل نقف متفرجين أم نستعد ونكون شركاء ومستفيدين وكيف يتحقق ذلك بأقل قدر من التضحية وبأكبر قدر من الاستفادة ؟

وحول التحضير للمستقبل حدد الدكتور عاطف عبيد مجموعة من القضايا المحورية التى يجب أن يلتفت إليها الإصلاح ويحقق فيها نجاحات واضحة لضمان صالح الوطن وصالح المواطن وتحقيق التنمية المستدامة بكل إيجابياتها فى الاستقرار المجتمعى والرضا والقبول الواسع النطاق وذلك من خلال مايلى

١) تعظيم إنتاجية الاستثمارات القائمة بما يحقق زيادة الغلة والعائد ويضمن تفعيل عناصر الكفاءة

٢) تعظيم أدوار شركاء التنمية ممثلين فى الدولة والقطاع الخاص وهو مايتضمن تحديد دور الدولة فى المجالات اللازمة والواجبة مع آليات لدعم القطاع الخاص للمشاركة ومساندة دور الدولة



■ د. عاطف عبيد

وهو مايرتبط بجهاز مصرفى قوى يراقب بحزم وفعالية من البنك المركزى مع وجود سوق مالية قوية ومنظمة يتم تحديثها وتطويرها وفقا للمعدلات والنظم العالمية بالإضافة الى توفير قاعدة بيانات للاستثمار باعتبارها ضرورة لاتخاذ جميع القرارات وتأمين التعاملات

٣) الاستعداد الجاد لمواجهة التغيرات العالمية على الاقتصاد المصرى والمتمثلة فى الاتجاه الضرورى الى رفع الحواجز وزيادة المنافسة وبروز مظاهر اندماج الأسواق الصغيرة فى السوق العالمية

■ د. يوسف بطرس غالى

٤) دعم البعد الاجتماعى للتنمية والسعى الدائم والمستمر لزيادة رفاهية المواطنين ورفع مستوى معيشتهم والنظر بعين الرعاية والعناية الى الأقل دخلا وتوفير الاحتياجات الرئيسية للمواطنين فى نطاق الخدمات العامة المرتبطة بالتعليم والصحة والمرافق الرئيسية

٥) رفع كفاءة الجهاز الحكومى وجميع الأجهزة المرتبطة بالتعامل مع المواطنين ومع خدمات الأعمال والاستثمار باعتبارها ضرورة لمساندة التقدم والتحديث والرفاهية والتنمية



■ إسماعيل حسن

دور الدولة وطقوس الأسواق

وحول مايثار عن تهميش دور الدولة فى ظل اقتصادات السوق ومايرتبط بأحاديث التهميش من مخاوف وفزع وقلق لدى الرأى العام والقاعدة العريضة من المواطنين تركز حديث الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد حيث أكد ثلاث حقائق رئيسية تحتم توسيع نطاق دور الدولة . بعكس مايقال عن تهميشه . فى ظل اقتصادات السوق حتى يمكن ضمان النمو والانتعاش والتقدم المستقبلى وحدد الحقائق الثلاث فيما يلى

أولا . أن الدول تحتاج دائما الى نظرة مستقبلية لأوضاعها ومايرتبط بها من تخطيط بمفهومه العلمى وليس بمفهومه المركزى المتعارف عليه فى الدول الاشتراكية مع الأخذ فى الاعتبار أن التخطيط طويل الأجل لجمل الأوضاع وتوجهاتها وتشابكاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لايعد سمة من سمات الأسواق وآلياتها

ثانيا يعنى ذلك أن كفاءة الأسواق فى الأجل الطويل وضمان صالح الدولة والمواطنين تعتمد على تدخل قوى مركزية لضمان تحقيق معايير الكفاءة طويلة الأجل

ثالثا يتطلب ذلك أجهزة رقابية قوية لضمان سوق قوية فى ضوء الخبرة العالمية للدول المتقدمة التى تؤكد أنه لايمكن ترك آليات السوق لحالها وأنها تحتاج دائما الى مساندة الدولة بالسياسات والبرامج والتشريعات وأيضا بالأموال والاستثمارات وهو مايحتاج الى جهاز حكومى أكثر كفاءة وأكثر فعالية وتدخلا من الأوضاع القائمة فى الاقتصاد الموجه والتى لاتحتاج فى الكثير من الأحيان إلا لإصدار قرارات إدارية لتوجيه مسار الاقتصاد وأنشطته ومعاملاته فى ظل السيطرة والتحكم

ويشير الدكتور يوسف بطرس غالى إلى أنه مع الاقتناع بأن آليات السوق هى أكفأ الآليات المتعارف عليها لتوزيع الموارد فى المجتمع وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد إلا أن ذلك يرتبط بشرطين أولهما توافر حد أدنى من العوامل والظروف، وثانيهما تحديد المعنى الدقيق لمفهوم الأكفأ توزيعا الموارد وهو مايجب أن يأخذ فى الاعتبار مجموعة من العوامل المهمة فى مقدمتها

●● أن السوق لاتؤدى للتوزيع الأكثر عدالة للموارد أو للدخل والعائد

●● أن السوق ليست وظيفتها الرفق بالفقراء وتوفير احتياجاتهم

●● أن السوق لاتحقق التوازن الجغرافي في التنمية والاستثمار والنمو

●● إن السوق لا تحقق التوازن بين الأجيال عبر الفترات الزمنية طويلة الأجل

وفى هذا الإطار يتحتم تدخل الدولة لتصحيح آليات السوق لصالح التوازن الأعم والأشمل سياسيا واقتصاديا وجغرافيا واجتماعيا وزمنيا فإن للدولة دورا يتعاظم ومسئوليات محددة على



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/ ١١/ ١٩٩٨

الأخص في النطاق الاجتماعي ونطاق التحضير للمستقبل وتوسيع نطاق الانتعاش والتقدم لأنه حتى مع افتراض وجود الإطار الإشرافي والرقابي للتأكد من كفاءة عمل أليات السوق وتحقيق ذلك لاكفأ توزيع للموارد فإن عدم تحقيق كفاءة التوزيع العادل والتأثيرات السلبية على الفقراء ومحدودي الدخل يحتم تعاظم دور الدولة لأن ترك أليات السوق وحدها وعدم التدخل في توزيع الدخل من خلال الضرائب على الدخل والإنفاق العام وغيرها ستؤدي الى زيادة الفروق بين الطبقات ويستلزم ذلك على القائمين بالرقابة على السوق ليس فقط توجيه التدخل ولكن امتلاك الكفاءة العالمية والقدرات والمعارف والخبرات اللازمة لاستيعاب مؤشرات السوق ومعانيها ومدلولاتها لضمان صواب التدخل وسلامته .

ضبط تدفق وتوزيع المال

وبالنسبة لما يثار عالميا وعلى نطاق واسع حول الحساسية الشديدة لاوضاع البنوك ومعاملاتها وقروضها وسلامتها وماكشفت عنه الانهيارات الحادة وسلامتها وماكشفت عنه الانهيارات الجادة والمفاجئة والواسعة النطاق للاقتصادات الآسيوية وغيرها من فساد الكثير من البنوك والغياب شبه التام لرقابة البنوك المركزية بل مشاركتها المباشرة في الفساد المصرفي على أوسع نطاق، أوضح اسماعيل حسن محافظ البنك المركزي أن جميع المؤشرات والدلائل تؤكد أن الجهاز المصرفي في مصر تحت السيطرة الدقيقة وأن كل الأحاديث عن التجاوزات والانحرافات لاتخرج عن نطاق المألوف والشائع في المعاملات المصرفية، الآمنة والسليمة وأن القروض تتم وفقا لقواعد السلامة والأمان المصرفية وأن توزيعاتها على الأنشطة المختلفة توزيعات معقولة وسليمة وهو مايؤكد سلامة وضع الجهاز المصرفي وفعالية رقابة البنك المركزي ويؤدي في النهاية الى تأكيد سلامة الأوضاع الاقتصادية ومنشآت الأعمال في جميع القطاعات

وحول مؤشرات الاقتصاد القومي المصري الايجابية يوضح هاورد هاندي مساعد مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصندوق النقد الدولي استمرار المؤشرات الإيجابية للإصلاح الاقتصادي في مصر والاحتياج الضروري لرفع معدل النمو كمتوسط سنوي على ٧٪ على الأقل لامتصاص العمالة والتخلص من البطالة وهو مايتطلب من الحكومة جهودا إضافية لمساندة انتعاش القطاع الخاص من خلال تعديل التشريعات لتحسين مناخ الاستثمار وضمان المزيد من الشفافية وأن الخصخصة مازال امامها طريق طويل حيث إن ماتمت خصخصته حاليا يبلغ نحو ثلث قطاع الأعمال

أســـامـــة غـــيـــث

العام ومازال هناك الثلثان في انتظار الخصخصة كما أن المستقبل للقطاع الخاص يرتبط بصناعة مناخ ملائم لازدهار وانتعاش القطاع الخاص المتطور والحديث وليس القطاع الخاص المحدود والعائلي

ويشير محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك المصرية الى أهمية تغيير صورة القطاع الخاص وتعديل الصورة السلبية المتداولة حوله وحول أنشطته ومعاملاته باعتبارها احد عوامل التحفيز المهمة للنشاط الخاص في الحاضر والمستقبل وتوسيع نطاق المشاركين من القطاع الخاص في المشروعات لأن الرواد في القطاع الخاص لايتعدى عددهم ٨٠ فقط منهم عشرون على القمة وأن القطاع الخاص يطلب الثقة مع التوجيه الذي يتفق مع اليات السوق والحرية الاقتصادية مع ضرورة الاهتمام بجذب أموال المصريين ومدخراتهم من الخارج للمشاركة الفعالة في مشروعات التنمية والتقدم ولتعويض تواضع حجم الادخار المحلي مع المساندة المنظمة للدور الاجتماعي للقطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تواجه توسيع نطاق الدور الاجتماعي والمرتبطة بالعقبات البيروقراطية والإدارية ونظم الضرائب وغيرها

وحول تحديات المستقبل لتطوير سوق راس المال أكد عبد الحميد ابراهيم رئيس هيئة سوق المال أن أهم التحديات المستقبلية ترتبط ببروز الدور الفعال للاجهزة الرقابية بمفهوم متطور وحديث، مع دور نشيط لإدارة البورصة في الرقابة على العمليات، بالإضافة الى بذل جهود واسعة لحسم قضية الإفصاح للشركات والمنشآت والتنظيم الجيد لنشر المعلومات وتدفقها بما يعزز على أوسع نطاق شفافية المعاملات ويعطي المتعاملين القدر اللازم من المعلومات لاتخاذ قرارات صحيحة والاطمئنان الى أوضاعهم وتعاملاتهم

وأشار الى أن الأوضاع في البورصة وسوق رأس المال لاتدعو الى الخوف والقلق في ضوء المؤشرات الإيجابية التي لايمكن إهمالها أو التغاضي عنها ، وفي مقدمتها قيمة الإصدارات الجديدة من الأسهم والسندات والتي بلغت خلال السنوات الثلاث الأخيرة منذ عام ١٩٩٦ نحو ٦٩,٣ مليار جنيه في حين أن القيمة في السنوات الثلاث السابقة لم تتعد ١٧,٥ مليار جنيه بالإضافة الى ارتفاع حجم التعامل في البورصة لأكثر من ٥٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة الأخيرة مقابل ٩ مليار جنيه إجمالي قيمة التعامل في الإحدى عشرة سنة السابقة عليها بالإضافة الى مؤشر معدل نمو الربحية لاكبر مائة شركة مقيدة بالبورصة وتستحوذ على ٨٥٪ من التداول ومنها ٥٨ شركة ضمن برنامج الخصخصة حيث بلغ معدل النمو في العالم الحالي ٣٠,٦٪ بالمقارنة بالعام السابق، مما رفع متوسط عائد كوبون الأسهم مقدرة بالقيمة السوقية للتداول الى ١٢,٣٪ كتوزيعات



●●●●●

وقد شهدت الندوة حوارا ساخنا حول خصخصة البنوك مع دعوة رئيس اتحاد البنوك الى بدء الخصخصة والبحث عن مستثمرين استراتيجيين للمشاركة فى ملكية البنوك العامة الكبرى لرفع كفاءتها وعائدها وتحديثها وكان هناك رأى يؤكد عدم سلامة الانتقال حاليا الى خصخصة البنوك فى ضوء الواقع المصرى وفى ضوء الخبرة الدولية الأخيرة التى تحملت البنوك والمؤسسات المالية المسئولية الكبرى والرئيسية عن الانهيارات والصدمات والأزمات الاقتصادية المرتبطة بها وحالات الإفلاس الواسع النطاق للبنوك الخاصة فى أسيا وغيرها وتكاليف التعويم الباهظة للأجهزة المصرفية الفاسدة فى اليابان والتى تصل تقديراتها المبدئية الى ٥٠٠ مليار دولار رصدتها بالفعل الحكومة اليابانية لتعويم البنوك الغارقة فى دوامة القروض سيئة السمعة والسيرة .

كما ثار جدل ساخن مع خبراء صندوق النقد الدولى حول الشفافية وتدفق المعلومات والبيانات والتحليلات من خلال تقارير الصندوق وما كشفت عنه الأحداث الاقتصادية الأخيرة من عدم صدقها وعدم تحريها الدقة كمعلومات وتناقض ذلك مع الف باء الشفافية وكان المثال الصارخ مرتبطا بتقارير الصندوق الوردية عن اقتصادات دول النمور الآسيوية ثم ماكشفت عنه الانهيارات والصدمات والذى يتناقض تماما مع ماورد بالتقارير وقد التزم خبراء الصندوق بالصمت الجميل ؟!



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٩/١١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حقـــائق

كعادته دائما، فإن الرئيس مبارك حين يزور عواصم الدول الكبرى، يتخذ منها منبرا قويا لايضاح وشرح رؤيته للسياسة المصرية والعالمية والحقيقة أنه في باريس يجد الفرصة سانحة لإرسال أكثر من رسالة قوية لأكثر من طرف في الساحة الدولية، حيث تمثل باريس منبرا مناسبا، لعدة أسباب

- فمن جهة أولى، تشهد العلاقات بين باريس والقاهرة دفعا عاليا، بالقدر الذى يسمح للرئيس مبارك بالحديث الواضح والصريح عما يؤمن به من سياسات وأفكار تستهدف مصالح مصر والمنطقة العربية بل والعالم

- ومن جهة ثانية، تمثل باريس واحدة من أكبر مراكز التأثير الدولى، سواء بسبب مكانتها القوية فى أوروبا، أو بسبب علاقاتها المتفردة والمستقلة فى آن واحد عن السياسة الأمريكية المهيمنة عالميا، أو بسبب العلاقات الخاصة التى تربط فرنسا بدول العالم النامية، أو بسبب الروابط الوثيقة بين فرنسا وكل القارة الإفريقية

- ومن جهة ثالثة، تختلف باريس عن كل العواصم الكبرى، لكونها تنتمى فى وقت واحد لعالم الأغنياء المتقدم، ولكونها تمتاز دائما أكثر من غيرها اهتماما بمصير العالم فى مجموعة من فقراء ودول مطحونة ، وضعفاء تعيش على حد الكفاف

- ومن جهة رابعة وأخيرة، هناك اتفاق ملحوظ بين القاهرة وباريس حول العديد من القضايا الساخنة فى الشرق الأوسط خاصة حول ضرورة استمرار عملية السلام وحول أمن الخليج، وحول الأوضاع المتردية فى العراق

ولقد تكون أول رسالة أراد مبارك إبلاغها لعواصم الدول الكبرى بما فى ذلك فرنسا نفسها، هى موضوع النظام العالمى الجديد، فقد كان الرئيس مبارك حريصا على أن يكون صريحا الى أبعد مدى فى ايضاح رؤية مصر لهذا النظام العالمى الجديد، مؤكدا أنه يحتوى على مظالم أدت الى ايجاد المشكلات فى افريقيا وآسيا وأوروبا وذهب مبارك الى أبعد من ذلك حين حذر الدول الكبرى التى تستفيد من هذا النظام مؤكدا أن هذه الاستفادة لن تدوم أكثر من خمس أو ست سنوات على الأكثر ثم تبدأ المشكلات ترجف على هذه الدول نفسها وبالحرف الواحد يقول مبارك إن النظام العالمى الجديد فى خدمة رفاهة الدول الغنية وعلى سبيل المثال فإن اتفاقية الجات تنص على فتح الحدود للصناعات الأجنبية لكن الدول الغنية لا تفتح حدودها لمنتجات العالم الثالث

وما يسرى على النظام العالمى، يسرى - ولو بصورة أخرى - على النظام الاقليمى فى الشرق الأوسط وهنا كانت رسالة مبارك واضحة جدا فقد كشف سياسة التمييز بمكيالين، مؤكدا أنه اذا أساءت إسرائيل التصرف فإن أمريكا تكتفى باللوم المحسوب، أما اذا أساء الفلسطينيون التصرف فإن أمريكا تثير العواصف ولم يتردد مبارك فى تأكيد أن الضغط على الفلسطينيين يخدم موقف غير عادل، ولن يؤدى أبدا الى اتفاق شامل

فهل تدرك الأطراف المعنية دلالات هذه الرسائل الصريحة قبل فوات الأوان؟

باريس :

إبراهيم نافع



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/١١/١٩٩٨



خواطر سياسية — العولمة فى خطاب الرئيس

بقلم: سعد كامل

«العولمة» من أهم ما جاء فى خطاب السيد الرئيس فقد اتخذ رأيا أعلن فيه عن معارضته للعولمة قال «ولست أومن بأن تتخلى الدولة عن دورها بمجرد ان العالم يتخذ العولمة ومفاهيم الرأسمالية».

وتقديرى يا سيادة الرئيس ان العولمة آتية لا ريب فيها ويذكرنى هذا بالمناقشات بين المثقفين والكتاب الى المعارضة الحاسمة لعالم جديد يولد وعارض بعضهم أو أكثرهم، «ما هذا! ان العالم الجديد من صنع أمريكا، وهتفوا فى كتاباتهم يسقط العالم الجديد واذا حدث عمل احمق من امريكا أو الدول الكبرى قالوا «هل رأيتم عالمكم الجديد؟».

وهذا ما حدث تماما عند مجئ الثورة الصناعية ان احدا لم يستشر واحدا من البشر لكى يحضر العالم الجديد (سابقا والضاغط حاليا) وجاءت الثورة الصناعية، بسبب تجدد وسائل الانتاج وعملية هذه الادوات، واكتشافات جديدة، كان العمال وبعض المفكرين يهاجمون المصانع ويحطمون الماكينات وانتشرت الثورة فى كل مكان فى العالم، كان الحرفيون يقاومون ولكن سقطت هذه المقاومة امام الحقائق الناصعة

نفس هذه المقاومة حدثت من المفكرين والعمال فى أيامنا هذه، فقد ظهرت وسائل انتاج جديدة وتغير نوع العمال وكفاءتهم فكانوا يسمونهم ذوى الياقات الزرقاء، لانهم خانوا الطبقة العاملة، ولكن الموضوع كان أكبر من هذا، ومن الفكر الماركسى القديم فقد كانوا يؤمنون بما نادى به ماركس بوحدة الطبقة العاملة وقال ماركس فى المانفستو الشهير «يا عمال العالم اتحدوا فليس هناك ما تفقدونه سوى الاغلال» وعندما مرت السنوات، ثبت ان العمال عندهم اجور عالية وسيارات خاصة ومنازل أو فيلات أى سقطت مقولة ماركس بان العمال لن يفقدوا سوى الاغلال انما يعيشون حياة الرفاهية التى لم يكن يحلم بها اجدادهم، وان تأهيل بعض من كان فى مستوى استاذ جامعى أو أكثر لأنه الآن يعمل ويفكر ولكن العالم الجديد يأتى ومعه القسوة التى يعانى منها الانسان فى مراحل التطور فالقديم يشعر بأن الحياة قد ولت وتجاوزته وانه أصبح غير مفيد امام الثورة الجديدة وأما الشبان الجدد فهم سعداء ولا ينظرون الى ابائهم الا نظرة الاشفاق والمجتمع القديم أكثر قسوة ولا انسانية، فهو لا يفكر ولا يرحم المتخلف، سنوات مرت حتى اقتنع بعض المثقفين ولكنهم لم يعترفوا بخطأ معارضة العالم الجديد واذكر ان هذه الملاحظة ادركها الرئيس عند افتتاح المطابع الجديدة وقال ان الروبوت الذى تستخدمه المطابع، قد قدم لنا الشاى والقهوة، تساءل عندما اجتمع بنا انه لا يدرى ما مصير العمال القدامى الذين لا يستطيعون ان يتعلموا فقد طمأنه الرئيس ورد الاستاذ ابراهيم سعده رئيس مجلس الادارة مؤكدا للرئيس انه لم يفصل أى عامل بل سيعين ١٠٠٠ عامل بعد تدريبهم

وقد كان الاستاذ شواب، رئيس منتدى دافوس الذى يجمع كبار رجال الاعمال فى العالم موجودا بالقاهرة فى مؤتمر السكان وقال كلمة رائعة، انه اثناء الثورة الصناعية كان السمك الأكبر يأكل السمك الأصغر، فى عهد الثورة التكنولوجية، بل ان السمك الاسرع هو الذى يغور على السمك الأبطأ

وما زلت اذكر ما كتبه الدكتور الاستاذ فؤاد مرسى ان الثورة القديمة - يقصد الثورة الصناعية - قد ضاعفت من قدرة الانسان العضلية ولكن ثورة العالم الجديد ستضاعف من قدرة الانسان الفكرية وفى حديث الدكتور الاستاذ احمد جويلى فى جريدة العالم الجديد اللندنية (وهو وزير التجارة والتموين) فقد أعلن فى حديثه «لا نستطيع وضع فرامل امام الواردات» وهو عنوان الحديث الذى قال فيه ان الحكومة لا تستطيع ترشيد الواردات أو وضع فرامل امامها كل العجز فى الميزان التجارى الذى بلغ ١١،٤ مليار دولار سببه سياسة التجارة التى تنتهجها الدولة وهى السياسة الحرة والتزامها باتفاقيات دولية

وأنا أدرى ان الرئيس مشفق على مستقبل شعبه، وان كان الجويلى قد كشف لمن لا يعرف خطورة فتح الاسواق امام الواردات الأفضل صناعيا وأقل كلفة، وانا اقول اننا نستطيع ان نقف على اقدامنا اذا عملنا دمجا للشركات العربية التى تنتج نفس السلعة، وان نحاول ان نسعى الى دمج شركاتنا ومؤسساتنا مع شركات قوية فى أوروبا وامريكا فسياسة الدمج مع الشركات الكبرى تسير على قدم وساق وبذلك لكى نحصل على التكنولوجية المتقدمة ولن نحصل عليها الا اذا ربطنا مصانعنا بمصانعهم، وبهذا يمكن ان نزود بالتكنولوجية الأكثر تقدما وقد قرأت منذ أيام ان شركة كرايزلر مع شركة مرسيدس بنز قد اندمجا، وهناك شركات اخرى والهدف هو ان تستعين الشركتان بالمزايا الموجودة فى الاثنتين معا اما اذا سعينا الى انتاج تكنولوجية جديدة أو شرائها فلن نحصل الا على تكنولوجية متخلفة لا تحتاجها الشركات القوية ولهذا سيأتى دورنا فى نهاية الطابور قال الرئيس فى خطابه اننا نعيش عالم سقطت فيه الحواجز

وهذا اعلان يعنى سقوط عصر (الوطنية) انها زالت أو فى سبيلها لزوال وستبدأ الاتحادات (كالاوروبية)

قال الرئيس فى خطابه ان نصف سكان مصر قد حرموا من الاستثمارات وقد آن لها ان تستريح ويرتفع مستوى معيشتها الى المستوى الآدمى ولن يكون هذا الا برفض عقليات العالم القديم علينا ان نسرع الخطى والا فاتنا القطار لست حكيما ولا ادعى الحكمة، وقد يكون اصحاب الرأى المخالف لى هو الاصح والله أعلم



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ / ١٢ / ١٩٩٨

أطروحات العولمة (٣)

السيد يسين

البعد الأول من أبعاد النموذج المعرفى لدراسة العولمة هو ـ كما عرضناه فى المقال الماضى ـ التعريفات المتعددة للعولمة ويتمثل البعد الثانى فى الأطروحات التى صيغت بصدد تفسير نشوء وارتقاء هذه الظاهرة التى أصبحت تشغل بالفعل مساحة كبرى من الفضاء الفكرى والسياسى فى العالم.

ولعل أول ما ينبغى أن نلتفت اليه، أن هناك علاقة وثيقة بين التعريف الذى يتبناه الباحث للعولمة، وبين الأطروحات التى يمكن أن تصاغ فى ضوئه. فالتعريف الذى يركز على البعد التاريخى للعولمة على أساس كونها تمثل حقبة تاريخية، يمكن أن تصاغ على أساسه أطروحات تتعلق بالمدى الزمنى لهذه الحقبة، وهل من المقرر بعد أن تأخذ العولمة مداها، ان تدخل الانسانية فى غمار مرحلة أخرى مختلفة فى سماتها وتفاعلاتها عن مرحلة العولمة؟ بل إنه يمكن أن يثار سؤال آخر: هل ستنجح القوى السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة التى تقاوم العولمة فى الوقت الراهن، ان توقف مدها المتنامى، وتجبرها على التراجع، على الأقل بالنسبة لبعض السمات والسياسات التى أصبحت بالفعل محل قلق شديد فى مختلف ارجاء المعمورة؟

ومن ناحية اخرى من يتبنى تعريف العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية فى المقام الأول، يمكن ان يصوغ اطروحات تتعلق بالتناقضات التى يمكن أن تنشأ بين العولمة من ناحية، والنزوع المتزايد الى التكتلات الاقليمية من ناحية اخرى ـ بالاضافة الى الصراعات الممكنة بين العولمة وازدياد النزعة الى المحلية

أما من ينظر للعولمة باعتبارها هيمنة للقيم الامريكية. فيمكن أن يصوغ اطروحات تتعلق بنجاح الخصوصيات الثقافية فى مواجهة الهيمنة الأمريكية، من خلال قيام الدول المهددة بعملية احياء ثقافى واسع المدى، تدمج فيه الأصالة مع المعاصرة كما انه يمكن صياغة اطروحات تتعلق بالانحدار المتوقع للقوة الأمريكية بالمعنى التاريخى للكلمة، وبالتالى تعديل مسار العولمة لكى لا تصبح حكرا فى ادارتها لدولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية، وأخيرا يمكن لمن يتبنى تعريف العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية أن يصوغ اطروحات تتعلق بالمدى الذى يمكن أن تصل اليه التكنولوجيا فى التغيير الجوهرى لأنساق المجتمع، بالاضافه الى التساؤل عن الفجوة التكنولوجية التى تتسع باستمرار بين الشمال والجنوب، والآثار السلبية لذلك الوضع على مسار العولمة ذاتها

اطروحات أربع للعولمة

فى ضوء هذه الاعتبارات جميعا، وبالتحليل النقدى للخطابات المتصارعة حول تكييف ظاهرة العولمة، يمكن القول إن هناك أربع أطروحات رئيسية الأولى تتعلق باطروحة اعادة التوزيع، والثانية تتعلق بالرأسمالية المقارنة، والثالثة تتصل بالتحديث، والرابعة تشير الى الثورة التكنولوجية

والاطروحة الأولى الخاصة باعادة التوزيع يتبناها انصار الاشتراكية الذين يرون أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتحدد فقط بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية. ولكن بالاضافة الى ذلك هناك دور حاسم للعامل الانسانى، يتمثل فى الفاعلين الذين يقودون او يقاومون التغيير

ويمكن القول أن الاشتراكيين الديموقراطيين والماركسيين يركزون الآن جهودهم على أهمية عدالة التوزيع فى سياق العولمة

والعولمة بالنسبة لهم ليست مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية، ولكنها ايضا بل وفى المقام الأول مجموعة ظواهر سياسية ايديولوجية تقدم كمبرر لاتجاهات بازغة فى مجال الحكم المعاصر governance واذا كانت العولمة قد ركزت على بعد حرية السوق فيها، فانه لم يتم تحليلها بالقدر الكافى من زاوية السياق الدولى الذى تعمل فيه. ولا من ناحية قوى المقاومة لها سواء داخل البلاد المتقدمة ذاتها او البلاد النامية

والنقطة الجوهرية التى يثيرها الاشتراكيون الديموقراطيون هى ان الدولة الرأسمالية ـ فى استجابتها للعولمة ـ قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل الوسط الليبرالى الذى صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، والذى سمح للرأسمالية بـ[illegible] بتوسع داخليا وخارجيا، على أساس تفادى الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال والمنتجين بشكل عام، من خلال برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة. بعبارة اخرى أصبحت ما يمكن أن تطلق عليها رأسمالية الرعاية الاجتماعية، أو دولة الرفاهية الاجتماعية ضحية العولمة ومن المعروف أن هناك أزمة شديدة فى مجال تمويل هذه البرامج، وجدلا سياسيا محتدما حول ضرورة تقليصها، وفى نظر بعض المتطرفين الغاؤها نهائيا.

اطروحة الرأسمالية المقارنة

تقوم هذه الأطروحة على فكرة بسيطة، وان كانت تستحق التأمل، وهى أن الرأسمالية ليست واحدة فى كل مكان، وأن الأنظمة الرأسمالية المتعددة، ليس من الضرورى ان تقترب من بعضها البعض لدرجة تختلط فيها سماتها. واذا كانت الرأسمالية أو الديموقراطية يمكن تعريف كل منهما بطريقة مجردة، الا ان هذا التجريد لا ينفى الاختلافات الواضحة بين كل نظام رأسمالى وآخر، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية. ويكفى ان نقارن النظام الرأسمالى الأمريكى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٨

بالنظام الرأسمالي الياباني لكي ندرك صدق ما نقول.

وفي ضـــوء هذه الملاحظة النظرية المنهجية المهمة، يمكن الوصول الى نتيجة غاية في الأهمية مبناها أنه «في التطبيق ستختلف صور الاستجابة للعولمة بحسب النماذج التي قد تكون متباينة للرأسمالية «وفي ظل هذا المنظور، فإن دور الدولة سيظل قائما، وسيقوم بالدور الرئيسي في التفاعل مع الدول الاخرى، وفي مواجهة المؤسسات التي تبحث عن الربح، وتلك التي لا تبحث عن الربح مثل الجمعيات الأهلية ،ذلك داخل كل مجتمع

وفي ظل هذه الأطروحة هناك تساؤلات عن دور الاقليمية في اطار العولمة، وهل هو دور مكمل أو مناقض للعولمة؟

والواقع أن الاقليمية مفهوم مختلف بشأنه. فبعض الباحثين في العلاقات الدولية يعتبر الاقليمية نشاطا بين الدول، يتدرج من مجرد التنسيق بين السياسات الى التكامل الكامل في سوق مشتركة مثل حالة الاتحاد الأوروبي. وهو في نظر البعض الاخر تفاعل بين المحلي والاقليمي في المجال الاقتصادي والسياسي. وهناك الآن نظرة شائعة للاقليمية أنها وسيلة تتبعها نماذج النظم الرأسمالية المختلفة للمناورة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع اليه العولمة. ويكشف عن صدق هذه الملاحظة تعدد صور الاقليمية باعتبارها احدى وسائل الحفاظ على الاختلافات بين النظم، وفي نفس الوقت بحسبانها محاولة للوصول الى حل وسط مع الاقتصاد الكوني وهناك رأى آخر يرى ان الاقليمية في الواقع لا تمثل حلا وسطا، بل هي فعل من افعال المقاومة ضد العولمة ومن ناحية أخرى يبرز رأى مضاد يذهب الى أن الاقليمية عمل مكمل لذيوع العولمة، وكأنها خطوة من خطوات الوصول الى العولمة الكاملة.

وهناك خلاصة يقدمها البعض تتمثل في أن العولمة وان كانت في نفس الوقت مجموعة من العمليات. وايديولوجية للإدارة الاقتصادية، فإن الاقليمية تعد مظهرا من مظاهر العولمة، تتقاطع معها، ولا يمكن فهمها بدون فهم ظاهرة العولمة.

أما المحلية Localization فهي تمثل تيارا مضادا للعولمة يمكن ان يؤدي الى فهم مختلف للفضاء السياسي والحدود الاقليمية Territorality فالعولمة تقلل من مكونات المشروع التقليدية وهي الأرض والعمل، ورأس المال، وذلك في ضوء الصناعات التي تقوم على المعرفة، بحيث اصبحت هي أهم مكون من مكونات المشروع الصناعي المعاصر.

وعادة ما يشار الى شبكة الانترنت باعتبارها رمزا للثورة التكنولوجية والاتصالية والتي هي الآن من أبرز علامات العولمة الاتصالية، ويكفي أن نشير الى ما يسمى التجارة الالكترونية، والتي سيصل حجم تعاملاتها عام ٢٠٠٠ الى عشرات البلايين من الدولارات.

غير أن النظر الى العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية اساسا قد يؤدي الى اغفال المشكلات التي يلاقيها تيار الليبرالية الجديدة الآن، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع عدالة التوزيع. وهكذا فإن هذه الأطروحة قد تعود الى نوع من أنواع الحتمية التكنولوجية في عصر سقطت فيه الحتمية في العلم والطبيعة والمجتمع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : القبس

التاريخ : ٢ / ١٢ / ١٩٩٨

أطروحات العولمة (٣)

بقلم: السيد يسين

البعد الأول من ابعاد النموذج المعرفي لدراسة العولمة هو - كما عرضناه في المقال السابق - التعريفات المتعددة للعولمة، ويتمثل البعد الثاني في الاطروحات التي صيغت بصدد تفسير نشوء وارتقاء هذه الظاهرة، التي اصبحت تشغل بالفعل مساحة كبرى من الفضاء الفكري والسياسي في العالم

ولعل اول ما ينبغي ان نلتفت اليه، ان هناك علاقة وثيقة بين التعريف الذي يتبناه الباحث للعولمة، وبين الأطروحات التي يمكن ان تصاغ في ضوئه. فالتعريف الذي يركز على البعد التاريخي للعولمة على اساس كونها تمثل حقبة تاريخية، يمكن ان تصاغ على اساسه اطروحات تتعلق بالمدى الزمني لهذه الحقبة، وهل من المقرر بعد ان تأخذ "العولمة مداها" ان تدخل الانسانية في غمار مرحلة اخرى مختلفة في سماتها وتفاعلاتها عن مرحلة العولمة؟ بل اذ يمكن ان يثار سؤال آخر هل ستنجح القوى السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة التي تقاوم العولمة في الوقت الراهن في ان توقف مداها المتنامي، وتجبرها على التراجع على الاقل بالنسبة لبعض السمات والسياسات التي اصبحت بالفعل محل قلق شديد في مختلف ارجاء المعمورة؟

ومن ناحية اخرى من يتبنّ تعريف العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية في المقام الاول، يمكن ان يصوغ اطروحات تتعلق بالتناقضات التي يمكن ان تنشأ بين العولمة من ناحية، والنزوع المتزايد الى التكتلات الاقليمية من ناحية اخرى بالاضافة الى الصراعات الممكنة بين العولمة وازدياد النزعة الى المحلية

اما من ينظر للعولمة باعتبارها هيمنة للقيم الاميركية فيمكن ان يصوغ اطروحات تتعلق بنجاح الخصوصيات الثقافية في مواجهة الهيمنة الاميركية، من خلال قيام الدول المهددة بعملية احياء ثقافي واسع المدى، تدمج فيه الاصالة مع المعاصرة. كما انه يمكن صياغة اطروحات تتعلق بالانحدار المتوقع للقوة الاميركية بالمعنى التاريخي للكلمة، وبالتالي تعديل مسار العولمة لكي لاتصبح حكرا في ادارتها على دولة واحدة هي الولايات المتحدة الاميركية، واخيرا يمكن لمن يتبنى تعريف العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واجتماعية ان يصوغ اطروحات تتعلق بالمدى الذي يمكن ان تصل اليه التكنولوجيا في التغيير الجوهري لانساق المجتمع، بالاضافة الى التساؤل عن الفجوة التكنولوجية التي تتسع باستمرار بين الشمال والجنوب، والآثار السلبية لذلك الوضع على مسار العولمة ذاتها

اطروحات اربع للعولمة

في ضوء هذه الاعتبارات جميعا، وبالتحليل النقدي للخطابات المتصارعة حول تكييف ظاهرة العولمة، يمكن القول ان هناك اربع اطروحات رئيسية. الاولى تتعلق باطروحة اعادة التوزيع، والثانية تتعلق بالرأسمالية المقارنة، والثالثة تتصل بالتحديث، والرابعة تشير الى الثورة التكنولوجية

الاطروحة الاولى الخاصة باعادة التوزيع يتبناها انصار الاشتراكية، الذين يرون أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتحدد فقط بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية، ولكن بالاضافة الى ذلك هناك دور حاسم للعامل الانساني، يتمثل في الفاعلين الذين يقودون او يقاومون التغيير

ويمكن القول ان الاشتراكيين الديموقراطيين والماركسيين يركزون الان جهودهم على اهمية عدالة التوزيع في سياق العولمة

والعولمة بالنسبة لهم ليست مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية، ولكنها ايضا، بل وفي المقام الاول، مجموعة ظواهر سياسية ايديولوجية تقدم كمبرر لاتجاهات بارغة في مجال الحكم المعاصر (goverance) واذا كانت العولمة قد ركزت على بعد حرية السوق فيها، فانه لم يتم تحليلها بالقدر الكافي من زاوية السياق الدولي الذي تعمل فيه، ولا من ناحية قوى المقاومة لها سواء داخل البلاد المتقدمة ذاتها او البلاد النامية

والنقطة الجوهرية التي يثيرها الاشتراكيون الديموقراطيون هي ان الدولة الرأسمالية - في استجابتها للعولمة - قد قضت بذلك على الصيغة



الهشة للحل الوسط الليبرالي الذي صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع، والذي سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخليا وخارجيا، على اساس تفادي الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال والمنتجين بشكل عام، من خلال برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة، بعبارة اخرى اصبحت ما يمكن ان تطلق عليها رأسمالية الرعاية الاجتماعية، او دولة الرفاهية الاجتماعية ضحية العولمة، ومن المعروف ان هناك ازمة شديدة في مجال تمويل هذه البرامج، وجدلا سياسيا محتدما حول ضرورة تقليصها، وفي نظر بعض المتطرفين الغائها نهائيا

اطروحة الرأسمالية المقارنة:

تقوم هذه الاطروحة على فكرة بسيطة، وان كانت تستحق التأمل، وهي ان الرأسمالية ليست واحدة في كل مكان، وان الانظمة الرأسمالية المتعددة، ليس من الضروري ان تقترب من بعضها البعض لدرجة تختلط فيها سماتها، واذا كانت الرأسمالية او الديموقراطية يمكن تعريف كل منهما بطريقة مجردة، الا ان هذا التجريد لا ينفي الاختلافات الواضحة بين كل نظام رأسمالي وآخر، سواء من الناحية الاقتصادية او من الناحية السياسية، ويكفي ان نقارن النظام الرأسمالي الاميـــركي بالنظام الياباني لكي ندرك صدق ما نقول

وفي ضوء هذه الملاحظة النظرية المنهجية الهامة، يمكن الوصول الى نتيجة غاية في الاهمية مبناها انه «في التطبيق ـ تختلف صور الاستجابة للعولمة بحسب النماذج التي قد تكون متباينة للرأسمالية» وفي ظل هذا المنظور، فان دور الدولة سيظل قائما، وسيقوم بالدور الرئيسي في التفاعل مع الدول الاخرى، وفي مواجهة المؤسسات التي تبحث عن الربح، وتلك التي لا تبحث عن الربح مثل الجمعيات الاهلية، وذلك داخل كل مجتمع

وفي ظل هذه الاطروحة هناك تساؤلات عن دور الاقليمية في اطار العولمة؟ وهل هو دور مكمل او مناقض للعولمة؟

والواقع ان الاقليمية مفهوم مختلف بشأنه، فبعض الباحثين في العلاقات الدولية يعتبر الاقليمية نشاطا بين الدول، يتدرج من مجرد التنسيق بين السياسات الى التكامل الكامل في سوق مشتركة مثل حالة الاتحاد الاوروبي، وهو في نظر البعض الآخر تفاعل بين المحلي والاقليمي في المجال الاقتصادي والسياسي، وهناك الآن نظرة شائعة للاقليمية انها وسيلة تتبعها نماذج النظم الرأسمالية المختلفة للمناورة مع مشكلات التكامل الكوني الذي تدفع اليه العولمة ويكشف عن صدق هذه الملاحظة تعدد صور الاقليمية باعتبارها احدى وسائل الحفاظ على الاختلافات بين النظم، وفي الوقت نفسه بحسبانها محاولة للوصول الى حل وسط مع الاقتصاد الكوني

وهناك رأي آخر يرى ان الاقليمية في الواقع لا تمثل حلا وسطا، بل هي فعل من افعال المقاومة ضد العولمة ومن ناحية اخرى يبرز رأي مضاد يذهب الى ان الاقليمية عمل مكمل لذيوع العولمة، وكأنها خطوة من خطوات الوصول الى العولمة الكاملة

وهناك خلاصة يقدمها البعض تتمثل في ان العولمة وان كانت في الوقت نفسه مجموعة من العمليات، وايديولوجية للادارة الاقتصادية، فان الاقليمية تعد مظهرا من مظاهر العولمة، تتقاطع معها، ولايمكن فهمها بدون فهم ظاهرة العولمة

اما المحلية (Localization) فهي تمثل تيارا مضادا للعولمة، يمكن ان يؤدي الى فهم مختلف للفضاء السياسي والحدود الاقليمية (Territorality) فالعولمة تقلل من اهمية الارض والاقليم، ولكن المحلية تؤكد عليهما وهذا الصراع بين العولمة والمحلية قد ادى الى بروز احد اهم التوترات في اواخر القرن العشرين، فالمحلية تكاد تكون اكبر حركة معارضة للعولمة

اطروحة التحديث:

يقع في القلب من هذه الاطروحة هيمنة القيم الاميركية سواء بصورة صريحة او ضمنية، وهي تعيد صياغة عديد من الافكار التي وردت من قبل في النظرية الليبرالية، وعلى الاخص التراث العلمي المبكر الخاص بنظرية التحديث وهذه الافكار تركز على انتشار رأس المال والتكنولوجيا والثقافة، مع ترقع تأثر النظم ببعضها البعض، بحيث تصبح في النهاية متشابهة الى حد كبير وعادة ما يتم ذلك عن طريق تمثل المؤسسات الاقتصادية والسياسية الغربية في القطاع العام، وافضل ممارسات الاعمال في القطاع الخاص، والنموذج المحتذى هنا هو الديموقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الاوروبية والاميركية

اطروحة الثورة التكنولوجية:

الفكرة الجوهرية هنا تكمن في تعريف العولمة بكونها ثورة علمية تكنولوجية واجتماعية، والنموذج البارز الآن في ظل العولمة هو نموذج مجتمع الاعمال والشركات وهذه الاطروحة تركز على فكرة الثورة التكنولوجية والاجتماعية والاتصالية، والتي تتضمن تحرير الاسواق وازالة القيود المحيطة بها، وخصخصة الاصول، ونزع بعض وظائف الدولة (في مجال الرعاية الاجتماعية اساسا) ونشر التكنولوجيا، والتوزيع العابر للحدود للانتاج المصنع والاستثمار الاجنبي المباشر وتكامل اسواق رؤوس الاموال

ومن المنظور النظري الاشمل فالاطروحة تتضمن



فكرة الانتقال الحاسم من الرأسمالية الصناعية الى فهم المابعد صناعي للعلاقات الاقتصادية (وهو مفهوم يحتاج لدراسة مستقلة). والتحول في النموذج السائد يتمثل في اعادة النظر في مكونات المشروع التقليدية وهي : الارض، والعمل، ورأس المال، وذلك في ضوء الصناعات التي تقوم على المعرفة، بحيث اصبحت هي اهم مكون من مكونات المشروع الصناعي المعاصر

وعادة ما يشار الى شبكة الانترنت باعتبارها رمزا للثورة التكنولوجية والاتصالية، والتي هي الآن من ابرز علامات العولمة الاتصالية، ويكفي أن نشير الى ما يسمى التجارة الالكترونية والتي سيصل حجم تعاملاتها عام ٢٠٠٠ الى عشرات البلايين من الدولارات

غير ان النظر الى العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجيه اساسا قد يؤدي الى اغفال المشكلات التي يلاقيها تيار الليبرالية الجديدة الان، وخصوصا في ما يتعلق بموضوع عدالة التوزيع وهكذا فان هذه الاطروحة قد تعود الى نوع من انواع الحتمية التكنولوجية في عصر سقطت فيه الحتمية في العلم والطبيعة والمجتمع

(ينشر بترتيب خاص مع وكالة الاهرام للصحافة).

العرب ومستقبل الصناعة الثقافية في عصر العولمة!



د. جمال المجايدة *

طرح موتمر وزراء الثقافة العرب الذي عقد بالشارقة يومي ٢١ و٢٢ نوفمبر قضية مركزية مهمة تمثل عصب التحدي الثقافي الذي يواجه كل المثقفين العرب. هذه القضية تكمن في كيفية امتلاك الدول العربية لتكنولوجيا المعارف والاتصالات وكيفية استيعابها حتى تتمكن من مجاراة التطور الثوري في تكنولوجيا الاعلام والمعلومات على الصعيد الدولي؟

حتى اللحظة لا توجد خطة عمل واضحة أو تصورات محددة للكيفية التي يمكن للدول العربية المقتدرة ان تقتني من خلالها ركائز ومؤسسات الصناعة الثقافية. بل لا تزال تتعامل مع المنتج الثقافي كدول مستهلكة فقط. دون ان يكون لديها القدرة على امتلاك صناعات تكنولوجية ثقافية. وبحسب تعدد المستجدات كل ادوات ووسائل المعرفة التقنية وخاصة وسائط الاعلام المتعددة وانظمة المعلومات والنقل والتخزين على شبكات الاتصال الدولية «انترنت» والاقراص المدمجة واجهزة التخاطب الالكتروني بلغة الضاد باعتبارها اللغة الام للثقافة العربية منذ قرون

خطوات محدودة

ونحن بذلك لا ننكر اهمية بعض التجارب العربية الرائدة في مجال تكنولوجيا صناعة المعلومات ولكنها خطوات محدودة. ولا نزال بعيدة عن الهدف المحوري المتمثل في اهمية توطين تكنولوجيا المعلومات وتعريبها للاستفادة منها في تطوير ادوات ووسائل الثقافة العربية وهذا في اعتقادنا امر ضروري يجب ايلاؤه العناية والاهتمام الكافي على مستوى القطاعين الحكومي والخاص في الدول العربية. اذ لابد من تلاقح جهود الحكومات مع المؤسسات والشركات الخاصة لتاسيس قواعد لصناعة تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية. ذات الوفرة المالية والنمو الاقتصادي المرتفع كمرحلة اولى

وخطوة كهذه من شأنها استقطاب رؤوس أموال عربية من الخارج وكفاءات وعقول عربية مهاجرة في الدول الاوروبية والولايات المتحدة لعدم القدرة على استيعابها في أوطانها الأصلية. ومهما كانت المصاعب والتحديات كبيرة لابد من التحول نحو تحقيق هذا الهدف. لان الدول العربية تتجه الى القرن الحادي والعشرين بالاعتماد على وسائلها التقليدية «الكلاسيكية» في تحصين هويتها الثقافية. لهذا فان المشروع الثقافي العربي ما زال هزيلا وبالتالي فانه غير موجود من الناحية العملية.

لا يكفي أن نظل نتغنى بحمالية اللغة العربية وآدابها وفنونها وان نظل نذكر مآثر رواد الأدب العربي في ذكرى رحيلهم او ميلادهم. ولا يكفي أن نظل متكئين على وسائد الماضي دون اعمال العقل والفكر في تطوير الوسائل والادوات الثقافية حتى تنهض الثقافة العربية وتتمكن من تحقيق مشروعها النهضوي في زمن العولمة والحرب الثقافية.

ان مستقبل الثقافة العربية في القرن المقبل كما يراه وزير الثقافة المصري فاروق حسني مليء بالصعاب. لانه يرى ان الحرب القادمة هي حرب ثقافية للسيطرة على العالم فكريا وليس بالسلاح. وهذا يعني ان الابداع والابتكار والتحديث والعلم هي اسلحة العالم في القرن المقبل.

من هذا المنطلق لابد من تلمس الطريق الذي يقود رموز العمل الثقافي في الوطن العربي نحو تطوير اسلحة ثقافية مضادة لوسائل التدمير الثقافي العربية الواردة الينا عبر الاثير ومن خلال التدفق الاعلامي الهائل عبر تكنولوجيا الاعلام وثورة الاتصالات والمنتجات الالكترونية المتعددة الاستخدامات. ولو تصورنا بالفعل ان الحرب القادمة هي حرب ثقافية ترتكز على وسائل فكرية وابداعية متطورة وخارقة للعقل البشري. فماذا سيكون مصير الثقافة العربية. هل سيكون مصيرها الانزواء والتقوقع وراء سواتر الماضي وغبار سنين الخلافات الجانبية؟ ام الصمود في وجه الغزاة الجدد؟ ام التفاعل معهم في اطار ثقافة كونية تمنح القوى مزيدا من السيطرة والهيمنة على حساب الطرف الاضعف في المعادلة

انها تساؤلات مسرعة في الافق. وتبدو الاجابات عليها صعبة جدا لان العرب بصراحة ما زالوا عرضة لمخاطر عديدة اهمها عدم القدرة حتى الآن على تحصين الثقافة الوطنية والهوية القومية في اطار العقيدة الاسلامية التي يفترض أن تجمع بين أكثر من مليار انسان على وجه الأرض!

والكتاب والأدباء العرب ما زالوا يتعاملون مع «العولمة» بنوع من الترف الفكري والاسترسال في الكتابة دون الوقوف عند أدوات الردع الكفيلة بالتصدي لمخاطر العولمة. وقد يأتي يوم لا يجد العرب فيه ما يدافعون به عن حقيقة وجودهم وحضارتهم وثقافتهم ومعتقداتهم وحقوقهم التاريخية في تراثهم الانساني العريق. لان الحقبة القادمة للعولمة ستدور في نطاق المنافسة بين القوى العظمى الصناعية والابتكار التكنولوجي وانتشار عولمة الانتاج والتبادل والتحديث.

فخ العولمة

يشير كل من هانس بترمارتن وهارالد شومان في كتابهما الحديث «فخ العولمة - الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية». قضية في غاية الخطورة تظهر ان قتامة المستقبل ستخيم على أكثر من ٨٠٪ من سكان الأرض باعتبارهم سيكونون فائضا عن حاجة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات في العالم

ويرى الباحثان انه مع نمو العولمة سوف يزداد تركز الثروة ويتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له. لان ٣٥٨ مليارديرا فقط في العالم هم الذين يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه ٢٫٥ مليار من سكان الارض.

هذه صورة مصغرة للعقد القادم من القرن القادم الذي يطل على الدول العربية وتفرض هذه الصورة القاتمة على صناع القرار في الوطن العربي التحول نحو تطوير التعليم بشكل جذري لينفض غبار الجمود والانغلاق والعزلة. وكذلك التوجه نحو تطوير وسائل الاعلام وتحديثها وتحويلها الى وسائل منفتحة لأدوات الفكر ووسائل الابداع واعطائها هامشا واقعيا ومعقولا من الحرية اللازمة للابداع والتعبير عن روح العصر ومتطلباته. هذه الخطوات قد تضع العرب في آفاق مرحلة جديدة يتمكنون خلالها من تحصين شعوبهم وثقافتهم من مخاطر الثورة الاعلامية. المفروضة على الجميع ومواجهة تحديات العولمة. وصد نذر الحرب الثقافية القادمة. ولكن هذا كله لا يغني عن اهمية امتلاك صناعة تكنولوجية المعارف والاتصالات والمعلومات لبناء جيل قادر على التعامل مع مفردات هذه الصناعة والقضاء تدريجيا على ظاهرة الامية التكنولوجية المتفاقمة في الدول العربية



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٨

بشاير العولمة

بشاير العولمة هلت يا جماعة!، فالسيدة اقبال بركة لا ترى ادنى حرج فى اقامة مسابقات ملكات الجمال فى بلادنا.. ذكرت ذلك فى برنامج بالاذاعة البريطانية منذ ايام عن الموضوع السابق، وكان الدكتور ابراهيم زيد الكيلانى، وهو كاتب اسلامى على الطرف الاخر من الهاتف ينافح عن قضية الاسلام مع هؤلاء البشر الذين ضاقت عقولهم فلم تفهم دين ربها، بينما وعت واستوعبت كل القاذورات التى انتجها تحلل العالم الغربى من قيم الدين وتقاليده!!

وقد اكد الحوار الثنائى بين مقدم البرنامج وطرفيه مدى اتساع الهوة بين نظرتين.. الاولى منهما تنبثق عن التزام منهجى واصالة فكرية يمنحان صاحبهما وضوحا فى الرؤية تجاه كل هذا العبث اللعين بالاخلاق الذى يمارسه الشيطان مع حوارييه فى الارض.

ونظرة ثانية حددها ابن خلدون فى «ولع» المغلوب بتقليد «الغالب» فى اكثر عاداته.. وهى النظرة التى نعبر عنها الان بالغزو الفكرى الذى ترفض السيدة اقبال فكرته من الاساس بزعم «تلاقح» الحضارات، ان لم يكن تزاوجها!!

هذا الفكر المتهافت ينتشر الان كالنار فى الهشيم وترى حصاده المشئوم واضحا بين قطاعات واسعة من الشباب داخل الجامعات وخارجها.. ليس كمجرد قناعات مجردة بل كممارسات شديدة الانحراف والسخرية من اخلاقيات الكبار وافكارهم!!

ان السيدة اقبال لا ترى حرجا فى تحول المراة الى «سلعة» للزينة، تنهشها العيون الظامئة للجمال المتقد فى ام العيال!!..ومن عجيب امرها - هداها الله - انها ساقت بعض المبررات الفارغة لقناعتها بضرورة اقامة هذه المسابقة فى بلادنا - منها ان منظمى هذا المهرجان «الفاجر» اناس متحضرون ويسالون الفائزة الاولى دائما عن تطلعاتها بالنسبة لانفاق اموال الجائزة.. الى اخر هذه الركاكة الفكرية التى اتحفتنا بها عبر البرنامج المذكور!

هذا الانهزام الفكرى والروحى امام الحضارة الغالبة لن يبرح ارضنا لامد طويل، وسيظل دعاة الاصالة وحماة التراث يرمون باشنع الاوصاف واقبح التهم من انصار التغريب ودعاة التبعية!!.. ولن نتجاوز الحقيقة اذا اكدنا على انها معركة شرسة، ليست وليدة اليوم او الامس القريب.. كلا فقد استباح نفر من اقزام الفكر لانفسهم ان يروجوا لقمامة الغرب الفكرية فى بلادنا منذ وقت طويل، فراينا من يجهر بالالحاد «العلمى»!!.. ووجدنا من يتعصب للقول بان جده الاعلى كان «قردا» وربما كان محقا فى زعمه ذاك فى حدوده الشخصية وحسب!!.. لكن المدعوق كان يشنشن ويدجل لاثبات ان الكل قد طاله هذا العار!!

ما هذا يا قوم؟! اكلما قذف الغرب من جوفه شيئا تلقفنا واكلناه، وحمدنا الله على نعمة الجنون التى غشيتنا فى ظلمة من الدهر!.. وان تعجب فعجب امر هذه المذيعة التى خرجت علينا ببرنامج «ليلى» اطلق عليه «اعترافات ليلية».. والليل دائما ظرف لعباد الرحمن الذين تتجافى جنوبهم عن المضاجع.. يدعون ربهم خوفا وطمعا، وهو ايضا ملجأ الجن من الانس لممارسة رذائلهم وافكارهم المريضة.. ومع متابعة لهذا البرنامج الغريب راينا عجبا من القول يدور بين رحاياه، فكل صاحب مصيبة من وزن «الريشة» الى وزن «الثقيل» وطالع، ما عليه الا ان يدخل الى غرفة نومه ويغلق الباب باحكام، ثم يطلب نمرة البرنامج المحروس ليسمع صوته الجميل فى الراديو -اولا- ويسمعنا نحن المستمعين الغلابة فاصلا من السقوط المزرى امام ابليس اللعين، فى موقف او اكثر.. وتظل الاخت الجالسة على «كرسى الاعتراف» تحادثه فى هداة الليل حول بطولاته الاسفنجية ومغامراته اللولبية!!..

يعنى وجع قلب من العيار الثقيل؟! .. هذا التطبيع الفكرى الفاسد والذى يكسر الحواجز لدى المستمع الشاب لاسيما المراهق، فيرى ان الاصل فى الامور الفساد وان الخير امر «عارض» ونسبى!! فيذهب الى تحقيق ما يراوده هو الاخر من موبقات على طريقة واشمعنى انا؟ وديتها فى النهاية «مكالمة» من غرفة النوم، منها يسمع صوته الجميل.. ومنها يفك عن نفسه بكلمتين حلوين من الاخت المذيعة!!

وقد ذهب اهل النخوة والغيرة بالاذاعة - ولهم الشكر.. الى الغاء هذا البرنامج المشبوه الذى يقلد ما يحدث



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٨

على وتيرته من برامج غربية فى الاذاعات الخاصة هناك.

ثم ياخذك العجب من اقطارك كلها عندما تقرأ الحوار الحزين بين المذيعة صاحبة البرنامج ومحرر بإحدى الجرائد وفيه تدافع المذكورة عن هذا «القرف» الاذاعى وكانها - سامحها الله - تعمل فى اذاعة شيكاغو من هوليوود!!

والفيديو كليب هو الآخر حكايته حكاية.. انه بما يحمل من اغان «راقصة» شديدة الميوعة والسفور.. مع كلمات بذيئة تدعو الى الحب اللاعذرى، والعشق اللاروحى، دون ادنى حرص على مشاعر او قيم.. هذا الهدم الجرىء الى حد الغرابة فى اسس اخلاقنا واعرافنا لصالح من؟؟ هذا هو السؤال..

حسن خليل شطا



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦-١٢-١٩٩٨

سياسات العولمة (٤)

السيد يسين

يتمثل النموذج المعرفي الثلاثي الأبعاد - الذي طبقناه في دراسة العولمة - في دراسة وتحليل تعريفاتها، واطروحاتها، وأخيرا سياساتها. وقد سبق لنا أن تعرضنا للتعريفات والاطروحات، وآن الأوان للحديث عن سياسات العولمة.

ونقصد بسياسات العولمة تحديد المجالات التي يتصارع فيها مختلف الفاعلين، سواء في ذلك الدولة أو الشركات الدولية النشاط أو المؤسسات الدولية، أو مؤسسات المجتمع المدني، وفقا للتعريفات التي يتبنونها للعولمة، وفي ضوئها يصوغون استراتيجياتهم، سواء لتعميق العولمة أو لمقاومتها.

ولنبدأ أولا بتحديد بعض الاتجاهات العامة التي تميز الحقبة التاريخية الراهنة التي يمر بها العالم.

وأول هذه الاتجاهات أن [illegible] الحكومات اليوم تقاوم محاولات الأسواق للسيطرة عليها، خصوصا أنها لم تفقد كل أوراقها الاستراتيجية التي يمكن أن تستخدمها. ومن الخطأ في الواقع تصوير العلاقة بين الدول والأسواق باعتبارها علاقة صراعية، ذلك أن هناك علاقة تبادلية اعتمادية بينهما. فالدول تحتاج إلى توسيع إطار الأسواق لأغراض التنمية [illegible]، كما أن الأسواق تحتاج إلى [illegible] الدول في كثير من الجوانب.

ويمكن القول [illegible] لعديد من القادة [illegible] في ذلك الاشتراكيون الديمقراطيون، فإن التعامل مع العولمة لا يقتصر [illegible] أن التغيير [illegible] سياسات [illegible] يمكن التأكيد أن [illegible] اليوم هي أساس لا [illegible] السوق [illegible] المنافسة [illegible] الجديدة.

ومن مؤشرات العولمة [illegible] الاقتصادات المجتمعية [illegible] [illegible] الدخل، وينطبق ذلك على [illegible] المهرة وغير المهرة [illegible] وذلك بالنسبة للحكومات والمجتمعات الاجتماعية التي سادت في ظل نظام دولة الرعاية الاجتماعية.

وبالرغم من أن العولمة [illegible] قد أوجدت فرصا للعمل أكثر من تلك التي ألغتها [illegible] ترتيب العولمة [illegible] على وجه الخصوص بالنسبة لعمل [illegible] في قطاعات التصنيع [illegible] في البلاد الصناعية العديدة.

والواقع أن [illegible] رأس المال والتكنولوجيا [illegible] متحررا [illegible] الأساس من [illegible] السياسة، ولهذا [illegible] على السياسة في المستويات [illegible] بالدولة.

والعمال نصف المهرة وغير المهرة، لن يكون لهم نصيب من ثمار العولمة، كما هو الحال بالنسبة للمتعلمين والقطاعات الماهرة في المجتمع. كما أن الحكومات التي تسير في طريق التحرير الاقتصادي لن تتنازل، ولعلها لا تستطيع أن تطبق سياسات من شأنها أن ترفع من شأن الوضع المتردي لهذه القطاعات غير الماهرة. وقد تساعد السياسات الحمائية التي قد تدعو إليها عناصر من كل من اليسار واليمين العمال غير المهرة. غير أن هذا الاتجاه قد يؤدي إلى انتقاص [illegible] برامج الرعاية الاجتماعية ككل. ومن ناحية أخرى فالاستراتيجية [illegible] في هذا المجال والتي تتمثل في [illegible] الطلب [illegible] على العمالة غير الماهرة، من خلال دعم برامج التعليم والتدريب [illegible] على الجمود في سياسات الأجور [illegible] بدرجة تصرف الحكومات عن [illegible] فيها بالإضافة إلى [illegible] السلبي لمثل هذا الإنفاق على [illegible] إزاء الأسواق المالية العالمية. أو قد تعتبر [illegible] من وجهة النظر السياسية [illegible] في الاعتبار [illegible] الراهن [illegible] الاقتصاد [illegible].

وهذا يمكن القول أن الحكومة - في هذا الإطار العولمي الجديد - تطبق كثيرا من السمات يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة، [illegible] وراء تحديد عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسير عليها حكومة الأعمال. مما يترتب عليه [illegible] سلطة الدولة و[illegible]. ولعل [illegible] ذلك أن [illegible] الدولة [illegible] في [illegible] الأسواق الدولية.

غير أن [illegible] هذا التحول في وضع الدولة [illegible]. وذلك [illegible] سلطة الدولة. وقد أدى [illegible] إلى [illegible] المطالب العرقية والدينية والجهوية لجماعات متعددة. [illegible] هذه [illegible] متعددة [illegible] الاتجاهات [illegible] تقوم على

اعتبارات الانتماء للدولة القومية. وهذا التطور لا يتماشى مع المنطق السياسي لمائدة اليسار واليمين، والتي [illegible] في الماضي نظام دولة الرعاية الاجتماعية.

وهذه المتغيرات في مجال الهوية والفعل، اتخذت شكلا سياسيا واقتصاديا جديدا، يتمثل في تنوع المجالات التي يتم فيها الصراع بين الدولة وهذه الجماعات. [illegible] ظاهرة العولمة [illegible] مجتمع قومي أو [illegible] مجتمع مدني عالمي [illegible] عن [illegible] الفاعلين [illegible] خارج نطاق الدولة [illegible] هذا المجتمع.

والحقيقة أن [illegible] فاعلين خارج [illegible] التطور [illegible] التي تنظم العلاقات [illegible] وأمثالها البارز منظمة [illegible] العالمية، وصندوق النقد الدولي وغيرهما، والمنظمات غير الحكومية [illegible] مع شركات دولية [illegible] على سبيل المثال.

والحقيقة أن [illegible] فاعلون خارج نطاق [illegible] التطور [illegible] التي تنظم العلاقات بين الحكومات، وأمثالها البارز منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة السلام الأخضر، مع شركات دولية النشاط.

غير أن نمطا [illegible] من التحليل [illegible] أن [illegible] في [illegible] المنظمات [illegible] وسائل الإعلام بالإضافة إلى [illegible] السياسات [illegible] أسباب التي [illegible] وإن كان ذلك [illegible] وغير [illegible] ذلك أن هذه المؤسسات [illegible] الأشكال [illegible] الحكومية سواء [illegible]

[illegible]



المنظمات او الهيئات أو الشركات، او سيئتها المؤسسة، او طريقة عملها والتي لايمكن التعبير بدقة على ضمونها بين منظمة واخرى فالمحصلة النهائية تعتمد الطبيعة المتغيرة للسلطة في نطاق عالمي للتحكم بتقسيم [illegible] واحد

ولأن ظاهرة تقلص سيادة الدولة في عصر العولمة، تثير [illegible] الفاعلين خارج نطاق الدولة بالغة الأهمية فمن الضروري [illegible] بعض مقولات الباحثين [illegible] تصنيف لهؤلاء الفاعلين على مستوى اهتماماتهم الموضوعية أو الوظائف التي يقومون بها وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الفاعلين خارج نطاق الدولة في [illegible] عريضتين

الفئة الأولى الفاعلين من [illegible] القطاع الخاص والذي [illegible] أساسا في الشركات دولية النشاط والشركات العابرة للقوميات

والفئة الثانية هي المنظمات التي لاتهدف الى الربح والتي [illegible] المنظمات الأهلية او [illegible] ما يطلق عليه الجماعات [illegible] الجماهيرية

ومن الواضح ان [illegible] الفاعلين العريضتين [illegible] من الفاعلين [illegible] تحت العنوان [illegible] كونها تعمل خارج نطاق الدولة

وإذا ربطنا بين الفاعلين [illegible] المؤسسات في ضوء [illegible] العولمة الاربع التي [illegible] لنا [illegible] اطروحات [illegible] والراسمالية [illegible] والثورة التكنولوجية [illegible] الاطروحتين الأولى [illegible] تقومان بوظيفة مقاومة العولمة.

ويمكن القول إننا [illegible] محاولة رسم خريطة [illegible] في ضوء أبحاث مركز دراسات العولمة والاقليمية [illegible] تحقيق أربعة أهداف

الأول محاولة توضيح [illegible] المفاهيم التي حاولت تعريف العولمة أو ايضاح جانب من جوانبها المتعددة، ولذلك عنينا بالقاء نظرة نقدية على تعريفات العولمة المختلفة

والهدف الثاني هو الانطلاق [illegible] توضيح مفاهيم العولمة لتحديد الحقل الفكري الخاص بدراسة العولمة، باعتباره أصبح في الوقت الراهن مبحثا مستقلا بحكم [illegible] المحتوى لظاهرة العولمة. والهدف الثالث كان محاولة [illegible] الاطروحات المختلفة للعولمة [illegible] تمثل [illegible] نظام فكري [illegible] عديد من الدراسات والابحاث. والهدف الرابع والاخير كان [illegible] ابراز إسهام دور الفاعلين المختلفين سواء في ذلك الدولة ذاتها كفاعل رئيسي، او فاعلين اخرين خارج نطاق الدولة، كالشركات دولية النشاط والمنظمات غير الحكومية في مختلف مجالات العولمة

ويبقى أخيرا ان نشير الى ان العولمة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الابعاد، وهي نتاج عمليات معقدة من التراكم الرأسمالي والتطور التكنولوجي، فانها تجابه مقاومات متعددة في الوقت الراهن [illegible] بعض الدول النامية [illegible] داخل البلاد المتقدمة [illegible] وبيان ذلك ان بعض القادة السياسيين في البلاد المتقدمة، حتى [illegible] ذوي النزعات القومية، [illegible] تهديدا للهوية القومية [illegible] الاقتصادي، لدرجة تجعل [illegible] عابرة [illegible] وخلاصة رايهم ان العولمة [illegible] تهديد لسيادة الحكومات [illegible] بل ان الآراء المتطرفة [illegible] ترى في العولمة تهديدا [illegible] الذي [illegible] حتى [illegible] هذا الاتجاه إلى ظهور حركات فكرية وسياسية معارضة للعولمة. وقد دفع ذلك بالحكومات إلى اتباع بعض السياسات الشعبوية حتى تستميل هذه الحركات والاتجاهات، ويظهر ذلك في بعض التوجهات القومية والتي تنعكس - على سبيل المثال - على سياسات منع هجرة العمال من دول الجنوب إلى دول الشمال

وأيا ماكان الأمر فموضوع مقاومة العولمة يستحق دراسة وافية، لأنه ينبغي التمييز بين مقاومة عمليات العولمة ذاتها وفاعلية هذه المقاومة، ومقاومة مذهب العولمة، والذي ينطوي في الوقت الراهن على قيم وافكار، تحاول إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم الذي مارسته من قبل الدول الكبرى



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٨

سياسات العولمة (٤)

بقلم: السيد يسين

يتمثل النموذج المعرفي الثلاثي الابعاد الذي طبقناه في دراسة العولمة في دراسة وتحليل تعريفاتها واطروحاتها، واخيرا سياساتها، وقد سبق لنا ان تعرضنا للتعريفات والاطروحات، وأن الآوان للحديث عن سياسات العولمة

ونقصد بسياسات العولمة تحديد المجالات التي يتصارع فيها مختلف الفاعلين، سواء في ذلك الدولة او الشركات دولية النشاط او المؤسسات الدولية، او مؤسسات المجتمع المدني، وفقا للتعريفات التي يتبنونها للعولمة، وفي ضوئها يصوغون استراتيجياتهم، سواء لتعميق العولمة او لمقاومتها

ولنبدأ اولا بتحديد بعض الاتجاهات العامة التي تميز الحقبة التاريخية الراهنة التي يمر بها العالم

وأول هذه الاتجاهات ان معظم الحكومات اليوم تقاوم محاولات الاسواق للسيطرة عليها، وخصوصا انها لم تفقد كل اوراقها الاستراتيجية التي يمكن ان تستخدمها. ومن الخطأ في الواقع تصوير العلاقة بين الدول والاسواق باعتبارها علاقة صراعية، ذلك ان هناك علاقة تبادلية ايجابية بينها، فالدول تحتاج الى توسيع اطار الاسواق لاغراض التنمية الشاملة. كما ان الاسواق تحتاج الى دعم الدول في كثير من الجوانب.

ويمكن القول انه بالنسبة لعديد من القادة السياسيين، بما في ذلك الاشتراكيون الديموقراطيون، فان التعامل مع العولمة لايعبر عن «سياسات العجز» بقدر ما تعبر عن «سياسات التكيف» مع العولمة، حتى يمكن التأكيد ان قلة من الحكومات اليوم هي التي لا ترحب بمزايا السوق الكوني، ولم تعد نفسها لقبول منطق المنافسة في حقبة الليبرالية الجديدة

ومن تأثيرات العولمة البارزة في الاقتصادات المصنعة المتقدمة، قبول فكرة ان المواطنين لن يتاح لهم بعد الان اليقين نفسه بالنسبة لضمان العمل، وتطبيق ذلك على العمال المهرة وغير المهرة على السواء، وكذلك بالنسبة للخدمات والضمانات الاجتماعية التي سادت في ظل نظام دولة الرعاية الاجتماعية

وبالرغم من ان العولمة قد تكون قد خلقت فرصا للعمل اكثر من تلك التي الغتها. الا انه يمكن القول ان تاثير العولمة كان ضاغطا على درجة الخصوص بالنسبة للعمل المنظم في قطاعات التصنيع التقليدية في الدول الصناعية القديمة.

والواقع ان العمل - على عكس رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة - ليس متحركا، مما أدى الى الانقاص من قوته السياسية، ولهذا نتائج وآثار على السياسة في المستويات المحلية بالدولة

والعمال شبه المهرة وغير المهرة، لن يكون لهم نصيب من ثمار العولمة، كما هو الحال بالنسبة للمتعلمين والقطاعات الماهرة في المجتمع، كما أن الحكومات التي تسير في طريق التحرير الاقتصادي لن تحاول، ولعلها لاتستطيع ان تطبق سياسات من شأنها ان ترفع من شأن الوضع المتردي لهذه القطاعات غير الماهرة، وقد تساعد السياسات الحمائية التي قد تدعو لها عناصر من كل من اليسار واليمين العمال غير المهرة. غير ان هذا الاتجاه قد يؤدي الى انقاص مزايا برامج الرعاية الاجتماعية ككل، ومن ناحية اخرى فالاستراتيجية القصوى في هذا المجال والتي تتمثل في انقاص الطلب النسبي على العمالة غير الماهرة - من خلال دفع برامج التعليم والتدريب المدعومة للتغلب على الجمود في سياسات الاجور - مكلفة للغاية، بدرجة تصرف الحكومات عن التفكير فيها، بالاضافة الى التأثير السلبي لمثل هذا الانفاق على مصداقيتها ازاء الاسواق المالية



العالمية، او قد تعتبر خاطئة من وجهة النظر السياسية، وضعا في الاعتبار المناخ الايديولوجي الراهن، المضاد لهذه الاتجاهات.

وهكذا يمكن القول ان الحكومة - في هذا الاطار العولمي الجديد - تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض «الادارة العامة الجديدة» سعيا وراء تنظيم «عمل الحكومة» وفقا للخطوط التي تسير عليها «حكومة الاعمال»، مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها، ولعل مبعث ذلك ان اسبقيات الدولة تتمثل في اكتساب ثقة الاسواق الدولية.

غير ان ثمن هذا التحول في وضع الدولة كان باهظا، وذلك انه نتج عنه تضعضع سلطة الدولة. وقد ادى ذلك الى بروز المطالب العرقية والدينية واللغوية لجماعات متعددة، تركز على هذه الانماط المتعددة من الانتماءات، مما جعلها تعلو على اعتبارات الانتماء للدولة القومية. وهذا التطور لا يتماشى مع المنطق السياسي لثنائية اليسار واليمين، والتي دعمت في الماضي نظام دولة الرعاية الاجتماعية.

وهذه التغيرات في مجال الهوية والفعل، اتخذت شكلا سياسيا واقتصاديا محددا، تمثل في تنوع المجالات التي يتم فيها الصراع بين الدولة وهذه الجماعات ويتحدث دارسو ظاهرة العولمة عن بزوغ مجتمع كوني او بعبارة اخرى مجتمع مدني عالمي وبالطريقة غير المحددة نفسها يتحدثون عن «الفاعلين خارج نطاق الدولة» ودورهم المهم لتنمية هذا المجتمع.

والحقيقة ان هناك اختلاطا في من يسمون «فاعلين خارج نطاق الدولة» فبعض الباحثين يخلطون المنظمات التي تنظم العلاقات بين الحكومات ومثالها البارز منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي وغيرهما، بالمنظمات غير الحكومية مثل «غرين بيس» (السلام الاخضر)، مع شركات دولية النشاط مثل شركة «موتورولا» على سبيل المثال.

غير ان نمطا اشمل من التحليل قد يميل الى ان يضع في اعتباره ايضا دور النقابات العمالية وجماعات الضغط ووسائل الاعلام بالاضافة الى شبكات السياسات ومجتمعات السياسات التي تعمل الان عبر الحدود، وان كان ذلك بطريقة شبه منظمة وغير مقننة.

غير ان الاهم من كل ذلك ان هذه المؤسسات تثقل كاهل الاشكال المختلفة للسلطة الحكومية سواء سلبا او ايجابا.

وبغض النظر عن اهداف هذه المنظمات او الهيئات او الشركات، او بنيتها المؤسسية، او طريقة عملها، والتي لايمكن التمييز بدقة على ضوئها بين منظمة واخرى، فالمحصلة النهائية تعقيد الطبيعة المتغيرة للسلطة في نظام عالمي للحكم، يتسم بكونه يتطور بسرعة فائقة.

ولان ظاهرة تقلص سيادة الدولة في عصر العولمة، نظرا لتعدد الفاعلين خارج نطاق الدولة بالغة الاهمية فمن الضروري - كما يقرر بعض ثقات الباحثين - اجراء تصنيف لهؤلاء الفاعلين على مستوى اهتماماتهم الموضوعية اوالوظائف التي يقومون بها، وعلى هذا الاساس يمكن تصنيف الفاعلين خارج نطاق الدولة في فئتين عريضتين.

الفئة الاولى: الفاعلون من دوائر القطاع الخاص والذين يتمثلون اساسا في الشركات دولية النشاط والشركات العابرة للقوميات.

والفئة الثانية هي المنظمات التي لاتهدف الى الربح، والتي تمتد من المنظمات الاهلية او التطوعية الى ما يطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات او العابرة للمناطق الجغرافية.

ومن الواضح ان كلتا هاتين الفئتين العريضتين تغطي مجموعة غير متجانسة من الفاعلين، يتسم كل منها بسمات محددة، لايمكن تحديدها تحت العنوان الفضفاض بكونها تعمل خارج نطاق الدولة.

واذا ربطنا بين الفاعلين وبين المؤسسات في ضوء اطروحات العولمة الاربع التي سبق ان عرضنا لها، ونعني اطروحات اعادة التوزيع، والرأسمالية المقارنة، والتحديث، والثورة التكنولوجية، اكتشفنا ان الاطروحتين الاخيرتين هما اللتان تدفعان لمزيد من العولمة، في حين ان الاطروحتين الاوليين هما اللتان تقومان بوظيفة مقاومة العولمة



المصدر : القبس
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٠ / ١٢ / ١٩٩٨

ويمكن القول اننا رمينا من محاولة رسم خريطة معرفية للعولمة - في ضوء ابحاث «مركز دراسات العولمة والاقليمية» بجامعة «ورويك» تحقيق اربعة اهداف:

الاول: محاولة توضيح حقل المفاهيم التي حاولت تعريف العولمة او ايضاح جانب من جوانبها المتعددة، ولذلك عنينا بالقاء نظرة نقدية على تعريفات العولمة المختلفة.

والهدف الثاني: الانطلاق من توضيح مفاهيم العولمة لتنسيق الحقل الفكري الخاص بدراسات العولمة، باعتباره اصبح في الوقت الراهن مبحثا مستقلا بحكم الاهمية القصوى لظاهرة العولمة.

والهدف الثالث: كان محاولة التمييز بين الاطروحات المختلفة للعولمة والتي تتناثر بغير نظام فكري محدد في عديد من الدراسات والابحاث.

والهدف الرابع والاخير كان محاولة ابراز اسهام دور الفاعلين المختلفين، سواء في ذلك الدولة ذاتها كفاعل رئيسي، او فاعلين آخرين خارج نطاق الدولة، كالشركات دولية النشاط والمنظمات غير الحكومية في مختلف مجالات العولمة.

ويبقى اخيرا ان نشير الى ان العولمة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الابعاد، وهي نتاج عمليات معقدة من التراكم الرأسمالي والعلمي والتكنولوجي، الا انها تجابه مقاومات متعددة في الوقت الراهن، ليس من قبل بعض الدول النامية فقط، بل من داخل البلاد المتقدمة ايضا. وبيان ذلك ان بعض القادة السياسيين في البلاد المتقدمة، حتى من غير ذوي النزعات القومية، يرون في العولمة تهديدا للهوية القومية وللاستقلال الاقتصادي، لدرجة تجعل الدولة ذاتها في رأيهم عاجزة عن التعامل معها. وخلاصة رأيهم ان العولمة فيها تهديد لسيادة الحكومة ولشرعيتها. بل ان الآراء المتطرفة في هذا المجال ترى في العولمة تهديدا لنمط الحياة ذاته الذي عرفناه حتى الآن. وقد ادى هذا الاتجاه الى ظهور حركات فكرية وسياسية معارضة للعولمة. وقد دفع ذلك الحكومات الى اتباع بعض السياسات الشعبوية حتى تستميل هذه الحركات والاتجاهات، ويظهر ذلك في بعض التوجهات القومية والتي تنعكس - على سبيل المثال - على سياسات منع هجرة العمال من دول الجنوب الى دول الشمال.

وايا كان الامر فموضوع مقاومة العولمة يستحق دراسة وافية، لانه ينبغي التمييز بين مقاومة عمليات العولمة ذاتها وفاعلية هذه المقاومة، ومقاومة مذهب العولمة، والذي ينطوي في الوقت الراهن على قيم وافكار، تحاول اعادة انتاج نظام الهيمنة القديم الذي مارسته من قبل الدول الكبرى.

(ينشر بترتيب خاص مع وكالة الاهرام للصحافة)



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١٢/١٩٩٨

خطاب التميز الثقافي بين «عولمة الغرب» وعالمية الإسلام



د . السيد ولد أباه *

من الاشكالات المطروحة بحدة على الفكر الاسلامي مطلب الاستجابة للمواثيق والاعراف المكونة لما يسمى ببعض التحوز والصبابية بـ «الشرعية الدولية» ويتعلق الامر بمفهوم اصبح له خلال العقد الحالي زعم كثيف اثر انهيار المعادلة القطبية السابقة. واستمراد الولايات المتحدة الاميركية بالرهان الاستراتيجي العالمي.

واذا تجاورنا العناصر ذات الصلة بالابعاد الاستراتيجية ومصالح القوى العظمى، وركزنا النظر في الاشكال من حيث مقوماته النظرية والفكرية المحضة، بدت لنا اوجه التصادم بين مرجعيتين متمايزتين في المنطلقات والمفاهيم والخلفية والغايات. وتبرز نقاط التصادم في مستوى منزلة الدين في الشأن العام وفي الارضية المجتمعية (اشكال العلمنة). وفي الجانب التشريعي والقانوني (المسطرة الجزائية). وفي المبادئ السلوكية والاخلاقيات الفردية

ومع ان اغلب الدول الاسلامية تبادر في ديباجة دساتيرها بالاستناد الصريح الجلي للاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٧ والاقرار بمختلف بنود وبالمعاهدات المكملة له، الا انها تتحفظ عمليا على العديد من مقتضياته. وعلى الخصوص ما يتعلق منها بعدم مراعاة التمايز الديني في امور الزواج والارث، اي ما يدخل في قانون الاحوال الشخصية، بينما تأخذ بعض البلدان الاسلامية بمبدأ العقوبة الجسدية (الحدود الشرعية) الذي يتنافى والاعلان العالمي المذكور.

وقد ظهرت تحفظات الاطراف الاسلامية خلال المؤتمرات الدولية الاخيرة، التي سعت الى صياغة مواثيق شاملة وملزمة بخصوص مواضيع ذات ابعاد مجتمعية وحضارية حساسة مثل المرأة والسكان والارهاب

وقد سجل في الوقت نفسه ميل بعض الدوائر الغربية الى استهداف المجال الاسلامي من حيث كونه الفضاء الحضاري الوحيد المتمنع على مسار القولبة الكونية (اتحاد العولمة) نشير في هذا السياق الى مشروع القرار الذي تبناه الكونجرس الاميركي القاضي بمعاقبة الدول التي تمارس الاضطهاد الديني . وتتصدر هذه القائمة الاقطار الاسلامية

ومن البديهي ان الاعتراض الرئيسي الذي يقدمه دعاة التميز الثقافي في مقابل خطاب العولمة هو التشكيك في شمولية القيم والمقولات الداخلة في المرجعية الدولية من حيث كونها تعكس مجرد تواضعات غربية. ومن ثم سمتها الخصوصية المحدودة، حتى ولو كان طموحها كونيا

بيد ان هذا الاعتراض الذي له مسوغاته وحججه القوية يستخدم احيانا ذريعة لتبرير وتمرير ممارسات وحشية تدخل عالميا في نطاق انتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان.

ولئن كان من حق المسلمين ان يبرزوا خصوصياتهم الدينية والحضارية ويستندوا اليها في الاعتراض على الاتفاقات والقوانين التي لا تنسجم معها الا انه من البديهي ان المرجعية الاسلامية قابلة لاستيعاب وتمثل مكتسبات العصور الحديثة، التي تتمحور حول معيار «حرية» الذي



اعتبره هيجل «مبدأ عظمة» هذه العصور ومفتاح معقوليتها

ومهما كانت طبيعة مصدر هذه المكتسبات وخلفية انساقها الا ان لها طابعها الكوني المستمد من اعتبارين رئيسيين:

أولهما: عرضي تاريخي، يتلخص في المبدأ الخلدوني المعروف: سيادة الغالب وهيمنة انماطه الثقافية والسلوكية.

وثانيهما: جوهري فكري، يتعلق بالبناء الفكري الحديث منذ لحظة تأسيسه على قاعدة الكونية، اي اكتشاف الذات في أبعادها الشمولية، والنظر للانسانية كوحدة نوعية متماثلة (مهما كان التوظيف الاجرائي لهذه القاعدة)

واذا تركنا جانبا الاستخدام الايديولوجي للقيم الكونية الحديثة، وأمعنا النظر فيها من حيث أبعادها الفكرية والقيمية، ادركنا حقيقة كونها حصيلة المجهود الفلسفي والنظري الواسع الذي اضطلع به مفكرو عصور الانوار، الذين كرسوا طابع النضالي التغيري للثقافة، في مقابل الظلم والاستبداد واللامساواة.

تلك هي الحقيقة التي ادركها جيدا الاصلاحيون العرب في القرن الماضي ومطلع هذا القرن، فعملوا على تبيئة قيم التنوير والتحديث في النسيج الفكري والعقدي الاسلامي، مركزين على انها السبيل الاوحد للخروج من حالة الانحطاط والجمود ولم يشغلهم هاجس محاربة الغزو الثقافي الغربي الذي سيطر على الاجيال اللاحقة

وبالمقارنة مع الفكر الاصلاحي النهضوي، نلمس ان الاتجاهات الاسلامية المعاصرة التي تراوحت بين انتهاج المسلك التربوي الاخلاقي واعتماد الاسلوب السياسي الاحتجاجي، ركزت على قيم الخصوصية والتميز عن الآخر، ولم تعن الا قليلا باستثمار الطابع الكوني في رسالة الاسلام، من حيث كونه دعوة للعالمين، ولذا غابت عن خطاب الدعاة الاسلاميين مفاهيم التعددية وحقوق الانسان واحترام الاختلاف، واقتصرت الاشارة اليها في المقاربة الدفاعية (اي رد شبهات اعداء الاسلام من المستشرقين والمبشرين)

ومن المثير حقا ان الناشطين السياسيين الاسلاميين، لم يتبنوا الا قليلا القضايا الانسانية العادلة خارج الدائرة الاسلامية، ولم يندمجوا في اهتمامات عصرهم، فحصروا اداءهم الفكري والسياسي في الصدام مع خصومهم

ومن ثم ندرك لماذا سادت في الحقل الاسلامي كتابات سيد قطب الراديكالية التي تترجم النهج الصدامي، واهملت اعمال مفكر عميق النظر مثل مالك بن نبي، الذي تبنى المشروع الافرو-آسيوي (مشروع باندونج) وبلور اطارا منهجيا يستوعب داخل الملة الاسلامية الاتجاهات الاصلاحية التي تعبر عن المطالب الموضوعية للمجتمع العربي في عصره

وقد سجل في مطلع الثمانينات ميل غير مسبوق الى اعتماد بعض الاوساط الفكرية الاسلامية لجوهر المواثيق الدولية المكرسة لحقوق الانسان والديموقراطية في صيغة اصبح المفكرون يرونها منسجمة

من حيث ذلك البيان الذي اعلنته منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٨٠، وكذلك البيان الاسلامي العالمي لحقوق الانسان الذي اصدره خمسون مفكرا وسياسيا برعاية المجلس الاسلامي بلندن، واعلن في مقر اليونيسكو عام ١٩٨١

ومهما كانت ملاحظاتنا على هذه المبادرات الا انها تترجم تراجعا واضحا عن خط رفض الكونية، وتكشف عن حرص للاسهام الجاد في الحوار الدائر حاليا على الساحة العالمية حول

صياغة مقولات الكونية التي غدت في جانب منها وضعا قائما بالفعل

ونشير هنا الى سياقات ثقافية أخرى غير اسلامية ترفض الكونية الغربية الزائفة (كما هو شان بعض التيارات الفكرية الآسيوية). لكنها تختار طريق الحوار والتفاعل الحي، من أجل التوصل الى اجماع ولو نسبي حول القيم المؤسسة لعقد التعايش الجماعي بين الامم والحضارات. الذي اصبح ضرورة حقيقية. توازي مطلب العقد الاجتماعي المنظم للعلاقات بين الافراد الذي دعا اليه فلاسفة عصر التنوير.

في هذا الباب نذكر مشروع الاعلان العالمي للاخلاقية الشاملة. الذي وقعت لائحته في مطلع التسعينات شخصيات فكرية من مختلف الديانات أو الثقافات. داعية الى تكريس مبدأ «المسؤولية المشتركة» ومن ابرز موقعي مشروع هذا الاعلان المفكر الاسلامي المعروف محمد الطالبي الذي تساءل قلقا: «هل سيرتدي الاسلام جلباب العزلة والانعزال؟ ام هل سنسحب بحضارتنا. وتاريخنا. وثقلنا الديموجرافي. وعلى الخصوص بقيمنا الروحية الايمانية في اعداد الاخلاقية الشاملة. ولنا في ذلك قول. لقد تخلفنا. أو قد همشنا لتفاهة وزننا في اعداد الاعلان العالمي لحقوق الانسان. فهل سنتخلف. ونعين بعزلتنا وعدم استعدادنا على تهميشنا. فيما يخص الاخلاقية الشاملة. التي هي في طريق المخاض. والتي قد يعلن عنها في مستهل الالفية الثالثة التي اصبحت على الابواب؟ الخيار خيارنا. ولا نلومن الا أنفسنا».

---

* أمين عام منتدى الفكر والحوار - موريتانيا



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٨

قضايا معاصرة

هل يمكن تحقيق عولمة الثقافة العربية؟

سامح كريم

فى الأونة الأخيرة.. يكثر الحديث، كما لم يكثر من قبل، فى حواراتنا حول إمكان أو عدم إمكان عولمة الثقافة العربية كشكل من أشكال النظام العالمى الجديد حتى لا نعيش خارج العصر، البعض يرى أن إمكان هذه العولمة أمر وارد، ان لم يكن ضروريا وحجته فى ذلك انه لابد من مواكبة النظام العالمى الجديد. بينما يرى البعض الأخر صعوبة عولمة الثقافة إن لم نكن استحالة تحقق ذلك. وحجته أن لثقافتنا العربية خصائص ومقومات يصعب ذوبانها فى أى من الاطر حتى ولو كان نظاما عالميا. وبين هذين الرايين رأى ثالث يرى أنه لا بأس من الأخذ بهذه العولمة فى المجال الثقافى والاستفادة من انجازاتها وفى الوقت نفسه الحفاظ على خصائص ومقومات ثقافتنا. وحجته فى ذلك اننا فى الوقت الذى نحافظ فيه على ثقافتنا ينبغى ان نواكب النظام العالمى الجديد على اعتبار اننا جزء من العالم.

على أن المرء وهو يتابع ما يدور من حوارات حول العولمة مفيدة فى مصر او فى غيرها من الأقطار العربية الشقيقة لا يجد فكاكا من التفكير والتأمل فيما يكون عليه نصيبنا فى ظل النظام العالمى الجديد

وبادئ ذى بدء يرى المرء ان كلمة عولمة . فى ذاتها مازالت فضفاضة مطاطة نسبة الى حد كبير الألفاظ الملتحة الملغزة التى لا يفهمها الكثيرون ويمكن ان تفرغها إلى الأذهان استخداماتها فى بعض المجالات ومنها المجال الاقتصادى. على اعتبار ان العولمة اكثر قدما من ناحية الاستخدام من اى مجال اخر

فإذا أردنا بكلمة عولمة الجانب الاقتصادى فإنها قديمة منذ ان ظهر النظام الرأسمالى وبالتحديد عندما كتب المفكر الاقتصادى الاسكتلندى آدم سميث كتابه الأشهر «ثروة الأمم» الذى يعتبر اساس علم الاقتصاد الحديث. هذا المفكر كان من دعاة الحرية الاقتصادية حيث يرى انه يوجد انسجام بين سعى الأفراد وراء مصلحتهم المادية، وبين مصلحة المجتمع التى تتمثل فى إنتاج اكبر قدر ممكن من السلع. وكان شعاره «دعه يعمل دعه يمر» ولعل منظمة التجارة العالمية الآن ترفع هذا الشعار نفسه «دعه يعمل دعه يمر» بما يتضمنه من حرية اقتصادية، تقضى بالغاء الحدود بين الدول، وتفتح الأبواب بين الشعوب فى المجال الاقتصادى

وعلى هذا اذا كانت العولمة تعنى الجانب الاقتصادى فهى قديمة، وليست جديدة، وان اخذت انماطا واشكالا اخرى خاصة اذا كانت ضمن واقع عالمى احادى الاستقطاب اى ان الولايات المتحدة الامريكية قد استقطبت العالم وأصبحت هى القوة الأحادية التى تسيطر على مصير الكرة الارضية : وان كان هذا الواقع لن يستمر طويلا، فلا يمكن ان تظل دولة واحدة منفردة بإدارة شئون العالم كله! لماذا؟ لأن ذلك يتنافى مع قانون الحياة نفسها

فإذا ما راجعنا تاريخ البشرية منذ أن بدأت الأمم والدول فإننا نجد فى العالم قوتين متنافستين تخلقان توازنا فى العالم، لا قوة واحدة تنفرد فى السيطرة على العالم كله. فنجد مثلا فى القديم القوة الأكادية ببلاد ما بين النهرين مقابل القوة الفرعونية فى مصر. والقوة الآشورية فى العراق مقابل القوة الفرعونية فى مصر والقوة الساسانية البارثية مقابل القوة الرومانية، والقوة البيزنطية مقابل القوة الفارسية، والقوة التركية مقابل القوة الجرمانية ثم قوتى فرنسا وانجلترا وصراعهما على زعامة العالم فى حرب المائة عام، واخيرا الاتحاد السوفيتى مقابل الولايات المتحدة الامريكية

إلا أنه حدث متغير جديد فى السنوات القليلة الماضية بسبب انهيار الاتحاد السوفيتى ومعه التجربة الماركسية، وتأثر التجارب الاشتراكية الإصلاحية فى العالم الثالث تبعا لذلك. الى جانب ما حدث فى بعض المناطق الساخنة فى العالم مثل الشرق الأوسط خلال حربى الخليج، او مشروع السلام الأمريكى الاسرائيلى العربى كل هذا ادى الى ظاهرة التفرد الأمريكى. لكن هل هذا التفرد سيستمر؟ سؤال تجيب عليه الأحداث فى السنوات القادمة فربما تظهر قوى جديدة تجعل التفرد الامريكى امرا غير وارد . اذ كيف ستكون روسيا مستقبلا؟ وكيف تكون الصين أو اليابان؟ ثم كيف ستكون انجلترا وفرنسا والمانيا وغيرها من دول المحور الاوروبى؟ بل ربما تظهر قوة جديدة تنافس الولايات المتحدة وتحدث التوازن العالمى المطلوب! عندئذ سيصبح الهرولة تجاه النموذج الأمريكى مضيعة للوقت.

اذن فقضية التفرد هذه عبارة عن مرحلة وقتية يمر بها العالم ولابد ان ينتهى هذا الوضع المتفرد لامريكا. وبالتالى تتغير النظم العالمية ويصبح ما كان نظاما عالميا جديدا يبقى قديما يحفظ فى كتب التاريخ! والى ان يأتى هذا اليوم ماذا عن ثقافتنا العربية فى ظل النظام العالمى الجديد؟ او بمعنى اخر هل يمكن تحقق عولمة الثقافة العربية؟ قبل الإجابة على هذا السؤال نتذكر ما قاله وزير التربية والتعليم الفرنسى فى حديث له حول اتفاقية الجات.. فى القناة الثانية الفرنسية فى برنامج ساعة الحقيقة بالتليفزيون اثناء الخلاف حول هذه الاتفاقية بين فرنسا وامريكا وكيف ان فرنسا رفضت مبدئيا، وبصورة مطلقة ان تسرى اتفاقيات الجات على الثقافة الفرنسية يومها قال الوزير الفرنسى: «من خلال الإحصائيات نجد ان ما يقدم للطفل الأمريكى من افلام يشتمل على حوالى ٦٠٪ من افلام العنف والرعب، التى فى حقيقتها تزرع بذور الجريمة فى النشء ولذلك فنحن نرفضها..

واذا ما رفض الفرنسيون هذه النوعية من الثقافة فهل نقبلها نحن كعرب؟ هل نقبل هذه النوعية او غيرها ونعتبرها هى النموذج الذى ينبغى ان نتمثله فى ثقافتنا؟

هذه الأمور وغيرها تجعلنا نفكر الف مرة قبل التنفيذ، وانه بقدر ما نعمل على فتح حدودنا فى المجالات الاقتصادية ونتعاون مع الأخر، ونعمل على تركيز اقتصاديات السوق، وتشجيع المبادرات الحرة فإننا فى الوقت نفسه نرفض بدءا ونهاية وبصورة قاطعة عولمة الثقافة! لماذا؟ لأن موروثنا الحضارى.. الذى نحمله واحيانا لا نشعر به . ضارب فى اعماق التاريخ والشواهد على ذلك كثيرة ففى مصر الأبجدية الهيروغليفية منذ اكثر من خمسة الاف سنة قبل الميلاد وفى العراق الخط المسمارى لأكثر من اربعة الاف سنة قبل الميلاد وفى قرطاج الحرف الفينيقى المعاصر منذ اكثر من ٨١٤ سنة قبل الميلاد

هذا من ناحية الشكل، اما من ناحية المضمون فهناك شواهد كثيرة على ما تتضمنه ثقافتنا العربية من شعر وحكايات وايام للعرب بما فيها من عادات وتقاليد. ثم جاء الإسلام بتراثه الحضارى الذى يتمثل فى القرآن الكريم والحديث الشريف الى جانب موروثاتنا من عادات وتقاليد، قيم ومبادئ تميزت بها الحضارة العربية الإسلامية

هذا الإرث العظيم هل يمكن ان نتخلى عنه فى نفوسنا؟ هل يمكن اختراقه والسيطرة عليه بثقافة مثل الثقافة الأمريكية مثلا وهى التى لم تحدد بعد ابعادها من الناحية الاجتماعية فإلى الآن . طبقا لما يكتبه ويقوله الدارسون الأمريكيون انفسهم . هذه الثقافة من الناحية الاجتماعية مازالت هشة هولامية حديثة التاريخ بالقياس الى غيرها من ثقافات العالم القديم اذ لم يتجاوز عمرها المائتين والخمسين عاما!! هل يمكن ان نتخذ من النموذج الأمريكى فى الثقافة مثالا نحتذيه فى ثقافتنا؟ هل يمكن ان نصبغ اجهزتنا الثقافية ووسائل اعلامنا المقروءة والمسموعة والمرئية بصبغة هذا النموذج دون ان نفكر الف مرة؟

اذا كان قدرنا هو المشاركة فى المجال



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨

الاقتصادي وقد قبلناها لنتحدى - بذلك - الآخر، ونتحدى بها انفسنا حتى نبرهن ان لدينا القدرة على ان نفعل شيئا في حركة التاريخ. وان نتحاور ونتعاون مع الآخرين باسهاماتنا فلا يمكن ان نلغي تراثنا الحضاري لنحل محله - على طريقة الإحلال والتجديد المتبعة في المصانع - نماذج أخرى لثقافات وتوجهات أخرى

في هذه الحالة ينبغي ان نعمل على حماية ثقافتنا وموروثنا الحضاري والدفاع عن خصائصنا ومقوماتنا ومسح الغبار عن مساهماتنا في الحضارة الانسانية على اعتبار انها مساهمات مشرفة قامت عليها انجازات عصر النهضة الأوروبية . نعم كانت لنا اسهامات فبفضل ما تركه العرب في الأندلس وصقلية قامت الحضارة الأوروبية الحديثة. ويكفي - دليلا على ذلك - ان روجار الأكبر والنورمانديين في صقلية ظلوا يتكلمون اللغة العربية بعد سقوط الحكم العربي فيها لأكثر من مائة وخمسين عاما وان من يزور بالرما ويدخل في قصور النورمانديين يجد على جدرانها أحاديث نبوية وايات قرانية. وزخارف عربية او نقوشا اسلامية هذا دليل قاطع على ان موروثنا الحضاري موجود الى الآن في قلب اوروبا كاصدق شاهد، وأن لنا دورا في الحضارة الانسانية وسيظل هذا الدور باقيا ولا يمكن - والأمر كذلك - ان نلغيه لمجرد دخولنا في إطار النظام العالمي الجديد تحت شعار عولمة الثقافة وذلك لما بين ثقافتنا وأصحاب هذا النظام من خلافات شكلية وجوهرية

خذ مثلا نسطاجدا الامريكي عندما يحب فتاة ماذا يقول لها: يقول أنا احبك كما أحب مليون دولار، بينما العربي عندما يحب ويقول في حبيبته «عيناك عيناها، وجيدك جيدها . ونحن عظم الساق منك رقيق» اى يشبه حبيبته بالغزالة. وشتان ما بين الدولار الورقي الذي يستعمله الإنسان لقضاء حاجة مادية آنية وما بين غزالة تقفز برشاقة على كثبان الرمال وتعيش بين نبتات الرتم والعلندي الصحراء

والأمثلة غير ذلك كثيرة لثقافة تقوم في اساسها على ما هو معنوي واخرى تقوم على ما هو مادي. ثقافة تقوم على القيم والمبادئ واخرى تقوم على غير ذلك

ولهذا يمكن القول إن إمكان العولمة في السياسات والاقتصاد امر غير مرفوض على اعتبار انها علوم ولكن في المجال الثقافي من الصعب ان تتحقق هذه العولمة. فقد نتفق جميعا على العلم كإرث واحد للبشرية لا وطن له ولكن قد نختلف حول ثقافة كل أمة من الأمم على اعتبار ان لها مقوماتها وخصائصها التي تختلف عن غيرها من الثقافات الأخرى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/١٢/١٩٩٨

العولمـــة.. والعنصـــر البشـــرى !

أكرم عيسوى

إذا كان العالم قد أصبح بفضل التقدم العلمي قرية واحدة فإننا نجد أن البطل الذى يفرض نفسه فى هذه القرية المفتوحة هو الإنسان، فهو أصل التنمية وأساس أى إعمار.. من هنا بدأ العالم يعيد ترتيب أوراقه متجها نحو العولمة التى تعتمد على ثلاث دعامات إقتصادية وسياسية وثقافية ولو وقفنا عند الدعامة الثقافية فسنجد أن أحد محاورها هو الاهتمام بالبيئة لكى نحافظ على صحة هذا العنصر البشرى كاداة منتجة لتحقيق أعلى معدلات نمو مع عدم الاضرار بالبيئة وهو ما يسمى بالتنمية المتواصلة.. فوجدنا المانيا وقد انشىء بها حزب الخضر الذى يعنى بالحفاظ على بيئة نظيفة دون النظر للعبة السياسية..

شريف والى

وقد بدأت أمانات شباب الحزب الوطنى تهتم بالبيئة بشكل مكثف سوف يسهم مستقبلا فى الحد من نسبة التلوث بجانب جهود وزارة البيئة التى حرص الرئيس مبارك على ظهورها داخل التشكيل الوزارى الأخير حتى لا يصبح قانون البيئة مجرد حبر على ورق.

وقد حرصت أمانة شباب الحزب الوطنى بالجيزة برئاسة الدكتور شريف والى عضو مجلس الشورى على ضرورة مشاركة شباب الحزب فى طرح حلول وتوصيات تساهم فى الحفاظ على بيئة نظيفة وخفض نسبة التلوث، وذلك فى الندوة التى اقيمت منذ يومين بمبنى الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة بالتعاون بين مركز النيل بالقاهرة ولجنة تنمية المجتمع وخدمة البيئة بامانة شباب الجيزة وكان عنوان الندوة «نحو بيئة نظيفة وصناعة بلا مخلفات فى القاهرة والجيزة» وقد صرح المهندس فؤاد يسرى أباظة رئيس مكتب شباب المهنيين بالحزب الوطنى بالجيزة بان الندوة تهدف الى تنمية الوعى والسلوكيات البيئية لدى المواطن المصرى فى جميع مواقع الانتاج.

حضر الندوة الدكتور حسن راتب عضو لجنة المال والتجارة بالحزب الوطنى والمهندس محمد هيبة رئيس شعبة المهندسين بالجيزة وممثلو أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحث العلمى ورجال الأعمال والصناعة والأطباء وجهاز شئون البيئة ووزارة الصحة والصناعة وإدارة التخطيط بمحافظة القاهرة والمجلس العربى للتنمية والبيئة والهيئة العامة للنظافة بالقاهرة والجيزة والهيئة العربية للتصنيع والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال خدمة المجتمع والبيئة.

وقد شملت أوراق العمل القدمة فى الندوة أربعة محاور رئيسية هى . التخطيط من أجل صناعة بلا ملوثات، وأساليب إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة للاستفادة من النفايات الصناعية وإعادة تدويرها لانتاج منتج جديد ودراسة تطبيقية عن أحد المجمعات الصناعية بالسادس من اكتوبر التى تلتزم بهذا الاسلوب من الانتاج، أيضا كيفية التخلص من النفايات فى المستشفيات والاستخدام الأمثل لصناعة المخلفات وإعادة تدويرها بما يوجد فرص عمل جديدة للشباب.

وفى النهاية أوصت الندوة بضرورة عقد مؤتمر شامل للبيئة يناقش التعاون بين الشركات الصناعية ومراكز الأبحاث بالجامعات ومراكز البحث العلمى من اجل إيجاد حلول محلية لمعالجة وإعادة تدوير النفايات الصناعية،واستحداث مقررات دراسية بالتعليم العالى والمدارس الفنية للتوعية بالشئون البيئية والاهتمام بتقليل النفايات والمفقود من المصانع، وتأهيل شباب الخريجين لاكتساب مهارات وخبرات فى مجال إعادة تدوير النفايات ومعالجة مياه الصرف الصحى، وحث المؤسسات الصناعية الكبرى العاملة فى مجال تصنيع الورق والجلود والبلاستيك واللدائن وسكر القصب والمنسوجات والأسمدة والأسمنت على المبادرة بالأخذ بنظام المجمعات الصناعية المتكاملة.



المصدر : القبـــــس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/ ١٢/ ١٩٩٨

العـــــودة إلــــى الـــجـــذور!

بقلم: السيد يسين

سألت نفسي أي كتاب اصحبه وانا في رحلتي القصيرة الى سوهاج، تلبية لدعوة كريمة من كلية الآداب، كي القي محاضرة عن «العولمة تحدياتها وافاقها»؟ ووجدتني دون أدنى تردد أختار الكتاب الجديد الذي اصدره الدكتور عبدالرشيد محمودي عن «تربية طه حسين من الكتاب الى السوربون». وحين تأملت بعد ذلك في دلالة الاختيار، ادركت ان المغزى يتمثل في تتبع هذه الرحلة الفريدة لصبي صعيدي بسيط، انتقل من خلال مسيرة حافلة من القرية الى القاهرة ومنها الى باريس، لكي يحصل على الدكتوراه من السوربون.

واذا كان طه حسين قد عبر بكتابه المثال الحي لعبقرية ابناء الريف المصري حين تتاح لهم فرصة التعليم الجامعي، فان لدينا عشرات الامثلة من ابناء الصعيد الذين برزوا في كل ميادين العلم.

العولمة والمحلية

لامر ما، وانا في طريقي الى سوهاج، طافت بذهني انتقادات بعض الباحثين الاميركيين للعولمة في تجلياتها الاقتصادية والثقافية، ورفعهم شعار «لكي تقاوم العولمة لابد لك من التركيز على المحلية»، سواء من زاوية الاعتماد على الذات او في التركيز على مواطن القوة والابداع في المجتمعات المحلية. قلت في نفسي لا ينبغي ان تستأثر العواصم بكل الاهتمام، ونحن في اطار السياق الجديد للتنافس العالمي، ولكن لابد من تركيز الاهتمام على مدن الاقاليم، بل وعلى قراها العديدة والتي تملك قوة بشرية فياضة قابلة للتعليم الاساسي والجامعي، ومؤهلة للاسهام الفعال في مسيرة الابداع المصري.

وجدت نفسي بعد ساعات قليلة من وصولي الى سوهاج أخطو بصحبة الدكتور نصار عبدالله والدكتور عبدالرؤوف الضبع الى قاعة المحاضرات الكبرى واعترف ان قلبي قد خفق بشدة حينما شاهدت اكثر من الف طالبة وطالب يجلسون في انتظار سماع المحاضرة لم يخفق قلبي حرجا من الحدث، امام هذه الحشود، فقد تمرست من قبل على الخطابة المرتجلة امام الجماهير ولكن لكوني لم اتوقع ان يكون اقبال الشباب بهذه الكثافة، واهتمامهم الفكري بهذا التركيز. العيون متطلعة والعقول متوثبة، والشوق الى المعرفة يكاد يطل من كل وجه من وجوههم.

قدمني في بداية المحاضرة الدكتور نصار عبدالله، وهو اكاديمي فريد تخرج من دراسة العلوم السياسية والقانون والفلسفة، وهو الآن رئيس قسم الفلسفة، ولكنه بالاضافة الى ذلك شاعر مبدع معروف سبق له الحصول على جائزة الشاعر العربي كفافيس. وكان بجانبي على المنصة الدكتور عبدالرؤوف الضبع رئيس قسم علم الاجتماع. بعد الكلمات التمهيدية وجدت نفسي وجها لوجه امام هذا الحشد من الشباب، الذين جاؤوا ليعرفوا مسائل العولمة وتجلياتها ومخاطرها وكيفية مواجهتها.

وقد تعودت ان اقيس مدى الحيوية الفكرية للجمهور من خلال الاسئلة التي تطرح علي بعد المحاضرة. واسعدني ان فوجئت بكم كبير من الاسئلة بالغة الذكاء والتي تحمل في طياتها ما اكتسبوه من معرفة بمختلف ابعاد المشكلة المطروحة. وابعد من ذلك اثرت المشكلة من زوايا شتى.

لقد وضعت بعض الاسئلة يدها على المشكلة الاساسية حين اثارت موضوع الفجوة بين الشمال والجنوب وكيفية مواجهتها، من الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والثقافية. كانت هذه الاسئلة على حق في اثارتها للقضية، لانه بعد انشاء منظمة التجارة العالمية، وقرب فتح الستار على عصر المنافسة العالمية الكبرى يصبح التساؤل مشروعا حقا: هل نستطيع ان نكون ندا للدول المتقدمة علميا وصناعيا وتكنولوجيا؟ والجواب نعم، لو امتلكنا رؤية استراتيجية مستنيرة، ولو عنينا بتعليم القوى البشرية المصرية وتدريبها التدريب الملائم لعصر الثورة العلمية والتكنولوجية. ولو ارتفعنا الى مستوى تحدي ثورة الاتصالات الكبرى ووسائل البحث والمعرفة الحديثة، وابرزها شبكة الانترنت، ولو صغنا استراتيجية شاملة

للتنمية تاخذ البعد الاجتماعي في حسبانها. وتقوم على فكرة التوازن بين مختلف الطبقات

سؤال اخر هناك اتجاه لصياغة ثقافة كونية، من امثلتها تاسيس معايير عالمية للحفاظ على البيئة. وتشديد لاحترام حقوق الانسان، والدعوة الى الديموقراطية والتعددية. وحرية تدفق المعلومات والآراء عبر الحدود الجغرافية. الا يمكن ان يؤثر ذلك على خصوصيتنا الثقافية؟ وكانت الاجابة انه لابد لنا من التفاعل الحي الخلاق مع العولمة بغير خوف ولا جزع. ومن منطلق الثقة في الذات. والقدرة على الرؤية النقدية التي يمكن ان تبرز الايجابيات والسلبيات في كل موقف، سياسيا كان او تكنولوجيا او اقتصاديا. ومن هنا يحق القول ان الخصوصية الثقافية ليست مجموعة سمات نفسية وثقافية واجتماعية تشكلت مرة واحدة منذ زمن بعيد وتحولت الى نسق قيمي جامد ومغلق. بل انها - في التعريف الصحيح - نسق مفتوح يتاثر بالمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية. ولو تتبعنا التطورات الهائلة التي حدثت في المجتمع العربي منذ بداية النهضة الاولى حتى الآن لادركنا كم التغيرات الكمية والكيفية العميقة التي لحقت بخصوصيتنا الثقافية. وخصوصا بعد المواجهة الحضارية الكبرى التي دارت بيننا وبين الغرب مع غزو الحملة الفرنسية الى مصر بقيادة نابليون. لقد حاولنا - بدرجات متفاوتة من النجاح - عبور فجوة التخلف والوصول الى مسارف التقدم من خلال مؤسسات التعليم العام والتعليم الجامعي وتاسيس الاحزاب السياسية الحديثة، وانشاء الصحف، وتشكيل الرأي العام وارسال البعثات الى اوروبا. وتاسيس الجامعات ومراكز البحوث والتفاعل واسع المدى مع العالم

سؤال اخر هل يمكن ان تكون عالمية الاسلام بديلا للعولمة الغربية؟ والاجابة انه لا علاقة اطلاقا بين العالمية المؤكدة للاسلام وبين العولمة. لان العولمة عملية تاريخية تشكلت ببطء وبالتدريج في رحم النظام الراسمالي العالمي عبر انها - في تقديرنا - على المدى الطويل ستتجاوز ظروف نشاتها، من خلال القضاء على هيمنة الولايات المتحدة الامريكية، وهي القطب الاوحد الآن. وصعود اقطاب اخرى. واهم من ذلك عن طريق عملية واسعة لحوار الحضارات. هدفها الاستراتيجي اعادة صياغة نسق القيم العالمي. لكي يضمن الحرية والمساواة للجميع هدف نبيل حقيقة، ولكنه لن يتحقق الا من خلال نضال الشعوب وتصديها لكل مظاهر الهيمنة العالمية

القانون والمجتمع

اذا كانت الاسئلة الكثيرة التي طرحت عليّ بعد محاضرة العولمة قد اقنعتني بانني اتفاعل في الواقع مع صفوف متراصة من الطالبات والطلاب من كلية اداب سوهاج الذين دفعهم الشوق الى المعرفة ان تزدحم بهم القاعة الكبرى للمحاضرات. فان محاضرتي الثانية عن «القانون والمجتمع» لطلبة قسم علم الاجتماع، زادت من يقيني ان هؤلاء الشباب الجامعي الذين يبذل معهم اساتذتهم جهودا خارقة في تعليمهم. تكمن فيهم امال

التقدم في عصر العولمة، هم وزملاؤهم من جامعات مصر المتعددة

لقد كان لقائي مع طلبة قسم الاجتماع مخططا له من قبل. بحكم الدعوة الكريمة التي تلقيتها من الدكتورة مديحة عبادة استاذ علم الاجتماع المساعد. لكي اشترك معها في تدريس مادة علم الاجتماع القانوني، من خلال اعدادي لكتاب يضم مجموعة منتقاة من ابحاثي في الموضوع التي انتجتها في رحاب المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي امضيت فيه ثمانية عشر عاما من عمري العلمي (من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٧٥)

تجمع طلبة قسم علم الاجتماع من كافة السنوات للاستماع الى المحاضرة وهكذا عدت مرة اخرى الى ميدان يمثل احد اهتماماتي العلمية الاثيرة. وهو ميدان علم الاجتماع القانوني. والذي يدرس القانون باعتباره ظاهرة، في حين ان العلم القانوني يدرسه باعتباره قاعدة. ويكمن في هذه التفرقة الاساسية الاسهام العلمي الوافر الذي قدمه هذا العلم لفهم الظواهر القانونية. واذا كان علم القانون ينظر لما يطلق عليه عادة «المشرع» باعتباره الهيئات المنوط بها التشريع. وهي اساسا في مصر مجلس الشعب في مجال سن القوانين وهيئات الادارة الحكومية المختلفة في مجال سن اللوائح. فان علم الاجتماع القانوني في تحليله للمشروع ودوره. لا يقنع بتحليل النصوص الدستورية التي تحكم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولكنه يغوص في السياق الاجتماعي للتشريع ليكشف عما يسمى «المشرع الخفي» ويقصد به جماعات المصالح المختلفة وجماعات الضغط التي تدفع التشريع - اي تشريع - لكي يخدم مصالحها في المقام الاول. بعبارة اخرى علم الاجتماع القانوني في دراسته للعملية الاساسية التي تتمثل في صياغة القاعدة



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١٢/١١

القانونية. ينزل الى الميدان لكي يرصد الاجتماعي الذي اريد تنظيمه بالتشريع الواقع. وتحديد القوى الفاعلة فيه والجماعات المتصارعة. ويحدد طبيعة المصالح المتصارعة. لكي يقيم منطق التشريع. ومدى تحقيقه للتوازن بين المصالح. واحتمالات نجاحه او فشله في تحقيق اهدافه. ومدى فعاليته غير ان علم الاجتماع القانوني لا يقنع بالوقوف عند عتبة «صياغة القاعدة القانونية».. بل انه يتجاوز ذلك الى دراسة «تطبيق القاعدة القانونية». وهذه مشكلة في غاية الاهمية. لان النص، وان كان مهما الا انه من الضروري دراسة عملية تطبيق النص في الواقع. لمعرفة العوامل السياسية والمؤسسية بل والاجتماعية والثقافية التي تجعل تشريعا ما يحقق اهدافه. وتشريعا آخر يفشل في ان يكون تشريعا فعالا!

ولم تكن اسئلة الشباب اقل اثارة من تلك التي اثيرت في محاضرة العولمة. لانها كشفت عن عقول متطلعة الى المعرفة، وعن رؤية نقدية للواقع في الوقت نفسه

وكان المستوى العلمي المرتفع لطلبة موضع المناقشة بيني وبين استاذ الاقتصاد المرموق الدكتور سنبت فهمي احمد نائب رئيس جامعة جنوب الوادي لشؤون فرع سوهاج. وقد اخبرني ان هناك مشروعا متكاملا لانشاء حرم جامعي جديد للجامعة على مساحة سبعمائة فدان، مما يؤهل سوهاج في الواقع لكي تكون لها جامعتها المستقلة كان لا يمكن لرحلتي المثيرة الى سوهاج ان تنتهي قبل ان ازور قريتي الاصلية «ادفا» واسأل الاستاذ جلال ابو هدية اولاد العم واجلس مع اجيال المتعلمين الجدد من اسرتي. بعد انقطاع دام اكثر من ثلاثين عاما وتساءلت في النهاية لماذا اندهش مما رأيته من عيون متطلعة وعقول متوثبة اليس هؤلاء احفاد رفاعة رافع الطهطاوي. وابناء طه حسين؟

(ينشر بترتيب خاص مع وكالة الاهرام للصحافة)



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/ ١٢/ ١٩٩٨

العودة إلى الجذور!

السيد يسين

ساءلت نفسي أي كتاب أصحبه وأنا في رحلتي القصيرة الى سوهاج، تلبية لدعوة كريمة من كلية الآداب لكي ألقي محاضرة عن «العولمة: تحدياتها وأفاقها». ووجدتني بدون أدنى تردد أختار الكتاب الجديد الذي أصدره الدكتور عبدالرشيد محمودي عن «تربية طه حسين من الكتاب الى السوربون». وحين تأملت بعد ذلك في دلالة الاختيار، أدركت ان المغزى يتمثل في تتبع هذه الرحلة الفريدة لصبي صعيدي بسيط، انتقل من خلال مسيرة حافلة من القرية الى القاهرة ومنها الى باريس، لكي يحصل على الدكتوراه من السوربون.

واذا كان طه حسين قد تميز بكونه المثال الفذ لعبقرية ابناء الريف المصري حين تتاح لهم فرصة التعليم الجامعي فإن لدينا عشرات الامثلة من ابناء الصعيد الذين برزوا في كل ميادين العلم

لامر ما وانا في طريقي الى سوهاج، طافت بذهني انتقادات بعض الباحثين الامريكيين للعولمة في تجلياتها الاقتصادية والثقافية، ورفعهم شعار: «لكي تقاوم العولمة لابد لك من التركيز على المحلية»! سواء من زاوية الاعتماد على الذات، أو في التركيز على مواطن القوة والابداع في المجتمعات المحلية. قلت في نفسي لا ينبغي ان تستأثر العواصم بكل الاهتمام ونحن في اطار السباق الجديد للتنافس العالمي، ولكن لابد من تركيز الاهتمام على مدن الأقاليم بل وعلى قراها البعيدة، والتي تمتلك قوة بشرية فياضة قابلة للتعليم الأساسي والجامعي، ومؤهلة للاسهام الفعال في مسيرة الابداع المصري.

وجدت نفسي بعد ساعات قليلة من وصولي الى سوهاج أخطو بصحبة الدكتور نصار عبدالله والدكتور عبدالرءوف الضبع، الى قاعة المحاضرات الكبرى. واعترف أن قلبي قد خفق بشدة حينما شاهدت أكثر من ألف طالبة وطالب يجلسون في انتظار سماع المحاضرة. لم يخفق قلبي جزعا من الحديث أمام هذه الحشود، فقد تمرست من قبل على الخطابة المرتجلة أمام الجماهير، ولكن لكوني لم أتوقع أن يكون اقبال الشباب بهذه الكثافة، واهتمامهم الفكري بهذا التركيز، العيون متطلعة والعقول متوثبة، والشوق الى المعرفة يكاد يعلو كل وجه من وجوههم.

قدمني في بداية المحاضرة الدكتور نصار عبدالله، وهو أكاديمي فريد يجمع بين دراسة العلوم السياسية والقانون والفلسفة، وهو الآن رئيس قسم الفلسفة، ولكنه بالاضافة الى ذلك شاعر مبدع معروف، سبق له الحصول على جائزة الشاعر اليوناني الشهير «كافافيس»، وكان بجانبي أيضا الدكتور عبدالرءوف الضبع رئيس قسم علم الاجتماع. بعد الكلمات التمهيدية وجدت نفسي وجها لوجه امام هذا الحشد من الشباب الذين اقبلوا ليعرفوا ما هي معالم العولمة وتجلياتها ومخاطرها وكيفية مواجهتها.

وقد تعودت ان أقيس مدى الحيوية الفكرية للجمهور من خلال الاسئلة التي تطرح على بعد المحاضرة. واشهد اني فوجئت بكم كبير من الأسئلة البالغة الذكاء، والتي تحمل في طياتها ما اكتسبوه من معرفة دقيقة بابعاد المشكلة المطروحة، وابعد من ذلك الرؤية النقدية من زوايا شتى.

لقد وضعت بعض الاسئلة يدها على المشكلة الاساسية حين أثارت موضوع الفجوة بين الشمال والجنوب وكيفية مواجهتها، من الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والثقافية. كانت هذه الأسئلة على حق في اثارتها للقضية، لأنه بعد انشاء «مؤسسة التجارة العالمية»، وقرب فتح الستار على عصر المنافسة العالمية الكبرى، يصبح التساؤل مشروعا حقا: هل نستطيع أن نكون أندادا للدول المتقدمة علميا وصناعيا وتكنولوجيا؟ والجواب نعم، لو امتلكنا رؤية استراتيجية بصيرة، ولو عنينا بتعليم القوى البشرية المصرية وتدريبها التدريب الملائم لعصر الثورة العلمية والتكنولوجية، ولو ارتفعنا الى مستوى تحدي ثورة الاتصالات الكبرى ووسائل البحث والمعرفة الحديثة، وأبرزها شبكة الانترنت، ولو صغنا استراتيجية شاملة للتنمية تأخذ البعد الاجتماعي في حسبانها، وتقوم على فكرة التوازن بين مختلف الطبقات.

سؤال آخر: هناك اتجاه لصياغة ثقافة كونية، من أمثلتها تأسيس معايير عالمية للحفاظ على البيئة، وتشديد لاحترام حقوق الانسان، والدعوة الى الديمقراطية والتعددية، وحرية تدفق المعلومات والأراء عبر الحدود الجغرافية، ألا يمكن أن يؤثر ذلك على خصوصيتنا الثقافية؟ وكانت الاجابة انه لابد لنا من التفاعل الحي الخلاق مع العولمة بغير خوف ولا جزع، ومن منطلق الثقة في الذات، والقدرة على الرؤية النقدية التي يمكن ان تبرز الايجابيات والسلبيات في كل موقف، سياسيا كان أو تكنولوجيا أو اقتصاديا. ومن هنا يحق القول ان الخصوصية الثقافية ليست مجموعة سمات نفسية وثقافية واجتماعية تشكلت مرة واحدة منذ زمن بعيد وتحولت الى نسق قيمي جامد، ومغلق، بل انها - في التعريف الصحيح - نسق مفتوح يتأثر بالمتغيرات المحلية والاقليمية والعالمية. ولو تتبعنا التطورات الهائلة التي حدثت في المجتمع العربي منذ بداية النهضة الأولى حتى الآن، لادركنا كم التغيرات الكمية والكيفية العميقة التي لحقت بخصوصيتنا الثقافية، وخصوصا بعد المواجهة الحضارية الكبرى التي دارت بيننا وبين الغرب مع قدوم الحملة الفرنسية الى مصر بقيادة نابليون.

سؤال آخر: هل يمكن أن تكون عالمية الاسلام بديلا للعولمة الغربية؟ والاجابة انه لا علاقة اطلاقا بين العالمية المؤكدة للاسلام وبين العولمة، لأن العولمة عملية تاريخية تشكلت ببطء وبالتدريج في رحم النظام الرأسمالي العالمي، غير أنها - في تقديرنا - على المدى الطويل ستتجاوز ظروف نشأتها، من خلال القضاء على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وهي القطب الأوحد الآن، وصعود أقطاب أخرى، واهم من ذلك عن طريق عملية واسعة لحوار الحضارات، هدفها الاستراتيجي اعادة صياغة نسق القيم العالمي، لكي يضمن الحرية والمساواة للجميع هدف نبيل حقيقة، ولكنه لن يتحقق الا من خلال نضال الشعوب وتصديها لكل مظاهر الهيمنة العالمية.

اذا كانت الاسئلة الكثيرة التي طرحت على بعض محاضرة العولمة قد اقنعتني بانني اتفاعل في الواقع مع صنوف متراصة من الطالبات والطلبة من كليات آداب سوهاج الذين دفعهم الشوق الى المعرفة أن تزدحم بهم القاعة الكبرى للمحاضرات، فإن محاضرتي الثانية عن «القانون والمجتمع» لطلبة قسم علم الاجتماع، زادت من يقيني ان هؤلاء الشباب الجامعي، الذين يبذل معهم اساتذتهم جهودا خارقة في تعليمهم، تكمن فيهم أمال التقدم في عصر العولمة، هم وزملائهم من جامعات مصر المتعددة.

لقد كان لقائي مع طلبة قسم الاجتماع مخططا من قبل، بحكم الدعوة الكريمة التي تلقيتها من



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧/١٢/١٩٩٨

الدكتورة مديحة عبادة استاذة علم الاجتماع المساعد، لكي أشترك معها في تدريس مادة علم الاجتماع القانوني، من خلال اعدادي لكتاب يضم مجموعة منتقاة من أبحاثي في الموضوع، التي انتجتها في رحاب المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي أمضيت فيه ثمانية عشر عاما من عمري العلمي (من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٧٥)

تجمع طلبة قسم علم الاجتماع من كافة السنوات للاستماع الى المحاضرة وهكذا عدت مرة أخرى الى ميدان يمثل أحد اهتماماتي العلمية الأثيرة، وهو ميدان علم الاجتماع القانوني، والذي يدرس القانون باعتباره ظاهرة، في حين ان العلم القانوني يدرسه باعتباره قاعدة. ويكمن في هذه التفرقة الأساسية الاسهام العلمي الوافر الذي قدمه هذا العلم لفهم الظواهر القانونية، واذا كان علم القانون ينظر لما يطلق عليه عادة «المشروع» باعتباره الهيئات المنوط بها التشريع، وهي أساسا في مصر مجلس الشعب في مجال سن القوانين وهيئات الادارة الحكومية المختلفة في مجال سن اللوائح، فإن علم الاجتماع القانوني في تحليله للمشروع ودوره، لايقنع بتحليل النصوص الدستورية التي تحكم العلاقة بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكنه يغوص في السياق الاجتماعي للتشريع ليكشف عما يسمى «المشروع الخفي» ويقصد به جماعات المصالح المختلفة وجماعات الضغط التي تدفع التشريع - أي تشريع - لكي يخدم مصالحها في المقام الأول. بعبارة أخرى علم الاجتماع القانوني في دراسته للعملية الأساسية التي تمثل في «صياغة القاعدة القانونية» ينزل الى الميدان لكي يرصد الواقع الاجتماعي الذي أريد تنظيمه بالتشريع، وتقييم هذا الواقع، وتحديد القوى الفاعلة فيه، والجماعات المتصارعة، ويحدد طبيعة المصالح المتضاربة، لكي يفهم منطق التشريع، ومدى تحقيقه للتوازن بين المصالح، واحتمالات نجاحه أو فشله في تحقيق أهدافه، ومدى فعاليته

غير ان علم الاجتماع القانوني لايقنع بالوقوف عند عتبة «صياغة القاعدة القانونية» بل انه يتجاوز ذلك الى دراسة «تطبيق القاعدة القانونية» وهذه مشكلة في غاية الأهمية، لأن النص وان كان مهما، إلا انه من الضروري دراسة عملية تطبيق النص في الواقع، لمعرفة العوامل السياسية والمؤسسية بل والاجتماعية والثقافية، التي تجعل تشريعا ما يحقق أهدافه، وتشريع آخر يفشل في أن يكون تشريعا فعالا.

ولم تكن أسئلة الشباب اقل اثارة من تلك التي أثيرت في محاضرة العولمة، لأنها كشفت عن عقول متطلعة الى المعرفة، وعن رؤية نقدية للواقع في نفس الوقت.

وكان المستوى العلمي المرتفع للطلبة موضع المناقشة بيني وبين

أستاذ الاقتصاد المرموق الدكتور نشات فهمي أحمد نائب رئيس جامعة جنوب الوادي لشئون فرع سوهاج وقد أخبرني ان هناك مشروعا متكاملا لانشاء حرم جامعي جديد للجامعة على مساحة سبعمائة فدان، مما يؤهل سوهاج في الواقع لكي تكون لها جامعتها المستقلة.

كان لايمكن لرحلتي المثيرة الى سوهاج ان تنتهي قبل أن أزور قريتي الأصلية «إدفا» وأقابل مع الاستاذ جلال أبوهدية أولاد العم وأجلس مع أجيال المتعلمين الجدد من أسرتي، بعد انقطاع دام أكثر من ثلاثين عاما

وتساءلت في النهاية: لماذا اندهش مما رأيته من عيون متطلعة وعقول متوثبة أليس هؤلاء أحفاد رفاعة رافع الطهطاوي، وأبناء طه حسين؟



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩/١٢/١٩٩٨

العولمة ونزيف الخسائر للفقراء

هل حانت اللحظة الحرجة للمراجعة والإصلاح؟

يثير واقع العولمة وتطبيقاتها وتأثيراتها الكثير من المخاوف الموضوعية والعملية على امتداد العالم وبالأخص في نطاق الدول النامية عقب الطوفان الجارف والدامي الذى اكتسح في طريقه دول المعجزة الاقتصادية الآسيوية في نطاق النمور وايضا في نطاق دولة المركز والبؤرة للمعجزة الاقتصادية الآسيوية والمتمثل في النموذج اليابانى بكل صلابته وبكل انجازاته على مدى عقود متوالية في النصف الثانى من القرن العشرين.



ويدخل العالم العربى بالقطع فى منظومة الدول النامية بكل اطرافه ووحداته ومكوناته خاصة أن الجميع مع بداية عقد التسعينات قد دخل فى تصنيف الندرة بعد أن انتهى وولى عهد الوفرة البترولية فى الدول الخليجية بعد أن وصل سعر برميل النفط بالقوة الشرائية الحقيقية للنقود إلى نحو دولار واحد لاغير مع التدنى الحاد لاسعار النقد فى الاسواق الدولية

وقد حصل الاسبوع الاقتصادى على محاضرة هامة القاها السفير الدكتور منير زهران مندوب مصر الدائم لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف وصاحب الكلمة الختامية فى نهاية دورة اوروجواى بجنيف نيابة عن الدول النامية وهى محاضرة القيت فى المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» حول العولمة وأثرها على الهياكل العربية ويؤكد فيها أن العصر الذى نعيشه يتميز بعمق واتساع ظاهرة «العولمة والتحرر» بما يصاحبهما من الفوائد والفرص ويقابلهما من التحديات والعقبات وبالرغم من ذلك فإن تلك الفوائد والمزايا يجب أن يتم توزيعها بعدالة وإنصاف فى عالم اليوم الذى يتميز بالتكامل أو الاعتماد المتبادل إذ إنه بالرغم من ازدياد معدل النمو والازدهار فى بعض الدول، فقد ازدادت بصورة عامة الفوارق بين الدخول فيما بين البلدان بل وفى داخل البلد الواحد فى عالم اليوم الذى اتسم بإتساع ظاهرة العولمة على امتداد العقدين الأخيرين وربما تكون هناك عناصر معينة من عناصر العولمة ساعدت على اتجاه هذه الفوارق أو الفجوة نحو الاتساع

ويؤكد الدكتور منير زهران أن التحليل الأكثر موضوعية للاقتصاد العالمى يشير إلى أن هناك دولا نامية لاتستفيد من الحجم المتزايد للتجارة والعولمة أو لاتستفيد إلا قليلا، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى تهميش تلك الدول فى النظام التجارى الدولى

الجديد مع الأخذ فى الاعتبار ان نصيب الدول الاقل نموا من الصادرات العالمية يقل عن ٠٫٠٠٥٪ ويبلغ صافى تدفقات الاستثمار الموجهة الى هذه الدول نحو بليون دولار. وقد ظل حجم الدين الخارجى لتلك الدول يتزايد بمقدار ٢٠ بليون دولار فى السنة خلال الفترة مابين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٥

ويجب ان تخضع العلاقة بين العولمة والتنمية المستدامة إلى دراسة مستفيضة، وبعد التجربه التى اكتسبت خلال فترة السنوات الخمس التى انقضت منذ انفضاض مؤتمر قمة ريو، ساد شعور بأن المجتمع الدولى ترك عملية العولمة تأخذ مجراها الطبيعى دون رصد دقيق او بذل اى جهود من جانبه للتأثير على مسارها لتتجه نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة كما أهملت الاهداف المراد تحقيقها فى مجال البيئة والتنمية بسبب التركيز على العولمة

اما فى مجال نقل التكنولوجيا، فلم يحرز أى تقدم منذ انفضاض مؤتمر قمة ريو، بل حدثت، بدلا من ذلك، نكسة كبيرة فى أوضاع وشروط عملية نقل التكنولوجيا وتوضح تجربة السنوات الاخيرة ان تشديد قوانين حقوق الملكية الفكرية، وبخاصة فى إطار احكام الاتفاقية المعنية بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة (TRIPS) من شأنه ان يعوق عملية نقل التكنولوجيا. بما فى ذلك التكنولوجيا السليمة بيئيا ولمواءمة قوانين حقوق الملكية الفكرية بحيث تيسر عملية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من المقترح ان يراعى فى المفاوضات والسياسات المقبلة بشأن تلك الحقوق ضرورة نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. كما يلزم تقصى مدى تأثر مختلف القطاعات فى الاقتصاد بإتفاقية "TRIPS" مثل الزراعة والمنتجات الصيدلية بعد إنتهاء الفترة الانتقالية لتنفيذ تلك الاتفاقية وهى خمس

سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى، ورفض ضغوط الدول المتقدمة للتنازل عن الفترات الانتقالية الواردة فى مختلف الاتفاقيات

إن قلة الاهتمام بقضايا التنمية (الاحتياجات التنموية، واهداف التنمية والحق فى التنمية) يمثل احدى الظواهر الخطيرة التى تقلق البال. إذ ينبغى على الدول المتقدمة ألا تجرى أى محاولات لرفض او إضعاف أولويات ومبادىء التنمية أو البعد التنموى لمختلف القضايا بل يجب على الدول النامية أن تعزز جهودها لإبراز المنظور التنموى وأولويات التنمية حتى يتسنى لها تصحيح الخلل الموجود والتصدى لقلة الاهتمام بقضايا التنمية فى ظل الاتجاه المتزايد للإمعان فيما يسمى بالعولمة

وحول الضغوط المستقبلية وتحدياتها اوضحت المحاضرة انه من المناسب أن نشير فى هذا الصدد إلى تقرير التجارة والتنمية (TDR) لعام ١٩٩٧ الذى تناول القضايا المتعلقة بالعولمة والنمو والتوزيع ، وسلط الضوء على الاتجاهات التالية التى ينبغى ان تتصدى لها الدول النامية وفى مقدمتها ما يلى.

■■ يتمثل التحدى الاساسى فى مجال السياسات فى دول الجنوب فى كيفية تحويل الارباح المرتفعة التى تجنيها الشركات عبر القومية من عملياتها فى الدول النامية إلى إستثمارات فى تلك الدول وبسرعة تكفى لتنفيذ عقد إجتماعى لمواجهة عدم الانصاف المفروض على الدول النامية بدلا من تحويل تلك الارباح الى المقار الرئيسية لتلك الشركات مما سوف ينعكس سلبا على موازين المدفوعات مستقبلا ويؤدى لاحقا إلى خروج عكسى للموارد فى إتجاه الدول المتقدمة، ويستوجب ذلك التركيز على توصية تقرير التجارة والتنمية هذه أهمية فى متابعة هذه الظاهرة.

■■ وفى حالة حدوث أى تقارب فى التوجهات، فإن هذا التقارب يجب ان ينعكس على الاستراتيجية التنموية

المتبعة، وتوضح مراحل عديدة من مراحل تجربة دول جنوب شرق اسيا فى مجال التنمية ان للحكومات دورا مهما تضطلع به فى ضبط سرعة النمو للتوافق مع عملية تحقيق اهداف توزيع الدخول العائدة من هذا النمو، ويعتبر هذا الموضوع فى غاية الاهمية لموازنة التوجهات والضغوط التى تتم ممارستها على الحكومات خاصة فى الدول النامية للتعجيل بعملية التحول نحو القطاع الخاص وهذه التوصية اعترف بها البنك الدولي في تقريره السنوى الاخير حول التنمية في العالم لعام ١٩٩٧ تحت عنوان «الدولة فى عالم متغير»

■■أوصى تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧ بضرورة أن تصاحب الجهود التي تبذلها الدول النامية فى مجال السياسات العامة جهودا فى مجال فهم واستيعاب البيئة العالمية المحيطة والتى تعكسها العولمة والتى تخطط لها وتشرف على تنفيذها حاليا ثلاث مؤسسات هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والمنظمة العالمية للتجارة.

■■ ومن أوجه عدم تماثل واتساق العولمة، أن عملية تحرير الاقتصاد العالمى قد قطعت شوطا بعيدا على نحو معكوس يميل إلى إلحاق الضرر بتوقعات النمو وافاقه فى الدول النامية وذلك بالتمييز ضد القطاعات والمجالات التي يمكن ان تتحقق فيها فوائد نسبية لصالح الدول النامية

■■ وقد سارت عملية تحرير التجارة فى السلع ببطء أكثر فى هذه القطاعات التى تقف فيها الدول النامية موقف المنافس القوى وبناء عليه فإن حرية التجارة فى قطاع الملابس والمنسوجات لن تتحقق إلا فى بداية القرن القادم، وتحديدا فى أول يناير ٢٠٠٥ بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ومن ناحية أخرى تواصل دول التكتلات التجارية حماية قطاعاتها الزراعية . وعلينا أن نضع ذلك نصب أعيننا وأن نطالب باتخاذ تدابير تصحيحية بصورة منفردة وجماعية لأن مجالات التصدير هذه تهم عددا كبير من الدول النامية

■■ضرورة التصدى للاتجاه إلى إستحداث أشكال جديدة من الممارسات الحمائية فى الدول المتقدمة لسد الطريق أمام نفاذ صادرات الدول النامية من السلع المصنوعة إلى أسواق الدول المتقدمة، فى إطار سعى الأخيرة لحل مشاكل البطالة وسوق العمل فى الدول المتقدمة وقد كان المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة التجارة العالمية قاطعا فى تأكيد أن منظمة العمل الدولية هى المختصة بوضع ومتابعة تنفيذ معايير العمل الدولية ورفض محاولات فرض شروط حمائية لانتزاع الميزة النسبية التى تتمتع بها الدول النامية ولمواجهة هذا التحدى يلزم تضافر جهود المنظمات الاقليمية مثل منظمة المؤتمر الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية بالتنسيق مع حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ لتوحيد مواقفها فى منظمة العمل الدولية، حيث تجرى محاولات لفرض مايسمى «بالعنونة الاجتماعية» التى ترغب الدول المتقدمة واتحادات العمال فيها فى وضع علامة على صادرات الدول بأنه تم احترام معايير العمل الاساسية فى إنتاجها وربط بتحرير التجارة الدولية، والهدف الاساسى من وراء هذا هو حرمان ماتتمتع به الدول النامية من مزايا تنافسية فى الانتاج لرخص الاجور نسبيا والذريعة التى تقدمها ان أسواقها تعانى من سلعا يتم إستخدام الأطفال فى إنتاجها ، وهى كلمة حق يراد بها الباطل . حيث إن نسبة إستخدام الأطفال فى إنتاج السلع التى تدخل التجارة الدولية لاتزيد عن ٥٪ من المجالات التى يعمل فيها الأطفال ناهيك على أن تشغيل الأطفال فى الدول النامية مرتبط بمشكلة الفقر التى ستختفى تدريجيا مع تقدم جهود التنمية

■■ وبالرغم من رفع قيود كثيرة كانت تعوق حرية رأس المال ورفع قيود قليلة ايضا كانت تحول دون إنتقال العمالة الماهرة إلى مواقع العمل التى تتميز بالأجور المرتفعة نسبيا ، فإن إلغاء كثير من القيود المكبلة لحرية انتقال العمالة غير الماهرة لم يحظ بأى اهتمام ، وهو مجال يهم معظم الدول العربية والافريقية والاسلامية ، وهو مجال أخر يجب أن تتضافر جهودنا لتنسيق مواقفنا بشأنه فى منظمة التجارة العالمية

وختاما، فإننى أشارك معظم المحللين الرأى الذى يوصى بضرورة تهيئة البيئة العالمية المواتية للتصدى لمثل هذه التحديات. ومن شأن هذه البيئة المواتية أن تعين على أن تتكامل الدول العربية تكاملا تدريجيا وتندمج فى النظام التجارى الدولى الجديد لتتخطى تهميشها وأن تتكاتف تلك الدول فى مواجهة الصعوبات التى تقف أمامها فى طريق تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواى والقرارات الصادرة فى نهاية الجولة خاصة القرار المتعلق بالدول الأقل نموا والآثار السلبية المترتبة على عملية اصلاح قطاع الزراعة فى الدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة للغذاء، والتى من بينها مصر وعدد كبير من الدول العربية والإفريقية والآسيوية



المصدر : القبس

التاريخ : ٢٧/١٢/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عولمة مشتركة ام جحيم مشترك

في مطلع هذا الشهر، رعت وزارة الخارجية الالمانية ندوة خاصة حول السياسات الغربية ازاء الشرق الاوسط في عصر العولمة

وقد تقدم دايتر هالر، احد كبار المسؤولين في هذه الوزارة بورقة عمل، خرج فيها بالخلاصة المهمة الاتية «كيف يمكن ان نضمن بالا تتعرض الدول العربية والاسلامية، التي غالبا ما تعتبر نفسها خاسرة في مسيرة العولمة، الى المزيد من التهميش، وان تدمج في نظام عالمي هو ديناميكي اقتصاديا وفي الوقت نفسه علماني وليبرالي، وتستند مفاهيمه الاساسية الى حقوق الانسان العالمية، وحكم القانون والاقتصاد الذي يقوده السوق؟»

حقا كيف؟

من اسف، لم يرفق هالر هذا السؤال الصحيح باجابات من اي نوع فبقي هذا السؤال الصحيح معلقا في هواء غير صحي

وطالما ان الامر كذلك، لا يبقى الا ان يتبرع ابناء المنطقة بالبحث عن اجابة لهم وللغرب معا كيف؟

بان يبدأوا هم، اولا، بتغيير انفسهم بما يتلاءم مع مقتضيات العولمة، التي هي نفسها مقتضيات القرن الحادي والعشرين.

وان يبلغوا الغرب، ثانيا، بان زمن فصل الفكر والسياسية والاستراتيجية عن الاقتصاد والمصالح في الشرق الاوسط (وربما ايضا في معظم انحاء العالم) مازال مستحيلا. وبالتالي، مالم يقم صاحب القرار، وهو الغرب نفسه، بتحقيق تسويات عادلة وشاملة و«ليبرالية» لنزاعات المنطقة، فستبقى هذه الاخيرة ليس خارج العولمة فحسب بل ستكون ايضا قنبلة موقوتة وشديدة الانفجار في وجهه

فالمسؤولية هنا مشتركة، تماما كما ان الاستقرار مصلحة مشتركة لكل من الغربيين والشرقيين

وكما دلت تجربة المحادثات متعددة الاطراف التي ترافقت مع محادثات السلام العربي ـ الاسرائيلي ثم الحوارات الغربية ـ الخليجية المتعددة ايضا، فان اي حلول لا تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين الاستراتيجية وبين التكنولوجيا (ناهيك بالتوازن بين التكنولوجيا والايديولوجيا)، ستبقى مجرد اسئلة بلا اجابات ونوايا حسنة لا تقود سوى الى «جحيم مشترك» للجميع شرقا وغربا في آن وبالعدل والقسطاس بينهما!

سعد محيو



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٨

العدالة الدولية فى زمن العولمة

منـــال لطفـــى

يتميز القرن العشرون بأنه القرن الدي شهد ميلاد وتطور التشرعية الدولية لحقوق الانسان ويتميزعام ١٩٩٨ من بين كل اعوامه بأنه العام الدي شهد تمدد مفهوم إعمال العدالة الدوليـــة بغض النظر عن الحـــدود السياسية والاختلافات القانونية ، فوسط عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والاعلام تبرر عولمة العدالة كمتغير جديد

ولعل السبب الاول وراء تمدد مفهوم العدالة الدولية هو ان التقارير الواردة من العالم حول اوضاع حقوق الانسان تشير بجلاء الي ان أكثر الجرائم وحشية مازالت ترتكب بدءا من الابادة ، مرورا بجرائم الحرب ، نهاية بالجرائم ضد الانسانية والعدوان وهو ما يعني حتمية إيجاد ألية دولية دائمة تقوم بالقصاص من مرتكبي هذه الجرائم لمنع تكرارها

ويمكننا ان نرصد بعض التعسف ثلاثة إنجازات رئيسية تتعلق باعمال العدالة الدولية خلال عام ١٩٩٨ وهي

١- إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الدائمة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الانسانية والابادة والحرب والعدوان .

ففي خيال خبراء القانون الدولي الانساني وناشطي حركة حقوق الانسان ظل انشاء مركز للعدالة الدولية حلما مذهلا ينطوي تحققه علي تحول الارض الي يوتوبيا ، وعلي الرغم من ان الفكرة راودت عقول المئات منذ عدة عقود وشهدت اول تجسيد رمزي لها في محاكم نورمبرج بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة الالمان المتورطين في الهولوكوست، الا ان الفكرة لم تأخذ طريقها الي التطبيق الا في ١٧ يوليو ١٩٩٨ عندما وافقت اغلبية الدول المشاركة في مؤتمر الامم المتحدة الذي عقد في روما علي مسودة النظام الاساسي للمحكمة والتي تنص علي ان تتمتع المحكمة بشخصية اعتبارية مستقلة تمكنها من ملاحقة ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والابادة والعدوان وذلك علي اراضي الدول المصدقة علي اتفاقية انشاء انشائها

و اظهرت الخلافات التي نشبت في مؤتمر روما والمناقشات المتعمقة التي دارت بعده ان هناك تباينا كبيرا في التوجهات بين الاغلبية الساحقة من الدول وبين عدد أخر محدود وجد ان إنشاء المحكمة قد يضر بمصالحه ونفوذه، ويهدد بملاحقة أفراده وبعض قادته البارزين فعلي حين اصرت الدول المؤيدة لإنشاء المحكمة علي استقلالية المحكمة فيما يتعلق باجراءات ملاحقة ومحاكمة المشتبه فيهم ، لم ترحب الولايات المتحدة الامريكية ومعها عدد اخر من الدول علي ذلك حيث صممت علي ان تكون المحكمة تابعة لمجلس الامن ، الأمر الذي يتيح لواشنطن استخدام حق الفيتو لحماية جنودها ومواطنيها من اي ملاحقات انتقامية او تعسفية يمكن ان تطالهم في مناطق النزاعات المسلحة التي يعملون فيها سواء كقوات لحفظ السلام او كفرق للمساعدة الانسانية ، وبجانب التحفظات الامريكية كانت هناك التحفظات الاسرائيلية حول ادراج جريمة الاستيطان ضمن جرائم الحرب التي تعاقب عليها المحكمة

٢- التقدم النسبي في ملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم في يوجسلافيا ورواندا

فعلي الرغم من ان محكمة الجزاء الخاصة بملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في يوجسلافيا السابقة بدأت عملها فعليا عام ١٩٩٣ ، الا انها لم تحرز نتائج هامة فيما يتعلق بملاحقة كبار مجرمي الحرب الا عام ١٩٩٨ وذلك لسببين اساسيين . الاول ان الحرب البوسنية التي بدأت عام ١٩٩٢ لم تنته الا عام ١٩٩٥ بعد توقيع اتفاق دايتون للسلام ، وبالقطع كان لاستمرار الحرب عامين كاملين بعد إنشاء محكمة الجزاء لتعقب ومحاكمة مجرمي الحرب اثرا فى اعاقة عمل المحكمة الثاني ان المصالح الاقتصادية والسياسية لعبت دورا في تسييس عمل المحكمة ، فلم تتبع المحكمة في عملها المعايير القانونية المستقيمة والنزيهة والمحايدة ، بل كبلت يدها بتواطؤ اوروبي - امريكي عن ملاحقة كبار مجرمي الحرب البوسنية، هما زعيم صرب البوسنة رادوفان كارادزيتش ، وقائد القوات الصربية الجنرال راتكو ملاديتش وذلك خوفا من ان تؤدي محاكمتهما علي جرائم حرب البوسنة التي راح ضحيتها نحو ٢٠٠ الف شخص الي الاخلال باتفاق السلام في البوسنة غير ان عام ١٩٩٨ كان افضل الاعوام فيما



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/١٢/١٩٩٨

يتـعلق باحكام الادانة حـيث اصـدرت المحكمة احكاما بالادانة ضد خمسة من القادة العسكريين ومسئولي الوحدات العـسكرية من الصـرب والكروات والبوسنيين عن الجرائم المرتكبة في حق المدنيين في البوسنة

امـا مـحكمـة الجـزاء في رواندا فـقـد احـرزت بدورها تقـدمـا لا بأس به وذلك باصدار احكام بالادانة في جريمة الابادة GENOCIDE وذلك لأول مـــرة في التاريخ منذ اقرار معاهدة تجريم اعمال الابادة عـام ١٩٤٨ . كـمـا ان نحـو ٣٦ شخصا ما زالوا يحاكمون بتهمة ارتكاب جريمة الابادة

٣- احـتـجـاز الديكتـاتور التـشـيلي بينوشـيـه في بريطانيـا في ١٦ اكـتـوبر بموجب مذكرة توقيف اسبانية تتضمن اتهامات بالقتل والتعذيب والاختفاء القسري لرعايا اسبان وذلك خلال فترة حكمه لتشيلي بين ١٩٧٣ و١٩٩٠. وعلي الرغم من ان بينوشيه يتمتع بالحصانة الدبلوماسية لعضويته مدي الحياة في مجلس الشيوخ التشيلي إلا ان مجلس اللوردات البريطاني لم يكترث كثيرا بهذه الحصانة حيث قرر في ٢٥ نوفمبر ١٩٩٨ ان الحصانة التي يتمتع بها بينوشيه لا تمنع محاكمته علي الجرائم المنسوبة اليه . كما لم يكترث جاك سترو وزير الداخلية البريطاني بدوره بموضوع الحصانة وقرر في ٩ ديسمبر بدء اجراءات تسليمه الي اسبانيا وتم بذلك سابقة لا مثيل لها وهي ان كبار السياسين والقادة العسكريين مثلهم مثل اي شخص آخر يمكن ان يحاكموا علي الجرائم التي ارتكبوها بغض النظر عن الحصانات والمزايا التي يتمتعون بها

غير انه لم تمض ايام علي قرار سترو حتي إستأنف محامو بينوشية قرار مجلس اللوردات . واسفر الاستئناف عن إلغاء المجلس لقراره الاول بعدم تمتع الديكتاتور التشيلي بالحصانة الدبلوماسية مما يعني انه سيتم اعادة النظر في القضية - المعركة مجددا

ولا شك ان لرد الفعل التشيلي والامريكي وديكتاتوريات امريكا اللاتينية دورا بارزا في التجميد المؤقت لقضية بينوشية . حيث اتخذت شيلي إجراءات إنتقامية سياسية واقتصادية . كما اعلنت الخارجية الامريكية صراحة رفضها لاحتجاز بينوشيه في بريطانيا ومحاكمته في اسبانيا . مؤكدة ان هذا يتجاوز السيادة السياسية والقضائية التشيلية

غير ان رد الفعل تناقض مع ترحيب شعبي عالمي بمحاكمة بينوشية ودارت في اجواء هذا الحدث غير المسبوق حوارات ومناقشات قانونية واخلاقية ممتدة اشارت الي ان هذه السابقة تفتح الطريق امام ملاحقة عدد اخر من قادة الدول والزعماء السابقين الذين ارتكبوا جرائم في حق الانسانية خاصة وان المحكمة الجنائية الدولية لن تبدأ عملها بحال قبل ٧ اعوام من الان علي الاقل .

و علي رأس المطلوبين للعدالة طبقا لمجلة التايم الامريكية عيدي امين ديكتاتور اوغندا السابق . وجان كلود دوفالير ديكتاتور هايتي السابق . وجورج بوش الرئيس الامريكي السابق

بسبب جرائمه ضد المدنيين العراقيين خلال حرب الخليج الثانية . ومارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة بسبب جرائم القوات البريطانية خلال حرب الفوكلاند

و يبدو جليا من هذا المرور الخاطف علي حال العدالة الدولية في عام ١٩٩٨ ان العولمة القضائية كالعولمة السياسية والاقتصادية تستحضرها الدول الكبري ما دامت مواتية للمصالح السياسية والاقتصادية وتهمشها لو اثرت بالسلب علي هذه المصالح

غير ان حكومات القرن المقبل لن تضع وحدها السياسات الوطنية والخارجية . فالمجتمع المدني سيشارك بفاعلية في صناعة السياسة جنبا الي جنب مع الحكومات مما يعني ان هناك امكانية في ان يقوم بدور بارز في إضفاء الطابع الانساني علي السياسات

حكومة الغد: الجديد فى معايير القوة القومية

د. السيد عليوة

أستاذ العلوم السياسية - جامعة حلوان

مع تغير الموازين والمعطيات الدولية فى عصر العولمة، أخذت معايير القوة القومية للدولة تتحول لتصبح متوائمة مع شروط العصر الجديد. صحيح أن الدول لن تهجر المعايير التقليدية فى هذا الخصوص، سواء كانت عسكرية أو استراتيجية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وهو ما اصطلح على تسميته «القوة الشاملة». لكن اشتراط معايير جديدة كمتطلبات للانخراط فى النظام العالمى والتفاعل معه يفرض على النظم الطموح أن تستوفى هذه المؤشرات تامينا لتطور شعوبها.

فى هذا الخصوص نذكر أربعة أنواع من المعايير هى: القدرة التنافسية - التنمية البشرية - الديمقراطية وحقوق الإنسان.. وحماية البيئة.

ويعنى المعيار الأول القدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية فيما يتعلق بمستوى جودة السلع والخدمات المقدمة إلى العملاء، وهذه القدرة ترتكز على مجموعة من المستلزمات الداخلية التى تقوم على مبدأ «فكر عالميا واعمل محليا» بمعنى ضرورة دعم سياسة الانفتاح وتقوية البنية التحتية وتطوير دور الحكومة وتنشيط التمويل، فضلا عن التحديث التكنولوجى وتفعيل الإدارة.

فلابد من التفكير عالميا بمعنى وجوب إعادة تصميم الأعمال والمشروعات، فلا نترك البيئة لرجال البيئة ولا الأخلاق للفلاسفة. أى لابد من الدمج والتكامل بين جانب الحياة والشخصية الإنسانية. والخبرة التنافسية هى التى ستحكم الاتجار الدولى والمنافسة الكونية بين الصناعات المختلفة، أو بمعنى آخر مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التى تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين: إنتاج قيم ومنافع للعملاء وتأكيد حالة التميز والاختلاف بين المنافسين. كما تعنى التنافسية قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلبى احتياجات الأسواق العالمية.

أما معيار التنمية البشرية فيشمل مجموعة من المؤشرات التى تعبر عن مستوى خدمات الرعاية الصحية والتعليم والتدريب والتنمية البشرية تجعل رفاهية البشر محورا لجهود التنمية، وقد عرف البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بأن التنمية البشرية هى عملية تمكن الدولة من أوسع الطرق للاختيار، ولابد أن تكون هذه التنمية مستدامة بحيث تلبى حاجات الجيل الحالى دون أن تقلص تلبية حاجات الأجيال القادمة.

وتحوى التنمية البشرية فى طياتها نشر التعليم وتخفيض مستوى الأمية والقضاء على حالات سوء التغذية وإتاحة مصادر الائتمان للجميع لضمان فرص التوظف الذاتى، ومن ثم أصبح السعى نحو تأهيل العمالة الذكية تحديا خطيرا يواجه نظم التعليم وكل أنشطة التنمية البشرية سعيا لتعظيم الناتج ورفع إنتاجية العمل كمبرر للاستثمار فى البشر.

أما معيار الديمقراطية وحقوق الإنسان: فهو مؤشر حاكم على تطور النظام السياسى وآلياته من حيث التعددية الحزبية وحرية الصحافة والرأى وحق المشاركة السياسية للجميع، وكذا تطبيق معايير حقوق الإنسان وما تحويه من الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتطبيق الحقوق المدنية، بالإضافة إلى حق الشعوب فى التنمية.

أما المؤشر الأخير الخاص بالبيئة وحق الفرد فى العيش فى بيئة غير ضارة، فقد ظهر ذلك جليا فى مؤتمر القمة العالمى للبيئة الذى عقد فى ريو عام ١٩٩٢. وكذلك لا يمكن الفصل بين التنمية البشرية والبيئة، فعلى سبيل المثال يؤدى الفقر إلى تدهور بيئى، وهذا التدهور مسئول بدوره عن زيادة الفقر، وتتبلور سياسات الحفاظ على البيئة فى صورة قوانين تحافظ على الأراضى الخصبة وتمنع تلويث المياه وتحافظ على المساحات الخضراء والمحميات الطبيعية. قصارى القول إن الدعوة إلى الحفاظ على البيئة فيها احتواء لعنصر التنمية البشرية والعكس صحيح.

وبذلك تتناغم مؤشرات القوة القومية للدولة بعضها البعض لتكون منظومة جديدة لقياس قوة الدولة الشاملة، التى تشمل - ضمن ما تشمل - تعظيم قدرات الدفاع عن الأمن القومى ضد التهديدات الاستراتيجية والعسكرية المباشرة، التى أثبتت أحداث الأيام الأخيرة خلال العدوان الأمريكى - البريطانى على العراق، أن لغة القوة السافرة مازالت هى النبرة العالية فى العلاقات الدولية

